

الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

المملكة الأردنية الهاشمية  
رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية  
(٢٠١٨/٧/٣٣٣١)

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر  
هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى

التنسيق الفني: غسان صقر أبو عليا  
مجمع اللغة العربية الأردني

تصميم الغلاف: نرجس طاهر الشيباب  
دائرة مطبوعات جامعة جرش



٢٠٢٤ ١٩٩٩



# مُعْجَمُ لِسَانِ الْعَرَبِ الْاِقْتِصَادِيّ

"مُعْجَمُ الْمُصْطَلَحَاتِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ وَالْأَفْكَارِ وَالْأَسْمَاءِ الْمُتَّصِلَةِ بِهَا"

الجزء الرابع

عبد الرزاق بني هاني

مِنْ مَشَاوَرَاتِ مَجْلِسِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْأَكْرَمِيَّةِ

١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٤ م





الإهداء

"إلى المعذنين في الأرض من الظلم"



| الصفحة | الحرف |
|--------|-------|
| 9      | L     |
| 95     | M     |



**L**



## مختصرات ورموز اقتصادية

## L

- (1) سيولة نقدية (L)، هي إحدى مقاييس عرض النقد في الولايات المتحدة الأمريكية.
- (2) جمعية أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة (LAFTA).
- (3) شراء بالرفع المالي (LBO Leveraged Buy Out).
- (4) عملة محلية (LC Local Currency).
- (5) فرضية (نظرية) دورة الحياة (LCH Life-Cycle Hypothesis).
- (6) دولة نامية - دولة أقل تنمية (LDC Less Developed Country).
- (7) جمعية لندن لسوق الخصم (LDMA London Discount Market Association).
- (8) وكالة مشاريع محلية (LEA Local Enterprise Agency).
- (9) منطقة ذات أفضلية أقل (LFA Less Favoured Area).
- (10) معدل المشاركة في سوق العمل (LFPR Labor Force Participation Rate).
- (11) أدوات تمويلية سائلة وأدوات حكومية
- (LGS Liquid Assets and Government Securities).
- (12) سعر الفائدة المعروض بين مصارف لندن
- (LIBOR London Inter-Bank Offered Rate).
- (13) سوق لندن لتداول أدوات المستقبل
- (LIFFE London International Financial Futures Exchange).
- (14) الداخل الأخير، الخارج الأول (LIFO Last In, First Out).
- (15) أعظم احتمال بمعلومات محدودة
- (LIML Limited Information Maximum Likelihood).
- (16) شركة ذات مسؤولية محدودة (في الولايات المتحدة الأمريكية)
- (LLC Limited Liability Company (USA)).
- (17) شراء بالرفع المالي بوساطة الإدارة (LMBO Leveraged Management Buyout).
- (18) نموذج احتمال خطي (LPM Linear Probability Model).
- (19) نسبة الاحتمال (في الإحصاء) (LRE Likelihood Ratio (Statistic)).

- (20) سوق لندن لتداول الأسهم، أو مدرسة لندن في الاقتصاد  
(*LSE London Stock Exchange; London School of Economics*).
- (21) شركة خاصة محدودة (*Ltd Private Limited Company (UK)*).
- (22) رزمة طويلة المدة من الحوافز (*LTIP Long-Term Incentive Package*).
- (23) سوق لندن لتداول الخيارات (الاستثمارية) (*LTOM London Traded Options Market*).
- (24) عاطل عن العمل لمدة طويلة (*LTU Long-Term Unemployed*).



## قائمة (فهرس) المسرد (L)

- (1) المجموع النقدي (L).
- (2) عمالة (Labor).
- (3) قانون إدارة العلاقات العمالية (1947) (Labor Management Relations Act (1947)).
- (4) تقرير الإدارة العمالية وإفصاحها
- (1959) (Labor Management Reporting and Disclosure Act (1959)).
- (5) نقابة عمالية (اتحاد عمالي) (Labor Union).
- (6) تطور تقني تراكمي ناتج عن زيادة نجاعة العمالة
- (Labor-augmenting Technical Progress).
- (7) ليونيد فيتاليفتش كانتوروفيتش (Leonid Vitalievich Kantorovich).
- (8) اتفاق عمالي (Labor Compact).
- (9) كلفة العمل (Labor Cost).
- (10) نظرية لامنفعة العمل (Labor Disutility Theory).
- (11) قوة العمل (Labor Force).
- (12) معدل المشاركة في قوة العمل (Labor Force Participation Rate).
- (13) مُكثّف للعمالة (على مستوى الاقتصاد) (Labor Intensive - Economy Level).
- (14) مُكثّف للعمالة (على مستوى المنشأة) (Labor Intensive - Firm Level).
- (15) اكتناز قوة العمل (Labor Hoarding).
- (16) منشأة مُدارة من العمال (Labor-managed Firm).
- (17) سوق العمل (Labor Market).
- (18) انقطاع عن سوق العمل (Labor Market Intermittency).
- (19) سياسة سوق العمل (Labor Market Policy).
- (20) جمود سوق العمل (Labor Market Rigidities).
- (21) استطاعة العمل (Labor Power).
- (22) نظرية سيرورة العمل (Labor Process Theory).
- (23) حصة العمالة من الدخل الوطني (Labor Share of National Income).
- (24) معيار العمل (Labor Standard).

- (25) عرض العمل (*Labor Supply*).
- (26) نظرية القيمة في العمل (*Labor Theory of Value*).
- (27) ادخار (*Lacking*).
- (28) لودويغ لخممان (*Ludwig Lachmann*).
- (29) سلمنة (صعود السلم) (*Laddering*).
- (30) منحنى لافر (*Laffer Curve*).
- (31) متباطئة (متأخرة) (*Lag*).
- (32) متغير متباطئ (متأخرة زمنية) (*Lagged Variable*).
- (33) مؤشر متباطئ (*Lagging Indicator*).
- (34) مبدأ دعه يعمل - دعه يمّر (*Laissez - faire*).
- (35) تقرير لامفالوسي (*Lamfalussy Report*).
- (36) الأرض (*Land*).
- (37) مصرف عقاري (بنك الأرض) (*Land Bank*).
- (38) اقتصاد الأرض (*Land Economy*).
- (39) ملكية الأرض (*Landownership*).
- (40) قانون لاندروم - غريفين (1959) (*Landrum-Griffin Act 1959*).
- (41) نماذج كبيرة النطاق (*Large-scale Models*).
- (42) صيرفة مركزة (*Laser Banking*).
- (43) مؤشر لاسبير (*Laspeyres Index*).
- (44) قانون لاسالي في الأجور (*Lassalle's Law of Wages*).
- (45) الداخل الأخير، الخارج الأول (*Last-in, First-out*).
- (46) الرأسمالية المتأخرة (*Late Capitalism*).
- (47) رغبة تجارية كامنة (*Latent Entrepreneurship*).
- (48) اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية (*Latin American Free Trade Association*).
- (49) جيمس لوديردايل (*James Lauderdale*).
- (50) غسل الأموال (*Laundering Money*).
- (51) مدرسة لوزان (*Lausanne School*).

- (52) طبقات الفصل (*Layers of Separation*).
- (53) منظمة مراقبة تأكيد الحياة ووحدة الثقة
- (*Life Assurance and Unit Trusts Regulatory Organization*) (**LAUTRO**).
- (54) القانون والاقتصاد (*Law and Economics*).
- (55) جون لو (*John Law*).
- (56) قانون انخفاض المنفعة الحدية (*Law of Diminishing Marginal Utility*).
- (57) قانون تناقص الغلة (تناقص العائد) (*Law of Diminishing Returns*).
- (58) قانون السعر الواحد (*Law of One Price*).
- (59) قانون مقلوب الطلب (المتبادل) (*Law of Reciprocal Demand*).
- (60) قانون الارتداد (*Law of Reflux*).
- (61) قانون الرغبات القابلة للإشباع (*Law of Satiabile Wants*).
- (62) قانون القيمة (*Law of Value*).
- (63) قانون النسب المتغيرة (*Law of Variable Proportions*).
- (64) انتعاش لوسون (*Lawson Boom*).
- (65) مؤشر المنشأة القائدة (*Leading Firms Ratio*).
- (66) المؤشرات القائدة (*Leading Indicators*).
- (67) دفع متقدم وتسلم متأخر (*Leads and Tags*).
- (68) تسرب (*Leakage*).
- (69) دلو مثقوب (*Leaky Bucket*).
- (70) التعلم بالعمل (*Learning-by-doing*).
- (71) التعلم بالمساعدة (*Learning-by-helping*).
- (72) منحنى التعلم (*Learning Curve*).
- (73) طريقة المربعات الصغرى (*Least Squares Method*).
- (74) عملة قانونية (*Legal Tender*).
- (75) راحة (*Leisure*).
- (76) طبقة مخملية (طبقة الراحة) (*Leisure Class*).
- (77) هارفي ليبينستين (*Harvey Leibenstein*).

- (78) مخاطر تشريعية (*Legislative Risks*).
- (79) رأسمالية طاولة شراب الليمون (*Lemonade Stand Capitalism*).
- (80) سوق ليمون (*Lemons Market*).
- (81) مقرض السبيل الأخير (*Lender of Last Resort*).
- (82) مخاطرة المقرض (*Lender's Risk*).
- (83) معدل الفائدة على الإقراض (*Lending Rate*).
- (84) فلاديمير لينين (*Vladimir Lenin*).
- (85) متناقضة ليونتيف (*Leontief Paradox*).
- (86) تقنية ليونتيف (*Leontief Technology*).
- (87) واسيلي ليونتيف (*Wassily Leontief*).
- (88) آبا بشتيا ليرنير (*Abba Ptachya Lerner*).
- (89) أثر ليرنير (*Lerner Effect*).
- (90) مؤشر ليرنير (*Lerner Index*).
- (91) دولة منخفضة (قليلة) التنمية (*Less Developed Country (LDC)*).
- (92) رسالة (خطاب أو كتاب) اعتماد (*Letter of Credit*).
- (93) خطاب (رسالة) سهم (حصة) (*Letter Stock*).
- (94) مستوى الأهمية (*Level of Significance*).
- (95) رفع مالي (*Leverage*).
- (96) شراء بوساطة الرفع المالي (*Leveraged Management Buyout*).
- (97) تدفق نقدي حر مرفوع (*Levered Free Cash Flow*).
- (98) نموذج لويس - فاي - رانيس (*Lewis - Fei - Ranis Model*).
- (99) وليام آرثر لويس (*William Arthur Lewis*).
- (100) إدارة المطلوبات (*Liability Management*).
- (101) تحررية جماعية (*Liberal Collectivism*).
- (102) يفيساي ليبيرمان (*Yevsei Liberman*).
- (103) اقتصاديات التحرر (*Libertarian Economics*).
- (104) عملية قارب الحياة (*Lifeboat Operation*).

- (105) **فرضية (نظرية) دورة الحياة** (*Life - Cycle Hypothesis*).
- (106) **حساب المتوسط لمدى الحياة** (*Lifetime Averaging*).
- (107) **قيمة الزبون مدى الحياة** (*Lifetime Client Value*).
- (108) **صناعة خفيفة** (*Light Industry*).
- (109) **مراجعة (مُتاجرة) محدودة** (*Limited Arbitrage*).
- (110) **شركة (مُساهمة) محدودة** (*Limited Company*).
- (111) **مناقصة عامة تنافسية محدودة** (*Limited General Competitive Bidding*).
- (112) **تحرير جزئي للسوق** (*Limited Market Liberalization*).
- (113) **شراكة محدودة** (*Limited Partnership*).
- (114) **أمر (طلب) شراء مُحدد** (*Limited Order*).
- (115) **سجل أوامر الشراء المُحددة** (*Limit Order Book*).
- (116) **حد السعر** (*Limit Price*).
- (117) **توازن ليندول** (*Lindahl Equilibrium*).
- (118) **سعر ليندول** (*Lindahl Price*).
- (119) **ارتباط خطي** (*Linear Correlation*).
- (120) **برمجة خطية** (*Linear Programing*).
- (121) **انحدار خطي** (*Linear Regression*).
- (122) **حق نقض جزئي** (*Line Item Veto*).
- (123) **ترابط** (*Linkage*).
- (124) **نموذج ترابطي** (*Linkage Model*).
- (125) **ريتشارد جورج ليبسي** (*Richard George Lipsey*).
- (126) **أصل سائل** (*Liquid Assets*).
- (127) **نسبة الأصول السائلة** (*Liquid Assets Ratio*).
- (128) **سيولة** (*Liquidity*).
- (129) **أفضلية السيولة** (*Liquidity Preference*).
- (130) **مصيدة السيولة** (*Liquidity Trap*).
- (131) **سوق سائل** (*Liquid Market*).

- (132) فريدريك ليست (Friedrich List).
- (133) مصرف (بنك) مُدرج (Listed Bank).
- (134) شركة مُدرجة (Listed Company).
- (135) أداة تمويلية مُسجلة (Listed Security).
- (136) السعر المُسجل (List Price).
- (137) التنانين الصغار (Little Dragons).
- (138) أجر العيش (Living Wage).
- (139) لويد (Lloyd's).
- (140) اسم لويد (Lloyd's Name).
- (141) السيولة - النقود (LM).
- (142) صندوق حمولة (Load Fund).
- (143) نظرية النقود (الأموال) القابلة للإقراض (Loanable Funds Theory).
- (144) قرش القروض (Loan Shark).
- (145) سهم إقراض (Loan Stock).
- (146) وكالة أعمال محلية (Local Enterprise Agency).
- (147) نظرية التوقعات المحلية (Local Expectations Theory).
- (148) تمويل الحكومة المحلية (Local Government Finance).
- (149) سوق عمل محلي (Local Labor Market).
- (150) احتكار محلي (Local Monopoly).
- (151) سلعة عامة محلية (Local Public Good).
- (152) نقابة محلية (Local Union).
- (153) نظرية الموقع (Location Theory).
- (154) أثر الانحباس (Locked-in Effect).
- (155) صناعة مُقيدة (Locked-in Industry).
- (156) معرفة مُقيدة (Locked-in Knowledge).
- (157) فترة تقييد (Lock-Up Period).
- (158) أثر القاطرة (Locomotive Effect).

- (159) انحباس (Lockout).
- (160) دورة تزويد وإمداد (Logistic Cycle).
- (161) نموذج اللوجيت (Logit Model).
- (162) تنازلات متبادلة (Logrolling).
- (163) معدل أُمبارد في الفائدة (Lombard Rate).
- (164) اتفاقية لومي (Lome' Convention).
- (165) جمعية لندن للقروض قصيرة الأجل (London Discount Market).
- (166) معدل الفائدة المعروض بين مصارف لندن
- (LIBOR) (London Inter-Bank Offered Rate).
- (167) سوق لندن الدولي لتداول أدوات المستقبل التمويلية
- (London International Financial Futures Exchange).
- (168) سوق لندن لتداول الخيارات (التمويلية) (London Traded Options Market).
- (169) طويل (ممتد) (Long).
- (170) ازدهار طويل (المدة) (Long Boom).
- (171) خداع طويل (Long Fraud).
- (172) بيانات مقطعية - زمنية (Longitudinal Data).
- (173) مدة طويلة (Long Period).
- (174) مصرف (بنك) ائتمان طويل الأمد (Long-term Credit Bank).
- (175) حساب متوسط الدخل في الأمد الطويل (Long-term Income Averaging).
- (176) موجة طويلة (Long Wave).
- (177) منحنى لورنز (Lorenz Curve).
- (178) دالة الفقدان (الخسارة) (الكلفة) (الخطأ) (Loss Function (Cost or Error Function)).
- (179) قائد مُخسِر (محفّز) (Loss Leader).
- (180) محور لوثرارينغ (Lotharingian Axis).
- (181) يانصيب (Lottery).
- (182) اتفاق اللوفر (Louvre Accord).
- (183) رُبيع أدنى (Lower Quartile).

- (184) أجر منخفض (*Low Pay*).  
 (185) إكرامية (منحة) الولاء (*Loyalty Bonus*).  
 (186) صموئيل جونز لويد (*Samuel Jones Loyd*).  
 (187) سهم (ل) (*L Share*).  
 (188) روبرت لويس الأصغر (*Robert E. Lucas, Jr.*).  
 (189) دالة لويس في العرض (*Lucas Supply Function*).  
 (190) لودايت (متخلف مخرب) (*Luddite*).  
 (191) مغالطة كتلة العمل (*Lump of Labor Fallacy*).  
 (192) ضريبة بالجملة (*Lump-sum Tax*).  
 (193) إريك فليب لوندبيرغ (*Erik Filip Lundberg*).  
 (194) متباطئة (متأخرة) لوندبيرغ (*Lundberg Lag*).  
 (195) أثر لويسمبورغ (*Luxemburg Effect*).  
 (196) روزا لويسمبورغ (*Rosa Luxemburg*).  
 (197) كمالي (رفاهي) (*Luxury*).



## مُعْجَمُ الْمُصْطَلَحَاتِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ

### L

#### المجموع النقدي (L) (1):

في النقود والمصارف (البنوك) (*Money & Banking*)، بخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، هو مقياس لعرض النقد، يتشكل من م3 (*M3*)، وما يمتلكه الجمهور من سندات الادخار الأمريكية، والأدوات التمويلية الصادرة من وزارة الخزانة الأمريكية، للأمد القصير، والأوراق التجارية (*Commercial Paper*)، مثل الكمبيالات، والتعهدات النقدية، والأوراق التمويلية المقبولة لدى المصارف (البنوك)، كرسائل الائتمان.

#### عمالة (Labor) (2):

في الاقتصاد الكلي (*Macroeconomics*)، خاصة عوامل الإنتاج (*Factors of Production*)، والموارد الاقتصادية (*Economic Resources*)، ورأس المال البشري (*Human Capital*)، وإدارة الإنتاج (*Production Management*)، وتاريخ الفكر الاقتصادي (*History of Economic Thoughts*)، هي قوة الإنتاج الكامنة في البشر، تتكون من الجهد البشري لكل وحدة زمنية، الموجه نحو إنتاج السلع الملموسة والخدمات غير الملموسة.



قد يختلط مفهوم العمالة مع مفهوم رأس المال البشري (*Human Capital*)؛ إذ تشير العمالة إلى الجهد البشري المجرد، لكل وحدة زمن، الموجه نحو الإنتاج. أما رأس المال البشري، فهو الخبرة المتراكمة في العمالة، المتعلمة، والمعرفة التي قد يوظفها العامل (الموظف) في الإنتاج، فيتوقع أن تكون إنتاجية العامل الذي يمتلك شيئاً من رأس المال البشري أعلى من العامل الذي لا يمتلك شيئاً منه.

تُقاس قوة الإنتاج العائدة للعمالة بالساعة/رجل أو يوم/رجل، مقابل مستوى أجور حقيقية (*Real Wages*) أو اسمية (*Nominal Wages*) أو عينية (*In Kind Wages*).

### قانون إدارة العلاقات العمالية (1947م) ((Labor Management Relations Act (1947) (3):

في مجال العمل النقابي (Trade Unions)، والاقتصاد والقانون (Law & Economics)، هو تشريع أمريكي اتحادي، يُعرف في الولايات المتحدة بقانون تافت - هارتلي (Taft - Hartley Act)، وافق عليه الكونغرس الأمريكي الثمانون، في عهد الرئيس الأمريكي هاري ترومان (Harry S. Truman)، وأصبح نافذ المفعول في (23) حزيران (يونيو) من العام (1947م)، وقد كان الغرض من القانون الحد من قوة النقابات العمالية، وأنشطتها التي قد تؤثر في الإنتاج، وسير العمل في المنشآت الصناعية والخدمية.

### تقرير الإدارة العمالية وإفصاحها (1959م)

### (4) ((Labor Management Reporting and Disclosure Act (1959)

في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thoughts)، خاصة في مجال عمل النقابات العمالية (Labor Unions)، هو قانون أمريكي، اتحادي، يُجبر إدارات النقابات والمنظمات العمالية على الإفصاح المالي، وتقديم التقارير الدورية عن ذلك، تحت طائلة المساءلة القانونية، ويُعرف هذا القانون بمسمى آخر هو قانون لاندروم - غريفيث واختصاره تحت المصطلح (LMRDA). وهذا القانون يعمل على تنظيم الشؤون الداخلية للنقابات العمالية، والمسؤولين فيها، وعلاقات هؤلاء المسؤولين مع العمال، إضافة إلى إجباره المسؤولين على تقديم إفصاحات مالية دورية، من أجل منع الاستغلال والفساد المالي في هذه النقابات.

### نقابة عمالية (اتحاد عمالي) (Labor Union) (5):

في التفاوض الجماعي (Collective Bargaining)، والعمل النقابي والأجور، والإضرابات العمالية، وتاريخ الفكر



الاقتصادي، هي مؤسسة أهلية، تُعنى بإدارة شؤون العمال، والدفاع عن مصالحهم، ومستوى أجورهم، والتفاوض نيابة عنهم مع أرباب العمل، والمشاركة في صياغة التشريعات التي من شأنها الرقي بمستويات معيشتهم.

عُرفت الولايات المتحدة الأمريكية، بشكل خاص، والعالم الغربي، بشكل عام، باحتضانه لمثل هذه النقابات، وإنفاذ التشريعات الداعمة والمُنظمة لها، منذ منتصف القرن التاسع عشر، حتى تاريخه.

### تطور تقني تراكمي ناتج عن زيادة نجاعة العمالة (Labor-augmenting Technical Progress) (6):

في النظرية الجزئية، خاصة في نظرية المنشأة (Theory of the Firm)، ونظرية العمل (Labor Theory)، والإنتاجية (Productivity)، والإنتاج الكلي (Aggregate Output)، هو تطور تقني وزيادة في كمية الإنتاج يُعزى إلى زيادة خبرة العمال والمديرين ومعرفة في مجال الإنتاج، في وقت لا يتغير فيه عدد العاملين، سواء كانوا من فئة العمال أو المديرين.

(راجع مسرد: تطور تقني تراكمي ناتج عن زيادة نجاعة رأس المال ((Capital-augmenting Technical Progress)).

## ليونيد فيتاليفتش كانتوروفيتش (Leonid Vitalievich Kantorovich) (7):



في تاريخ الفكر الاقتصادي (*History of Economic Thoughts*)، هو عالم رياضيات واقتصاد سوفيتي (روسي) يهودي، عاش في المدة (1912 - 1986). يُعزى له وضع الأساسيات الأولى لعلوم البرمجة الخطية (*Linear Programing*) والتخصيص الأمثل للموارد (*Optimal Allocation Of Resources*)، قبل أن يعمل على تطويرها العالم

الأمريكي جورج دانترينج (*George Dantzig*). وقد بدأ كانتوروفيتش بتطوير هذه العلوم بطلب من الحكومة السوفيتية في العام (1939)، أي في الحرب العالمية الثانية. بدأ دراسته الجامعية في جامعة لينين غراد (سانت بطرسبرغ) عندما كان عمره (14) عاماً، متخصصاً في الرياضيات والتأليل (*Mechanics*)، وأصبح أستاذاً جامعياً بعمر (22) عاماً. وقد عمل أثناء الحرب العالمية الثانية أستاذاً في الجامعة السوفيتية العسكرية للهندسة والتقنية. وكانت له مساهمات كبيرة في اقتصاديات الموارد وتوظيفها بالطريقة الناجعة.

اتفاق عمالي (*Labor Compact*) (8):

في اقتصاديات العمل (*Labor Economics*)، خاصة في دول الاتحاد الأوروبي (*European Union*)، هو توافق ضمني بين الحكومة وأرباب العمل والعمال على ما يتعلق بقواعد سوق العمل، وظروف العمل وبيئته والأجور. وعادة تسود مثل هذه الاتفاقات في دول الاتحاد الأوروبي، بشكل أكثر من بقية الدول.

كلفة العمل (*Labor Cost*) (9):

في اقتصاديات العمل (*Labor Economics*)، خاصة في سوق العمل (*Labor Market*)، ونظرية المنشأة (*Theory of The Firm*) ونظرية الإنتاج (*Production Theory*)، هي كل الكلف المترتبة على توظيف (تشغيل) شخصٍ ما. تشمل هذه الكلفة الأجور والرواتب (*Wages and Salaries*) والفوائد الإضافية (*Fringe Benefits*)، مثل التأمينات الصحية والتأمين على الحياة ومساهمة رب العمل في صندوق الادخار للعمال (*Saving Fund*). وعادة تكون كلفة العمل (التشغيل) أعلى من مجموع الرواتب والأجور الذي يدفعه رب العمل.

نظرية لامنفعة العمل (*Labor Disutility Theory*) (10):

في اقتصاديات العمل (*Labor Economics*)، وتاريخ الفكر الاقتصادي (*History of Economic Thought*)، هي نظرية في العمل اشتغل على تطويرها عالم الاقتصاد الاسكتلندي آدم سميث (*Adam Smith*). ترى هذه النظرية أن قيمة السلعة المُنتجة تتناسب طردياً مع مقدار الكدح والتعب الذي يبذله العامل في إنتاج السلعة، أو مقدار الراحة والمتعة التي خسرها جراء عمله على إنتاج السلعة.

(راجع مسرد: نظرية القيمة في العمل (*Labor Theory Of Value*)).

## قوة العمل (Labor Force) (11):

في الاقتصاد الكلي (Macro Economics) ونظرية العمل (Labor Theory)، هي مجموع الأشخاص الذين يعملون (يشتغلون)، في بلد ما، بعدد الساعات المعتاد، بحيث لا يقل عن حدٍ أدنى مُعرّف في الأسبوع الواحد. وقد اتفق الاقتصاديون والمختصون في شؤون العمل على أن الحد الأدنى من ساعات العمل لا يقل عن (12) ساعة أسبوعياً. وينطبق التعريف على الذين يعملون في مصالحهم الخاصة (Self-Employed). ويشمل التعريف القادرين على العمل، لكنهم عاطلون ويبحثون عنه.

هناك مشكلة متصلة بقياس حجم **قوة العمل**، تكمن في تحديد حجم العاطلين عن العمل، وعدد المشتغلين بنشاطات اقتصادية داخل المنزل. وقد استخدمت دول معينة، مثل الولايات المتحدة، بيانات البحث عن العمل في وكالات التوظيف (Employment Agencies) بوصفها مؤشراً إلى **قوة العمل** العاطلة والباحثة عن العمل في الوقت ذاته. وعادة تُحدد **قوة العمل** الوطنية بأخذ الهجرة الدولية بعين الاعتبار بالتزامن مع الزيادة الطبيعية في معدل نمو العمالة، وكذلك ما يُسمى **معدل مشاركة قوة العمل** (Labor Force Participation Rate).

(راجع مسرد: **العمل المنزلي** (Homework)، **البطالة العمالية** (Unemployment)).

## معدل المشاركة في قوة العمل (Labor Force Participation Rate) (12):

في اقتصاديات العمل (Labor Economics)، خاصة في **سوق العمل** (Labor Market)، هو **جزء من سكان دولة ما، أو جزء فرعي من سوق العمل**، يتبع **قوة العمل الكلية**. على سبيل التوضيح لنفترض أن في بلد ما (10) ملايين امرأة تتراوح أعمارهن بين (22) عاماً و(45) عاماً، منهن (7) ملايين في قوة العمل، فإن **معدل مشاركة قوة العمل** لهذه الفئة من النساء هي (70%).



يُعزى نمو الجزء الأكبر من **قوة العمل**، في بعض الدول القوية اقتصادياً إلى تغير **معدل المشاركة في قوة العمل**. وقد درس العلماء والباحثون المختصون بشؤون **العمل** معدل مشاركة **قوة العمل** بوصفه ناتجاً عن عمليات اتخاذ القرار في الأسرة، وعادة يبحث العلماء المختصون في محدّداته المتعددة مثل معدل الأجور وحجم البطالة العمالية، ومستوى التعليم للباحثين عن **العمل** والمواقف (Attitudes) التي يتخذها الأفراد من **العمل** ذاته. وقد رصد الباحثون في الدول الصناعية المظاهر البارزة لمعدل مشاركة **قوة العمل**، فوجدوا أن السمة البارزة، في القرن العشرين والعقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين، هي زيادة مشاركة المرأة المتزوجة.

وقد عزا الباحثون هذه الظاهرة إلى انخفاض ملحوظ في حدة التمييز الجنسي (النوعي) ضد المرأة في مجال التشغيل

والتعليم، وانخفاض معدلات الولادة، والتغير الإيجابي نحو توظيف المرأة، وارتفاع الأجور الحقيقية، وارتفاع كلفة الفرصة البديلة لعدم الانخراط في العمل. وقد لاحظ الباحثون انخفاضاً طفيفاً في معدل مشاركة قوة العمل عند الذكور.

يُطلق على معدل مشاركة قوة العمل في بريطانيا معدلات النشاط (*Activity Rates*).

(راجع مسرد: *فرضية العامل الإضافي (Additional Worker Hypothesis)*، *فرضية العامل المثبط (المُحبط) ((Discouraged Worker Hypothesis)*).

### مُكثَّف للعمالة (على مستوى الاقتصاد) (*Labor Intensive - Economy Level*) (13):

في النظرية الاقتصادية (*Economic Theory*)، هي وصف لحال الاقتصاد، وعمليات الإنتاج التي تعتمد في معظمها على مُدخل العمالة. وقد تصل العمالة، في بعض الدول، إلى ما يزيد على (90%) من مجموع المُدخلات الإنتاجية. وعادة يُشار إلى الاقتصاديين الصيني والهندي بأنهما مُكثَّفان لمُدخل العمالة في الإنتاج.

(راجع مسرد: مُكثَّف للرأسمال (*Capital Intensive*)).

### مُكثَّف للعمالة (على مستوى المنشأة) (*Labor Intensive - Firm Level*) (14):

في الاقتصاد الكلي (*Macro Economics*) ونظرية المنشأة (*Theory Of The Firm*) ونظرية الإنتاج



(*Production Theory*)، هي طريقة في الإنتاج، تعتمد في معظم إجراءاتها وأجزائها على العمالة، فقط. وذلك بالمقارنة مع طرق وأساليب إنتاج أخرى. وعادة تُستخدم في هذه الحالة آلات رأسمالية بسيطة المكونات وسهلة الاستعمال. ما يعني أن معظم كلفة الإنتاج يعود على كلفة العمالة. وعادة تسود هذه الطرق في الإنتاج في الدول الفقيرة، التي يوجد فيها فائض عمالة وقليل من رأس المال والتراكم الرأسمالي.

(راجع مسرد: تقنية مناسبة (*Appropriate Technology*)، مُكثَّف لرأس المال (*Capital Intensive*)).

### اكتناز قوة العمل (*Labor Hoarding*) (15):

في النظرية الجزئية (*Micro Economics*)، وإدارة الأعمال (*Business Administration*)، بخاصة في مجال إدارة الموارد البشرية (*Human Resources Management*)، هو حالة الاحتفاظ بعدد من العمال والموظفين، لا تحتاجهم المنشأة. وقد يعود ذلك إلى عدة أسباب، منها توقع المنشأة أن أحوال السوق قد تتحسن، وأنها ستحتاج إلى العمال الفائضين عن الحاجة الراهنة، أو سوء إدارة الموارد البشرية في المنشأة، أو ربما تكون المنشأة عائلية، ويعمل بها أعضاء الأسرة.

### منشأة مُدارة من العمال (*Labor-managed Firm*) (16):

في مجال العلاقات العمالية (*Industrial Relations*)، هي منشأة يشارك العمال في إدارتها، وإدارة عملياتها المتعددة.

(راجع مسرد: ديمقراطية صناعية (*Industrial Democracy*)).



## سوق العمل (Labor Market) (17):

في النظرية الكلية (Macro Economics Theory) والنظرية الجزئية (Micro Economics Theory) واقتصاديات العمل (Labor Economics)، هو سوق افتراضي أو طبيعي من أسواق عوامل الإنتاج (Factor Market)، يتألف من



المُنشآت العاملة في الاقتصاد، بوصفها مشترياً لعنصر العمل في الإنتاج، ومن العمال بوصفهم بائعي خدمة العمل. يعمل سوق العمل على مواءمة (Matching) تلقائية بين الشواغر المتوافرة في المنشآت وطلبات التشغيل، وتحديد معدل الأجور بشكل تلقائي، بناءً على قوى الطلب والعرض.

يتصل سوق العمل مع ما يُسميه الاقتصاديون سوق الإنتاج (Product Market) لأن الطلب على العمالة مشتق

(Derived Demand) من الطلب على السلع المُنتجة (بضائع وخدمات). وعادة يتحدث الاقتصاديون المتخصصون بمجال العمل عما تُسمى نظرية الإنتاجية الحدية (Marginal Productivity Theory)، التي ترى أن الطلب على العمل يعتمد على الإضافة التي يُسهم بها العامل الإضافي في الإنتاج. ومن الصعب تحليل سوق العمل بسبب صعوبة التعرف على من يُشارك (Participating) في سوق مُعين ممن لا يشارك فيه، خاصة في ظل العولمة وتدويل سوق العمل.

(راجع مسرد: سوق ثنائي (Dual Market)، سوق خارجي (External Market)، سوق عمل داخلي (Internal Labor Market)، سوق عمل محلي (Local Labor Market)، كلفة البحث (Search Cost)).

## انقطاع عن سوق العمل (Labor Market Intermittency) (18):

في اقتصاديات العمل (Labor Economics)، هو حالة الانقطاع عن سوق العمل؛ قبل التقاعد، بسبب ظروف خاصة، مثل الإجازة المرضية طويلة الأمد، أو الإجازة من أجل التعليم، أو الولادة (في حالة المرأة) وتربية الأطفال.

## سياسة سوق العمل (Labor Market Policy) (19):

في اقتصاديات العمل (Labor Economics)، ومجال السياسة الاقتصادية العامة (Public Economic Policy) هي إجراءات وسياسات وتشريعات خاصة تهدف إلى تنظيف (Clear) سوق العمل من أية فوائض أو عجوزات، في الطلب على العمالة وعرضها. وعادة تؤدي الحكومات في بعض الدول بوساطة وكالاتها أو دوائرها المختصة دوراً مهماً في توفير المعلومات المجانية المناسبة لأرباب العمل والباحثين عنه بهدف تقليل كلفة البحث عنه، لكلا الطرفين. وعادة تؤدي هذه السياسات والأدوار التي تؤديها الحكومة في الاقتصاد المعني إلى توازن سوق العمل، ولو بقدر معقول، وتقليل معدل تضخم الأجور.

(راجع مسرد: مركز التوظيف (Job Center)).

**جمود سوق العمل (Labor Market Rigidities) (20):**

في النظرية الكلية (Macroeconomics Theory)، واقتصاديات العمل (Labor Economics)، هي عوائق تلقائية ناتجة عن آلية سوق العمل، تؤدي إلى جمود الأجور التي سادت في مدة سابقة على التغيرات المفاجئة لأحوال سوق العمل. فقد لا تستطيع المنشآت تعديل الأجور إلى الأسفل إذا انخفضت المبيعات أو الأرباح المحققة أو كلاًهما بشكل تلقائي لأنها تحتاج إلى زمن كافٍ كي تتكيف مع الأوضاع المستجدة. ولا يستطيع العمال، من جهة أخرى، المطالبة بأجور أعلى إذا ارتفعت المبيعات والأرباح، للسبب المذكور عن سلوك المنشآت. وقد تنتج معوقات ارتفاع الأجور أو انخفاضها بسبب السياسات الحكومية، أو الاتفاقيات العمالية طويلة الأمد، وسياسات الإسكان التي ترفع كلفة رحيل (انتقال) العمال من منطقة إلى أخرى. وعادة تكون البطالة الإقليمية (داخل الدولة ذاتها) وتضخم الأجور من المظاهر السلبية لمثل هذا الجمود في الأجور.

(راجع مسرد: العقد الاجتماعي الأوروبي (European Social Charter)، مصيدة الحراكية (Mobility Trap)).

**استطاعة العمل (Labor Power) (21):**

في نظرية رأس المال البشري (Huma. Capital)، وتاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thought)، خاصة في النظرية الماركسية عن العمل والأجور وبيئة الإنتاج وظروفه، هو مصطلح يحمل معنيين: الأول) قدرة العامل على العمل لمدة معينة من الزمن. الثاني) النظر إلى قوة العمل بصفقتها سلعة لها قيمة في الاستعمال (Value in Use) وقيمة في التبادل (Value in Exchange).

(راجع مسرد: رأس المال البشري (Human Capital)).

**نظرية سيرورة العمل (Labor Process Theory) (22):**

في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thought)، خاصة في النظرية الماركسية عن العمل والأجور



وبنية الإنتاج وظروفه، هي نظرية من ابتداء المفكر الشيوعي كارل ماركس (Karl Marx) بين فيها تغير أنماط خضوع العمال للرأسمال وأشكاله.

وقد حلل ماركس العلاقة بين العمال وصاحب رأس المال كي يُشير إلى كيفية خلق القيمة الفائضة (Surplus Value) وكيف تتحول إلى أسعار البيع ثم أرباح صاحب رأس المال (الرأسمالي).

(راجع مسرد: فائض القيمة (Surplus Value)).

**حصة العمالة من الدخل الوطني (Labor Share of National Income) (23):**

في النظرية الكلية (Macroeconomics Theory)، خاصة في حسابات الدخل القومي (الوطني)، هي نسبة مجموع الأجور والرواتب (Wages and Salaries) المدفوعة في الاقتصاد إلى الدخل القومي (الوطني) كله. وقد لاحظ علماء الاقتصاد والباحثون في مجالات الدخل أن هذه النسبة قد ارتفعت بشكل ملحوظ، في الدول الغربية، في القرن العشرين. وقد يعود السبب في ذلك إلى نمو مخزون رأس المال البشري وسياسات الأسعار والدخل التي تبنتها حكومات هذه الدول، وأدت إلى تقليص ربح منشآت القطاع الخاص.

(راجع مسرد: التوزيع الوظيفي للدخل (Functional Income Distribution)).

**معيّار العمل (Labor Standard) (24):**

في نظرية القيمة (Value Theory)، واقتصاديات العمل (Labor Economics) والنظرية النقدية (Monetary Theory)، هو قيمة النقود معرفةً بدلالة قوة العمل الداخلة في الإنتاج. وقد دافع عالم الاقتصاد البريطاني جون هيكس (John Hicks) عن هذا المعيار برأيه أن التخلي عن معيار الذهب (Gold Standard) (في بريطانيا) في العام (1931)؛ عمل على تحديد الأجور، في إطار نقديّ مُعين، وتعمل السياسة النقدية (Monetary Policy) على تعديل مستوى الأجور إلى المستوى الراهن. ما يعني أن قيمة النقود ناتجة عن سلوك المؤسسات المسؤولة عن تحديد الأجور داخل الدولة. ورأى هيكس في هذا السياق أن معيار العمل هو المعيار الوطني، بخلاف معيار الذهب العالمي. ولأن اهتمام هيكس باقتصاديات العمل كان راسخاً، فقد أخذ بعين الاعتبار المحددات الاقتصادية والاجتماعية للأجور. (راجع مسرد: الاحتياط النقدي السلعي (Commodity Reserve Currency)).

**عرض العمل (Labor Supply) (25):**

في النظرية الكلية (Macroeconomics Theory) واقتصاديات العمل (Labor Economics)، هو مجموع ما يعرضه الأفراد من قوة عمل، سواء بوحدة ساعة العمل أو بالجهد في إنتاج السلع (البضائع والخدمات). ويشمل عرض العمل العاملين، والعاطلين عن العمل الذين يبحثون عنه. يزداد عرض العمل عندما يرتفع عدد السكان، سواء بالزيادة الطبيعية أو بالهجرة إلى داخل البلد المعني. ويرتفع عرض العمل كذلك مع ارتفاع معدل المشاركة في قوة العمل (Labor Force Participation Rate)، وزيادة الحوافز الممنوحة للعمال.

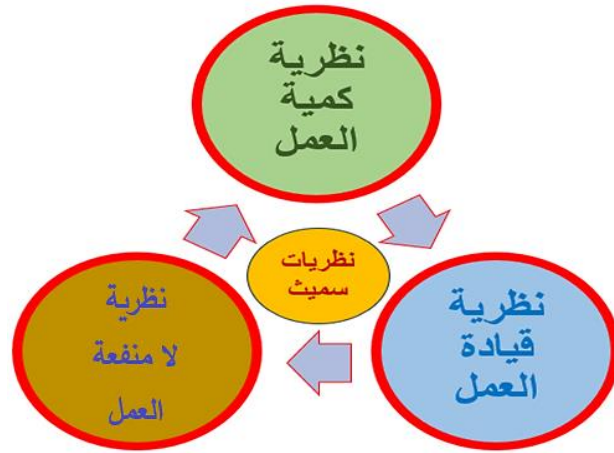


(راجع مسرد: قوة العمل (Labor Force)، معدل المشاركة في قوة العمل (Labor Force Participation Rate)).

**نظرية القيمة في العمل (Labor Theory of Value) (26):**

في النظرية الكلية (Macroeconomics Theory) واقتصاديات العمل (Labor Economics)، بخاصةً في موضوع الأجور والإنتاجية. هي من أقدم النظريات الاقتصادية التي تتحدث عن قيمة العمل في الإنتاج. وقد سبق الفيلسوف أرسطو (Aristotle) العلماء المعاصرين بالحديث عن العمل وقيّمته، لكن شرحه كان مناسباً لعصره فقط. وتوسّع فيها عالم الاقتصاد دونالد رذرفورد (Donald Rutherford) حتى جعلها علماء الاقتصاد الكلاسيكي مفهوماً مركزياً في نظريتهم عن القيمة. وقد حاول كل من آدم سميث (Adam Smith) وديفيد ريكاردو (David Ricardo) ربط قيمة التوازن طويل الأمد (Long-Term Equilibrium value) بمدخل العمالة في الإنتاج. وقد كان كارل ماركس (Karl Marx) من المدافعين عن هذا المبدأ الأخير.





تكون **نظريات العمل المرتبطة بالقيمة** على عدة أشكال، منها **نظريات سميث** (الثلاث: الأولى) **نظرية كمية العمل** الداخلة في الإنتاج (**Labor Quantity**) التي ترى أن قيمة السلعة المنتجة تتناسب طردياً مع كمية العمل التي تدخل في إنتاجها. **الثانية** **نظرية قيادة العمل** (**Labor Command**) التي ترى أن قيمة السلعة تتناسب مع كمية العمالة التي تكافئ كمية عمل أخرى بالتبادل (**In Exchange**). **الثالثة** **نظرية لامنفعة العمل** (**Labor Disutility**) التي ترى أن قيمة السلعة تتناسب طردياً مع **حجم المشقة والمشاكل** (**Toil and Trouble**) التي تقع في مدة الإنتاج.

أنكر اقتصاديو المدرسة الكلاسيكية الجديدة كل هذه النظريات وأصروا على منطقية **نظرية المنفعة الحدية** (**Marginal Utility**) وصحتها. وقد ناقش الاقتصادي **وليام جيفونز** (**W. Jevons**) النظريات المرتبطة بقيمة العمل، وخُصص إلى نتيجة مفادها أن مدخل العمالة عندما يُنفق في عملية الإنتاج فإنه ينتهي إلى غير رجعة.

#### ادخار (Lacking) (27):

في النظرية الكلية (**Macroeconomics Theory**)، وتاريخ الفكر الاقتصادي (**History of Economic Thought**)، هو مصطلح استخدمه عالم الاقتصاد البريطاني **دنيس روبرتسون** (**D. Robertson**) للدلالة على أثر ارتفاع الأسعار في الدخل الحقيقي، وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي نتيجة لذلك، ما يعني حسب **روبرتسون** أن الحدث النهائي لهذه السلسلة هو ارتفاع **الادخار التلقائي** (**Automatic Lacking**).

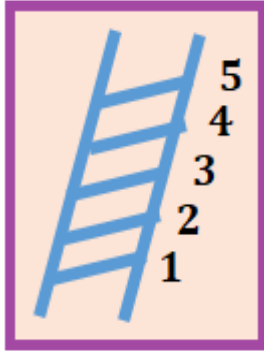
#### لودويغ لخماني (Ludwig Lachmann) (28):



في تاريخ الفكر الاقتصادي (**History of Economic Thought**)، ونظرية رأس المال (**Capital Theory**)، هو عالم اقتصاد يهودي - ألماني، هاجر من ألمانيا في العام (1933) ليعمل في مدرسة لندن للاقتصاد (**London School of Economics**). وقد تزامن وجوده هناك مع وجود عالم الاقتصاد النمساوي **فريدريك هايك** (**F. Hayek**)، حيث عمل على تطوير أفكار المدرسة النمساوية في الاقتصاد (**Austrian School**). وقد عُيِّن في العام (1948)

أستاذاً للاقتصاد والتاريخ الاقتصادي في جامعة **ويتوتر ستراند** (**Witwatersrand University**) - جنوب إفريقيا، حيث درّس مساقات مختلفة من الاقتصاد. وكانت له وجهة نظر عن رأس المال ذكرها في كتابه **رأس المال وبُنْيَتُهُ** (**Capital and Its Structure**) رأى فيها أن رأس المال يسير في حالة طفرة مستمرة لا تنتهي.

## سَلَمَنَة (صعود السلم) (Laddering) (29):



في الاستثمار والتمويل (*Investment and Financing*)، هي ترتيب المستثمر لاستثماراته حسب جدول زمني معين، بحيث يحصل على أعظم عائد ممكن في المدد الزمنية المحددة. على سبيل المثال لنفترض أن مستثمراً يخطط لاستثمار خمسين ألف دينار في خمسة أعوام، فيُقسّم المبلغ إلى عشرات تكون آجالها على النحو الآتي: العشرة آلاف الأولى يكون أجلها في العام الأول، والعشرة آلاف الثانية يكون أجلها في العام الثاني، حتى ينتهي المبلغ الكامل في نهاية السنة الخامسة.

## مُنْحَنَى لَافَر (Laffer Curve) (30):

في اقتصاديات المالية العامة (*Economics of Public Finance*)، خاصة في مجال الضرائب وإيرادات الحكومة، هو تمثيل بياني لمبدأ يوضح العلاقة بين متوسط معدل الضريبة (*Average Tax Rate*) ومجموع الإيرادات الضريبية



(*Total Tax Revenues*). يستند آرثر لافر (*Arthur Laffer*) في بحثه عن الموضوع إلى ما تحدث عنه عالم الاجتماع العربي عبدالرحمن ابن خلدون، في مقدمته من أن زيادة المكوس والضرائب على الرعية والتجار قد تعمل في الأمد الطويل على انخفاض الإيرادات الكلية للسلطان (الدولة). وقد وضع لافر المبدأ في تصور بياني وضّح فيه أن تجاوز متوسط معدل الضريبة حدّاً معيناً يؤدي إلى انخفاض العائدات الضريبية.

عمل لافر مستشاراً اقتصادياً للرئيس الأمريكي الراحل رونالد ريغان، الذي كان من المعجبين بالعلامة ابن خلدون. وكان لافر من أقوى المدافعين عما تُسمى اقتصاديات جانب العرض (*Supply-Side Economics*) التي تدعي أن النمو الاقتصادي قد يتحقق إذا انخفضت الضرائب وقُلت التدخلات الحكومية.

## متباطئة (متأخرة) (Lag) (31):



في مجال السياسات الاقتصادية (*Economic Policies*)، والاقتصاد القياسي (*Econometrics*)، خاصة في مجال السلاسل الزمنية (*Time Series*)، هي مصطلح يحمل معنيين: الأول) المدة الزمنية المنقضية منذ بداية اتخاذ القرار بتنفيذ سياسة اقتصادية ما وتاريخ ملاحظة أثرها على أرض الواقع. على سبيل المثال قد تتخذ السلطة النقدية في اقتصاد ما قراراً برفع نسبة الاحتياطي الإجمالي على ودائع العملاء في المصارف المحلية؛

من أجل تقليل قدرة المصارف على الإقراض. قد يُتخذ القرار في لحظة ما، لكن أثر القرار قد يستغرق عدة أسابيع كي يُلاحظ أثره على أرض الواقع. وفي مثال آخر قد تتخذ الحكومة قراراً بتخفيض معدل الضرائب على الدخل، ما يعني أن

القرار قد يُتخذ في زمن ما، لكن أثر التخفيض في زيادة الإنفاق الاستهلاكي قد يستغرق مدة غير قليلة من الزمن. **الثاني** يتعلق باستخدام متغيرات مستقلة أو تابعة لمدد سابقة. وعلى سبيل المثال أثرت  $(X_{t-1})$  في  $(X_t)$ . **فيُسمى**  $(X_{t-1})$  في هذه الحالة **متغيراً متباطئاً** (*Lagged Variable*)، وهو موضوع المسرد القادم.

يعزو الاقتصاديون المتباطئة إلى ثلاثة أسباب رئيسية: **(1) أسباب تقنية** (*Technological*)، إذ تحتاج التقنية الجديدة لمدة كي يُقننها المعنيون. **(2) أسباب نفسية** (*Psychological*)، تعود إلى الحالة الذهنية للمعنيين. **(3) أسباب مؤسسية** (*Institutional*)، إذ تحتاج بعض القرارات إلى تشريعات مُحددة.

**متغير متباطئ (متأخرة زمنية) (*Lagged Variable*) (32):**

في الاقتصاد القياسي (*Econometrics*)، هو متغير تابع أو مستقل يدخل في المعادلة القياسية بوصفه متغيراً **مستقلاً**. على سبيل المثال لنفترض أن المعادلة الأولية التي يتعامل معها الباحث كانت على النحو الآتي:

$$Y_t = a + b X_t + \epsilon_t$$

حيث ترمز  $(t)$  إلى الزمن. وعند إدخال متغير متباطئ، تُصبح المعادلة على النحو الآتي:

$$Y_t = a + b_1 X_t + b_2 X_{t-1} + b_3 Y_{t-1}$$

تؤثر القيم السابقة للمتغير  $(X_t)$  في المتغير التابع  $(Y_t)$ ، كما تؤثر القيم السابقة للمتغير  $(Y_{t-1})$  في المتغير التابع نفسه. نرى في هذه الحالة أن مدة التباطؤ كانت واحدة، أي لمدة واحدة.

**مؤشر متباطئ (*Lagging Indicator*) (33):**

في النظرية الكلية (*Macroeconomics Theory*)، خاصة في مجال **الدورة الاقتصادية** (التجارية) (*Business Cycle*)، هو الدلائل والبيانات التي تظهر بعد نقطة انقلاب معينة في الدورة الاقتصادية.



لنفترض على سبيل المثال أن الحالة الاقتصادية قد تحسنت وبان أثرها على شكل بيانات في مستوى التشغيل والاستثمار، ما يعني أن المتوقع ارتفاع دخل المستهلك والإنفاق الاستهلاكي معه، وربما تتغير أسعار الفائدة.

ينظر الاقتصاديون خبراء الدورة التجارية إلى ارتفاع دخل المستهلك والإنفاق الاستهلاكي بوصفهما مؤشرات متباطئة، أي أنها ظهرت بعد تحسن الوضع الاقتصادي.

(راجع مسرد: **مؤشرات متزامنة** (*Coincident Indicators*)، **مؤشرات اقتصادية** (*Economic Indicators*) **مؤشرات** **قائدة** (*Leading Indicators*)).

### مبدأ دعه يعمل – دعه يمرّ (Laissez - faire) (34):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thoughts)، خاصة في مجال الحرية الاقتصادية والفردية



وممارسة الأعمال والتشغيل، هو سياسة تبنيتها بعض دول أوروبا الغربية، كانت بريطانيا في مقدمتها. وقد دافع عن هذه السياسة فلاسفة وعلماء الاقتصاد الفيزيوقراطيون، ومفادها أن النشاطات الاقتصادية ينبغي أن تتبع مسارها الطبيعي، وألا تخضع لأية قيود قانونية، إلا في إطار الصالح العام، الذي يُدافع عن حق الإنسان في ممارسة ما يحبه من أعمال تجارية وأنشطة اقتصادية تعود عليه وعلى غيره بالنفع، شريطة التوافق مع الفطرة السليمة للبشر، الذين يحبون المغامرة والثروة والتجارة.

تتمثل هذه السياسة في منح الفرد حرية التنقل وممارسة الأعمال التجارية، والاستفادة منها في زيادة التشغيل والدخل ومستوى المعيشة.

وقد وصف الفيلسوف توماس كارلايل (Thomas Carlyle) هذه السياسة بأنها فوضى وشرطة (Anarchy Plus The constable)، وقصد أن الحال الاقتصادي – الاجتماعي يكون فوضوياً وملئاً بالمشاكل والإجرام. (راجع مسرد: دولة بتدخل أقل (Minimal State)).

### تقرير لامفالوسي (Lamfalussy Report) (35):

في مجال عمل الاتحادات الاقتصادية والسياسية، هو تقرير اقترحته المفوضية الأوروبية للتنسيق الاقتصادي والسياسي في العام (2001)، قدّم اقتراحات لإنشاء سوق حر للخدمات التمويلية في دول الاتحاد الأوروبي، وتأسيس لجنة أوروبية للرقابة على مثل هذا النشاط.

### الأرض (Land) (36):

في النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية (Macro & Micro Economic Theory)، هي مورد اقتصادي ثابت، من عوامل الإنتاج الذي لا غنى عنه. وصفه عالم الاقتصاد اليهودي الإنجليزي ديفيد ريكاردو (David Ricardo) بأنه قوة التراب (الأرض) الأصلية غير القابلة للدمار. ويشمل الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، وهو مصدر للقيمة. وقد عدّ عالما الاقتصاد بيتي (Petty) وكانتيلون (Cantillon) مزيج الأرض مع العمالة أساس القيمة، ووضعاً معياراً لكمية (مساحة) الأرض المناسبة للعامل الواحد، أي مساحة الأرض المطلوبة لدعم حياة الحد الأدنى لعامل واحد. على سبيل المثال قد يحتاج الوضع الاقتصادي في بلد ما أن يُخصص (فرضاً) المساحة (س) من الأرض لدعم حد الكفاف لعامل واحد.

قد يكون صعباً، من الناحية العملية، فصل الأرض عن بقية عوامل الإنتاج؛ لأن العائد عليها ممزوج مع العائد على رأس المال الذي استثمر فيها، ومع عوامل إنتاجية أخرى.

(راجع مسرد: **نظرية فروقات الإيجار (الريع) (Differential Theory of Rent)**، **الريع الاقتصادي (الإيجار) (Economic Rent)**، **الإيجار (الريع) (Rent)**).

### مصرف عقاري (بنك الأرض) (Land Bank) (37):

في مجال التمويل العقاري والزراعي، هو شكل من أشكال **المصارف المتخصصة**، يقرض القوة الشرائية (**النقد**) للمقترضين في قطاع الإنشاءات والقطاع الزراعي، بأسعار فائدة تكون في العادة أقل من أسعار الفائدة السائدة، وتحفظ مقابل ذلك برهونات عقارية أو أراضي زراعية يملكها المقترضون. وقد أدى عمل هذه المصارف إلى التوسع في الائتمان المصرفي. وتعمل هذه المصارف في بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية ومصر.

### اقتصاد الأرض (Land Economy) (38):

في اقتصاديات المشاريع (Project Economics) ومجال التراكم الرأسمالي (Capital Accumulation) والبيانات الإحصائية، هو دراسة تحديد قيم العقارات والأراضي، والعوامل الاقتصادية المحددة للكلفة الرأسمالية للأرض والأبنية في الاقتصاد كله.



تشمل هذه الدراسات تطوير الأراضي الفارغة (التي لا يوجد عليها بناء) من أجل تلبية الطلب على المساكن ومعرفة المعروض منها والاستثمار فيها. وعادة تغطي هذه الدراسات الأراضي الزراعية والأراضي داخل حدود المدن، بما فيها المكاتب، والشقق، والمجمعات التجارية، والسكنية.

### ملكية الأرض (Landownership) (39):

في الاقتصاد الاجتماعي (Socioeconomics) والسياسة الحكومية المحلية، هي الطريقة المتفق عليها داخل دولة ما على كيفية تسجيل ملكية الأراضي والعقارات، والتفويضات المرتبطة بها وتأجيرها، وتثبيت ذلك في عقود وسجلات رسمية آمنة، حسب القانون المعمول به في هذه الدولة. وقد أدت التغيرات السياسية والثورات التي اندلعت في بعض البلدان إلى انتقال ملكيات الأراضي، جزئياً أو كلياً، إلى الدولة، ممثلة بالسلطة الحاكمة. وقد ورّعت السلطة الحاكمة في هذه الدول الأراضي على شكل أجزاء إلى صغار الفلاحين والملاك. وعادة يؤثر توزيع الأراضي في نجاعة القطاع الزراعي، فكلما ازدادت تجزئة الأراضي انخفضت نجاعة الإنتاج الزراعي، وانخفض العائد منها.

### قانون لاندروم - غريفين (1959) (Landrum-Griffin Act 1959) (40):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thoughts)، والقانون والاقتصاد (Law and Economics)، هو



**تشريع** أمريكي اتحادي (Federal) أصدره الكونغرس الأمريكي، في العام (1959) من أجل مكافحة الفساد الذي استشرى، في عقد الخمسينيات من القرن العشرين الماضي، في النقابات العمالية الأمريكية. وقد منح هذا التشريع الحق لأعضاء النقابات بالمشاركة في النشاط النقابي وتقرير رسوم لتسجيل والرسوم الدورية التي يدفعها الأعضاء لنقاباتهم، وضمان حرياتهم، والاطلاع على الوضع المالي لنقاباتهم.



واشتمل **القانون** على شفافية الانتخابات وتشكيل اللجان، واستثناء الأعضاء الشيوعيين من الانضمام إلى النقابات.

(راجع مسرد: **قانون نوريس - لا غوارديا** (1932) (*Norris-La Guardia Act 1932*), **قانون تافت - هارتلي** (1947) (*Taft-Hartley Act 1947*), **قانون واغنر** (1935) (*Wagner Act 1935*)).

### نماذج كبيرة النطاق (*Large-scale Models*) (41):

في **الاقتصاد القياسي** (*Econometrics*)، و**الاقتصاد الكلي** (*Macroeconomics*) و**الإحصاء الاقتصادي** (*Economic Statistics*)، هي تصورات رياضية تأخذ شكل معادلات ونماذج قياسية، يستخدمها المختصون في دراسة العلاقات الاقتصادية الكلية، وأثر السياسات المالية والنقدية في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف. وعادة تتألف هذه النماذج من مئات المعادلات، وتحاكي الواقع الاقتصادي والتنبؤات الاقتصادية الضرورية للعلماء ومتخذي القرار.

(راجع مسرد: **نماذج الربط** (*Linkage Models*)).

### صيرفة مركزة (*Laser Banking*) (42):

في **النقود والبنوك** (*Money & Banking*)، هي شكل من أشكال **الصيرفة** (**العمل المصرفي**) المختصة في تلبية الحاجات التمويلية لإقليم معين أو عملاء محددين، أو مختصة في وظائف **مصرفية** ضيقة النطاق.

(راجع مسرد: **صيرفة مكانية** (*Niche Bank*) (متخصصة)).

### مؤشر لاسبير (*Laspeyres Index*) (43):

في **الاقتصاد الكلي** (*Macroeconomics*)، خاصة في مجال **أسعار السلع ومؤشرات قياسها والتضخم** (*Inflation*)، هو صيغة رياضية يستخدمها علماء الاقتصاد الكلي والممارسون في حقل الاقتصاد الكلي والإحصائيون في قياس تغير أسعار السلع.

يأخذ **مؤشر لاسبير** الصيغة الآتية:

$$I_k = \frac{\sum_{i=1}^n \left( \frac{P_{ki}}{P_{0i}} \right) \times A_i}{\sum_{i=1}^n A_i}$$

**الرقم القياسي (I)** هو **وسط موزون** يُعبّر عنه بنسبة مئوية من رقم **أساس** (*Base*)، أو **مرجع** (*Rference*)، إذ تتغير قيمته مع الزمن. والأساس هو القيمة التي تُثبّت عند سنة ما، وتُقارن بناءً عليها. وتُسمى هذه السنة، أي التي تُقارن بناءً عليها، **سنة الأساس** (*BaseYear*) أو **السنة المرجعية** (*Rference Year*).

**الرقم القياسي** الآتي هو رقم السنة الأولى بعد **سنة الأساس**، و(*A<sub>i</sub>*) هو مقدار الإنفاق على السلعة، بوصفه **وزناً مرجحاً**:

$$I_1 = \frac{\sum_{i=1}^4 \left( \frac{P_{1i}}{P_{0i}} \right) \times A_i}{\sum_{i=1}^n A_i}$$

$$= \frac{\left( \frac{P_{11}}{P_{01}} \right) \times (P_{01} \times Q_{01}) + \left( \frac{P_{12}}{P_{02}} \right) \times (P_{02} \times Q_{02}) + \dots + \left( \frac{P_{14}}{P_{04}} \right) \times (P_{04} \times Q_{04})}{(P_{01} \times Q_{01}) + (P_{02} \times Q_{02}) + \dots + (P_{04} \times Q_{04})}$$

$$= \frac{(P_{11} \times Q_{01}) + (P_{12} \times Q_{02}) + \dots + (P_{14} \times Q_{04})}{(P_{01} \times Q_{01}) + (P_{02} \times Q_{02}) + \dots + (P_{04} \times Q_{04})} = \frac{\sum_{i=1}^4 (P_{1i} \times Q_{0i})}{\sum_{i=1}^4 (P_{0i} \times Q_{0i})}$$

وبعد هذا الاشتقاق، نكون قد وصلنا إلى صيغة مفيدة في حسابات الأرقام القياسية. وعادة تُكتب للسنة  $(k)$ ، الأولى أو الثانية أو الثالثة، مثلاً، على النحو الآتي:

$$I_k = \frac{\sum P_k Q_0}{\sum P_0 Q_0}$$

سعر السنة  $(k)$   
× كمية سنة الأساس

سعر سنة الأساس  
× كمية سنة الأساس

وتُسمى **الصيغة التجميعية المُرَّجحة للرقم القياسي للأسعار**. وتتكون من المقام  $(P_0 Q_0)$ ، الذي يُمثل كمية النقود التي يحتاجها المستهلك لشراء سلة السلع المُعينة في سنة الأساس، والبسط  $(P_n Q_0)$ ، الذي يُمثل كمية النقود التي يحتاجها المستهلك لشراء سلة سنة الأساس نفسها، لكن بالأسعار الجديدة، بعد ترجيحها.

يحتوي الجدول الآتي بيانات عن كميات السلع وأسعارها، في السنتين (2020) و(2021) اللتين أُشترِيتَ السلع فيهما:

**جدول: السلع التي أُشترِيت في السنتين (2020-2021)**

| الإنفاق في السنتين |           | 2021  | 2020  | 2020     | السلعة    |
|--------------------|-----------|-------|-------|----------|-----------|
| $P_1 Q_0$          | $P_0 Q_0$ | $P_1$ | $P_0$ | $Q_0$    |           |
| 675.00             | 600.00    | 4.50  | 4.00  | 150 كغم  | لحم الضأن |
| 67.50              | 48.75     | 0.90  | 0.65  | 75 كغم   | الأرز     |
| 75.00              | 60.00     | 1.50  | 1.20  | 50 لتراً | زيت الطبخ |
| 80.00              | 55.00     | 0.80  | 0.55  | 100 لتر  | الحليب    |
| 87.00              | 75.00     | 29.00 | 25.00 | 3 أزواج  | الأحذية   |
| 984.50             | 838.75    | —     | —     | —        | المجموع   |

من هذه البيانات يمكننا اشتقاق الرقم القياسي لأسعار المستهلك بطريقة لاسبير على النحو الآتي:

$$I_{2012} = \frac{\sum_{i=1}^5 P_k Q_0}{\sum_{i=1}^5 P_0 Q_0} = \frac{984.50}{838.75} = 1.174 \Rightarrow 117.4$$

أي أن مستوى الأسعار ارتفع بنسبة (17.4%) بين العام (2020) والعام (2021). وهذا الرقم القياسي هو الرقم القياسي التجميعي للأسعار المرجحة (Weighted Aggregative Price Index).

(راجع مسرد: الأرقام القياسية (Index Numbers)).

### قانون لاسالي في الأجور (Lassalle's Law of Wages) (44):



في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thoughts)، هو مبدأ ابتدعه عالم الاقتصاد الألماني - البروسي فرديناند لاسالي (Ferdinand Lassalle) الذي عاش في المدة (1825 - 1864)، وكانت ميوله الفكرية مع الاشتراكية.

ورأى في هذا القانون أن معدل الأجور في النظام الرأسمالي ينزع نحو مستوى حد الكفاف (Subsistence Level)، ويتذبذب حوله، وأن هذا الأجر لا يكفي إلا لإبقاء البشر أحياء لا غير. وقد اقترح أن على الدولة تزويد العمال برأس المال كي تمكنهم من تأسيس اتحادات إنتاجية تعاونية (Producers' Co-Operatives).

### الداخل الأخير، الخارج الأول (Last-in, First-out) (45):

في الاقتصاد الجزئي (Microeconomics)، وإدارة المستودعات وموجوداتها (Store & Inventory Management) والنظرية الكلية (Macroeconomic Theory)، والحسابات القومية (National Income Accounting)، هو مصطلح يحمل أكثر من معنى: (1) طريقة تُستخدم في تناوب (Rotation) الموجودات والمخزون المادي في المستودعات، وموجودات المنشآت، على المستوى الفردي والوطني. (2) في بعض الدول تُستخدم هذه الطريقة في تسعير الموجودات بالأسعار الجارية، خاصة في الحسابات القومية للموجودات. (3) تستخدمها المنشأة من أجل تمكينها من تمويل تبديل المخزون في أوقات التضخم، لأنها تستفيد من فروقات السعر. وعادة تشتري المنشأة موجوداتها المادية في مدة، ثم ترتفع الأسعار في مدد لاحقة، وهو ما تستفيد منه المنشأة. (4) تسريح الشركات في أوقات الكساد العمال الذين انضموا أخيراً للعمل فيها.

(راجع مسرد: الداخل أولاً - الخارج أولاً (First-in, First-out)).

### الرأسمالية المتأخرة (Late Capitalism) (46):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thoughts)، هي ظاهرة تطور الاقتصادات الرأسمالية الغربية وتقدمها، بعد الحرب العالمية الثانية. وهي ظاهرة عدّها المنظرون الماركسيون حقبة لا تشير إلى التطور الرأسمالي، بل إلى تطور الاحتكار الرأسمالي (Monopoly Capitalism). وبناءً على ذلك، وحسب رأي هؤلاء المنظرين، ينبغي تحليلها، بناءً على قوانين التطور الرأسمالي، التي وضعها كارل ماركس في كتاب رأس المال (Das Kapital).



### رغبة تجارية كامنة (Latent Entrepreneurship) (47):

في الاقتصاد الاجتماعي (Socioeconomics)، والأعمال التجارية الفردية الخاصة، هي رغبة فردية غير مشبعة (غير مُحَقَّقة) عند الفرد في تأسيس مصلحته التجارية الخاصة.

### اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية (Latin American Free Trade Association) (48):

في مجال التعاون الاقتصادي والاتحادات الجمركية (Custom Union)، هي اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري بين دول أمريكا اللاتينية: الأرجنتين، والبرازيل، وتشيلي، والمكسيك، وباراغواي، والبيرو، والأرغواي. وقد أنشئت بناء على معاهدة مونتيفيديو (Montevideo Treaty) التي أبرمت في العام (1960)، ووقعت عليها دول: كولومبيا، وبوليفيا، وفينزويلا؛ بهدف تأسيس منطقة تجارة حرة كاملة بين هذه الدول بحلول العام (1980).

### جيمس لوديردايل (James Lauderdale) (49):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thoughts)، هو عالم اقتصاد بريطاني، عاش في المدة (1759 - 1838)، كتب في الاقتصاد السياسي (Political Economy)، وكان سياسياً بارعاً، تلقى تعليمه الجامعي في جامعة إدنبورغ (Edinburgh) وجامعة أوكسفورد (Oxford). وقد أنتخب لمجلس النواب البريطاني عن منطقة نيوبورت من العام (1780) حتى العام (1789). وكان لوديردايل من أوائل من كتبوا في موضوع مسائل الاقتصاد الكلي (Macroeconomic)، وكانت له أعمال مشهورة في هذا المجال، عُرفت تحت اسم سؤال عن طبيعة الثروة العامة وأصلها وطرق زيادتها وأسبابها (Inquiry into the Nature and Origin of Public Wealth and into the Means and Causes of its Increase) في العام (1804)، دافع في هذه الأعمال الفكرية عن زيادة الإنفاق العام، بوصفها وسيلة تؤدي إلى زيادة الثروة العامة، وهاجم الادخار وصناديقه (Sinking Funds) التي تودع فيها الحكومة أموالاً لمواجهة ديون المستقبل. وكان أول من وضع نظرية مُدمجة للربح ورأس المال، واقترح مبدأ المنفعة (Utility) بدلاً عن العمل (Labor) بوصفه أساساً للقيمة (Value).

### غسل الأموال (Laundering Money) (50):

في اقتصاديات الجريمة (Economics of Crimes)، هي عمليات نقل الأموال السائلة أو الودائع المصرفية (Bank Deposits)، بوساطة عدد من المصارف والحسابات المتعددة، من أجل إخفاء المالك الحقيقي لهذه الأموال، ومصادرهما الأصلية. وعادة يستخدمها المجرمون ومهربو المخدرات وسيلةً لتشتيت أنظار الجهات الرقابية.

(راجع مسرد: اقتصاد المخدرات (Drug Economy)).

### مدرسة لوزان (Lausanne School) (51):

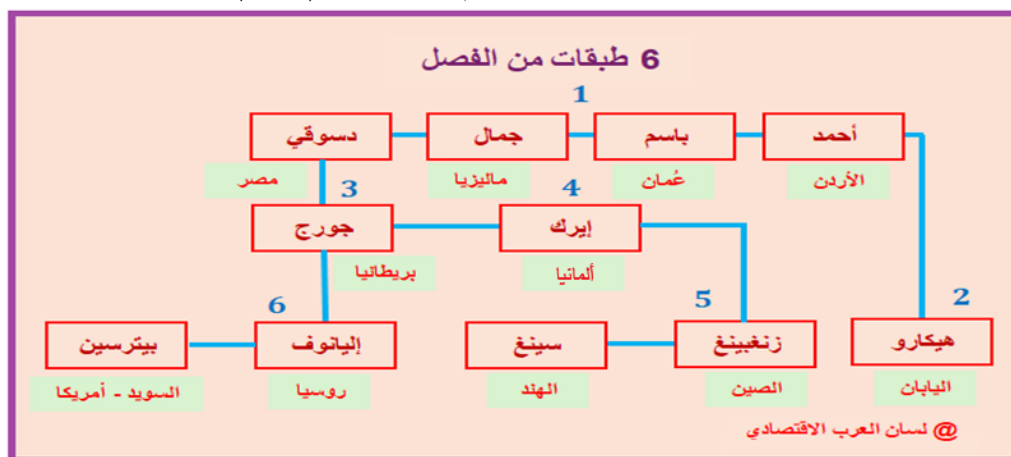


في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thoughts)، هي مجموعة من علماء الاقتصاد، عاشوا في سويسرا، مع نهايات القرن التاسع عشر، بقيادة المفكر الاقتصادي الفرنسي ليون والراس (Léon Walras) وعالم الاقتصاد والرياضياتي الإيطالي فيلفريدو باريتو (Vilfredo Pareto).

طورت هذه المدرسة نظرية التوازن العام (General Equilibrium)، ووضعت معايير الوضع الأمثل للرفاء الاقتصادي - الاجتماعي. وكان من أتباع هذه المدرسة علماء اقتصاد مشهورون مثل جون هيكس (John Hicks)، وبول ساميلسون (Paul Samuelson)، وكينث آرو (Kenneth Arrow)، وفرانك هان (Frank Hahn).

## طبقات الفصل (Layers of Separation) (52):

في العلاقات الاجتماعية - الاقتصادية - والسياسية (Socioeconomic & Political Relationships)، وأثرها في التواصل بين الناس، هي نظرية ترى أن أي شخص، في أية دولة، يُمكن أن يكون متصلاً بشخص آخر، في أية دولة أخرى، بواسطة سلسلة من الأشخاص المعارف، لا يتجاوز عددهم ستة وسطاء (طبقات).



يُبين الشكل التوضيحي المرفق الطبقة الأولى المكونة من أربعة أشخاص، يعرف أحدهم الآخر، وهم ينحدرون من أربعة بلدان، ثم الطبقة الثانية المكونة من شخص واحد في اليابان، لكنه متصل مع أحد أشخاص الطبقة الأولى، ثم الطبقة الثالثة المكونة من شخص واحد يعيش في بريطانيا، لكنه متصل بشخص من الطبقة الرابعة الذي يتصل بشخصين من الطبقة الخامسة، يعيش أحدهما في الصين، والآخر في الهند. أما الشخص في الطبقة الثالثة فهو متصل بشخص من الطبقة السادسة يعيش في روسيا، وهذا الأخير متصل بشخص يحمل جنسيتين؛ السويدية والأمريكية.

## منظمة مراقبة تأكيد الحياة وحدة الثقة

## : (53) (Life Assurance and Unit Trusts Regulatory Organization) (LAUTRO)

في مجال الرقابة والضبط ومنع التحايل والغش والخداع، هي منظمة غير حكومية، يُديرها مؤسسوها والأعضاء المشاركون فيها، مسؤولة عن مراقبة أداء الشركات والمؤسسات التي تتبع عقود تأمين على الحياة وعن مراقبة عمل هذه الشركات وضبطه. تعمل إدارتها العليا في لندن - بريطانيا. وقد دُمجت مع سلطة الاستثمار الشخصي (Personal Investment Authority) في العام (1994). كان من مهامها الرئيسية تخفيض العمولات التي يتلقاها عملاء بيع عقود التأمين على الحياة، وتنسيق مقدار العمولات مع ما يتعلق بالاستثمارات الشخصية. (راجع مسرد: قانون الخدمات التمويلية (1986) البريطاني (Financial Services Act 1986)).

## القانون والاقتصاد (Law and Economics) (54):

في مجال التداخل الاختصاصي وتشابك العلوم، هو الارتباط القوي بين علوم الاقتصاد والتشريعات القانونية. وقد تطور في العقود السبعة الماضية حقل جديد يُعرف باسم اقتصاديات القانون (Economics of Law)، يُخاطب الموضوعات القانونية التي لها تبعات اقتصادية، والمسائل الاقتصادية التي لها تبعات قانونية.

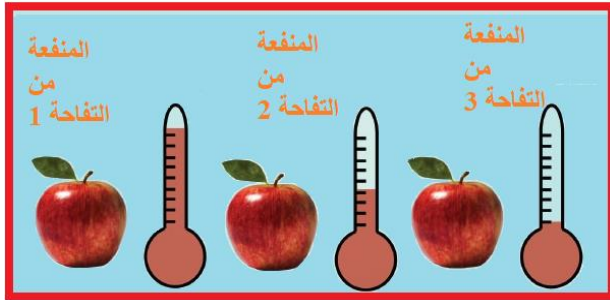
(راجع مسرد: اقتصاديات القانون (Economics of Law)).

**جون لو (John Law) (55):**

في تاريخ الفكر الاقتصادي (*History of Economic Thoughts*)، هو اقتصادي وصيرفي بريطاني الأصل، من مواليد إدنبرة - اسكتلندا، عاش في المدة (1671 - 1729). أُدين بتهمة القتل، وسُجن بسبب ذلك في لندن، لكنه استطاع الهرب من السجن إلى فرنسا، وأصبح هناك مصرفياً رائداً. وكان أول من اقترح تأسيس مصرف (بنك) فرنسا (*Bank of France*)، من أجل إصدار النقود الورقية، بالاعتماد على الأرض، بصفتها تأميناً (*Security*) على النقود المُصدرة. وأسس مصرفه الخاص، في العام (1716) وأطلق عليه اسم مصرف العامة (*General Bank*)، وأسس شركات تجارية في لويزيانا والميسيسيبي - أمريكا الشمالية (قبل أن تصبح ولايات متحدة). وكان عائد الأسهم المُصدرة من شركاته هناك يُستغل في استرداد الديون الوطنية الفرنسية (*French National Debt*). لكن خطته في استغلال الأسهم المُصدرة فشلت، ما دفعه للهرب إلى البندقية (*Venice*) في إيطاليا. وكان من أعماله في الفكر الاقتصادي النظر في النقود والتجارة: مقترح تزويد الدولة بالنقود (1705) (*Money and Trade Considered: With a Proposal for Supplying the Nation With Money*).

**قانون انخفاض المنفعة الحدية (Law of Diminishing Marginal Utility) (56):**

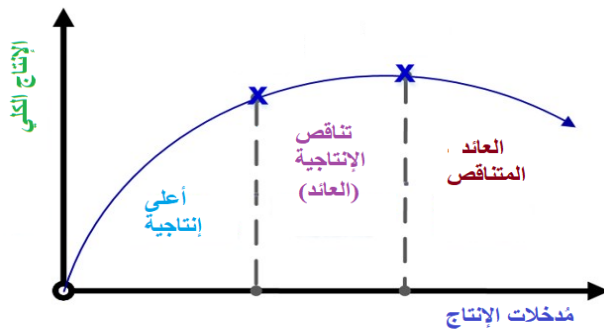
في نظرية الاقتصاد الجزئي (*Microeconomic Theory*) والاقتصاد السلوكي (*Behavioral Economics*)، هو ظاهرة انخفاض المنفعة الإضافية التي يحصل عليها الفرد المستهلك لسلعة ما، من كل وحدة إضافية مُستهلكة من السلعة قيد الدراسة.



على سبيل المثال، يكون مقدار المنفعة التي يحصل عليها الفرد من أول تفاحة يأكلها عالياً نسبياً، لكن مقدار المنفعة المُستمددة من التفاحة الثانية يكون أقل مما حصل عليه من التفاحة الأولى، ومقدار المنفعة من التفاحة الثالثة يكون أقل مما حصل عليه من الثانية، وهكذا.

**قانون تناقص الغلة (تناقص العائد) (Law of Diminishing Returns) (57):**

في نظرية الاقتصاد الجزئي (*Microeconomic Theory*)، بخاصة في نظرية المنشأة (*Theory of the Firm*)، هو



حالة تناقص العائد من (الإنتاجية) من كل وحدة إضافية من وحدات مُدخل الإنتاج. على سبيل المثال قد يُضيف العامل الأول في مصنع ما (50) وحدة إضافية من السلعة المُنتجة، لكن العامل الثاني الذي شُغِلَ قد يُضيف (45) وحدة إضافية من السلعة المُنتجة، ويُضيف العامل الثالث المُضاف (38) وحدة جديدة من الإنتاج.

(راجع شرح القانون ذاته تحت مسمى آخر هو (*Diminishing Returns Law*)).

### قانون السعر الواحد (Law of One Price) (58):

في نظرية التجارة الخارجية (Foreign Trade Theory)، هو مبدأ يرى أن سعر الأصول (Assets) أو السلع المتطابقة يكون متساوياً على المستوى العالمي، بصرف النظر عن الموقع، شريطة أن تتحقق بعض العوامل المؤدية إلى هذا التساوي.

يأخذ هذا القانون بعين الاعتبار الأسواق التي تعمل بلا قيود (Frictionless Market)، وليست فيها كلف تعاقد (Transaction Costs) ولا كلف نقل (Transportation Costs)، ولا قيود قانونية (Legal Restrictions)، وتكون فيها أسعار صرف العملات متساوية، وليس هناك تلاعب بالأسعار من أي طرف.

قد يتحقق قانون السعر الواحد لأن الفروقات بين أسعار الأصول قد تختفي نتيجة للشراء في سوق والبيع في آخر (Abitrage).

(راجع المسرد قانون السعر الواحد تحت مسمى آخر هو (One Price Law)).

### قانون مقلوب الطلب (المتبادل) (Law of Reciprocal Demand) (59):

في نظرية التجارة الخارجية (Theory of International Trade)، هو قانون نظري ابتدعه عالم الاقتصاد البريطاني جون ستيفارت ميل (J.S. Mills)، يرى فيه أن التجارة بين بلدين (أي تبادل السلع بينهما) تعتمد على مقلوب الطلب (Reciprocal Demand) بينهما. وقد قصد ميل بمفهوم مقلوب الطلب القوة النسبية للطلب ومرونته بين الدولتين الداخليتين بتبادل تجاري مُعبّر عنه بسلع دولة نسبة إلى سلع الدولة الأخرى. تأخذ مرونة مقلوب الطلب الصيغة الرياضية الآتية:

$$\epsilon_{RP} = \frac{(\% \Delta M)}{\left( \frac{\% \Delta X_P}{\% \Delta M_P} \right)}$$

حيث ترمز  $(\epsilon_{RP})$  إلى مرونة مقلوب الطلب، وترمز  $(\% \Delta M)$  إلى التغير المئوي في حجم المستوردات، وترمز  $(\% \Delta X_P)$  إلى التغير المئوي في أسعار الصادرات، وترمز  $(\% \Delta M_P)$  إلى التغير المئوي في أسعار المستوردات. وقد استند ميل في قانونه على الفرضيات الآتية:

أولاً) تكون التجارة بين بلدين اثنين، لنقل (A) و (B).

ثانياً) يتبادل البلدان سلعتين، لنقل (X) و (Y)، يخضع إنتاجهما في اقتصادي البلدين المعنيين لمبدأ العائد الثابت على الحجم (Constant Return to Scale). ويحدث التبادل اعتماداً على مبدأ الكلفة النسبية (Comparative Cost).

ثالثاً) يتشابه نمط الطلب في البلدين، وهناك منافسة تامة في سوقي البلدين، ولا توجد قيود على التجارة بين البلدين انطلاقاً من سياسة دعه يعمل - دعه يمر (Laissez Faire).

رابعاً) وصول اقتصادي البلدين إلى نقطة التوظيف التام للموارد (Full Employment Of Resources). وعدم وجود كلفة نقل بين البلدين، وصادرات أي من البلدين تكفي لدفع ثمن مستورداته. ومُدخل العمالة مُثبتة (Fixed) في الجهتين، لكن هذا الحجم المُثبت يُنتج كميات مختلفة من السلع، والتجارة بين البلدين تقوم على الميزة النسبية (Comparative Advantage).

(راجع المسرد: نفسه تحت تسمية أخرى (Reciprocal Demand Law)).

**قانون الارتداد (Law of Reflux) (60):**

في النقود والمصارف (Money and Banking)، هو مبدأ خاض فيه عالم الاقتصاد الاسكتلندي آدم سميث (Adam Smith)، ثم المدرسة المصرفية البريطانية (Banking School). يرى هذا المبدأ أن المصارف لا يمكنها الاستمرار بإصدار عملاتها الخاصة (Bank Note) إلى أمد غير مُحدد، لأن الكمية المُصدرة، الفائضة عن حاجة السوق والمتعاملين ستعود إلى المصارف التي أصدرتها، دون أية قيمة أو استعمال. (راجع مسرد: مبدأ العملة الحقيقية (Real Bills Doctrine)).

**قانون الرغبات القابلة للإشباع (Law of Satiable Wants) (61):**

في نظرية الاقتصاد الجزئي (Microeconomic Theory)، بخاصة في نظرية المنفعة (Utility Theory)، هو مبدأ يرى أن الفرد ينزع (يميل) نحو استمداد (اشتقاق) المنفعة من كمية محدودة من السلع (بضائع وخدمات). (راجع مسرد: قانون تناقص المنفعة الحدية (Diminishing Marginal Utility Law)).

**قانون القيمة (Law of Value) (62):**

في الفكر الاقتصادي (Economic Thought)، بخاصة في المجتمع الرأسمالي (Capitalist Society)، هو آلية توزيع القوى الكلية للعمل (Total Labor Power) بين فروع الإنتاج المتعددة بوساطة أسعار المنتجات (Prices of Products). وقد يترتب على ذلك أن نمط الاستثمار قد يتحدد حسب انحراف معدلات الربح (المعينة) عن متوسط معدل الربح.

**قانون النسب المتغيرة (Law of Variable Proportions) (63):**

في النظريتين الكلية والجزئية (Macro and Micro Economics)، هو الانخفاض الحدي في كمية الإنتاج عندما



تزداد كمية مُدخلات الإنتاج، وهو ما يُعرف تحت تسمية أخرى هي قانون انخفاض العائد (Diminishing Returns Law) لكل وحدة إضافية من مُدخل الإنتاج.

في التوضيح الصوري المرفق أدى تشغيل العامل الأول (الوحيد) إلى زيادة الإنتاج من صفر إلى (2)، وأدى تشغيل العامل الثاني الإضافي إلى زيادة الإنتاج بمقدار (3) وهو الفرق  $(3 = 2 - 5)$ ، لكن تشغيل العامل الثالث لم يُضف أي شيء إلى كمية الإنتاج. وهنا نقول إن الناتج الحدي (Marginal Product) للعامل الثالث كان صفراً، أي إنه غير ضروري لعملية الإنتاج.

**انتعاش لوسون (Lawson Boom) (64):**

في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thoughts)، هو حالة تضخم عالي سادت في بريطانيا، في نهاية عقد الثمانينيات من القرن العشرين الماضي. وقد أطلق على هذه المدة تلك التسمية لأنها حدثت في عهد السياسي نايجل لوسون (Nigel Lawson)، الذي كان وزيراً للمالية البريطانية، وحدث التضخم في عهده، في مدة انتعاش الاقتصاد وصعود الدورة



التجارية نحو مستويات عالية، وكان الاقتصاد البريطاني يُعاني مما سُمي **ضريبة البالغين** (*Community Charge*)، وهو شكل من الضرائب البلدية، فرضته الحكومة البريطانية إبان عهد **مارغريت تاتشر** (*Margaret Thatcher*) على البالغ الذي يعيش في منطقة ما، ويُحدد من السلطات المحلية لمنطقته.

### مؤشر المنشأة القائدة (*Leading Firms Ratio*) (65):

في **نظرية التنظيم الصناعي** (*Industrial Organization Theory*)، هو مؤشر مدى تركّز القوة السوقية بيد مجموعة

من المنشآت العاملة في سوق معين. وعادة يُربط هذا المؤشر بعدد مُعين من المنشآت (الشركات). على سبيل المثال

$$(C_n = 10)$$

تعني أن معظم حصة السوق من الإنتاج أو البيع يعود لعشر (10) شركات عاملة في السوق. ولتوضيح ذلك نأخذ مثالاً عملياً (حتى نهاية العام 2023)، إذ يبلغ عدد المنشآت (الشركات) المزودة لخدمة الاتصالات الخليوية في المملكة الأردنية الهاشمية (3) فقط، هي أورانج، وزين، وأمنية. ما يعني أن  $(C_n = 3)$  تساوي (100%). أي أن كل تزويد خدمة الاتصالات الخليوية يعود إلى شركات ثلاث، فقط.

أما في مجال **مؤشر المنشأة القائدة**، فهو يعني في هذا المجال المنشأة التي تستحوذ على أكبر حصة من السوق. ولو افترضنا من مثال الأردن أن شركة أورانج تستحوذ على (50%) من حصة السوق، من بين الشركات الثلاث العاملة، فستكون هذه الشركة هي **القائدة** في سوق الاتصالات الأردني.

### المؤشرات القائدة (*Leading Indicators*) (66):



في **الاقتصاد الكلي** (*Macroeconomics*)، بخاصة في مجال **الدورة التجارية** (*Business Cycle*)، هي سلسلة من الإحصائيات الاقتصادية التي تتغير قبل تغير القيم المرجعية للدورة التجارية (*Reference Cycle*) في اقتصاد ما. على سبيل المثال عندما تتحسن **الدورة التجارية** تبدأ الأحوال الاقتصادية بالتحسن، وتكون قد سبقتها تغيرات إيجابية في قطاع البناء، ومؤشر أسعار المواد الخام، كالإسمنت والحديد والخشب، ومستلزمات البناء، وبلغ البناء المعمّرة، كالرافعات وخلطات الإسمنت. وتتحسن الأرباح.

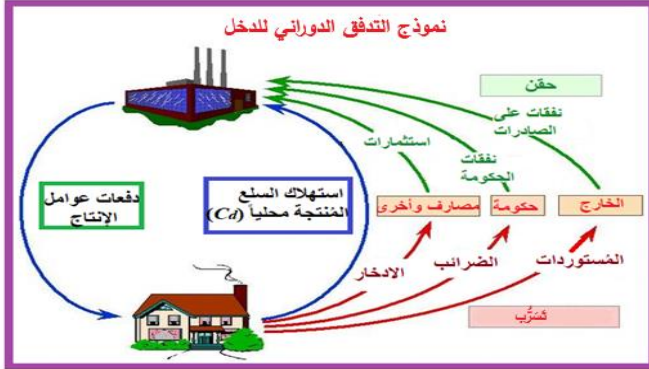
(راجع مسرد: **المؤشرات الاقتصادية** (*Economic Indicators*)، **المؤشرات المتباطئة** (*Lagging Indicators*)).

### دفع متقدّم وتسلم متأخر (*Leads and Tags*) (67):

في **التجارة الخارجية** (*International Trade*)، بخاصة في مجال **المستوردات**، هو مصطلح يعني **دفع ثمن البضائع المستوردة مبكراً، وتسلم البضاعة بوقت متأخر**. وعادة يحصل ذلك في مدد التضخم المُتوقع، في اقتصاد ما، حيث يظن المستوردون أن أسعار صرف عملة بلادهم قد تتأثر سلباً، وبالتالي فمن المفيد لهم أن يتعجلوا دفع أثمان البضائع مقدماً ثم ينتظرون مدة ويستلموها بعد ارتفاع الأسعار في البلد المُستورد.

**تسرب (Leakage) (68):**

في النظرية الكلية (Macroeconomic Theory)، بخاصة في الدخل الوطني (National Income)، هو مصطلح يُشير إلى السحب مما يُسمى التدفق الدوراني (Circular Flow) للدخل الوطني، وعادة يتركز في الادخارات والضرائب والمستوردات. وقد سُميت تسرباً لأنها تقلل من الدخل الوطني، فالادخارات قد تكون على شكل اكتناز، والضرائب تعمل على تخفيض الدخل المتاح للإنفاق، وثمان المستوردات يذهب إلى الخارج.



(راجع مسرد: حقن ((Injection)).

**دلو متقوب (Leaky Bucket) (69):**

في السياسة المالية (Fiscal Policy)، بخاصة في مجال الضرائب (Taxes)، والاقتصاد الاجتماعي (Socioeconomics)، بخاصة مجال الفقر، ومجال الموارد البشرية (Human Resources)، هو مُصطلح يحمل معنيين: الأول) في مجال السياسة المالية يُشير إلى إخفاق جزئي لهذه السياسة في إعادة توزيع كل الضرائب المُتَحَصِّلة من الأغنياء، بإعطائها إلى الفقراء، بوساطة نظام تحويلات الدخل إلى الفقراء (Transfer Incomes). أما الثاني) فيشير إلى عدم تمكن العامل (الموظف) في مُنشأة ما من تأدية كل المهام الموكلة إليه، وذلك عند مقارنة كم المعرفة والخبرة الذي اكتسبه ويملكه وحجم المهام الموكلة إليه. ابتكر هذا المصطلح عالم الاقتصاد الأمريكي آرثر أوكون (Arthur Okun)، الذي يُنسب إليه ما يُسمى قانون أوكون (Okun's Law) المشهور بتحليله لوضع البطالة في اقتصاد ما. يرى أوكون في هذا القانون أن زيادة البطالة بمقدار (1%) تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي بمقدار (2.5%). أما بالنسبة لما يترتب على الدلو المتقوب ودخل الفقراء، فيرى أوكون أن سببه يعود إلى كلفة إدارة برنامج مساعدة الفقراء، وتشوه عمل البرنامج، وسلوكيات الاستثمار والادخار داخل الاقتصاد المعني. وعادة تعاني الاقتصادات من مثل هذه الصعوبات والتحديات.

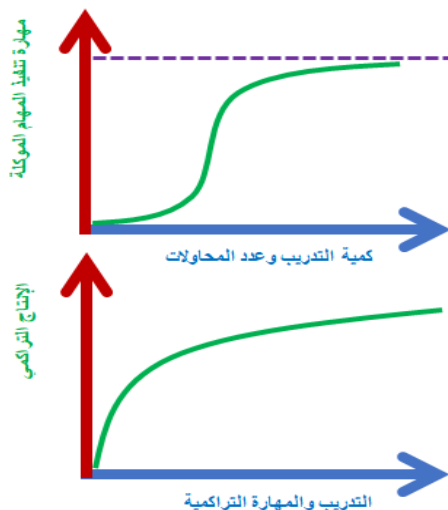
**التعلم بالعمل (Learning-by-doing) (70):**

في مجال الموارد البشرية (Human Resources)، بخاصة في حقل التدريب والتعلم والإنتاجية (Training, Education and Productivity)، هو مصطلح يُستخدم في الإشارة إلى اكتساب العامل مزيداً من الخبرة والمهارة، وزيادة إنتاجية بوساطة التعلم وتكرار المهام الموكلة إليه في المُنشأة. وقد أشار عالم الاقتصاد آدم سميث (Adam Smith) إلى أهمية هذا الأمر، في نقاشه مبدأ تقسيم العمل (Division of Labor Principle). وترى النظريات الحديثة في النمو والتجارة الدولية أن هذا الشكل من التعلم يُقَيِّم التطور التقني (Technical Progress) المُستقل عن حجم الإنتاج ونطاقه.

## التعلم بالمساعدة (Learning-by-helping) (71):

في مجال الموارد البشرية (Human Resources)، خاصة في حقل التدريب والتعلم والإنتاجية (Training, Education and Productivity)، هو مصطلح يُستخدم في الإشارة إلى الرعاية والتعلم اللذين يتلقاهما شخص ما داخل منشأة ما، بقصد نقل معرفته ورأسماله البشري إلى أطراف أخرى، أو الاستفادة منه داخل المنشأة نفسها. وعادة تتلقى كثير من المنشآت في القطاع المصرفي، وصناعات مختلفة طلبات التدريب من طلبة تخرجوا حديثاً من الجامعات، بقصد اكتساب الخبرة والمهارة اللازمة للدخول إلى سوق العمل.

## منحنى التعلم (Learning Curve) (72):

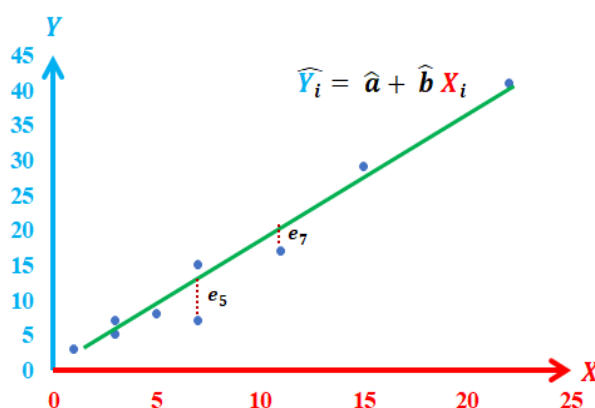


في النظرية الجزئية (Microeconomic Theory)، خاصة في مجال الإنتاجية (Productivity)، ومجال الموارد البشرية (Human Resources)، هو مصطلح يحمل معنيين: الأول هو توضيح صوري يبين العلاقة بين المعرفة والخبرة التراكمية (Cumulative Knowledge & Experience) والإنتاج التراكمي (Cumulative Output). وقد أوضحت كثير من الأبحاث والدراسات أن هناك علاقة إيجابية قوية بين تراكم المعرفة والخبرة والإنتاجية لكل عامل، والعمالة، بشكل عام. أما الثاني فهو المدة الزمنية وعدد المحاولات التي يجربها شخص ما في تنفيذ مهمة معينة كي يصبح مهنياً ومحترفاً فيها.

## طريقة المربعات الصغرى (Least Squares Method) (73):

في الاقتصاد القياسي (Econometrics)، هي طريقة توظف البيانات العددية عن متغير تابع (Dependent Variable)، وعلاقته مع متغير، أو متغيرات مستقلة (Independent Variables). تقوم هذه الطريقة على تقليل مربع الأخطاء العشوائية (Squared Errors or Residuals)، التي تمثل الفرق بين القيمة الفعلية (Actual Values) للمتغير التابع، والقيمة المقدرة (Estimated Values) للمتغير ذاته. لنفترض على سبيل المثال أن المعلومات الآتية عن المتغيرين: المستقل (X) والتابع (Y).

|    |    |    |    |   |   |   |   |   |   |
|----|----|----|----|---|---|---|---|---|---|
| 22 | 15 | 11 | 7  | 7 | 5 | 3 | 3 | 1 | X |
| 41 | 29 | 17 | 15 | 7 | 8 | 7 | 5 | 3 | Y |





نحتاج لتقدير معلمات دالة من الشكل الآتي:

$$Y_i = a + b X_i + e_i$$

حيث ترمز (a) إلى نقطة التقاطع مع المحور العمودي، و (b) إلى ميل الخط المستقيم الذي تمثله الدالة المبيّنة، و ( $e_i$ ) إلى الخطأ العشوائي. ويوضح الشكل البياني المرفق قيم المتغير التابع (Y) مقابل قيم المتغير المستقل (X). أما ( $e_5$ ) و ( $e_7$ ) فتمثل قيم الخطأ بالتقدير، وهي عينة مُقدّرة من ( $e_i$ ). وكى نحصل على تقدير المعلمتين (a) و (b) نفعل ما يأتي:

$$Y_i - a - b X_i = e_i$$

أي أننا نقلنا ( $e_i$ ) إلى طرف وبقية مكونات المعادلة إلى جهة الطرف الآخر. وما نجريه على أي طرف يجب أن نجريه على الطرف الآخر كي تبقى المعادلة متوازنة. وبالتالي لو ربّعنا ( $e_i$ ) فلا بد أن نربّع كل شيء في الطرف الآخر على النحو الآتي:

$$e_i^2 = (Y_i - a - b X_i)^2$$

$$\sum_{i=1}^n e_i^2 = \sum_{i=1}^n (Y_i - a - b X_i)^2$$

للحصول على قيم (a) و (b) التي تجعل مجموع قيمة ( $e_i^2$ ) أقل ما يُمكن لا بد من اشتقاق مجموع مربعات الأخطاء العشوائية (بواقى التقدير) بالنسبة إلى (a) وبالنسبة إلى (b) ومساواتها بالصفر، ثم حل المنظومة الناشئة على النحو الآتي:

$$\frac{\partial \sum_{i=1}^n e_i^2}{\partial a} = 2 \sum_{i=1}^n (Y_i - a - b X_i)(-1) = 0 \dots (1)$$

$$\frac{\partial \sum_{i=1}^n e_i^2}{\partial b} = 2 \sum_{i=1}^n (Y_i - a - b X_i)(-X_i) = 0 \dots (2)$$

بالقسمة على (-2)، نحلّ المعادلتين آنياً لنحصل على:

$$\hat{a} = \bar{Y} - \hat{b} \bar{X}$$

$$\hat{b} = \frac{\sum_{i=1}^n X_i Y_i - n \bar{X} \bar{Y}}{\sum_{i=1}^n X_i^2 - n(\bar{X})^2}$$

باستخدام البيانات من الجدول نجد أن:

$$\bar{X} = 8.2222, \quad \bar{Y} = 14.6667,$$

$$\sum X_i^2 = 972, \quad \sum X_i Y_i = 1757$$

فتكون ( $b$ ) المقدرة على النحو الآتي:

$$\hat{b} = \frac{1757 - (9)(8.2222)(14.6667)}{972 - (9)(8.2222)^2} = 1.8475$$

وتكون ( $a$ ) المقدرة على النحو الآتي:

$$\hat{a} = 14.6667 - 1.8475(8.2222) = -0.5238$$

فتكون المعادلة المقدرة معلمتها على النحو الآتي:

$$\hat{Y}_i = -0.5238 + 1.8475 X_i$$

(راجع مسرد: رسم بياني مُبعثر (Scatter Diagram)).

### عملة قانونية (Legal Tender) (74):

في النقود والمصارف (البنوك)، والتجارة المحلية والدولية، هي النقود التي يُصدرها المصرف (البنك) المركزي، أو



السلطة النقدية، في بلد ما، ويجب قبولها وسطاً في الشراء والبيع ودفع الأجور والديون وأثمان الأشياء بموجب القانون الساري في الدولة. وتكون النقود على أشكال مختلفة، ورقية ومعدنية، وقد تكون مقبولة في بعض البلاد، وغير مقبولة في أخرى.

### راحة (Leisure) (75):

في النظرية الجزئية (Microeconomics Theory)، بخاصة في مجال المنفعة (Utility)، ونظرية العمل (Labor Theory)، هي الخيار المقابل للعمل. أي أن الشخص ينتقي من خيارين: العمل أو الراحة، بوصفهما حدثين منفصلين، يؤدي تعظيم أحدهما إلى تقليل الآخر. ويعتمد قرار المشاركة بقوة العمل (Labor force Participation Decision) على مبادلة الراحة بالعمل، أو العكس. ويتصل مبدأ الراحة بمبدأ آخر هو المنفعة (Utility).

### طبقة مخملية (طبقة الراحة) (Leisure Class) (76):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thoughts)، والطبقات الاجتماعية (Social Classes)، والاقتصاد المؤسسي (Institutional Economics)، هي مصطلح وظفه عالم الاقتصاد المؤسسي والاجتماع الأمريكي ثورستين فيبلين (Thorstein Veblen) في نهايات القرن التاسع عشر، ليصف سلوك الطبقات الثرية، في المجتمع الأمريكي، وكيف تعيش هذه الطبقة على الدخل المتأتي من استثماراتها، وكيف تقضي أوقاتها في لعب الرياضة والعلاقات الاجتماعية، بدلاً عن العمل والانخراط في نشاطات سوق العمل.

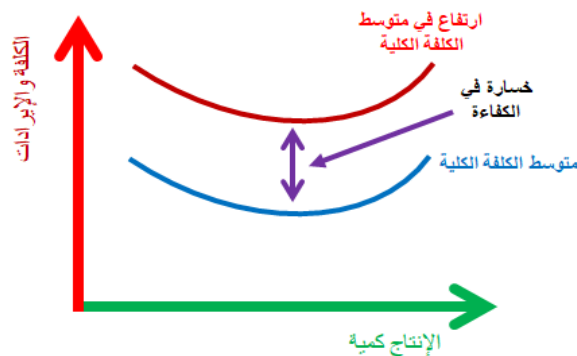
### هارفي ليبينستين (Harvey Leibenstein) (77):



في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thoughts)، هو عالم اقتصاد أمريكي، تعلم في جامعة نورث ويسترن (Northwestern University) وجامعة برينستون (Princeton University). وقد عمل أستاذاً للاقتصاد في جامعة كاليفورنيا - بيركلي (UC Berkeley) من العام (1951) حتى العام (1967)، ثم أستاذاً في اقتصاديات السكان في جامعة هارفارد (Harvard University) من العام (1967) حتى العام (1992).

عمل ليبينستين على دراسة صناعة القرار في قطاع الأعمال، وقد ألهمته هذه الدراسة ابتداء مبدأ نجاعة (كفاءة) إكس (X-Efficiency).

يُشير مبدأ نجاعة (كفاءة) إكس إلى درجة كفاءة (نجاعة) المنشأة التي تعمل في سوق المنافسة التامة (Perfect Competition)، وتعني النجاعة (الكفاءة) في هذا السياق إمكانية حصول المنشأة على أعظم إنتاج ممكن من المدخلات التي توفرها، وتشمل إنتاجية العمال (Labor Productivity) وكفاءة (نجاعة) التصنيع (Manufacturing Efficiency). وعندما تعمل المنشأة في سوق المنافسة التامة تُجبر على رفع نجاعة (كفاءة) عملياتها إلى أقصى درجة ممكنة، كي تضمن الأرباح العالية ومواصلة وجودها في السوق. لكن هذا الوضع ليس صحيحاً في حالة الاحتكار (Monopoly) أو الاحتكار الثنائي (Duopoly). وعادة تشير نجاعة (كفاءة) إكس إلى السلوك اللاعقلاني الذي تتصف به المنشأة. والمنشأة في أفكار المدرسة الكلاسيكية الجديدة (Neoclassical Economics) تعمل في إطار العقلانية المفترضة، ما يعني أن المنشأة تُعظم إنتاجها بأقل كلفة ممكنة، حتى لو لم يتسم السوق بالنجاعة (الكفاءة). وقد تحدى ليبينستين هذا المعتقد الذي يرى أن المنشأة تعمل دائماً من منطلق العقلانية، وأطلق على لانجاعة الوضع الإنتاجي للمنشأة نجاعة (كفاءة) إكس؛ إذ عادة تميل المنشأة إلى وضع غير ناجع (غير كفء) عندما تغيب المنافسة. وتقاس نجاعة (كفاءة) إكس مقدار ما تحتاجه المنشأة كي تكون في بيئة منافسة، كما يُبينه الشكل البياني المرفق.



### مخاطر تشريعية (Legislative Risks) (78):

في القانون والاقتصاد (Law & Economics)، وإدارة الأعمال (Business Administration)، هي مخاطر قد تتحقق لمُنشأة أو مجموعة من المنشآت العاملة في قطاع معين، أو قطاعات مختلفة، نتيجة لتعديل الحكومة للقانون (التشريع) الضابط لعمل المنشأة (المنشآت) العاملة في القطاع، أو القطاعات المعنية. فقد يؤثر تعديل القانون في ميل المستثمرين نحو الاستثمار في المنشأة (المنشآت) المتأثرة بتعديل القانون، أو يتأثر القطاع المعني.



تشمل النتائج المتوقعة من تعديل القانون تغيير نمط الطلب على السلعة المُنتجة، أو عرض العمل أو الطلب عليه، أو حدوث خلل في سلاسل التوريد والتزويد. ومن الأمثلة الواضحة في مجال المخاطر التشريعية تبني الحكومة لتشريع يمنع الاستيراد من دولة ما، أو توظيف عمالة أجنبية، أو يعمل على رفع الضرائب على كمية الإنتاج من سلعة ما.

### رأسمالية طاولة شراب الليمون (Lemonade Stand Capitalism) (79):



في الفكر الاقتصادي (Economic Thought)، خاصة في الولايات المتحدة، هي شكل مثالي من الرأسمالية (Capitalism)، تتشكل من عدد من الأعمال التجارية، يكون كل عمل منها مملوكاً لشخص واحد، تعمل في سوق تنافسية تامة (Perfect Competition).

### سوق ليمون (Lemons Market) (80):

في مجال بيع وشراء السيارات، هو مصطلح شعبي يستخدمه الأمريكيون في وصف السيارة المعروضة للبيع، وتكون حالتها أقل من جيدة. لكن علماء اقتصاديات المعلومات (Economics of Information) وظفوا هذا المصطلح في



وصف المعلومة المتوافرة للبائع والمشتري. ففي حالة البائع يكون من الطبيعي أن يمتلك معلومات أكثر من المشتري عن حال السيارة المعروضة للبيع.

وقد طور مبدأً لاتماثل المعلومة (Asymmetric Information) في هذا المجال عالم الاقتصاد الأمريكي جورج أكيرلوف (George Akerlof)؛ إذ رأى أن امتلاك البائع معلومات أكثر عن الشيء المراد بيعه، سيؤدي إلى تعاضم حالة اللائقين، وسيعمل حسب

قانون غريشام (Gresham's Law)، فتخرج السيارات الجيدة من السوق وتبقى الرديئة، وهي السيارات المُسمّاة ليمون (Lemons). ينطبق هذا المبدأ على حقول متعددة منها: التأمين (Insurance)، وتوظيف الأقليات (Minorities)، وكلفة عدم النزاهة (Dishonesty) في السلوك والعمل، وسوق الائتمان (Credit). ويمكن التخلص من هذا اللائقين بوساطة الضمانات الضرورية، وتوظيف المهنيين المرخصين.

## مقرض السبيل الأخير (Lender of Last Resort) (81):

في النقود والمصارف (البنوك) (Money & Banking)، هو مصطلح يُطلق على المصرف (البنك) المركزي (Central Bank)، بوصفه الحل الأخير للمصرف التجاري عندما يحتاج إلى سيولة نقدية (Liquidity)، في مواجهة طارئ ما. وهذه وظيفة معروفة للمصرف المركزي في معظم بلدان العالم، ومتعارف عليها في أساسيات السياسة النقدية (Monetary Policy).



## مخاطرة المقرض (Lender's Risk) (82):

في النقود والمصارف (البنوك) (Money & Banking)، بخاصة في مجال الائتمان (Credit)، هي احتمال خسارة مقرض ما، كمصرف أو مؤسسة تمويلية، لأمواله التي أقرضها لآخر (آخرين)، نتيجة لعدم وفاء المقرض بالتزامه نحو المقرض وسداد ما عليه من دين.



قد تنشأ هذه المخاطرة من أحوال اقتصادية غير حميدة، أو مما يُسمى الخطر الأخلاقي (Moral Hazard)، الناتج عن النية الضمنية للمقرض بآلا يفِي بالتزامه، وتزويده المقرض بمعلومات غير صحيحة عن قدرته على الوفاء.

## معدل الفائدة على الإقراض (Lending Rate) (83):

في النقود والمصارف (البنوك) (Money & Banking)، بخاصة في مجال الإقراض والائتمان (Lending & Credit)، هو سعر الفائدة على القروض الممنوحة من المصارف إلى عملائها. وعادة تختلف أسعار الفائدة من عميل لآخر، وذلك حسب المخاطر التي يظنها المصرف عن عميله، ومكانة العميل لدى المصرف نفسه. ففي معظم الدول تعامل المصارف عملاءها بأشكال مختلفة، ومن الممكن أن يدفع العميل العادي فائدة مرتفعة، وأن يدفع العميل المُمَيَّز فائدة أقل، وبفارق كبير نسبياً، قد يصل إلى (3%) وحتى (5%).

## فلاديمير لينين (Vladimir Lenin) (84):

في تاريخ الفكر الاقتصادي والسياسي (History of Economic & Political Thought)، بخاصة في مجال الفكر الشيوعي الاقتصادي - السياسي، هو مفكر سياسي واجتماعي، قاد الثورة البلشفية الروسية، عاش في المدة (1870 - 1924)، وهو مؤسس الحزب الشيوعي الروسي، ومؤسس الاتحاد السوفيتي (Soviet Union). وقد كان من أشد المدافعين عن أفكار صاحب البيان الشيوعي كارل ماركس (Karl Marx)، الذي دعا إلى تأسيس دولة العمال، وجعل الدولة، ممثلة بالعمال، مالكة لوسائل الإنتاج، ابتداءً من المرحلة الاشتراكية، وانتهاءً بالدولة الشيوعية الصافية، التي يملكها العمال.



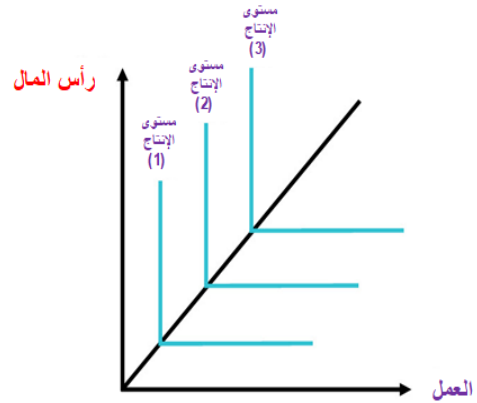
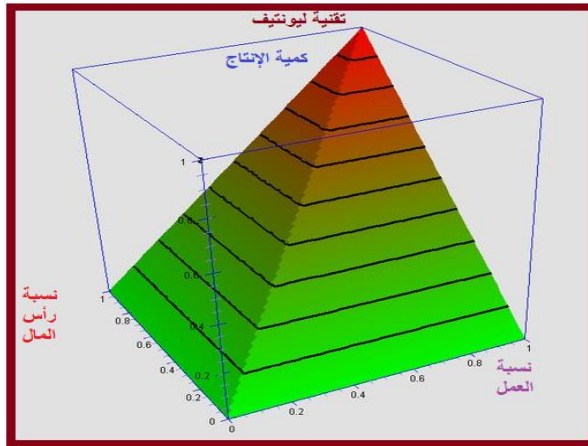


### متناقضة ليونتيف (Leontief Paradox) (85):

في الفكر الاقتصادي (*Economic Thought*)، بخاصة في مجال النمو الاقتصادي والتصنيع والتجارة الدولية، هي قول مشهور، مبني على دراسة تجريبية ميدانية، وردت في بحث لعالم الاقتصاد الأمريكي واسيلي ليونتيف (*Wassily Leontief*)، يُعارض بها ما جاء في نظرية هيكشير - أولين (*Heckscher - Ohlin*) التي تدعي أن التجارة الدولية تحدث بناء على ما تملكه الدول، نسبياً، من عوامل إنتاج؛ فكلما كانت مواردها أكثر استطاعت أن تُصدّر أكثر. لكن ليونتيف وجد أن معظم صادرات الولايات المتحدة في العام (1953) كانت من مصادر مكثفة للعمالة (*Labor Intensive*)، وأن معظم مستورداتها كانت من مصادر مكثفة للرأسمال (*Capital Intensive*). وذلك على الرغم من أن الولايات المتحدة كانت (وما زالت) مُشبعة برأس المال المادي، الضروري للإنتاج.

### تقنية ليونتيف (Leontief Technology) (86):

في النظرية الاقتصادية (*Economic Theory*)، خاصة في الإنتاج، الكلي والجزئي، هي توصيف قدمه عالم الاقتصاد الأمريكي واسيلي ليونتيف (*Wassily Leontief*) لعمليات الإنتاج التي توظف مُدخلات الإنتاج بنسب ثابتة (*Fixed Proportions*) من مخرجات الإنتاج (كمية الإنتاج)، ولذلك لا يُمكن تبديل مُدخلات الإنتاج الواحد مكان الآخر في عمليات الإنتاج، ودالة الإنتاج.



يوضح الشكلان المرفقان أن مُدخل العمل ومُدخل رأس المال يدخلان بنسب ثابتة من كمية الإنتاج. لتوضيح ذلك لنفترض أن السلعة المُنتجة هي دراجات هوائية (*Bicycles*)، وتحتاج كل دراجة إلى عجلتين (*Wheels (W)*) ومقود واحد (*Steering (S)*). بناءً على ذلك تكون دالة الإنتاج على النحو الآتي:

$$Q_b = \min\left(\frac{W}{a}, \frac{S}{b}\right) = \min\left(\frac{W}{2}, \frac{S}{1}\right)$$

حيث ترمز ( $Q_b$ ) إلى عدد الدراجات المُنتجة. فإذا كان عدد الدراجات المُنتجة (20) فتكون دالة الإنتاج على النحو الآتي:

$$Q_b = \min\left(\frac{W}{a}, \frac{S}{b}\right) = \min\left(\frac{W}{40}, \frac{S}{20}\right)$$

## واسيلي ليونتيف (Wassily Leontief) (87):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (*History of Economic Thoughts*)، هو عالم اقتصاد أمريكي، عاش في المدة (1906 - 1999)، من مواليد مدينة ميونيخ - ألمانيا وقضى طفولته وصباه في مدينة سانت بطرسبرغ - روسيا (*St Petersburg*). كان والده أستاذاً في اقتصاديات العمل (*Labor Economics*) في جامعة سانت بطرسبرغ، وهي الجامعة نفسها التي تخرج فيها منها واسيلي، قبل أن يتابع دراساته في علوم الاقتصاد في مدينة برلين - ألمانيا. ويُعد ليونتيف من رواد تحليل نماذج المدخلات - المخرجات (*Input - Output Analysis*) ودراساتها. عمل مُستشاراً للحكومة الصينية، ثم هاجر إلى الولايات المتحدة، حيث عمل في العامين (1931 - 1932) في المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية (*National Bureau of Economic Research, Washington*)، قبل أن يبدأ مشواره الأكاديمي، أستاذاً في جامعة هارفارد (*Harvard University*)، للمدة (1932 - 1975).

حصل ليونتيف على جائزة نوبل في الاقتصاد، في العام (1973)، لمجمل إنجازاته العلمية، بخاصة أعماله على نموذج المدخلات - المخرجات. وقد طور نموذجاً في المدخلات والمخرجات يأخذ بعين الاعتبار أثر القدرة الفائضة في الإنتاج (*Excess Capacity*) والتغيرات في السعر والتطور التقني. وفي العام (1973) بدأ مشروعاً طموحاً، أراد منه بناء نموذج للاقتصاد العالمي، باستخدام نماذج المدخلات - المخرجات. وقد دفعته بحوثه المكثفة والكثيرة إلى الدفاع عن التخطيط الاقتصادي لخمسة أعوام، في سبيل تخفيض كلفة العمل ورأس المال غير المُستغل في مراحل الدورة التجارية (*Business Cycle*). ومن أعماله الفكرية في علم الاقتصاد معارضته لنظرية هيكسشير - أولين (*Heckscher - Ohlin*) التي تدعي أن التجارة الدولية تحدث بناء على ما تملكه الدول، نسبياً، من عوامل إنتاج، فكلما كانت مواردها أكثر استطاعت أن تُصدّر أكثر. لكن ليونتيف وجد أن معظم صادرات الولايات المتحدة في العام (1953) كان من مصادر مكثفة للعمالة (*Labor Intensive*)، وأن معظم مستورداتها كان من مصادر مكثفة للرأس المال (*Capital Intensive*). وذلك على الرغم من أن الولايات المتحدة كانت (وما زالت) مُشبعة برأس المال المادي، الضروري للإنتاج. وعارض كثيراً من الأفكار التي جاء بها عالم الاقتصاد البريطاني جون كينز (*J. Keynes*)، ورأى أن نظرياته مبنية على أفكار وتعريفات مُحددة مسبقاً لتصل إلى نتائج معروفة من قبل.

(راجع مسرد: متناقضة ليونتيف (*Leontief Paradox*)).

آبا بشتيا ليرنير (*Abba Ptachya Lerner*) (88):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (*History of Economic Thoughts*)، هو عالم اقتصاد يهودي أمريكي، عاش في المدة (1903 - 1982)، ولد في الإمبراطورية الروسية، وهاجر مع أسرته وهو طفل إلى بريطانيا. وقد عمل في شبابه في قطاع الأعمال، والتحق بمدرسة لندن للاقتصاد (*London School of Economics*) طالباً للعلم ومدرساً فيها، من العام (1929) حتى العام (1939). وقد هاجر إلى الولايات المتحدة في العام (1939)، حيث درس في تسع جامعات مختلفة، شملت جامعة كاليفورنيا - بيركلي، التي تقاعد منها في العام (1979). وفي الرسالة، التي كتبها للحصول على درجة الدكتوراه من مدرسة لندن للاقتصاد، وضع أسس ما تُسمى اقتصاديات الضبط والسيطرة (*Economics Of Control*)، في العام (1944)، والقواعد الواجب مراعاتها من صناعات السياسة الاقتصادية، بما فيها قاعدة باريتو المثلى (*Pareto Optimality*)، والتوزيع المتساوي للدخل، ووضع الموازنة مع مرجعية واضحة نحو البطالة وأثر تغير الأسعار. وكان مؤيداً للفكر



الكينزي (Keynesianism)، وساهم في تطويره، في العام (1945) عندما تطرق إلى كيفية ضبط التضخم، بما في ذلك بناء خطة مضادة للتضخم. وكان من المساهمات المشهورة له في علم الاقتصاد، وضع مقياس **قوة الاحتكار** (Monopoly Power):

$$L_{MI} = \frac{P - MC}{P}$$

حيث ترمز ( $L_{MI}$ ) إلى مقياس قوة الاحتكار، وترمز ( $P$ ) إلى سعر بيع السلعة، وترمز ( $MC$ ) إلى الكلفة الحدية لإنتاج الوحدة الواحدة من السلعة. وهو الذي ساعد على تطوير مبدأ تسعير السلع بناءً على قاعدة الكلفة الحدية (**Marginal Cost Pricing Rule**) في اقتصاديات الرفاء التطبيقية (Applied Welfare Economics). (راجع مسرد: **خطة مكافحة التضخم** (Market Anti-inflation Plan)).

**أثر ليرنير** (Lerner Effect) (89):

في النظرية الكلية (Macroeconomic Theory)، بخاصة في **نظرية الاستهلاك** (Consumption Theory)، هو إزاحة تامة إلى الأعلى في دالة الاستهلاك (Consumption Function)، نتيجة لارتفاع مستوى النقود أو مطلوبات الدين العام، المؤدية إلى توازن التوظيف الكامل (Full-Employment Equilibrium). أي مستوى الدين العام الذي يؤدي إلى التوظيف التام.

**مؤشر ليرنير** (Lerner Index) (90):

في الاقتصاد الجزئي (Micro Economics)، بخاصة في **هيكل السوق** (Market Structure)، وقوة الاحتكار (Monopoly Power)، هو مقياس لقوة الاحتكار في سوق ما، لسلعة ما، يأخذ الصيغة الآتية:

$$L_{MI} = \frac{P - MC}{P}$$

حيث ترمز ( $L_{MI}$ ) إلى مقياس قوة الاحتكار، وترمز ( $P$ ) إلى سعر بيع السلعة، وترمز ( $MC$ ) إلى الكلفة الحدية لإنتاج الوحدة الواحدة من السلعة. يعتمد مقدار المؤشر على **هيكل السوق** الذي تعمل فيه المنشأة قيد الدراسة، فإذا كانت المنشأة تعمل في سوق تنافسية تامة فإن المؤشر يساوي صفراً، وبخلاف ذلك يكون أعلى من الصفر، وكلما زاد الفرق بين ( $P$ ) و( $MC$ ) ارتفعت قيمة المؤشر.

(راجع مسرد: **التركيز** (Concentration)، **مؤشر هيرفيندول - هيرشمان** (Herfindahl-Hirschman Index)، **آبا بشتيا ليرنير** (Abba Ptachya Lerner)).

**دولة منخفضة التنمية** (Less Developed Country (LDC)) (91):

في اقتصاديات التنمية (Development Economics)، والاقتصاد الدولي (International Economics)، والتجارة الدولية (International Trade)، وتاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thought)، هو مصطلح



يحمل عدة معانٍ: (1) دولة تعاني من فقر في الموارد الإنتاجية، خاصة رأس المال، (2) دولة تعاني من كثافة سكانية عالية وقلة موارد إنتاجية، باستثناء فائض العمالة، (3) دولة يعاني اقتصادها من سوء توزيع الموارد، وسوء إدارة تلك الموارد، ومؤسسات سياسية رديئة، وقلة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، (4) دولة تتصف بخليط من كل ما ذكر.

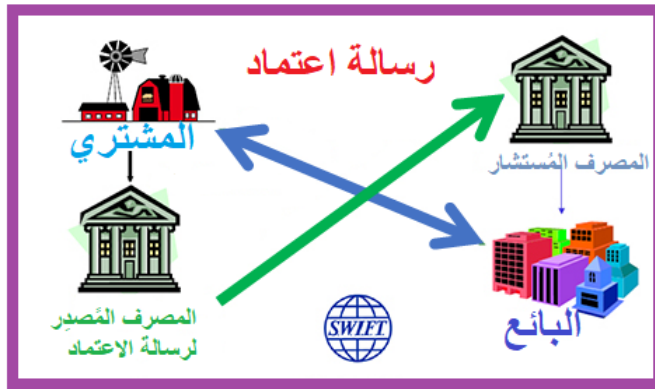
عادة توصف مثل هذه الدولة بانخفاض مستوى دخل الفرد، وكبر حجم القطاع الزراعي، وقلة الصناعة، وارتفاع النمو السكاني، وانخفاض توقع طول حياة الفرد (*Life Expectancy*)، وبأنها تُصدّر سلعاً قليلة، وتستورد بأسعار أعلى من أسعار صادراتها.

كانت مثل هذه الدولة تُسمى في أدبيات التنمية الاقتصادية دولة غير نامية (*Under Developed*).

(راجع مسرد: تنمية اقتصادية (*Economic Development*)، فقر (*Poverty*)).

**رسالة (خطاب أو كتاب) اعتماد (Letter of Credit) (92):**

في النقود والمصارف (البنوك) (*Money & Banking*)، خاصة في مجال تمويل التجارة، هي وثيقة يُصدرها مصرف



(بنك) تجاري يتعهد فيها بضمان دفع مبلغ مُحدد من النقود، بعملة مُحددة مسبقاً، ثمناً لبضاعة أو خدمة معينة، اشتراها صاحب رسالة الاعتماد، من شخص (جهة) آخر تعهد بتسليم (توصيل) البضاعة (الخدمة) بموجب وثائق تثبت ذلك، مثل كشف البضاعة (الخدمة)، ومركز تسليم البضاعة (الخدمة)، بالكَم والنوع المتفق عليهما، بين المشتري والبائع.

تُصدر هذه الرسائل، في معظم الأحيان، لصالح مُستورد ما، موجهة لمُصدّر ما، لإثبات قدرة المُستورد على الوفاء بالتزامه دفع ثمن البضاعة (الخدمة) المُشترَكة.

**خطاب (رسالة) سهم (حصة) (Letter Stock) (93):**

في التمويل (*Finance*) والاستثمار (*Investment*)، هو رسالة يوجهها شخص قانوني أو طبيعي إلى إدارة شركة ما يطلب فيها من الشخص الاعتباري أو المعنوي الموجهة إليه الرسالة (الخطاب) أن يُخصّص له عدداً (كمّاً) من الأسهم (الحصص) في الشركة التي يُديرها الشخص الموجهة إليه الرسالة، بقصد شرائها، وفيها يتعهد المشتري (موجّه الخطاب) بألا يبيع الأسهم المخصصة حتى وقت العرض (البيع العام) (*Public Offering*) للأسهم. وعادة تكون أسعار بيع الأسهم في هذه الحالة أقل من أسعار بيعها في وقت العرض العام.

**مُستوى الأهمية (Level of Significance) (94):**

في الاقتصاد القياسي (*Econometrics*)، والإحصاء الاستدلالي (*Inferential Statistics*)، هو مستوى المخاطرة الذي يُحدده باحث ما عن رفض الخطأ من النوع الأول (*Type I Error*) أو قبوله. على سبيل المثال لنفترض أن باحثاً ما رأى أن أسعار الفائدة لا تؤثر في حجم الإنفاق الاستهلاكي. وقد حدد مستوى أهمية مقداره (5%)، مثلاً، ليثبت أن فرضية عدم تأثير أسعار الفائدة على الإنفاق الاستهلاكي تكون صحيحة عند هذا المستوى أو أقل منه، ولا تكون صحيحة عند أية قيمة أعلى من (5%). ما يعني أن مستوى الأهمية هو مستوى المخاطرة الذي يتحمّله الباحث في إثبات فرضيته، أو دحضها.

**رفع مالي (Leverage) (95):**

في التمويل (Finance) والإدارة التمويلية (Financial Management)، والاستثمار (Investment)، والاقتصاد الكلي (Macroeconomics)، هو مصطلح يحمل عدة معانٍ: (1) نسبة مديونية شركة ما، في الأمد الطويل، إلى مجموع رأس المال الذي توظفه. (2) نسبة الديون على الشركة إلى عدد الأسهم التي أصدرتها (Gearing). (3) الفرق بين المستوى الفعلي للناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product (GDP)) والمستوى المفترض من الناتج المحلي الإجمالي في حال غياب إيرادات القطاع العام ونفقاته. وقد استخدم عالم الاقتصاد الأمريكي ريتشارد مسغرايف (R. Musgrave) الصيغة الآتية في قياس الرفع المالي (حسب التعريف الثالث):

$$L = \frac{1}{1 - c + m} \times [(1 - g)P - (c - m)(R - t_r)]$$

حيث ترمز (L) للرفع المالي، و (P) للمشتريات الحكومية، و (c) للميل الحدي للاستهلاك الخاص، و (m) للميل الحدي للمستوردات الاستهلاكية، و (R) لتحصيلات الحكومة الضريبية، و (t<sub>r</sub>) لتحويلات الحكومة (Government Transfer).

**شراء بوساطة الرفع المالي (Leveraged Management Buyout) (96):**

في الإدارة التمويلية (المالية) (Financial Management)، والاستحواذ على الشركات (Acquisition)، هو شراء إدارة شركة ما لشركة أخرى بوساطة قروض بأسعار فائدة ثابتة (Fixed Interest Loans)، ما يؤدي إلى زيادة الرفع المالي للشركة التي اشترت بوصفها شركة جديدة. وعادة تعمل هذه القروض على زيادة وعي الإدارة الجديدة عن تقليل كلفة الإنتاج والإدارة الجديدة، وتؤدي إلى زيادة الأرباح. وفي بعض الأحيان لا يكون الشراء بالرفع المالي من الإدارة، بل قد يتحقق من الشركة ذاتها. وفي هذه الحالة تقترض الشركة من جهات تمويلية معينة، أو أنها تصدر سندات بقيمة ما كي تستحوذ على الشركة الأخرى بوساطة شراء أسهمها المملوكة من أشخاص آخرين. وتسمى هذه الحالة الأخيرة **شراء بالرفع المالي (Leveraged Buyout)**.

(راجع مسرد: شراء الإدارة (Management Buyout)).

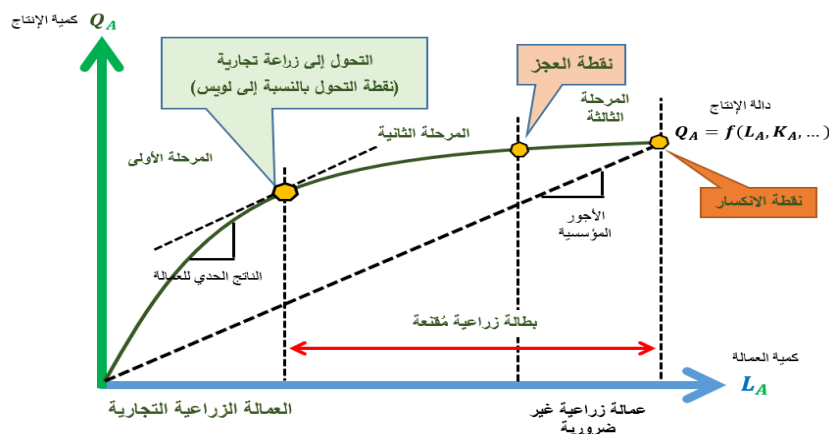
**تدفق نقدي حر مرفوع (Levered Free Cash Flow) (97):**

في المحاسبة (Accounting)، بخاصة في البيانات التمويلية (المالية) (Financial Statement)، هو المبلغ النقدي الذي يبقى في حسابات منشأة ما، بعد دفع فواتيرها والتزاماتها جميعها. وعادة يشير المصطلح إلى مقدار النقود الذي يمكن للمنشأة استخدامه في دفع أرباح المساهمين أو في الاستثمار في التوسع في عمليات المنشأة. ويمكن لهذا التدفق النقدي أن يساعد المنشأة على الحصول على التمويل، لأنه يقلل من المخاطر، من وجهة نظر الممولين.

**نموذج لويس - فاي - رانيس (Lewis - Fei - Ranis Model) (98):**

في نظرية التنمية الاقتصادية (Theory of Economic Development)، هو نموذج في التنمية الاقتصادية ابتدعه ثلاثة علماء اقتصاد هم آرثر لويس (A. Lewis) وجون فاي (J. Fei) وغوستاف رانيز (G. Ranis). وقد تطور النموذج على ما بدأه آرثر لويس، ثم بنى فاي ورانيز على ما تصوره لويس عن ما يُسمى الاقتصاد ثنائي القطاعات. تصور العلماء الثلاثة في هذا النموذج حالة لاقتصاد مغلق (Closed Economy) يتكون من قطاعين (2-Sectors)، يؤدي نمو القطاع الصناعي فيه إلى زيادة في الطلب على الإنتاج الزراعي، ويجذب العمالة من القطاع الزراعي، ذي

الإنتاجية الحدية المنخفضة، إلى القطاع الصناعي ذي الإنتاجية الحدية العالية، ما يؤدي لاحقاً إلى زيادة الإنتاجية في الاقتصاد كله. لكن تطبيق مثل هذا النموذج في الاقتصاد العالمي المعاصر ليس ممكناً بسبب تشابك الاقتصادات العالمية، وزيادة التبادل التجاري بين معظم دول العالم، أو كلها. تكون الإنتاجية الحدية للعمالة الزراعية، في بدايات الإنتاج، عالية نسبياً.



يُبين الشكل المرفق دالة الإنتاج في اقتصادٍ يوصف بأنه ثنائي القطاع، أي أنه يتكون من قطاعين: قطاع زراعي مع فائض عمالة، يصل الناتج الحدي للعمالة فيه إلى الصفر، وقطاع صناعي (أو خدمات) ينمو ببطء. ويتحقق النمو الاقتصادي في هذا الاقتصاد بوساطة تراكم متسارع للرأس المال في القطاع غير الزراعي (أي الصناعي أو الخدمات)، وربما يتحقق ذلك بشكل سريع بوساطة سحب العمالة الفائضة من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي (أو الخدمات). ونتيجة لذلك ينتقل الاقتصاد من المرحلة الأولى، حيث الفائض في العمالة، إلى المرحلة الثانية، حيث ندرة العمالة، وهي مرحلة التنمية.

وليام آرثر لويس (William Arthur Lewis) (99):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thought)، واقتصاديات التنمية (Development Economics)،



هو عالم اقتصاد بريطاني، من أصول إفريقية، ولد في جزيرة سانت لوتشيا (St. Lucia) وعاش فيها، في المدة (1915 - 1991). تعلم في مدرسة لندن للاقتصاد (London School of Economics)، وجامعة مانشستر (Manchester University)، وعمل فيها أستاذاً للاقتصاد في المدة (1948 - 1958)، وأصبح مديراً لجامعة غرب الأنديز (West Indies University)، في المدة (1958 - 1963) ونائباً لرئيس هيئة المستشارين فيها.

عمل لويس رئيساً لمصرف (بنك) التنمية الكاريبي (Caribbean Development Bank) في

المدة (1970 - 1973)، ثم أصبح أستاذاً للاقتصاد في جامعة برينستون (Princeton University) في المدة (1973 - 1991)، وحصل على لقب سيد (Sir) اعترافاً بمكانته العلمية، كما حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد بالمشاركة مع عالم الاقتصاد ثيودور شولتز (Theodore Schultz)، وذلك على أعماله الإبداعية في اقتصاديات التنمية. وكانت من أعماله نظرية السعر والمنافع العامة (Price Theory and Public Utilities)، لكن شهرته كانت أكثر في مجال نظرية التنمية، في العام 1954، التي فتحت الباب أمام الأبحاث الاقتصادية في مجال التنمية عن ما سُمي آنذاك بالاقتصادات الثنائية (Dual Economies)، أي التي تتشكل اقتصاداتها من قطاعين: زراعي فيه فائض من العمالة، وصناعي ضعيف، لكنه ينمو.

## إدارة المطلوبات (Liability Management) (100):

في النقود والمصارف (البنوك) (Money & Banking)، والإدارة المالية (Financial Management)، هي عملية تحفيز أصحاب الفوائض النقدية وجذبهم، كي يودعوا الفوائض في حسابات مصرفية تدرّ أرباحاً من الفوائد عليها، وذلك بتغيير أسعار الفائدة وتعديلها حسب الحال والحاجة، إذ ترفع المصارف أسعار الفوائد عند حاجتها للسيولة النقدية، وتقللها عندما يحدث فائض في عرض السيولة النقدية. وعادة يحافظ المصرف على توازن آجال (Maturities) الموجودات والمطلوبات لديه، وذلك من أجل المحافظة على السيولة المطلوبة، وبالتالي القدرة على الإقراض، وفي الوقت ذاته المحافظة على الميزانية (Balance Sheet) بوضع جديد.

تشمل المطلوبات ودائع العملاء، والأموال المقرضة من مؤسسات تمويلية أخرى. وعادة يتحوط المصرف المعني ضد تغير أسعار الفائدة، خاصة بوجود احتمال عدم المواعمة بين الموجودات والمطلوبات، ومحاولة تفادي ذلك. وتراقب الإدارة المعنية في المصرف الفرق بين أسعار الفائدة على القروض التي يقدمها المصرف والفوائد التي يدفعها على ودائع العملاء، وهي ما تسمى صافي هامش الفائدة (Net Interest Margin). وتُشكّل المصارف، في العادة، لجنة خاصة معنية بإدارة المطلوبات، تُسمى لجنة إدارة الموجودات - المطلوبات (ALCO) (Asset - Liability Committee)، مسؤولة عن مراقبة التوازن المطلوب ومواعمته، وجني أرباح كافية لسد حاجة المصرف.

## تحررية جماعية (Liberal Collectivism) (101):

في تاريخ الفكر الاقتصادي والاجتماعي (History of Economic & Social Thought)، هي مدرسة فكرية تنادي بالتحررية الجماعية، وتركز على العمل التطوعي وتقليل تدخل الحكومة في علاقة العمل.



تدعم مبادئ التحررية الجماعية قيام التنظيمات العمالية، ومبدأ ما يُسمى التفاوض الجماعي (Collective Bargaining)، بوصفه وسيلة مؤثرة في تأمين مستويات مقبولة لمعيشة العمال.

(راجع مسرد: تحررية اجتماعية (Social Liberalism)).

## يفيساي ليبيرمان (Yevsei Liberman) (102):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thought)، هو عالم اقتصاد سوفيتي (من أصل يهودي -



أوكراني)، عاش في المدة (1897 - 1983)، وعمل أستاذاً في معهد الهندسة والاقتصاد (Institute of Engineering and Economics)، التابع لجامعة خارخوف (Kharkov University)، في الاتحاد السوفيتي السابق. له مساهمات فكرية عن إصلاح عمليات التخطيط المركزي (1962)، التي سادت في النظام الاقتصادي السوفيتي، احتوت أفكاراً أدت إلى تغيرات أساسية في المؤسسات السوفيتية، ما أدى إلى تحسين الأداء والإنتاجية فيها، بدءاً من العام (1965). وقد انتقد استخدام الناتج الإجمالي بوصفه أداة في قياس الأداء، واقترح بدلاً منه مبدأ الربح، المقبول في النظرية

الاشتراكية (Socialist Theory). وقد توقع ليبيرمان من هذا المقترح أن يؤدي إلى زيادة نجاعة توظيف الموارد، ووضع نظام حوافز للمديرين والعمال من أجل زيادة إنتاجيتهم.



## اقتصاديات التحرر (Libertarian Economics) (103):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thought)، هي مدرسة فكرية لها جذور تاريخية متصلة بمبدأ دعه يعمل - دعه يمر (Laissez-Faire). وتركز مبادئ هذه المدرسة على أهمية الأسواق والتدخل القليل للحكومات في عملها. وعلى الرغم من أن الأساس الفكري لهذه المبادئ نبت من الفكر الكلاسيكي والفيزيوقراطي، إلا أن صيغته الراهنة تطورت من أفكار المدرسة الفكرية النمساوية (في الاقتصاد)، بقيادة المفكر الاقتصادي فريدريك هايك (F. Hayek)، ومدرسة شيكاغو في الفكر الاقتصادي، بقيادة المفكر الاقتصادي ميلتون فريدمان (M. Friedman)، والمدرسة الكلاسيكية الجديدة.

## عملية قارب الحياة (Lifeboat Operation) (104):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thought)، بخاصة في مجال النقود والمصارف (Money & Banking)، هي إجراءات نفذها مصرف إنجلترا (Bank of England)، في المدة (1973 - 1974)، لإنقاذ المصارف البريطانية الثانوية، (غير الرئيسية) (Secondary Banks)، من التعثر المالي. وقد ساعدتها في ذلك مصارف المقاصة (Clearing Banks) في لندن واسكتلندا.

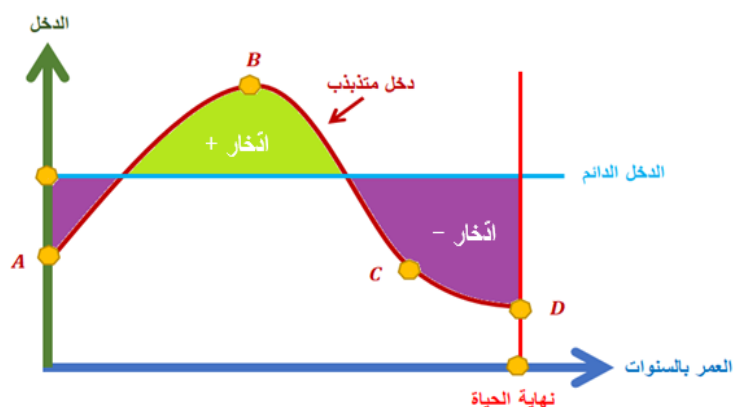


يعود أصل المشكلة إلى حجم الإقراض الذي قدمته المصارف الثانوية، من غير الضمانات المناسبة مع حجم القروض وحجم مخاطر عدم الوفاء والقدرة على الدفع، وذلك بعد انتهاء مدة رواج العقارات في المدة المذكورة، ما أدى إلى تعثر كثير من المقرضين في الوفاء بالتزاماتهم نحو المصارف التي اقترضوا منها. وقد ابتدع الاقتصاديون مصطلح عملية قارب الحياة لتشبيههم عملية إنقاذ المصارف المتعثرة بعملية إنقاذ باخرة توشك على الغرق في عرض البحر.

## فرضية (نظرية) دورة الحياة (Life - Cycle Hypothesis) (105):

في النظرية الكلية (Macroeconomics Theory)، بخاصة في مجال الاستهلاك (Consumption)، هي إحدى نظريات الاستهلاك، نبتت من أفكار عالم الاقتصاد فرانكو موديلياني (Franco Modigliani) في العام (1957)، وفيها يرى أن الأفراد يسعون إلى توزيع إنفاقهم الاستهلاكي على مدى مدد حياتهم، فقد يقترضون في السنوات المبكرة (الشباب) وهي مدد انخفاض مداخيلهم، ويُدخرون في مدد ارتفاع الدخل، ثم يأخذ الإيخار عندهم بالانخفاض التدريجي، حتى يصل إلى قيم سالبة. وتعني هذه الحالة الأخيرة أن الأفراد يميلون نحو السحب من إِيخاراتهم التي راكموها في مدة حياتهم المنتجة.

يُبين الشكل، المُرفق، الدخل الدائم (Permanent Income) المُفترض، وهو الخط المستقيم الأزرق الفاتح، والإِيخارات السالبة تحت هذا الخط، تكون في بداية الحياة الإنتاجية، وبعد التقاعد، حتى نهاية الحياة. فهناك إِيخارات سالبة تحت الخط الأزرق الفاتح وفوق النقطة (A)، ثم تحت الخط الأزرق السالب مروراً بالنقطتين (C) و (D). أما الإِيخارات الموجبة فهي فوق الخط الأزرق الفاتح والمنحنى الأحمر الغامق، وتصل إلى أعظم قيمة لها عند النقطة (B).



توضح المعادلة المرفقة أن الإنفاق الاستهلاكي يعتمد على مجموع الثروة مع حاصل ضرب عدد السنوات حتى التقاعد، مقسماً على عدد السنوات المتبقية من الحياة.

$$C = \frac{W + RY}{T}$$

Where:

- $C$ : الإنفاق الاستهلاكي (Consumer Spending)
- $W$ : الثروة (Wealth)
- $R$ : الزمن حتى التقاعد (Time until retirement)
- $Y$ : الدخل (Income)
- $T$ : ما تبقى من الحياة (Remaining life expectancy)

### حساب المتوسط لمدى الحياة (Lifetime Averaging) (106):

في التمويلات (المالية) العامة (Public Finances)، بخاصة في مجال هيكل الضرائب وفرضها (Taxation)، هي طريقة نظرية تُستخدم في حساب المعدل الأعدل للضريبة التصاعدية على الأفراد الذين تتذبذب مداخيلهم، ارتفاعاً وانخفاضاً. وفي حال عدم احتساب المتوسط يدفع الأفراد الذين يحققون دخلاً مرتفعاً بشكل متذبذب ضرائب أعلى من غيرهم. وقد اقترح علماء المالية العامة فرض الضريبة على متوسط الدخل التراكمي من أجل تقادي إيقاع الظلم على الأفراد الذين يدفعون ضرائب أكثر من غيرهم. لكنّ هناك انتقاداً لمثل هذه الطريقة، يرى أنها تؤدي إلى تدني أثر الاستقرار في الضريبة التصاعدية. وقد عملت بعض الدول ومنها الولايات المتحدة على معالجة هذه المسألة بوساطة التشريع المناسب. وعلى سبيل التحديد يعمل القانون المعدل للضرائب الأمريكي (Tax Reform Act 1986) على تخفيف عبء الضريبة (Tax Burden) على الشرائح عالية الدخل.

(راجع مسرد: حساب المتوسط في الأمد الطويل (Long-term Income Averaging)).

### قيمة الزبون مدى الحياة (Lifetime Client Value) (107):

في علم التسويق (Marketing)، والاقتصاد السلوكي (Behavioral Economics)، هي الفوائد التي تجنيها المنشأة من الاحتفاظ بولاء الزبون لمُنتج المنشأة، بحيث تنخفض كلفة التسويق والدعاية والإعلان، ويكون السوق أكثر استقراراً.



**صناعة خفيفة (Light Industry) (108):**

في الاقتصاد الجزئي (Microeconomics) والتنمية الاقتصادية (Economic Development)، هي شكل من أشكال الصناعات التي تستخدم مواد ومكونات خفيفة الوزن، لكن قيمتها المضافة (Value Added) عادة تكون عالية. من الأمثلة عليها صناعة ألعاب الأطفال، وتجميع أجهزة الحواسيب الشخصية، وما شابه ذلك.

(راجع مسرد: صناعة ثقيلة (Heavy Industry)).

**مراجعة (مُتاجرة) محدودة (Limited Arbitrage) (109):**

في سوق التمويل (Financial Market)، بخاصة في مجال الاستثمار في الأوراق التمويلية، هي نشاط ضعيف في عمليات شراء الأوراق التمويلية وبيعها، لا يتمكن المتاجرون بهذه الأدوات من إرجاع أسعارها إلى مستوياتها الناجعة (Efficient Levels)، لأنهم لا يملكون الأموال الكافية، واستثماراتهم تكون للأمد القصير، ويتفادون المخاطرة (Risk Averse).

**شركة (مُساهمة) محدودة (Limited Company) (110):**

في القانون والاقتصاد (Law & Economics)، بخاصة في مجال الشركات وأشكالها القانونية، هي شركة مملوكة من حملة الأسهم (الحصص) المُصدرة منها، لكن المسؤولية القانونية والمالية على كل مُساهم لا تزيد على ما دفعه مقابل السهم (الحصة). وقد شاع تمويل الشركات بهذه الطريقة، منذ منتصف القرن التاسع عشر. وعادة تختلف الدول في مدى الشركات وحجمها التي تُمول بهذه الطريقة. ويُنظر إلى مثل هذه الشركات، في بعض الدول، بنوع من الريبة، بسبب إمكانية التلاعب بسعر السهم في السوق التمويلي، والأرباح الرأسمالية التي يُمكن أن يُحققها المضارب، بيعاً وشراءً، خاصة إذا كانت الشركة مساهمة عامة (Public Shareholding Company). وقد شجع تطور ما تُسمى الأسواق الثانوية (Secondary Markets) إلى نشوء كثير من الشركات المساهمة المحدودة (غير العامة).

(راجع مسرد: شركة مساهمة مشتركة (Joint Stock Company)، سوق الشركات غير المُدرجة (Unlisted Securities Market)).

**مناقصة عامة تنافسية محدودة (Limited General Competitive Bidding) (111):**

في مجال العطاءات (Bidding) وتنفيذ المشاريع، هي شكل من أشكال المنافسة المحدودة بين متنافسين للفوز بعطاء لتنفيذ مشروع ما، إذا توافرت شروط معينة لهم.

**تحرير جزئي للسوق (Limited Market Liberalization) (112):**

في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thought)، بخاصة في مجال فلسفة العولمة (Globalism) والتحرير الاقتصادي (Economic Liberty)، هو انتقال تدريجي من اقتصاد مركزي مُخطط (Centrally Planned Economy) إلى اقتصاد السوق (Market Economy). وعادة يُقيد تخصيص السلع، تحت نظام التحرير الجزئي للسوق، ولا يُمكن بموجبه إعادة بيع البضائع المخصصة، ولا شراء البضائع الجاهزة للتسليم. وبخلاف ذلك يكون السوق قد انتقل إلى حال التحرير التام.

**شراكة محدودة (Limited Partnership) (113):**

في القانون والاقتصاد (Law & Economics)، بخاصة في مجال الشركات وأشكالها القانونية، هي شراكة تجارية بين مجموعة من الأفراد، بحيث يُزود عددٌ منهم رأس المال المطلوب في استثمارٍ ما، ويدير الآخرون الاستثمار. وفي هذا الشكل من الشراكة لا يتحمل الممولون أية مسؤولية قانونية عن أرباح الاستثمار المشترك أو خسائره. وفي مقابل هذا الشكل هناك شراكة عامة تضامنية، يتحمل كل الشركاء فيها التبعات القانونية كافة التي قد تنتج عن الشراكة. تُسمى الشراكة المحدودة في بعض الأحيان "شراكة نائمة" (Sleeping Partnership).

**أمر (طلب) شراء مُحدد (Limited Order) (114):**

في السوق التمويلي (Financial Market)، هو أمر شراء أو بيع لأداة تمويلية (Security)، يُصدره العميل إلى الوسيط المالي، يُحدد فيه أعلى سعر يشتري عنده الأداة التمويلية في حالة الشراء، أو الحد الأدنى لبيعها في حالة البيع.

(راجع مسرد: أمر السوق (Market Order)).

**سجل أوامر الشراء المُحددة (Limit Order Book) (115):**

في السوق التمويلي (Financial Market)، هو سجلٌ (طبيعي أو افتراضي) تُدوّن فيه أوامر الشراء والبيع المُحددة، مُرتبة حسب السعر وتاريخ تسجيل الأمر وزمنه، يحتفظ بها الوسيط المالي، المختص بالبيع والشراء. وعادة تُعطى الأولوية لأمر الشراء (البيع) حسب السعر والزمن.

**حد السعر (Limit Price) (116):**

في الاقتصاد الجزئي (Microeconomics)، بخاصة في نظرية المنشأة (Theory Of The Firm)، وهيكل السوق (Market Structure)، واحتكار القلة (Oligopoly)، هو أعلى سعر بيع متفق عليه بين مجموعة من المنشآت التي تعمل تحت هيكل سوق احتكار القلة، بحيث يؤدي هذا السعر إلى منع دخول منشآت أخرى إلى السوق المعني، بحثاً عن الربح.

**توازن ليندول (Lindahl Equilibrium) (117):**

في التمويلات (المالية) العامة (Public Finances)، بخاصة في المنفعة الاجتماعية (Social Utility)، هو توازن يتحقق مقابل مستويات معينة من أسعار ليندول (Lindahl Prices) والكمية المطلوبة من سلعة عامة ما. وهذا التوازن هو تعبير ضمني عن استعداد دافع الضريبة لدفع الضريبة مقابل ما يتلقاه من سلع عامة. من أجل توضيح المسألة لنفترض على سبيل المثال أن هناك شخصين يرغبان في سلعة عامة ما، لكل واحد منهما دالة الطلب العكسية (Inverse Demand Function) الآتية:

$$P_1 = 20 - 2Q$$

$$P_2 = 40 - 4Q$$

عند جمع المعادلتين عمودياً (Vertical Summation) نحصل على طلب السوق، أو ما يُسمى الطلب الجماعي (Collective Demand)، على النحو الآتي:

$$P = P_1 + P_2 = (20 - 2Q) + (40 - 4Q) = 60 - 6Q$$

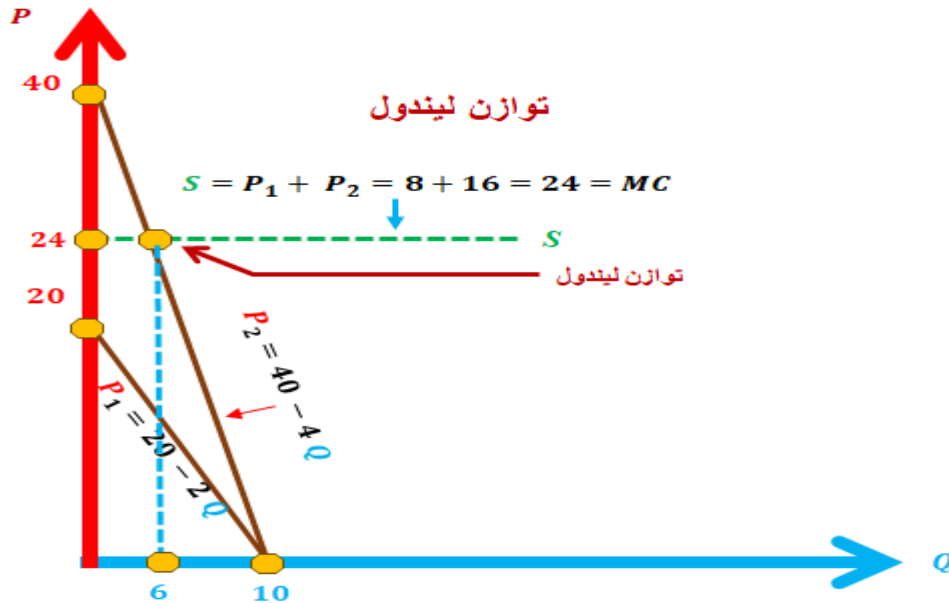
أي أن الطلب الجماعي هو:

$$P = 60 - 6Q$$

لو افترضنا أن الكلفة الحدية (Marginal Cost (MC)) لإنتاج الوحدة الواحدة من السلعة العامة (MC = 4Q) فإن الكمية الأنجع (Efficient) من السلعة العامة تكون:

$$P = MC = 60 - 6Q = 4Q$$

$$\therefore 60 = 10Q \rightarrow Q^* = \frac{60}{10} = 6$$



تُحسب أسعار ليندول كما يأتي، وذلك بتعويض الكمية الأنجع، وهي (6)، في دالة الطلب العكسية لكل شخص:

$$P_1 = 20 - 2(6) = 8$$

$$P_2 = 40 - 4(6) = 16$$

أسعار ليندول

بناءً على هذين السعريين تكون الكلفة الحدية لإنتاج الكمية الأنجع ( $Q^* = 6$ ) على النحو الآتي:

$$MC = 4(6) = 24 = P_1 + P_2 = 8 + 16 = 24$$

في الشكل المُرفق، يتحقق توازن ليندول من تقاطع الكمية التوازنية المطلوبة ( $Q^* = 6$ ) مع حاصل الجمع العمودي لسعري ليندول ( $MC = P_1 + P_2 = 8 + 16 = 24$ ). وهذا الوضع يمثل ما تُسمى حالة باريتو المثلى (Pareto Optimality). هناك ثلاثة شروط لا بد منها كي يتحقق توازن ليندول، هي: (1) يطلب كل دافع ضريبة كمية مساوية من السلعة العامة، المعنية. (2) يعتمد مقدار الضريبة التي يدفعها مستهلك السلعة العامة على الفائدة الإضافية (Marginal Benefit) التي يتلقاها من السلعة. (3) يغطي مقدار الضريبة التي تجمعها الحكومة من المستهلكين كلفة السلعة العامة المعنية.

**سعر ليندول (Lindahl Price) (118):**

في التمويلات (المالية) العامة (Public Finances)، بخاصة في المنفعة الاجتماعية (Social Utility)، هو مجموع ما يدفعه دافع الضريبة (Tax Payer) مقابل ما يحصل عليه من سلع وخدمات عامة (Public Goods & Services)، محسوباً بوصفه حصة من حصيلة الضريبة. ويُستخدم هذا السعر مقياساً نظرياً في تحديد الكمية المثلى للخدمات والسلع العامة التي تمول تزويدها الحكومة من حصيلة الضرائب. وهذا السعر يُساوي قيمة المنفعة الحدية (Marginal Utility) التي يستمدّها دافع الضريبة من السلع والخدمات العامة التي يطلبها.

(راجع مسرد: توازن ليندول (Lindahl Equilibrium)).

**ارتباط خطي (Linear Correlation) (119):**

في الاقتصاد القياسي (Econometrics)، والإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics) والإحصاء الاستدلالي (Inferential Statistics)، هو مقياس لقوة العلاقة الخطية بين متغيرين. ويُحسب بالصيغة الرياضية الآتية، بين المتغيرين ( $X$ ) و( $Y$ ):

$$\rho_{XY} = \frac{Cov[X, Y]}{\sigma_X \sigma_Y}$$

حيث ترمز ( $\rho_{XY}$ ) إلى معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) بين المتغير ( $X$ ) والمتغير ( $Y$ )، وترمز ( $Cov[X, Y]$ ) إلى التباين المشترك (Covariance) بين المتغير ( $X$ ) والمتغير ( $Y$ )، وترمز ( $\sigma_X$ ) إلى الانحراف المعياري (Standard Deviation) للمتغير ( $X$ ) وترمز ( $\sigma_Y$ ) إلى الانحراف المعياري للمتغير ( $Y$ ).

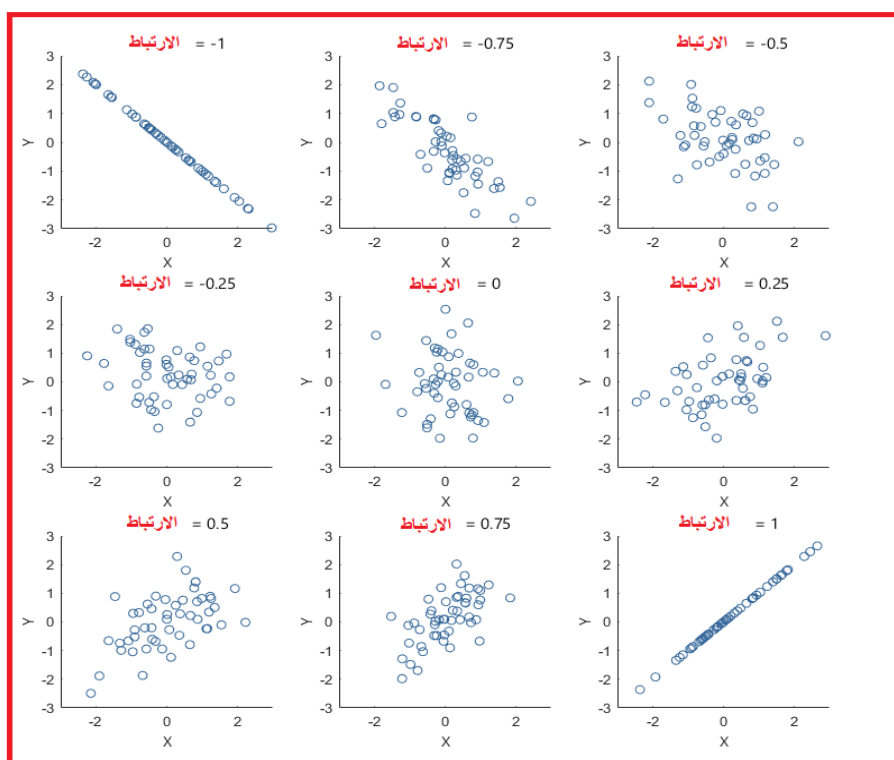
لنفترض على سبيل المثال وجود البيانات الآتية عن دخل الأسرة ( $Y$ ) وعدد سنوات تعليم رب الأسرة ( $X$ )؛ نحتاج إلى حساب الارتباط الخطي بين المتغيرين:

|    |    |    |    |    |    |    |    |    |   |
|----|----|----|----|----|----|----|----|----|---|
| 15 | 15 | 14 | 9  | 7  | 4  | 5  | 3  | 3  | X |
| 41 | 35 | 31 | 30 | 25 | 25 | 25 | 22 | 20 | Y |

تبلغ قيمة التباين المشترك بين المتغيرين (28.14815)، وأما قيمة الانحراف المعياري للمتغير (X) فتبلغ (4.830549)، وبلغت للمتغير (Y) (6.303046). ما يعني أن قيمة معامل الارتباط الخطي:

$$\rho_{XY} = \frac{28.14815}{4.830549 \times 6.303046} = 0.924509 > 0$$

وبهذا، فإن العلاقة بين المتغيرين **قوية موجبة**. وقد تأخذ قيمة **الارتباط** بين أي متغيرين أية قيمة سالبة أو موجبة أو صفراً. لكنها قيمة مُحددة بين **الحد الأدنى (-1)** و**الحد الأقصى (+1)**. ويمكننا تصور العلاقات الارتباطية، بيانياً على النحو الآتي:



ومن الضروري أن تُميّز بين شكلين من **الارتباط**، الأول: بوصفه مقياساً أعمى لا يدل على **السببية**، والآخر: الذي يدل على **السببية**، أي يدل على علاقة أصيلة بين المتغيرين (**أو المتغيرات**). فالارتباط يُعطي تغيّراً كما في الشكل، لكن **السببية** تُبيّن أصل العلاقة.

(راجع مسرد: **معامل الارتباط (Correlation Coefficient)**، **انحدار خطي (Linear Regression)**).

**برمجة خطية (Linear Programming) (120):**

في **الاقتصاد الرياضي (Mathematical Economics)**، وإدارة **الموارد (Resource Management)**، هي **تقنية** يستخدمها العلماء والممارسون المختصون للوصول إلى الحالة المثلى من **توظيف الموارد الإنتاجية**. وقد بدأ تطوير هذه التقنية على يد عالم الرياضيات الروسي الأمريكي **جورج دانتيغ (George B. Dantzig)**، واستخدمها العلماء في حقل **بحوث العمليات (Operations Research)**، وطبقوها في حل مشاكل الجيش الأمريكي المرتبطة بتقليل كلفة نقل المعدات والأسلحة إلى ساحات الحرب العالمية الثانية.

هناك عدة طرق لحل مسائل البرمجة الخطية، منها الطريقة البيانية (Graphical Method)، والطريقة المفردة (Simplex Method).

من أجل توضيح تقنية البرمجة الخطية، والوصول إلى الحل الأمثل، لنفترض على سبيل المثال أن مصنعاً يُنتج نوعين من الصابون (X) و (Y)، ويبلغ مجموع ما يُنتجه المصنع من النوعين (120) طنّاً في الشهر الواحد حداً أقصى، ويبلغ عدد ساعات العمل المتوافرة (1500) ساعة في الشهر. ويحتاج الطن الواحد من النوع (X) إلى (15) ساعة عمل شهرياً، ويحتاج الطن الواحد من النوع الثاني (Y) إلى (10) ساعات عمل شهرياً. ويبلغ ربح المصنع من إنتاج النوع (X) (120) ديناراً للطن الواحد، ويبلغ ربحه من إنتاج النوع (Y) (100) ديناراً للطن الواحد. والسؤال المهم: كم يجب على المصنع أن يُنتج من النوعين كي يُعظم أرباحه؟

يُمكننا وضع المسألة بشكل رياضيّاتي على النحو الآتي:

أولاً) تأخذ دالة الهدف (Objective Function) الصيغة الآتية:

$$\max: P = 120X + 100Y$$

حيث ترمز (P) إلى الأرباح (profits)، و (X) و (Y) إلى الكميات التي على المصنع إنتاجها من كل نوع، وكل كمية ممكنة مضروبة في قيمة الربح من كل نوع. أما القيود (constraints) المفروضة على الدالة الهدف فهما على النحو الآتي:

$$X + Y \leq 120 \dots (1)$$

$$15X + 10Y \leq 1500 \dots (2)$$

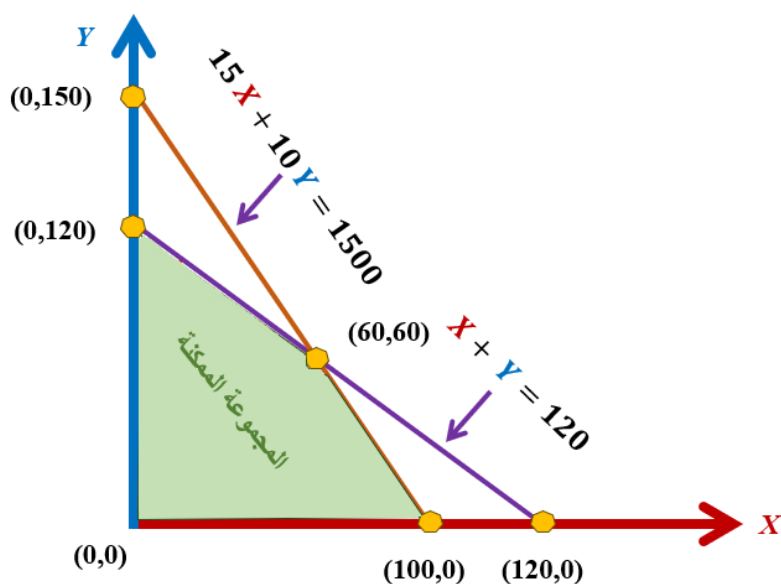
$$X, Y \geq 0 \dots (3)$$

يُمثل القيد (1) ما يُسمى قيد الكميات الممكنة (Quantity Constraint)، ويعني أن المصنع لا يُمكن أن يُنتج أكثر من (120) طنّاً من النوعين. ويُمثل القيد الثاني ما يُسمى قيد الزمن (Time Constraint)، ويعني أن الزمن المتاح من ساعات العمل لا يتجاوز (1500) ساعة، شهرياً. والقيد الأخير هو ما يُسمى قيد الكميات غير السالبة (Non-negativity Constraint)، أي لا يُمكن إنتاج كميات سالبة من أي نوع.

الآن نحلّ المعادلتين (1) و (2) آنياً، بعد تحويلهما من متباينتين (Inequalities) إلى متساويتين (Equalities)، على النحو الآتي (بيانياً):

$$X + Y = 120 \dots (1)$$

$$15X + 10Y = 1500 \dots (2)$$



تتساوى المعادلتان، أنياً، عند القيمة  $(X = 60)$  و  $(Y = 60)$ . وبما أن المتباينتين هما أقل من أو تساوي  $(\leq)$ ، فإن المجموعة الممكنة (Feasible Set) التي تعظم قيمة الأرباح تكون محصورة بين الإحداثيات  $(0, 0)$  و  $(100, 0)$  و  $(60, 60)$  و  $(0, 120)$ . وبعد تعويض كل زوج مرتب في الدالة الهدف نحصل على أعظم ربح ممكن، على النحو المبين في الجدول الآتي:

| $X$ | $Y$ | $120X + 100Y$ |
|-----|-----|---------------|
| 0   | 0   | 0             |
| 100 | 0   | 12000         |
| 60  | 60  | 13200         |
| 0   | 120 | 12000         |

ما يعني أن على المصنع أن يُنتج (60) وحدة من النوع الأول و (60) وحدة من النوع الثاني، كي يُحقق أعظم ربح ممكن، وهو في هذه الحالة  $(P = 13200)$ .

### انحدار خطي (Linear Regression) (121):

في الاقتصاد القياسي (Econometrics)، والإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics) والإحصاء الاستدلالي (Inferential Statistics)، هو عملية استنتاج رياضي، يكون على شكل معادلة خطية، تعتمد نقطة التقاطع والميل فيها على بيانات فعلية أو افتراضية، متاحة.

يكون الانحدار الخطي على شكلين: انحدار بسيط (Simple Regression) وانحدار متعدد (Multiple Regression). على سبيل المثال لنفترض وجود البيانات الآتية:

|    |    |    |    |    |    |    |    |    |     |
|----|----|----|----|----|----|----|----|----|-----|
| 15 | 15 | 14 | 9  | 7  | 4  | 5  | 3  | 3  | $X$ |
| 41 | 35 | 31 | 30 | 25 | 25 | 25 | 22 | 20 | $Y$ |



لنفترض أننا نحتاج إلى تمثيل العلاقة بين المتغيرين ( $X$ ) و ( $Y$ ) على شكل معادلة خط مستقيم، من الشكل الآتي:

$$Y_i = a + b X_i + e_i$$

حيث ترمز ( $Y_i$ ) إلى **المتغير التابع** (*Dependent Variable*)، وترمز ( $X_i$ ) إلى **المتغير المستقل** (*Independent Variable*)، وترمز ( $e_i$ ) إلى ما يُسمى **الخطأ العشوائي** (*Random Error*)، أما ( $a$ ) فهي نقطة تقاطع الخط المستقيم مع المحور العمودي (*Vertical Intercept*)، وتمثل ( $b$ ) **ميل** (*Slope*) الخط المستقيم، وهما المعلمتان المراد تقدير قيمتهما، بحيث تكون **قيمة مربع الخطأ العشوائي أقل ما يمكن**. وفي هذا الشكل من التقديرات يهتم الباحث **بتقليل** (*Minimize*) قيمة **الخطأ العشوائي**، ويكون ذلك بتقليل مربعات قيمته، بنقل **الخطأ العشوائي** في جهة، وبقية المتغيرات والمعلومات في الجهة المقابلة، على النحو الآتي:

$$e_i = Y_i - a - b X_i$$

أي أننا نقلنا ( $e_i$ ) إلى طرف، ونقلنا بقية مكونات المعادلة إلى جهة الطرف الآخر. وما نجره على أي طرف يجب أن نجره على الطرف الآخر كي تبقى المعادلة متوازنة. وبالتالي لو ربّعنا ( $e_i$ ) فلا بد أن نربع كل شيء في الطرف الآخر على النحو الآتي:

$$e_i^2 = (Y_i - a - b X_i)^2$$

$$\sum_{i=1}^n e_i^2 = \sum_{i=1}^n (Y_i - a - b X_i)^2$$

للحصول على قيم ( $a$ ) و ( $b$ ) التي تجعل مجموع قيمة ( $e_i^2$ ) أقل ما يمكن لا بد من اشتقاق مجموع مربعات الأخطاء العشوائية (بواقي التقدير) بالنسبة إلى ( $a$ ) وبالنسبة إلى ( $b$ ) ومساواتها بالصفر، ثم حل المنظومة الناشئة على النحو الآتي:

$$\frac{\partial \sum_{i=1}^n e_i^2}{\partial a} = 2 \sum_{i=1}^n (Y_i - a - b X_i)(-1) = 0 \dots (1)$$

حيث قُلِّلَ (*Minimized*) مجموع مربعات الخطأ العشوائي بالنسبة للمعلمة ( $a$ ).

$$\frac{\partial \sum_{i=1}^n e_i^2}{\partial b} = 2 \sum_{i=1}^n (Y_i - a - b X_i)(-X_i) = 0 \dots (2)$$

حيث قُلِّلَ (*Minimized*) مجموع مربعات الخطأ العشوائي بالنسبة للمعلمة ( $b$ ).

بالقسمة على (-2)، نحل المعادلتين آنياً لنحصل على:

$$\hat{a} = \bar{Y} - \hat{b} \bar{X}$$

$$\hat{b} = \frac{\sum_{i=1}^n X_i Y_i - n \bar{X} \bar{Y}}{\sum_{i=1}^n X_i^2 - n(\bar{X})^2}$$

باستخدام البيانات من الجدول نجد أن:

$$\bar{X} = 8.3333, \quad \bar{Y} = 28.2222, \quad \sum_{i=1}^9 X_i Y_i = 2370, \quad \sum_{i=1}^9 X_i^2 = 835$$

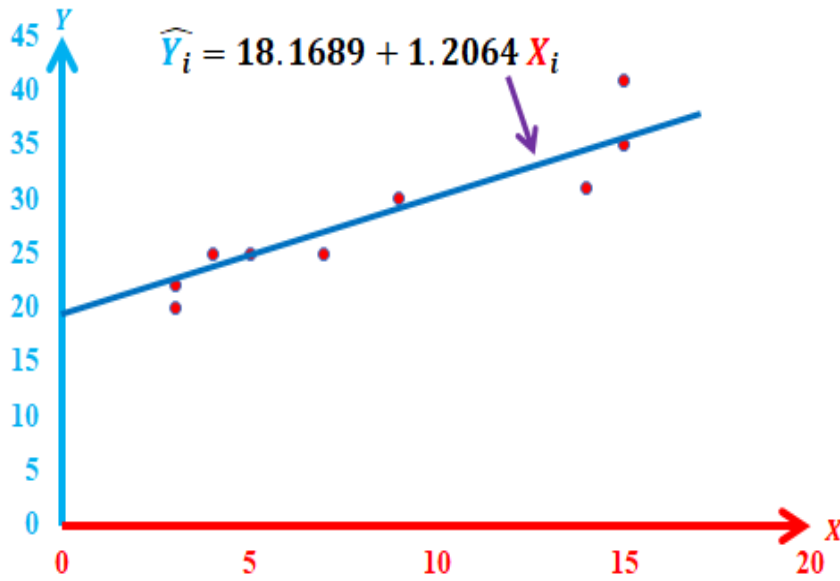
$$n \bar{X} \bar{Y} = 9(8.3333)(28.2222) = 2116.6565$$

وبناءً على هذه الحسابات تكون:

$$\hat{b} = \frac{2370 - 2116.6565}{835 - 624.995} = 1.2064$$

$$\hat{a} = 28.2222 - 1.2064(8.3333) = 18.1689$$

ويمكننا تمثيل هذه النتيجة على شكل بياني على النحو الآتي:



تمثل النقاط الحمراء البيانات الفعلية، ويُمثل الخط المستقيم الأزرق الفاتح المعادلة المُقدرة معلمتها.

(راجع مسرد: طريقة المربعات الصغرى (Least Squares Method)).

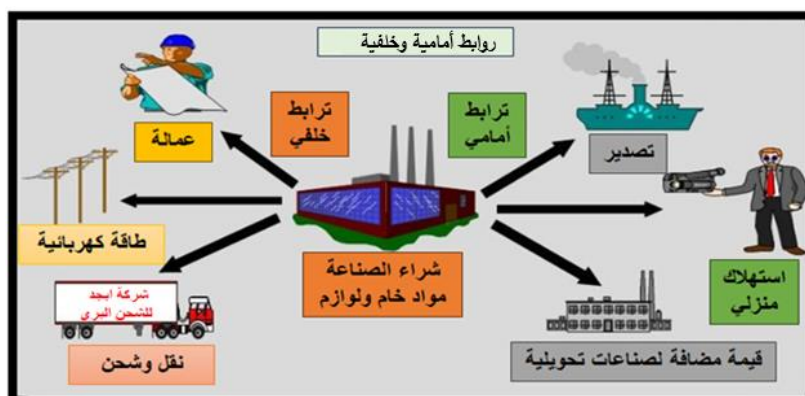
**حق نقض جزئي (Line Item Veto) (122):**

في التمويلات (المالية) العامة (Public Finances)، بخاصة في مجال الموازنة العامة (General Budget)، هو قوة قانونية يمتلكها أحد المشرعين، أو أحد الموظفين العامين (وزير أو أعلى) تعطيه حق نقض أحد بنود (Item) الموازنة العامة، وليس كلها.

هناك ولايات أمريكية يحق فيها لحاكم الولاية أن ينقض أجزاء من موازنة الولاية، لكن الرئيس الأمريكي لا يملك هذا الحق في الموازنة الاتحادية.

## ترابط (Linkage) (123):

في النظرية الاقتصادية، الكلية والجزئية (*Economic Theory*)، خاصة في حقل المُدخلات - المخرجات (*Input - Output Analysis*)، والعلاقة الكلية بين القطاعات الاقتصادية، هو عملية تشابك العلاقات والمصالح الاقتصادية، والروابط الخلفية والأمامية (*Forward & Backward Connections*) بين الصناعات المختلفة العاملة في اقتصادٍ ما. على سبيل المثال تحتاج صناعة الحديد إلى كميات معينة من صناعة الإسمنت كي تبني مصانعها، وتحتاج إلى صناعة الكهرباء كي تُشغل أفرانها، وتحتاج إلى صناعة الناقلات كي تشحن منتجاتها، وهكذا. هناك **ترابط أمامي** (*Forward Linkage*) وهناك **ترابط خلفي** (*Backward Linkage*). على سبيل المثال عندما ترسل صناعة الحديد منتجاتها إلى مشاريع الإسكان، يكون هذا **ترابطاً أمامياً**، أما عندما تتلقى صناعة الحديد الكهرباء من شركة التوليد، يكون **الترابط خلفياً**.



يُبين الشكل المرفق صورة توضيحية لترابطات أمامية وخلفية من صناعة ما، وكيف تتشابك المصالح بين المنشآت، بيعاً وشراءً، وكيف يستفيد القطاع المنزلي وقطاع العمل.

(راجع مسرد: **ترابط خلفي** (*Backward Linkage*)، **ترابط أمامي** (*Forward Linkage*)).

## نموذج ترابطي (Linkage Model) (124):

في الاقتصاد الكلي (*Macroeconomics*)، والاقتصاد الدولي (*International Economics*)، ودراسات الاقتصادات المقارنة (*Comparative Economics*)، هو نموذج قياسي واسع (*Large Scale Econometric Model*)، يستخدمه الباحثون والعلماء في دراسة المتغيرات الكلية التي تربط اقتصاد ما مع اقتصاد آخر وتحليلها، أو تربطه مع اقتصادات أخرى، خاصة في مجال المتغيرات الكلية مثل التجارة والتدفقات النقدية، ومعدلات (أسعار) صرف العملات.

## ريتشارد جورج ليبسي (Richard George Lipsey) (125):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (*History of Economic Thought*)، هو عالم اقتصاد كندي، من مواليد العام (1928).



تعلم في جامعة برينثيس كولومبيا (الولايات المتحدة)، وجامعة تورينتينو (كندا)، ومدرسة لندن للاقتصاد (*London School of Economics*)، (لندن)، حيث أصبح محاضراً فيها، ثم أستاذاً في المدة (1955 - 1964). ثم عُيّن أستاذاً في علم الاقتصاد في جامعة إسيكس (*Essex University*) في المدة (1964 - 1970)، ثم في جامعة كوينز - كندا في المدة (1970 - 1985). وقد اشتهر ليبسي بكتبه العلمية في الاقتصاد، التي بدأ بنشرها منذ العام (1963)، واعتمد فيها على المنهج التجريبي. وقد

نشر ورقة علمية مشتركة مع عالم الاقتصاد الاسترالي **كيلفين لانكستر** (Kelvin J. Lancaster)، بعنوان "النظرية العامة للثاني الأفضل" (The General Theory of the Second Best) (1956)، ساهم بها في تطوير اقتصاديات الرفاء (Welfare Economics). وتابع نشر أوراقٍ علمية عن التضخم (inflation)، وشارك بوساطة نظرية الاقتصاد الجزئي في شرح **منحنى فيليبس** (Phillips Curve). وكانت له مساهمات علمية في مجالات متعددة منها الاتحادات الجمركية (Customs Unions)، ونظرية الموقع (Location Theory)، والنظرية النقدية (Monetary Theory).

### أصل سائل (Liquid Assets) (126):

في مجال النقود والمصارف (Money & Banking)، والتمويل (Finance) ومحاسبة الشركات (Corporate Accounting)، هو النقد السائل (Cash)، والأصول قصيرة الأجل، مثل القروض والصكوك المالية والسندات المستحقة، التي يُمكن تحويلها إلى نقد سائل دون أية خسائر رأسمالية في قيمتها.

### نسبة الأصول السائلة (Liquid Assets Ratio) (127):

في مجال النقود والمصارف (Money & Banking)، والتمويل (Finance) ومحاسبة الشركات (Corporate Accounting)، هي نسبة احتياط الأصول المالية، التي تشمل النقد السائل، والأصول النقدية المستحقة في الأمد القصير التي يُمكن تحويلها إلى نقد سائل بالسرعة المطلوبة، بمخاطر منخفضة. وعادة تطلب السلطات النقدية، في كثير من البلدان، من المصارف أن تقتطع جانباً من النقد السائل المتوافر في المصارف على شكل احتياطات نقدية، لا تقل نسبتها عن حدٍّ مُعين. وقد تختلف هذه النسبة حسب الأحوال الاقتصادية.

### سيولة (Liquidity) (128):

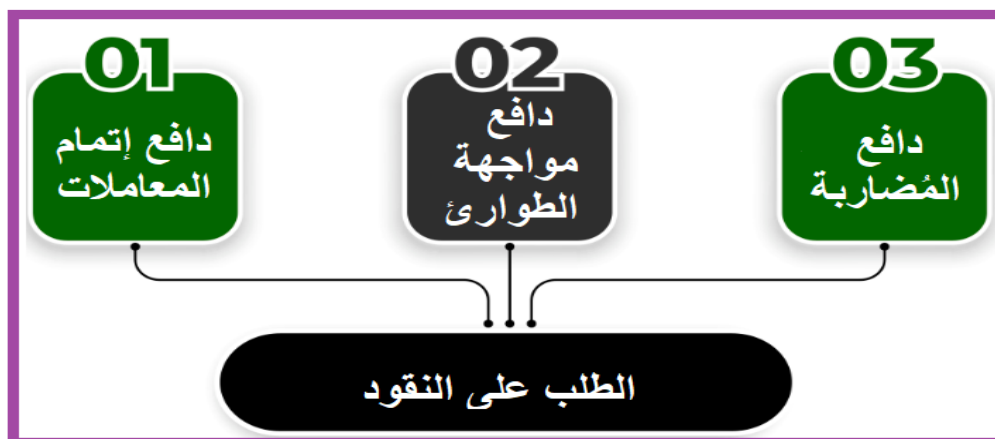
في مجال النقود والمصارف (Money & Banking)، والتمويل (Finance) ومحاسبة الشركات (Corporate Accounting)، هي صفة أصل مالي (Financial Asset)، تجعله وسطاً قانونياً صالحاً في المعاملات التجارية المباشرة، كالبيع والشراء، ودفع المستحقات وأعباء القروض. وعادة يُعدّ النقد السائل أكثر الأصول المالية سيولة. وكما تتحقق صفة السيولة الصافية (Pure Liquidity) لا بد أن يكون سوق الأصول تاماً (Perfect Market)، أي من غير عوائق، وألا يتأثر سعر الأصل عند بيعه، وأن يخلو الأصل من أية مخاطر، وأن يبقى سعره ثابتاً. ولا تكون الأوراق التمويلية (Securities) سائلة إلا إذا كان لها سوق منظم، تُباع فيه وتُشتري.

### أفضلية السيولة (Liquidity Preference) (129):

في النظرية الاقتصادية (Macroeconomics Theory)، خاصة في حقل النظرية العامة (General Theory) لعالم الاقتصاد البريطاني **جون كينز** (John Keynes)، هي إحدى دوافع الطلب على النقود، حسب رأي **كينز**، في نظريته العامة. وقد صنّف كينز الطلب على النقود، في نظريته العامة، تحت ثلاثة دوافع (Motives):

- (1) إتمام المعاملات (Transaction Demand)، وذلك لشراء الحاجات الدورية، ودفع المستحقات المنتظمة
- (2) مواجهة الطوارئ (Precautionary Demand)، وذلك لمواجهة أية ظروف غير متوقعة، كالمرض والسفر الطارئ،
- (3) المضاربة (Speculative Demand)، وذلك للاستثمار، والادّخار.

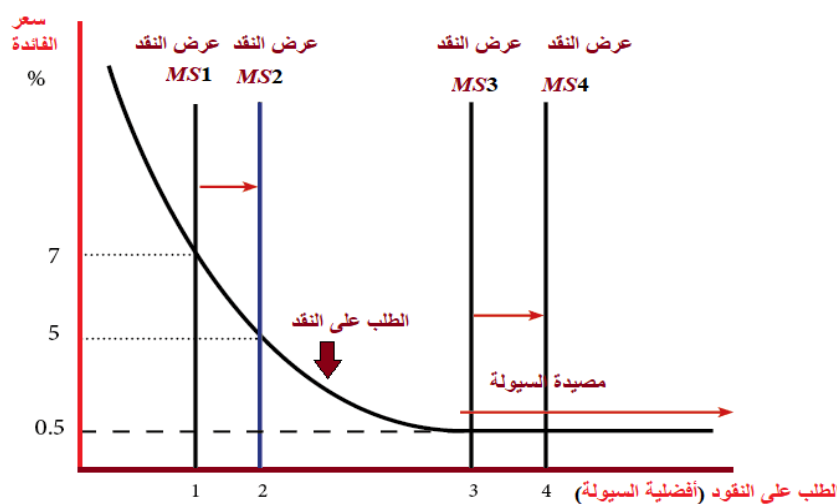
(راجع مسرد: منحنى الاستثمار - الادّخار - السيولة - النقود (IS-LM curve)).



### مصيصة السيولة (Liquidity Trap) (130):

في النقود والبنوك (*Money & Banking*)، والتمويل والإدارة المالية (*Finance & Financial Management*)، هي حالة يصل فيها سعر الفائدة إلى أقل ما يمكن (*Minimum*)، بسبب الزيادة المستمرة في عرض النقد بفعل السياسة النقدية المتبعة من السلطة النقدية، ولا ينخفض بعده، ويؤدي إلى ارتفاع الكمية المطلوبة من النقد السائل (السيولة النقدية). بين عالم الاقتصاد البريطاني جون كينز (*John Keynes*) هذه الحالة في شرحه عن علاقة سعر الفائدة مع أسعار الأدوات التمويلية (*Securities*)، ورأى أن سعر الفائدة سيصبح في حالة جمود (*Price Rigidity*) عند ذلك المستوى المنخفض، وسترتفع أسعار الأدوات التمويلية إلى حد يحدّه المستثمرون حدّاً أقصى (*Maximum*)، وسيرتفع معها العائد المتوقع منها.

نرى في الشكل المرفق أن ارتفاع عرض النقد من المستوى (*MS*<sub>1</sub>) إلى (*MS*<sub>2</sub>)، أدى إلى انخفاض سعر الفائدة من (7) إلى (5)، وزيادة في الطلب على النقود من (*MS*<sub>3</sub>) إلى (*MS*<sub>4</sub>)، ولكن بعد (*MS*<sub>3</sub>) ثبت سعر الفائدة عند الحد الأدنى (0.5)، وهي المنطقة التي يُطلق عليها علماء الاقتصاد مصيصة السيولة.



تتناقض هذه الرؤية مع النظرة الكلاسيكية التي ترى أن زيادة عرض النقد تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة باستمرار، ما يؤدي حسب وجهة نظر الكلاسيكيين إلى زيادة مستمرة في مستويات الاستثمار، ثم الوصول إلى ما يُسمى **توازن التوظيف الكامل** (*Full-Employment Equilibrium*) للموارد الاقتصادية.

**سوق سائل (Liquid Market) (131):**

في النقود والبنوك (*Money & Banking*)، والتمويل والإدارة المالية (*Finance & Financial Management*)، والاقتصاد الجزئي (*Microeconomics*)، هو سوق يتميز بسهولة عمليات البيع والشراء، بكلفة قليلة، حيث تنزع الأسعار نحو قيم كامنة أساسية، عادة تكون منخفضة، ولا تغطي إلا الكلفة الكلية، بما فيها كلفة الفرصة البديلة (الضائعة) (*Opportunity cost*)، فقط.

**فردريك ليست (Friedrich List) (132):**

في تاريخ الفكر الاقتصادي (*History of Economic Thought*)، هو عالم اقتصادي ألماني، عاش في المدة (1789 - 1846)، كان مدافعاً عن مبدأ الحمائية (*Protectionism*)، الذي يقضي بضرورة حماية الصناعات والمصالح الاقتصادية الوطنية من المنافسة الخارجية، والتفوق على الدول الأخرى بوساطة دعم الصناعات الوطنية.

عمل ليست أستاذاً لعلم الاقتصاد في جامعة توبينغن (*University of Tübingen*) في المدة (1817 - 1819)، ثم كاتباً صحفياً في الولايات المتحدة في المدة (1825 - 1832)، ثم قنصلاً للولايات المتحدة في مدينتي ليبسغ (*Leipzig*) وبادن (*Baden*) (ألمانيا). وكان أول من نادى بتأسيس نظام السكة الحديدية في ألمانيا، والاتحادات الجمركية (*Custom Union*) بين الدول التي بينها مصالح تجارية.

نشر ليست ورقة علمية مشهورة بعنوان "النظام الوطني في الاقتصاد السياسي" (*The National System of Political Economy*)، انتقد فيها مبدأ آدم سميث (*Smith*) في التجارة الحرة، أو ما سُمّي في وقته (*Free or Cosmopolitan Trade Economics*)، المبني على ظنه بوجود سلام كوني، يتطلب تجارة حرة غير مُقيّدة، متناسياً أن بريطانيا أصبحت قوة اقتصادية نتيجة للسياسة الحمائية التي تبنتها في عقود القرن الخامس عشر. وفي ذلك يرى ليست أن التجارة الحرة كانت لمصلحة التجار وليس لمصلحة الوطن كله، ولذلك لا بد من تبني مبدأ الحمائية كي ينتفع الوطن كله. ويذكر المؤرخون أن ليست قد مات منتحراً لأسباب لم تُعرف حتى هذه اللحظة.

(راجع مسرد: الرأسمالية التجارية (*Commercial Capitalism*) أو الميركانتالية (*Mercantilism*)).

**مصرف (بنك) مُدرج (Listed Bank) (133):**

في سوق التمويل (*Financial Market*)، بخاصة في مجال الأسهم (*Stocks*)، هو مصرف مُسجل في سوق أو أكثر من أسواق بيع الأدوات التمويلية (*Financial Instruments*)، حيث تُباع أسهمه وتُشتري في هذا السوق (الأسواق).

(راجع مسرد: مصرف (بنك) مقاصة (*Clearing Bank*)، مصرف (بنك) تجاري (*Commercial Bank*)).

**شركة مُدرجة (Listed Company) (134):**

في سوق التمويل (*Financial Market*)، بخاصة في مجال الأسهم (*Stocks*)، هي شركة مساهمة عامة، مُسجلة في سوق أو أكثر من أسواق تداول الأدوات التمويلية (*Financial Instruments*)، حيث تُباع أسهمها وتُشتري في هذا السوق (الأسواق). وعادة يؤدي تسجيل الأسهم في السوق التمويلي إلى تحسن تسويق الشركة ومُنتجها.



## أداة تمويلية مُسجلة (Listed Security) (135):

في سوق التمويل (Financial Market)، بخاصة في مجال الأسهم (Stocks)، هي أداة (ورقة) تمويلية (Financial Instruments)، تأتي على شكل سهم (Stock) أو حصة (Share)، مُسجلة في سوق أو أكثر من أسواق التداول، اطلع المتداولون على سعر بيعها وشرائها وتغيرات أسعارها في جلسات التداول اليومية. عادة تطلب أسواق التداول والمؤسسات الرقابية من الشركات المُصدرة للأسهم أن تنشر بيانات ومعلومات مالية لجمهور المتعاملين في سوق التداول، كي يتخذوا قرارات البيع والشراء المناسبة.

## السعر المُسجل (List Price) (136):

في الاقتصاد الجزئي (Microeconomics)، بخاصة في مجال عمل المنشأة (Firm)، وبيع السلع، هو سعر البيع الذي تعلنه المنشأة للوحدة الواحدة من السلعة المعروضة.

ليس من الضروري أن تعكس قيمته ما يُسمى سعر الصفقة (Transaction Price)، لأن الأسعار عادة تخفض أو أن تكون خاضعة للتفاوض.

## التنانين الصغار (Little Dragons) (137):

في الاقتصاد الدولي (International Economics)، واقتصاديات التنمية (International Economics)، والاتحادات الجمركية (International Economics)، هي مجموعة من الاقتصادات الشرق آسيوية، تشمل كوريا الجنوبية (South Korea)، وتايوان (Taiwan)، وهونغ كونغ (Hong Kong)، وسنغافورة (Singapore). وهي اقتصادات حققت معدلات نمو وتنمية عالية، خاصة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين الماضي.

(راجع مسرد: الدولة الصناعية الجديدة (Newly Industrialized Country)).

## أجر العيش (Living Wage) (138):

في نظرية سوق العمل (Labor Market Theory)، بخاصة في مجال الأجور (Wages)، ومستوى معيار المعيشة (Living Standard)، هو الحد الأدنى من الأجر (Minimum Wage)، الذي يكفي لتغطية كلفة الغذاء والوقود واللباس والراحة (Relaxation).

## لويد (Lloyd's) (139):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thought)، بخاصة في التجارة الخارجية وتأمين النقل والشحن البحري، هو سوق تأمين، خاصة التأمين على الشحن بكل أشكاله، يغلب عليه التأمين البحري، مقره لندن - المملكة المتحدة.



وتعود نشأة هذا السوق إلى دكان لبيع القهوة، في العام (1688)، امتلكه إدوارد لويد (Edward Lloyd)، في لندن.



تشكّل هذا السوق من أعضاء من متعهدي (ضامني) (Underwriters) التأمين، بمسؤولية غير محدودة عن المخاطر الممكنة التي تعهدوا بها، إضافة إلى أعضاء آخرين من غير المتعهدين. وقد تحمل ائتلاف المتعهدين (Syndicates of Underwriters) معظم المخاطر الممكنة. وقد نشأ السوق في الأصل ليعمل في التأمين البحري، لكنه توسع في العقود اللاحقة ليشمل التأمين ضد الحريق، وحوادث الطرق، وحوادث الطيران. وقد انتشرت أعمال هذا السوق في بقاع مختلفة من العالم، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.

#### اسم لويد (Lloyd's Name) (140):

في سوق خدمات التأمين (Insurance Services)، بكل أشكاله، والأعمال المصرفية العامة، هو متعهد (ضامن) للتأمين، وعضو في سوق لويد للتأمين، يقبل مسؤولية غير محدودة عن المؤمن عليه. وقد جذب هذا الاسم كثيراً من المستثمرين الأثرياء، نتيجة للتخفيضات والميزات الضريبية التي يحصل عليها من يحمل هذا الاسم.



لكن سوء الإدارة والحوادث المفتعلة، ومليارات الدولارات التي دفعتها الشركات التي تحمل اسم لويد، في قضايا الأسبستوس (Asbestos) (مادة مسرطنة) والتلوث النفطي (Oil Spillages)، في الثمانينيات من القرن الماضي، سببت إفلاساً للكثير من أعضاء لويد. وقد عدلت قواعد الانضمام إلى عضوية لويد في العام (1993)، لتسمح للمستثمرين من الشركات الكبرى أن تنضم تحت اسم لويد.

لكن عدد الأعضاء انخفض من (34) ألف عضو إلى (3) آلاف عضو في العام (2000). وقُدِّر عدد الأعضاء بـ(1497) في العام (2007). وبلغت أرباح لويد للتأمين (2.3) مليار جنيه استرليني في العام (2021).

#### السيولة - النقود (LM) (141):

في الاقتصاد الكلي (Macroeconomics)، خاصة في سوق النقود (Money Market)، هي تصور بياني يوضح العلاقة بين الطلب على السيولة النقدية (Liquidity) والطلب على النقود وعرضها مع أسعار الفائدة، والتوازن الكلي الذي يتحقق.

(راجع مسرد: منحني الاستثمار - الائتار - السيولة - النقود (IS-LM Curves)).

#### صندوق حمولة (Load Fund) (142):

في مجال الاستثمار (Investment)، خاصة في الصناديق التي يديرها متخصصون، مثل صناديق الاستثمار المشترك (Mutual Fund)، هو صندوق استثماري مشترك، يفرض عمولات عالية على المستثمرين الصغار.

(راجع مسرد: صندوق دون حمولة (No-Load Fund)).

#### نظرية النقود (الأموال) القابلة للإقراض (Loanable Funds Theory) (143):

في الاقتصاد الكلي (Macroeconomics Theory)، خاصة قبل انتشار الأفكار الكينزية، ونظرية كينز العامة (General Theory)، هي نظرية ترى أن الطلب على الأموال بغرض الاستثمار، وتفاعل هذا الطلب مع عرض الأموال القابلة للإقراض؛ ينتج سعراً توازانياً للفائدة، يكون فريداً (Unique).

**قرش القروض (Loan Shark) (144):**

في مجال القروض الربوية (Usuary Loans)، هو شخص يقرض الأموال بأسعار فائدة باهظة، إلى أشخاص لا



يملكون الرهن الكافي مقابل القرض، ولا يمكنهم الاقتراض من مؤسسات إقراض تقليدية، مثل المصارف (البنوك).

وعادة تكون مثل هذه القروض والفوائد الباهظة عليها مرتبطة بأنشطة ما تسمى الجريمة المنظمة (Organized Crime).

**سهم إقراض (Loan Stock) (145):**

في مجال التمويل (Finance) والاستثمار (Investment)، خاصة في أداة من أدوات التمويل

(Financial Instrument)، هو أداة تمويلية تُدرّ على حاملها دخلاً ثابتاً من الفائدة التي تجنيها

(Fixed Rate of Interest)، مع جزء من الأرباح التي قد يحققها مُصدر الأداة، ويُعطى أولوية فوق كل الأدوات التمويلية.

(راجع مسرد: سند تمويلي (Debenture)).

**وكالة أعمال محلية (Local Enterprise Agency) (146):**

في مجال الأعمال (Business)، ومساعدة أصحاب الأعمال الناشئة

(Potential Entrepreneurs)، هي مؤسسة بريطانية خاصة، تُقدّم المساعدات

الاستشارية لمن لديه إمكانية تأسيس منشأة خاصة به. وقد تكون المساعدة، في

بعض الأحيان، على شكل نقدي، قليل القيمة.

**نظرية التوقعات المحلية (Local Expectations Theory) (147):**

في نظرية التمويل (Financial Theory)، هي إحدى النظريات المنبثقة عن نظرية التوقعات الصافية

(Pure Expectations Theory).

ترى نظريات التوقعات المحلية أن العائد من السندات يكون متساوياً في الأمد القصير. فعلى سبيل المثال لو اشترى

شخص ما سنتين متشابهين، لكن زمن الاستحقاق للسند الأول كان خمس سنوات، وكان للثاني سبع سنوات، فإن العائد

يكون متساوياً في الأشهر الخمسة الأولى من ملكيتهما، بافتراض أن مدة خمسة أشهر تُعدّ أمداً قصيراً.

تشمل نظرية التوقعات الصافية ثلاث نظريات فرعية: (1) نظرية التوقعات غير المتحيزة

(Unbiased Expectations Theory)، (2) نظرية التوقعات المحلية (مجال هذا المسرد)، (3) النظرية المتعولمة

للعائد في مدد التعاقد المتساوية (Globally Equal Expected-Holding Period Return Theory).

(راجع مسرد: نظرية التوقعات الصافية (Pure Expectations Theory)).



### تمويل الحكومة المحلية (Local Government Finance) (148):

في التمويلات (المالية العامة) (Public Finances)، بخاصة في مجال البلديات، هو المبالغ المالية، والمساعدات العينية، التي تحصل عليها الحكومات المحلية، مثل المجالس البلدية، أو مجالس المحافظات، من الضرائب المحلية، والرسوم والمنح التي تقدمها الحكومة المركزية (Central Government). وعادة تشمل المصادر المحلية ضرائب العقارات، ورسوم مزاولة المهن المحلية، وضريبة المبيعات المحلية. تحدث كثير من المشاكل التي تواجه تمويل الحكومات المحلية، منها قلة المصادر المحلية، وفقر الحكومة المركزية، وعدم وجود فصل واضح للسلطات (Separation Of Powers)، خاصة في الدول الفقيرة ذات الحكم الاستبدادي.

### سوق عمل محلي (Local Labor Market) (149):



في نظرية سوق العمل (Labor Market Theory)، هو سوق جغرافي (Geographical Market)، يعمل على جذب البائعين والمشتريين إلى منطقة معينة، وعادة يسمى هذا الجذب برحلة إلى منطقة الشغل (A Journey-To-Work Area)، حيث يكون أرباب العمل قريبين من العمال. وقد تحدث عن هذا السوق، بشكل غير مباشر، الاقتصادي الاسكتلندي آدم سميث (Adam Smith) إذ وصف

حركة العمال الحرة من مكان إلى مكان بأنها استجابة لفروقات الأجور (Wage Differentials) تعمل على مساواة الميزات المستمدة من التوظيف. ويرى اقتصاديو العمل أن مسألة لاتمامية (لا اكتمال) (Imperfection) سوق العمل تكون قليلة في أسواق العمل المحلية الصغرى، وكثيرة في أسواق العمل الكبرى. ولكن التناقض بين سوق العمل الداخلي (Internal) وسوق العمل الخارجي (External) قد جعل من الصعب على سوق العمل المحلي أن يعمل بالصورة التي تخيلها الكلاسيكيون. كما أن مبدأ السوق المحلي قد لا يستفيد منه بالشكل الواسع إلا العمالة قليلة المهارة، لأن العمال المهرة والمهنيين يرون أنهم أنجح في أسواق عمل أكبر من السوق المحلي (الضيق)، وطنية كانت أو عالمية.

(راجع مسرد: سوق عمل (Labor Market)، حراكية العمل (Labor Mobility)).

**احتكار محلي (Local Monopoly) (150):**

في الاقتصاد الجزئي (Microeconomics)، بخاصة في نظرية المنشأة (Theory Of The Firm)، هو شكل من الاحتكار الذي تحصل عليه منشأة ما (واحدة)، وذلك بحصر بيع سلعة ما أو إنتاجها، بها وحدها، في منطقة جغرافية محددة، أو إذا تمكنت منشأة ما أن تسيطر على سوق بيع (إنتاج) سلعة ما، في منطقة أو إقليم معين.

(راجع مسرد: احتكار فضائي (Spatial Monopoly)).

**سلعة عامة محلية (Local Public Good) (151):**

في التمويلات (المالية) العامة (Public Finances)، بخاصة في مجال البلديات، هي سلعة عامة توفرها السلطة المحلية (بلدية، أو محافظة) لمنفعة السكان المحليين، وتُمَوَّل من الضرائب المحلية. وعادة تكون منفعتها محصورة في المكان.

(راجع مسرد: نظرية (فرضية) تيباوت (Tiebout Hypothesis)).

**نقابة محلية (Local Union) (152):**

في التنظيم الصناعي (Industrial Organization)، والعمل والنشاط النقابي، هي جماعة عمالية، في صناعة ما أو مؤسسة ما، أو منشأة ما، تكتلت من أجل الدفاع عن أعضائها المحليين، وحماية حقوقهم. وهي أصغر تنظيم عمالي معروف، خاصة في الولايات المتحدة.

وعادة تؤدي هذه النقابات دوراً رئيساً في المفاوضات الجماعية على الأجور والمزايا التي ينتفع بها العمال، مثل التأمين الصحي، والعطلات والإجازات المرضية. وتتجمع معظم هذه النقابات في اتحادات عمالية، وتتضوي معظم النقابات

المحلية تحت لواء ما تعرف بالـ **النقابات الدولية** (*International Unions*). ومن المعروف عن **النقابات** العمالية الأمريكية أن عضو **النقابة** الأمريكية (الكبرى) يتواصل مع **النقابة** المحلية، لكن ليس مع **النقابة** الدولية. (راجع مسرد: **نقابة شركة** (*Company Union*)، **نقابة أصحاب مشاريع مغامر** (*Enterprise Union*)).

### نظرية الموقع (*Location Theory*) (153):

في **الاقتصاد الحضري** (*Urban Economics*)، و**الاقتصاد الإقليمي** (*Regional Economics*)، بخاصة في **تخطيط**



**المدن بيئياً**، هي دراسة نظرية تُحدد الموقع الجغرافي للأراضي المخصصة للزراعة، والسكن، والصناعة، والخدمات، بحيث تكون قطع الأراضي المخصصة لكل نشاط اقتصادي منفصلة عن القطع المخصصة لنشاط آخر بحدود معينة.

طوّر عالم الاقتصاد البيئي **جوهان فون ثونين** (*Johann Von Thunen*)، في العام (1826)، نظرية عن استعمالات الأراضي في الأنشطة البشرية المرتبطة بالسكن والزراعة. ولم يدع **ثونين** أن نظريته قابلة للتعميم بدون قيود، لكنه وظفها في اكتشاف القوانين التي تحكم أسعار السلع الزراعية، ثم في فهم نمط استعمالات الأراضي.

وقد واجهت أفكاره انتقادات من العلماء المهتمين، لكنها بقيت قيد الاستعمال إلى هذه

اللحظة، بخاصة في الجغرافيا، و**الاقتصاد الفضائي** (*Special Economics*) و**نظرية الموقع** (*Location Theory*).

وقد قدّم **ثونين** استعمالات الأراضي إلى (5) أنواع من الفضاءات على النحو الآتي: (1) يتركز البشر في مستوطنات حضرية، ك**المدينة**، ولا يمارسون فيها نشاط الزراعة بالمعنى التقليدي. (2) يُطوّق المدينة حزام من الأراضي التي يستخدمها أصحابها في **الزراعة المكثفة** (*Intensive Agriculture*). (3) يلي طوق أراضي الزراعة المكثفة طوق الأراضي الحرجية والغابات. (4) ثم تأتي الأراضي المخصصة لزراعة **الحبوب** (*Grains*). وأخيراً (5) فضاء تربية الحيوانات. وقد علّل **ثونين** نتائجه بناءً على الملاحظات الآتية: (1) تُنتج المحاصيل الزراعية القابلة للخراب والتعفن السريع بالتماس مع المدينة، حتى يتمكن المزارعون من تسويق المحصول بسرعة، (2) تُنتج المحاصيل التي تتميز بإنتاجية عالية لكل وحدة مساحة من الأرض بالقرب من المدينة، (3) تُنتج الأشياء التي تتصف بصعوبة النقل بالقرب من المدينة. وعلى الرغم من شدة ملاحظة **ثونين** وفكره الثاقب، إلا أن الاعتداءات على هذه الأنماط قد حدثت على نطاق واسع، وواجهت تخريباً منظماً بوساطة التوسع في المدن والتقطيع الجائر للغابات وتحويلها إلى حيازات زراعية منظمة أو مستوطنات بشرية، والاعتداء على الحياة البرية وأنظمتها الإيكولوجية بشكل سافر.

عمل علماء الاقتصاد البيئي، بعد **ثونين**، على شرح الطرق التي يمكن بواسطتها تحديد مواقع الصناعات، بحيث تكون كلفة النقل أقل ما يُمكن، مع تعظيم ربح المنشآت الصناعية، مع الأخذ بالحسبان وجود المواد الخام، والزيائن، في مناطق متفرقة.

### أثر الانحباس (*Locked-in Effect*) (154):

في **التمويل** (*Finance*)، و**الاستثمار** (*Investment*)، في **الأدوات التمويلية** (*Financial Instrument*) ك**الأسهم**، و**أدوات الدخل الثابت** (*Fixed Income Instrument*)، ك**السندات**، هو مصطلح يحمل معنيين: (1) **خسارة مالية ممكنة** قد تلحق بحامل السندات الحكومية (*Government Bonds*)، عندما ترتفع أسعار الفائدة، ما يؤدي إلى انخفاض في



أسعار السندات. وقد يحدث ذلك نتيجة لعدم رغبة حاملي السندات في بيعها تجنباً لخسائر رأسمالية في قيمة السندات. (2) **أثر الضرائب في الأرباح الرأسمالية (Capital Gains)**، خاصة إذا كانت الضرائب على الربح الرأسمالي أعلى من الضرائب على الميراث (**Inheritance taxes**)، ما يؤدي إلى امتناع حاملي الأسهم التي تحقق ربحاً رأسمالياً من بيعها، وتركها للوارثين، من غير أن يدفعوا ضريبة عالية عليها.

### صناعة مُقيدة (Locked-in Industry) (155):

في نظرية الموقع (**Location Theory**)، والاقتصاد الحضري (**Urban Economics**)، هي صناعة يصعب أو يستحيل نقلها من مكانها الراهن إلى موقع آخر، بسبب اعتبارات قانونية أو بسبب ارتفاع بدل الإيجار الذي يُدفع مقابل موقعها. وعادة تُقارن هذه الصناعة بما تُسمى **صناعة منطلقة (منفكة، غير مقيدة) القدم (Footloose Industry)**.

### معرفة مُقيدة (Locked-in Knowledge) (156):

في مجال نقل المعرفة (**Knowledge Transfer**)، بخاصة نقل التكنولوجيا (**Technology Transfer**)، هي معرفة فنية (**Technical knowledge**) مرتبطة بعمليات إنتاج معينة، غير قابلة للنقل إلى عمليات إنتاج أخرى. وتُعرف أيضاً تحت مسمى **معرفة ضمنية (Tacit Knowledge)**، وعادة تُقارن بما تُسمى **معرفة منطلقة القدم (Footloose Knowledge)**.

### فترة تقييد (Lock-Up Period) (157):

في التمويل والاستثمار (**Finance and Investment**)، بخاصة في الأسهم (**Stocks**)، هي المدة التي يُمنع فيها المستثمر من بيع الأسهم التي اشتراها من منشأة ما بغرض الاستثمار، ويكمن هدف المنع في توفير السيولة للسوق والحفاظ على استقرار السوق التمويلي (**Financial Market**). وعادة ما تكون صناديق التحوط (**Hedge Funds**) هي الجهة المانعة.

### أثر القاطرة (Locomotive Effect) (158):

في نظرية التنمية الاقتصادية (**Theory of Economic Development**)، ونقل المعرفة (**Knowledge Transfer**)، والتقنية (**Technology Transfer**)، والاقتصاد الدولي (**International Economics**)، هو الأثر التوسعي لنمو اقتصاد دولة كبيرة في اقتصادات الدول الصغيرة، يتحقق على شكل زيادة في صادرات الدول الصغيرة، وتطور نسبي في اقتصادات هذه الدول، يكون على شكل نمو مضطرد، وزيادة في القاعدة التقنية، والتوسع الإنتاجي.

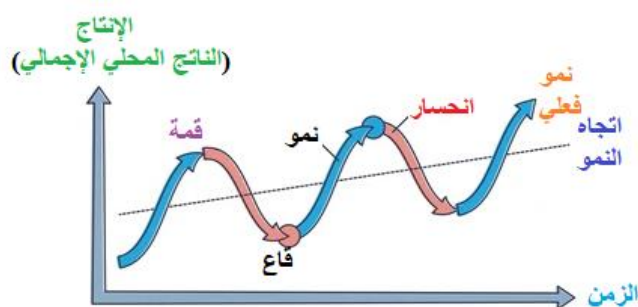
### انحباس (Lockout) (159):

في مجال التنظيم الصناعي (**Industrial Organization**)، والعلاقات العمالية (**Labor Relations**)، والمفاوضات الجماعية (**Collective Bargaining**)، والإضرابات (**Strikes**)، هو فعل يفعله رب العمل، يمنع العمال من ممارسة أشغالهم قبل أن يوافقوا على شروط العمل وميزاته المقدمة من رب العمل.

(راجع مسرد: إضراب (Strike)).

## دورة تزويد وإمداد (Logistic Cycle) (160):

في الاقتصاد الكلي (Macroeconomics)، خاصة في مجال الدورة التجارية (دورة الأعمال) (Business Cycle)،



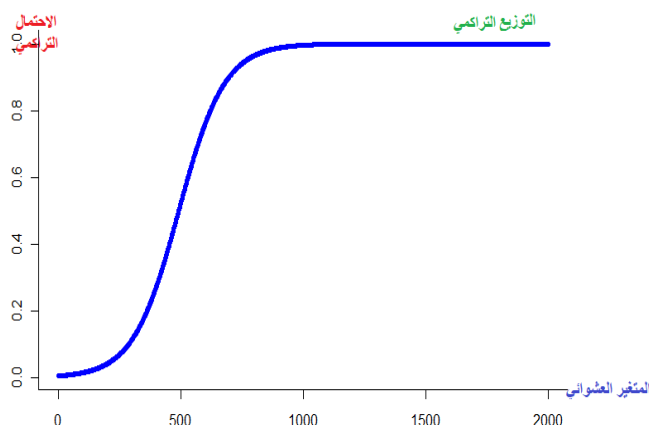
هي تذبذب النشاط الإنتاجي في الصعود والاستقرار والهبوط، ثم العودة إلى الصعود والاستقرار والهبوط، حول نقطة مرجعية ما، وهي في التصور البياني المرفق اتجاه النمو (Growth Trend). وقد سُميت هذه الحالة دورة لوجستية لأنها تشبه الدالة اللوجستية، صعوداً واستقراراً، ثم هبوطاً، حيث تتكرر الدورة كل مدة.

قدر علماء الفكر الاقتصادي المهتمون كل دورة لوجستية بـ (150 - 300) عام. وأرخوا لأول واحدة منها للمدة (1100 - 1450)، والثانية للمدة (1450 - 1750)، ويُقدّر للثالثة أن تنتهي حوالي العام (2040).

(راجع مسرد: دورة كوندراتيف (Kondratieff Cycle)، موجة طويلة (Long Wave)).

## نموذج اللوجيت (Logit Model) (161):

في الاقتصاد القياسي (Econometrics)، خاصة في النماذج الاحتمالية (Probability Models)، هو تصور رياضياتي لظاهرة اقتصادية، أو ما يتعلق بها، يُمكن نمذجتها، بحيث تكون العلاقة غير خطية بين احتمال وقوع الحدث،



بوصفه متغيراً تابعاً، والمتغير المستقل. وعادة يُعبّر عنها بيانياً على شكل منحنى توزيع تراكمي (Probability Distribution Function or CDF)، ينبني على بيانات من متغير متقطع القيم (Discrete Variable)، وعادة يُقارن نموذج اللوجيت بنموذج البروبيت (Probit Model) المبني على قيم من التوزيع الطبيعي (Normal Distribution).

لنفترض وجود النموذج الخطي البسيط الآتي:

$$Y_i = a + b X_i + \epsilon_i$$

حيث ترمز ( $Y_i$ ) إلى المتغير العشوائي التابع (وهو قيمة احتمالية)، وترمز ( $X_i$ ) إلى المتغير العشوائي المستقل، و( $\epsilon_i$ ) إلى الخطأ العشوائي. أما ( $a$ ) و( $b$ ) فهما المعلمتان المراد تقدير قيمتهما. بناءً على ذلك نستطيع التعبير عن احتمال ( $Y = 1$ ) على شكل دالة توزيع تراكمي لوجستي على النحو الآتي:

$$P_i = E \left( Y - \frac{1}{X_i} \right) = a + b X_i$$

يُمكن صياغة دالة التوزيع التراكمي اللوجستي على النحو الآتي:

$$P_i = \frac{1}{1 + e^{-Z_i}}, \quad Z_i = a + b X_i$$



هناك مشكلة في هذا النموذج، وهي أنه غير خطي (Nonlinear). ومن أجل ذلك نُعيد صياغته كي نجعله خطياً وتصبح عملية تقدير معالمه ممكنة، على النحو الآتي:

أولاً) صيغة الاحتمال هي  $(P_i = \frac{1}{1+e^{-Z_i}})$ ، أما الاحتمال المتمم فهو  $(1 - P_i = \frac{1}{1+e^{Z_i}})$ .

ثانياً) بقسمة  $(P_i)$  على طرفي المتساوية  $(1 - P_i = \frac{1}{1+e^{Z_i}})$  نحصل على ما يأتي:

$$\frac{P_i}{1 - P_i} = \frac{\frac{1}{1+e^{-Z_i}}}{\frac{1}{1+e^{Z_i}}} = \frac{1+e^{Z_i}}{1+e^{-Z_i}}$$

ثالثاً) نجري معالجة رياضية بسيطة، وذلك بالضرب التبادلي على النحو الآتي:

$$1 - P_i = \frac{1}{1+e^{Z_i}} \rightarrow (1 - P_i)(1+e^{Z_i}) = 1$$

$$1 + e^{Z_i} = \frac{1}{1 - P_i} \rightarrow e^{Z_i} = \frac{1}{1 - P_i} - 1 = \frac{1 - 1 + P_i}{1 - P_i} = \frac{P_i}{1 - P_i}$$

نحسب لوغاريثم الطرفين لنحصل على:

$$\ln(e^{Z_i}) = \ln\left(\frac{P_i}{1 - P_i}\right) = a + b X_i$$

لنفترض على سبيل المثال أن لدينا البيانات الآتية عن الدخل السنوي لعشرين شخصاً، تقدم كل واحدٍ منهم للحصول على قرض من المصرف الأردني، حيث ترمز  $(X_i)$  إلى الدخل الشهري، وترمز  $(P_i)$  إلى احتمال الحصول على قرض. وكما نتمكن من حساب معالم نموذج اللوجيت نُحوّل البيانات بوساطة اللوغاريثم الطبيعي، على النحو الآتي:

| $X$   | $p$   | $\ln(p/1-p)$ | $X$   |
|-------|-------|--------------|-------|
| 500   | 0.01  | -4.59511985  | 500   |
| 1000  | 0.02  | -3.8918203   | 1000  |
| 1500  | 0.025 | -3.66356165  | 1500  |
| 2000  | 0.045 | -3.05504885  | 2000  |
| 2500  | 0.07  | -2.58668934  | 2500  |
| 3000  | 0.1   | -2.19722458  | 3000  |
| 3500  | 0.19  | -1.45001018  | 3500  |
| 4000  | 0.25  | -1.09861229  | 4000  |
| 4500  | 0.3   | -0.84729786  | 4500  |
| 5000  | 0.32  | -0.7537718   | 5000  |
| 7000  | 0.49  | -0.04000534  | 7000  |
| 9000  | 0.6   | 0.405465108  | 9000  |
| 13000 | 0.73  | 0.994622575  | 13000 |
| 15000 | 0.78  | 1.265666373  | 15000 |
| 18000 | 0.86  | 1.815289967  | 18000 |
| 21000 | 0.9   | 2.197224577  | 21000 |
| 23000 | 0.91  | 2.313634929  | 23000 |
| 27000 | 0.93  | 2.586689344  | 27000 |
| 30000 | 0.95  | 2.944438979  | 30000 |
| 35000 | 0.99  | 4.59511985   | 35000 |

بعد تحويل البيانات، قُدِّرَت قيمتا المعلمتين (a) و (b) فكانتا على النحو الآتي:

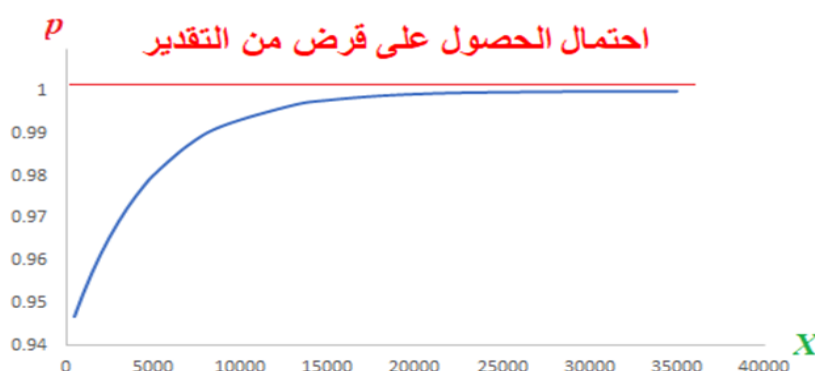
$$\ln\left(\frac{P_i}{1-P_i}\right) = -2.763 + 0.00022612 X_i$$

ما يعني أن الاحتمال:

$$P_i = \frac{1}{1 + e^{2.763 + 0.00022612 X_i}}$$

عند تعويض القيم الفعلية في المعادلة الأخيرة نحصل على النتائج الكمية والبيانية الآتية:

| X     | p      |
|-------|--------|
| 500   | 0.066  |
| 1000  | 0.0733 |
| 1500  | 0.0814 |
| 2000  | 0.0902 |
| 2500  | 0.1    |
| 3000  | 0.1106 |
| 3500  | 0.1222 |
| 4000  | 0.1349 |
| 4500  | 0.1486 |
| 5000  | 0.1635 |
| 7000  | 0.235  |
| 9000  | 0.3257 |
| 13000 | 0.544  |
| 15000 | 0.6522 |
| 18000 | 0.787  |
| 21000 | 0.8793 |
| 23000 | 0.9197 |
| 27000 | 0.9658 |
| 30000 | 0.9824 |
| 35000 | 0.9942 |

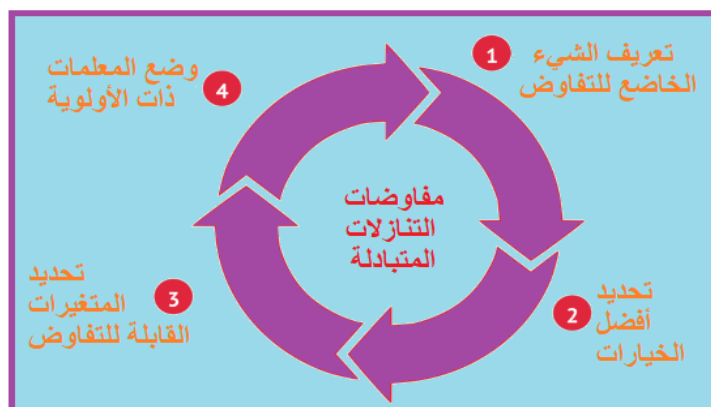


تُبين النتائج أن احتمال الحصول على قرض يرتفع مع زيادة الدخل.

(راجع مسرد: نموذج بروبيت (Probit Model)، نموذج توبين (Tobin Model)).

### تنازلات متبادلة (Logrolling) (162):

في مجال السياسة، وتبادل المنافع بين الأطراف المتنافسة، في المجالس التشريعية، هي ممارسة سياسية، للمشرعين،



بخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتبادل أعضاء مجلس النواب، ومجلس الشيوخ التصويت على قرارات معينة، يستفيد منها فريق معين، مقابل وعود من الطرف المستفيد أن يُصوت لصالح الفريق الآخر عند الحاجة إلى ذلك. ما يعني أن المشرعين يتبادلون الأصوات حسب المنافع المتبادلة،

وليس بناءً على مبادئ أخلاقية معينة. وتكون هذه الممارسة واضحة، خاصة في مجال التصويت على الموازنة الاتحادية (الأمريكية).

## معدل لمبارد في الفائدة (Lombard Rate) (163):

في النقود والمصارف (البنوك) (Money & Banking)، بخاصة في مجال الإقراض وسعر الفائدة عليه، هو معدل سعر



الفائدة، الذي يفرضه مصرف بوندز (Bunds Bank)، على القروض التي يقدمها لعملائه من المصارف، بوصفه المقرض الأخير (Lender of Last Resort) لهذه المصارف.

عادة يكون هذا السعر أعلى بمقدار نصف بالمئة من معدل الخصم المعتاد. وتستطيع المصارف أن تقتصر لمدة أقصاها ثلاثة أشهر، مقابل رهونات من النوعية العالية، مثل السندات والأسهم عالية القيمة، وتشمل سندات الحكومة الأمريكية الاتحادية، وبعض الأدوات التي تصدرها وزارة الخزانة الأمريكية.

يؤكد علماء وخبراء النقود والمصارف أن لهذا المعدل من الفائدة تبعات غير محمودة على سوق الإقراض والاقتراض، منها زيادة كلفة الاقتراض، وانخفاض الاستثمار بسبب ارتفاع كلفته، والأثر السلبي على التنافسية العالمية أمام المصارف الأجنبية.

## اتفاقية لومي (Lome' Convention) (164):

في العلاقات الدولية (International Relation)، بخاصة في مجال البيئة والتجارة والفقر، هي اتفاقية عُقدت في العام (1975)، ومُعدت في العام (1980) ثم في العام (1985)، بين دول المجموعة الأوروبية (European Community) وست وأربعين دولة نامية من إفريقيا ومنطقتي الكاريبي والمحيط الهادئ. وقد أُعفيت بموجبها الدول النامية الموقعة على الاتفاقية من الرسوم والمكوس الصناعية، ومن (96%) من الرسوم على السلع الزراعية، وبموجبها تعهدت الدول الأعضاء بتقديم المساعدات والمنح إلى هذه الدول الفقيرة من صندوق التنمية الأوروبي (European Development Fund). وفي السنوات اللاحقة انضمت سبع عشرة دولة نامية أخرى إلى الاتفاقية، كي تستفيد منها. وقد اشترطت المجموعة الأوروبية على الدول المتلقية للمساعدات أن تلتزم الشرعة الدولية لحقوق الإنسان. وعلى الرغم من البنود الكثيرة التي احتوتها الاتفاقية، والإصرار الأوروبي عليها، إلا أن حجم المساعدات لكل فرد (Per Capita) كان قليلاً.

## جمعية لندن للقروض قصيرة الأجل (London Discount Market) (165):

في النقود والمصارف (البنوك) (Money & Banking)، بخاصة في مجال الإقراض وسعر الفائدة عليه، هي جمعية بريطانية، تأسست في لندن، تتكون، حتى الآن، من تسعة أعضاء، وهي مؤسسات تمويلية، تشكل ما يُسمى سوق النقود في الأمد القصير (Short-term Money Market)، في بريطانيا.

### معدل الفائدة المعروض بين مصارف لندن (London Inter-Bank Offered Rate (LIBOR)) (166):

في النقود والمصارف (البنوك) (Money & Banking)، بخاصة في مجال الإقراض وسعر الفائدة عليه، هو سعر الفائدة على ودائع الدولار الأمريكي في مصارف لندن من الدرجة الأولى، التي يُقرض بعضها بعضاً.



وعادة يُستخدم بوصفه معياراً لتحديد سعر الفائدة على القروض بعملات أوروبية، وعلى القروض التي يقدمها المصرف (البنك) الدولي (World Bank)، إلى الدول المقترضة منه، خاصة الدول النامية. ومن ممارسات المصرف الدولي أنه يضيف (0.5 - 2%) على القروض التي يقدمها للدول النامية.

### سوق لندن الدولي لتداول أدوات المستقبل التمويلية

#### (London International Financial Futures Exchange) (167):

في مجال التمويل (Finance)، بخاصة في أسواق بيع الأدوات التمويلية، كالأسهم والسندات، هو سوق يتداول به البائعون والمشترون الأدوات التمويلية، التي تستحق آجالها في المستقبل (Futures).



تأسس في لندن في العام (1982)، للمتاجرة بعدد كبير من هذه الأدوات، تشمل السندات وأدوات الخزينة الأمريكية، والأوروبية مثل (Eurodollars). ويُعدّ هذا السوق أصغر حجماً من سوق شيكاغو، من حيث حجم التداول وكَم الأدوات المُتداولة ونوعيتها.

### سوق لندن لتداول الخيارات (التمويلية) (London Traded Options Market) (168):

في مجال التمويل (Finance)، بخاصة في أسواق بيع الأدوات التمويلية، كالأسهم، هو سوق تداول الخيارات التمويلية (Options)، يرتبط بالسوق العالمي لتداول الأدوات التمويلية، كالأسهم. تأسس في العام (1978)، واندمج في العام (1991) مع سوق لندن الدولي لتداول أدوات المستقبل التمويلية (London International Financial Futures Exchange).

### طويل (ممتد) (Long) (169):

في سوق بيع العملات الأجنبية (Foreign Exchange)، هو ظاهرة وجود فائض من عملة أجنبية معينة لدى المصرف (البنك) الذي يتعامل معه المتاجرون بالعملات الأجنبية.

(راجع مسرد: قصير (Short)).

### ازدهار طويل (المدة) (Long Boom) (170):

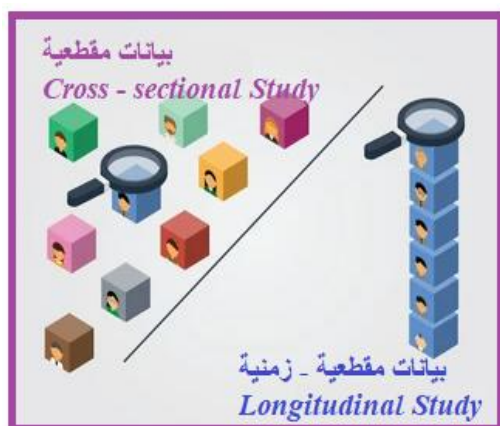
في مجال النمو الاقتصادي (Economic Growth)، والرفاء (Welfare)، ومعيار العيش (Standard of Living)، هو مدة طويلة نسبياً من النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة، واستقرار في الأسعار، حدثت في الأربعينيات والستينيات والتسعينيات من القرن العشرين الماضي، في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. وقد ساعد على تحقيق ذلك انخفاض أسعار الطاقة، بخاصة أسعار النفط.

**خداع طويل (Long Fraud) (171):**

في مجال الجريمة الاقتصادية (Economic Crime)، والنصب والاحتيال الاقتصادي، هو أسلوب يتبعه بعض المخادعين وعصابات الجريمة المنظمة (Organized Crime)، حيث ينال فيه أحد المجرمين ثقة مزودي السلع، أو مانحي القروض، بالالتزام لمدة ما بدفع ما يستحق عليه من ديون أو دفعات ثمناً للسلع التي حصل عليها. وعندما يؤسس ثقة عميقة مع المزودين أو المقرضين، ينسحب بشكل مفاجئ من غير أن يسدد ما عليه من مبالغ طائلة، ليستغلها في شؤون أخرى.

**بيانات مقطعية - زمنية (Longitudinal Data) (172):**

في مجال الاقتصاد القياسي (Econometrics)، والإحصاء (Statistics)، والأبحاث المعتمدة على بيانات كمية (Quantitative Data)، هي بيانات يحصل عليها باحث ما على شكل عينات عشوائية يجمعها في مدة معينة، ثم



يعيد سحب العينة بعد مدة ما، ثم يكرر الممارسة لمدد طويلة نسبياً. وعادة تُؤخذ هذه العينات لمعرفة التغيرات الحاصلة على فئة معينة من المجتمع الإحصائي، في مددة متعاقبة.

لنفترض، على سبيل المثال، أن أحد الباحثين أراد التعرف على النمط الاستهلاكي لفئة من السكان، فيستطيع أخذ العينة المطلوبة هذا اليوم الراهن (مثلاً)، ثم يعيد الكرة على الفئة ذاتها، بعد عشرة أشهر، ثم بعد عشرين شهراً، ثم بعد ثلاثين شهراً (مثلاً)، وهكذا، كي يتحقق من التغيرات التي حصلت.

(راجع مسرد: سلسلة زمنية (Time Series)).

**مدة طويلة (Long Period) (173):**

في النظرية الاقتصادية الجزئية والكلية (Micro & Macroeconomics Theory)، هي مدة غير محددة من الزمن، تحمل معنيين: (1) المدة الزمنية التي تتكيف فيها أسعار السلع والخدمات، أو أسعار سلعة أو خدمة ما. (2) المدة الزمنية التي يكون فيها عرض السلعة (السلع) مرناً جداً (Very Elastic)، بخاصة إذا كان من الممكن تعاضم كميات مداخلات الإنتاج.

(راجع مسرد: فترة مارشالية طويلة (Marshallian Long Period)).

**مصرف (بنك) ائتمان طويل الأمد (Long-term Credit Bank) (174):**

في النقود والمصارف (بنوك) (Money & Banking)، بخاصة في مجال الإقراض التنموي، هو مصرف يقدم قروضاً طويلة الأجل، بهدف تمويل الصناعة. وهو ذاته من يتدبر أمر تأمين الرهن المقابل. ومن الأمثلة على هذا المصرف ما يُسمى المصرف الصناعي الياباني (Industrial Bank of Japan)، ومصرف نيبون للائتمان (Nippon Credit Bank)، وبنك الإنماء الصناعي (المملكة الأردنية الهاشمية) (Industrial Development Bank) (1). لكن كثيراً من المصارف التي مارست هذا التمويل قد توجهت نحو السوق العالمي، وتقديم القروض المجمعة (Syndicated loan) هناك، بسبب المشاكل التي واجهتها محلياً، أو أنها خُصصت (Privatized).

1- خصصت الحكومة الأردنية هذا المصرف في سنوات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين الميلادي.



## حساب متوسط الدخل في الأمد الطويل (Long-term Income Averaging) (175):

في نظرية الاستهلاك (Consumption Theory)، والتمويلات (المالية العامة) (Public Finances)، هو طريقة

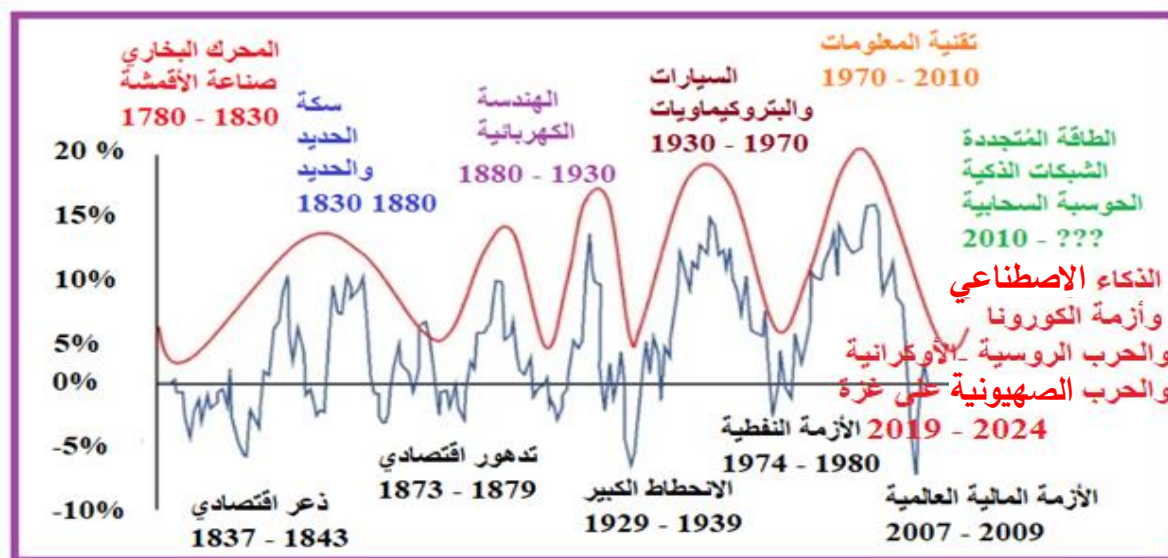


يوظفها اقتصاديو التمويل العامة في حساب الدخل، من أجل الوصول إلى ضريبة تصاعدية (Progressive Taxation) عادلة للأفراد الذين تتذبذب دخولهم من مدة إلى أخرى. ومن غير هذا المتوسط قد يدفع بعض الأشخاص مقادير من الضريبة أعلى مما ينبغي. وبالتالي يأخذ المتوسط المحسوب الدخل المنخفض والدخل المرتفع بعين الاعتبار عند حساب قيمة الضريبة المفروضة على الأفراد. لكن هناك من وجه انتقادات لهذه الطريقة، خاصة فيما يرتبط بمسألة آليات تحقيق الاستقرار، أو ما تُسمى المُثبتات الآلية

للاستقرار الاقتصادي بعد أن الضرائب واحدة من هذه الآليات. وقد مارست بعض الدول حساب الضريبة بناءً على متوسط الدخل في الأمد الطويل، لكنها واجهت مشاكل كثيرة، خاصة في طريقة الحساب والتوثيق، ومنها من ألغى استخدام الطريقة، خاصة الولايات المتحدة.

## موجة طويلة (Long Wave) (176):

في الاقتصاد الكلي (Macroeconomics)، بخاصة في مجال الدورة التجارية (دورة الأعمال) (Business Cycle)، هي دورة اقتصادية طويلة نسبياً، قد تمتد إلى خمسين عاماً (سنة). وعادة يُشار إلى هذه الموجة بدورة كوندراتيف (Kondratieff Cycle). وقد لاحظت عالمة الاقتصاد والإحصاء هايدي كلارك (Hyde Clarke) مثل هذه الموجة في السلاسل الزمنية (Time Series) التي حللتها، منذ العام (1847).



وقد عزاها علماء الاقتصاد إلى مجموعة من العوامل، شملت الإبداعات الصناعية الجديدة، والكثيرة، والحروب، والتغيرات في أنظمة النقل وأسواق السلع الأولية.

(راجع مسرد: دورة تجارية (Business Cycle)، دورة كوندراتيف (Kondratieff Cycle)، دورة لوجستية (Logistic Cycle)).

## منحنى لورنز (Lorenz Curve) (177):

في الاقتصاد الاجتماعي (Socioeconomics)، وتوزيع الدخل والثروة (Wealth & Income Distribution)، وعدالة التوزيع (Fairness of Distribution)، هو تصور بياني يوضح تباين توزيع الدخل (الثروة) بين الفئات السكانية في دولة ما، أو توزيع الموارد الاقتصادية والثروات الطبيعية بين الدول. وهو من ابتداء عالم الاقتصاد والإحصاء الأمريكي (الإيطالي) ماكس أوتو لورنز (Max Otto Lorenz)، في العام (1905).

يقيس منحنى لورنز ما يُطلق عليه التوزيع التراكمي (Cumulative Distribution) لمتغير ما، ومدى ابتعاد هذا المتغير عن معيار مطلق وهو التوزيع المتساوي (Equal Distribution) للمتغير قيد الدراسة، كالدخل أو الثروة، أو أي متغير عن ملكية الأفراد، أو الناتج المحلي الإجمالي للدول. وفي معظم الدراسات يقيس هذا المنحنى مدى التفاوت في توزيع الدخل أو الثروة وتركز الثروة (Concentration Of Wealth) في مجتمع ما أو مجموعة معينة من الأفراد. ويرتبط مع منحنى لورنز مبدأ آخر يُسمى معامل جيني (Gini Coefficient (G))، الذي يقيس عمق التفاوت في التوزيع، وتنحصر قيمته بين الصفر والواحد الصحيح. فإذا كانت قيمته صفراً فإن ذلك يدل على أن كل الفئات (أشخاص، أسر، مجموعات، دول) متساوية بحصتها من الشيء المراد معرفة توزيعه، كالدخل أو الثروة. وإذا كانت قيمته واحداً صحيحاً، فإن ذلك يدل على أن شخصاً واحداً (أو أسرة واحدة، أو مجموعة واحدة، أو دولة واحدة) استأثر بكل الشيء ولم يترك أي جزء منه للبقية. ومن الطبيعي أن يأخذ المعامل (G) أية قيمة بين الصفر والواحد الصحيح. ولنفترض وجود البيانات الآتية عن عشرة أشخاص:

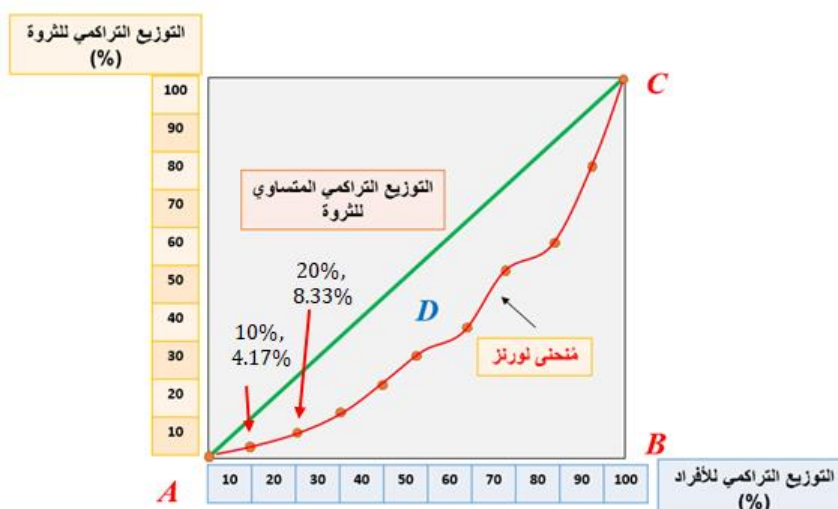
| الشخص  | محمد | نور | عيسى | راية | ابراهيم | سالم | سلام | عزيزة | دانا | فاطمة | المجموع |
|--------|------|-----|------|------|---------|------|------|-------|------|-------|---------|
| الثروة | 25   | 25  | 50   | 25   | 25      | 50   | 100  | 50    | 100  | 150   | 600     |

يكون التوزيع التراكمي للأفراد على النحو الآتي:

| الشخص                    | محمد | نور | عيسى | راية | ابراهيم | سالم | سلام | عزيزة | دانا | فاطمة | المجموع |
|--------------------------|------|-----|------|------|---------|------|------|-------|------|-------|---------|
| الثروة                   | 25   | 25  | 50   | 25   | 25      | 50   | 100  | 50    | 100  | 150   | 600     |
| التوزيع التراكمي للأفراد | 10%  | 20% | 30%  | 40%  | 50%     | 60%  | 70%  | 80%   | 90%  | 100%  |         |

|                         |        |        |         |         |      |         |      |         |      |       |
|-------------------------|--------|--------|---------|---------|------|---------|------|---------|------|-------|
| التوزيع التراكمي للثروة | 4.17 % | 8.33 % | 16.67 % | 20.83 % | 25 % | 33.33 % | 50 % | 58.33 % | 75 % | 100 % |
|-------------------------|--------|--------|---------|---------|------|---------|------|---------|------|-------|

أما التمثيل البياني لمنحنى لورنز فيكون على النحو الآتي:





يُبين الشكل المرفق **التوزيع التراكمي للأفراد** على المحور الأفقي، ويمتد من (0%) إلى (100%)، يُقابله على المحور العمودي **التوزيع التراكمي للثروة**، ويمتد من (0%) إلى (100%). ويُمثل الخط الأخضر السميك **التوزيع المتساوي للثروة**، ما يعني أن (10%) من الأفراد يملكون (10%) من الثروة، و(20%) من الأفراد يملكون (20%) من الثروة، وهكذا حتى نصل بشكل متساوٍ ومتدرج إلى أن (100%) من الأفراد يملكون (100%) من الثروة. لكن **التوزيع التراكمي الفعلي** ليس بهذا الكمال. إذ يُمثل **منحنى لورنز التوزيع التراكمي الفعلي**، حيث نجد، على سبيل المثال، أن أول (10%) من الأفراد يملكون (4.17%) من الثروة، وأن أول (20%) من الأفراد يملكون (8.33%) من الثروة، وهكذا حتى نصل إلى، مثلاً، أن أول (50%) من الأفراد يملكون (25%) فقط، من الثروة.

(راجع مسرد: **معامل جيني** ( $G$ ) **Gini Coefficient**)).

**دالة الفقدان** (الخسارة) (الكلفة) (الخطأ) ( $Loss Function (Cost or Error Function)$ ) (178):

في الاقتصاد القياسي ( $Econometrics$ )، والإحصاء الاستدلالي ( $Inferential Statistics$ )، والذكاء الاصطناعي ( $Artificial Intelligence$ )، هي دالة تُبين انحراف القيم المقدرة في عملية المربعات الصغرى الاعتيادية ( $Ordinary Least Squares$ ) عن القيم الفعلية. وتحسب بأخذ الفرق بين القيمة الفعلية والقيمة المقدرة، ثم تربيعها. على سبيل المثال، لنفترض أن البيانات الآتية تمثل **الدخل الشهري** ( $Y_i$ ) لعشرة أشخاص والإنفاق الشهري على **الوقود** ( $E_i$ ) لكل منهم:

| الشخص | الدخل الشهري | الإنفاق الشهري على الوقود |
|-------|--------------|---------------------------|
| 1     | 280          | 10                        |
| 2     | 315          | 17                        |
| 3     | 320          | 24                        |
| 4     | 356          | 30                        |
| 5     | 450          | 30                        |
| 6     | 500          | 35                        |
| 7     | 509          | 60                        |
| 8     | 523          | 55                        |
| 9     | 600          | 80                        |
| 10    | 680          | 115                       |

بعد إجراء حسابات المربعات الصغرى الاعتيادية نجد أن الدالة المقدرة معلماتها تكون على النحو الآتي:

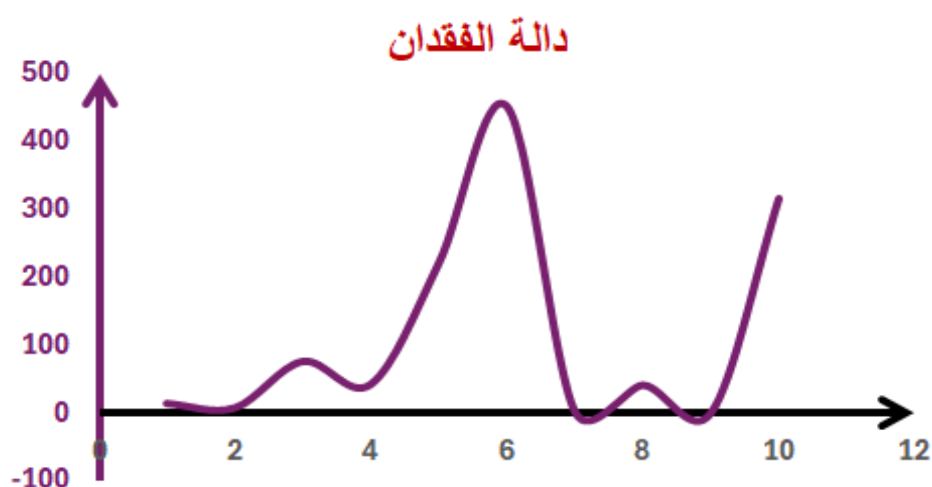
$$E_i = -57.6326 + 0.2277 Y_i$$

يمكننا إهمال **نقطة التقاطع**، لأنها غير منطقية، ونعتمد فقط **ميل الدالة** (0.2277)، الذي يعني أن كل دينار إضافي في دخل المستهلك يؤدي إلى زيادة في الإنفاق على الوقود بمقدار (0.2277).

إذا حسبنا مربع الفرق بين القيم الفعلية للإنفاق على الوقود والقيم المقدرة من الدالة نحصل على دالة الفقدان المنشودة. وهي في هذه الحالة على النحو الآتي:

| الفرد | الخطأ العشوائي | مربع الخطأ العشوائي |
|-------|----------------|---------------------|
| 1     | 3.86658272     | 14.95046191         |
| 2     | 2.89583606     | 8.385866509         |
| 3     | 8.75715797     | 76.68781572         |
| 4     | 6.5586757      | 43.01622691         |
| 5     | -14.848472     | 220.4771343         |
| 6     | -21.235253     | 450.9359866         |
| 7     | 1.71512604     | 2.941657331         |
| 8     | -6.4731726     | 41.9019638          |
| 9     | 0.99118474     | 0.982447187         |
| 10    | 17.7723352     | 315.8559            |

أما التمثيل البياني لهذه الدالة فيكون على النحو الآتي:



يمكن جهد الباحث في المربعات الصغرى الاعتيادية في تقليل (minimize) قيم هذه الدالة، من أجل أن تكون التنبؤات التي يحصل عليها أدق ما يمكن.

(راجع مسرد: مربعات صغرى اعتيادية (Ordinary Least Squares)).

**قائد مُحَسِّر (مُحَقِّر) (Loss Leader) (179):**

في الاقتصاد الجزئي (Microeconomics)، بخاصة في الطلب والعرض والأسعار (Demand, Supply & Prices)، والتسويق (Marketing)، هو بضاعة أو خدمة يبيعها تاجر التجزئة بسعر أقل من كلفة إنتاجها كي يُحفز الزبائن على شراء سلعة ما أو يجذبهم نحو القدوم إلى منشأته. وعادة يؤدي القائد المُحَفِّز وظائف متعددة، منها ما هو مُبين في الشكلين المرفقين.





### محور لوثرينغ (Lotharingian Axis) (180):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (*History of Economic Thought*)، بخاصة في مجال التصنيع والازدهار الاقتصادي، هو حزام من مدن المجموعة الأوروبية المزدهرة اقتصادياً، يمتد من مدن دول البنيلوكس (*Benelux*) إلى ألمانيا وشمال إيطاليا، وباريس التي تعدّ شاذة (جغرافياً)، وعادة يُعرف تحت مُسمى ساعة راينلاند الزجاجية (*Rhineland's Hourglass*).

(راجع مسرد: ساعة راينلاند الزجاجية (*Rhineland's Hourglass*)).

### يانصيب (Lottery) (181):

في نظرية الاحتمال (*Probability Theory*)، والتمويل (*Finance*)، بخاصة عن طريق ألعاب الحظ، هي لعبة تعتمد على الاحتمال، يلعبها شخص ما، مقابل دفع مبلغ معين من المال، أملاً في الحصول على جائزة تكون قيمتها أكبر من المبلغ النقدي المدفوع. يُصدّر القائم على لعبة اليانصيب، عادةً،



بطاقة مرقمة بشكل متسلسل محكم، ويضع سعراً معيناً لكل بطاقة، ثم يحدد القيمة القصوى للجائزة التي يربحها من يُحقق شرطاً معيناً. وقد يكون أحد الشروط، أن تَحْمِلَ البطاقة أرقاماً زوجية فقط، أو أرقاماً فردية، فقط، أو أرقاماً متسلسلة يتضاعف كل واحد منها بشكل ما. وعادة يأمل مُصدر البطاقات (صاحب اليانصيب) أن يكون المبلغ المجموع من بيع البطاقات أعلى من أعلى جائزة ممكنة، وذلك بناءً على احتمال حصول أحد مشتري البطاقات المُصدرة على الجائزة المعلن عنها.

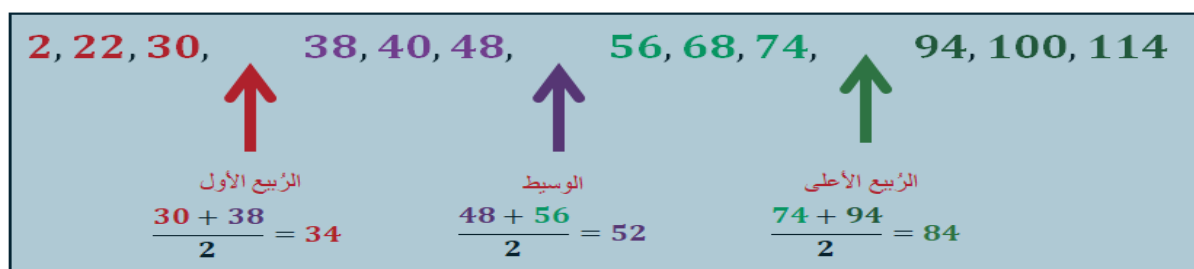
يعود اسم اليانصيب إلى كلمة **لوتو** (*Lotto*)، وتعني **المصير أو الحُف** (*Destiny or Fate*)، ويعود تاريخها إلى قبل الميلاد، ومنها أيام الإمبراطور الروماني **يوليوس قيصر** (*Julius Caesar*)، الذي استخدمها في تمويل الصيانة لمدينة روما. وتحدث عنها **آدم سميث** في الكتاب الأول من **ثروة الأمم** (*Wealth of Nations*). ومن المعروف أن كثيراً من الجامعات الأمريكية، إلى جانب المكتبة البريطانية، تلجأ إلى اليانصيب كي تجمع بعض المال لتمويل أنشطتها. كما أن بعض الولايات الأمريكية تمتلك حق إصدار **أوراق اليانصيب**، بهدف جمع التمويل المطلوب لأنشطتها المتعددة. وقد أعادت الحكومة البريطانية إدخال **لعبة اليانصيب** على المستوى الوطني (*National Lottery*)، ووجدت أن (70%) من السكان قد انخرطوا في ممارسة هذه اللعبة، رغبة في الحصول على الجوائز المعلن عنها، التي قد تصل، في بعض الأحيان، إلى مئات الملايين من الجنيهات (**الدولارات**)، وهي ما تُعرف باسم **الجائزة الكبرى** (*Jackpot*)، ذات احتمال قد يصل (1) من (20) مليوناً.

## اتفاق اللوفر (Louvre Accord) (182):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (*History of Economic Thought*)، بخاصة في مجال الاتفاقيات الإقليمية والاتحادات الاقتصادية، كالمجموعة الأوروبية، هو توافق حدث في العام (1987)، بين الدول الصناعية الرئيسية، المشكلة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأوروبية (OECD) واليابان وكندا والولايات المتحدة؛ على استقرار سعر صرف العملات بينها، وذلك بالمحافظة على قيمة الدولار الأمريكي في مدد وجود عجز كبير في ميزان المدفوعات الأمريكي. وقد وعدت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام إجراءات مالية (*Fiscal Measures*) في تقليل الطلب على المستوردات، ووعدت كل من ألمانيا واليابان بتوظيف الأدوات النقدية والمالية اللازمة في توسيع اقتصاديهما على أمل أن يرتفع الطلب على الصادرات الأمريكية. ومن أجل المحافظة على القيمة العالية للدولار الأمريكي، كان من الضروري الإبقاء على أسعار الفائدة عالية، مع حتمية انخفاض أسعار الأسهم في الأسواق. وقد عدّ الاقتصاديون والسياسيون هذا الاتفاق وسيلة تواصل مهمة بين الدول الغنية في مناقشة السياسات الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك، مع تبعات ذلك على المستوى العالمي.

## رُبع أدنى (Lower Quartile) (183):

في الإحصاء الوصفي (*Descriptive Statistics*) خاصة في توزيع المائينات (*Quantiles*)، هو قيمة معينة في مجموعة من الأعداد (بيانات رقمية)، بحيث تكون ثلاثة أرباع القيم (الأعداد) أعلى من هذه القيمة. على سبيل المثال، لنفترض أن لدينا البيانات الآتية عن حصة اثنتي عشرة شركة في صناعة ما:



2, 22, 30, 38, 40, 48, 56, 68, 74, 94, 100, 114

بعد ترتيبها تصاعدياً، نحسب الرُّبع الأول والوسيط (الرُّبع الثاني) والرُّبع الأعلى على النحو الموضح في الشكل المرفق. (راجع مسرد: وسيط (*Median*)، رُّبع أعلى (*Upper Quartile*)).

## أجر منخفض (Low Pay) (184):

في اقتصاديات العمل (*Labor Economics*)، والنظرية الجزئية (*Microeconomic Theory*)، والاقتصاد الاجتماعي (*Socioeconomics*) هو أجر يُدفع للعمال، يقع في أدنى مستوى من الأجور من هيكل المكاسب (الأجور) (*Earnings Structure*).



هناك كثير من مقاييس مستويات الأجور، منها الأجور التي تُصنف في الرُّبع الأدنى (*Lower Quartile*)، والأجر المنخفض يقع ضمن هذا الرُّبع. وعادة ينظر الاقتصاديون إلى هذا الأجر بوصفه مُعبراً عن الحرمان، مقابل أجر حد الكفاف (*Subsistence Wage*) الأعلى

منه. وقد بيّن عالما الاقتصاد آدم سميث (*Adam Smith*) وديفيد ريكاردو (*David Ricardo*) أن مفهوم حد الكفاف

يتباين حسب المكان، ولا يعني الحصول على ما يكفي من طعام وشراب ومسكن، بل يتعداه إلى ما يُمكن الفرد من المشاركة الكاملة في مجتمعه المحلي. ويتفق الاقتصاديون المعاصرون على أن **الأجر المنخفض أقل سوءاً من مشكلة الفقر، لأن الأجر المنخفض يتعلق بشخص يعمل، ويشعر بأنه يتلقى أجراً أقل من إنتاجيته الحدية، وأن بالإمكان تحسين الأجر بوساطة الحد الأدنى من الأجور، والسياسات الاقتصادية المرتبطة به.** أما مسألة الفقر فهي مشكلة اقتصادية - اجتماعية - تعليمية - سياسية. وبالتالي لا بد من تظافر جهود في أبعاد متعددة كي نُعالج بالطريقة المناسبة.

### إكرامية (منحة) الولاء (Loyalty Bonus) (185):

في مجال **الاستثمار في أسهم الشركات**، هي إكرامية أو منحة، تكون على شكل أسهم إضافية، تقدمها إدارة شركة ما إلى المساهمين الذين احتفظوا بملكيتهم من أسهم الشركة لمدة حددتها إدارة الشركة. وقد سادت هذه الممارسة في قطاع الشركات التي خصصتها الحكومة البريطانية في عهد مارغريت تاتشر في عقد الثمانينيات من القرن العشرين الماضي.

### صموئيل جونز لويد (Samuel Jones Loyd) (186):



في تاريخ الفكر الاقتصادي (*History of Economic Thought*)، بخاصة في النظرية النقدية (*Monetary Theory*)، هو عالم اقتصاد بريطاني، عاش في المدة (1796 - 1883)، وكان من المدافعين عن مدرسة العملة (*Currency School*)، تعلّم في جامعة كمبريدج (*Cambridge University*)، عمل باروناً لمنطقة أوفرستون (*Overstone*) في العام (1850). وبصفته ممثلاً في مجلس النواب البريطاني، ومستشاراً لمصرف إنجلترا (*Bank of England*)، عارض كثيراً من التعديلات المصرفية في تلك الأيام، بما فيها الصيرفة بأسهم مشتركة (*Joint Stock Banking*)، التي تعني أن المصرف قد ينشأ بصيغة شركة مساهمة عامة. وقد ساعدت أفكاره على صياغة قانون امتياز المصارف (*Bank Charter Act*) للعام (1844).

### سهم (L) (L Share) (187):

في مجال **أسهم الشركات المدرجة في أسواق الأسهم** (*Stock Market*) هو سهم لشركة صينية مُدرج في سوق لندن للأسهم (*London Stock Exchange*).

### روبرت لويس الأصغر (Robert E. Lucas, Jr.) (188):



في تاريخ الفكر الاقتصادي (*History of Economic Thought*)، بخاصة في النظرية الكلية (*Macroeconomics*)، والتوقعات العقلانية (*Rational Expectations*)، والمدرسة الكلاسيكية الجديدة في الاقتصاد (*New Classical Economics School*)، هو عالم اقتصاد أمريكي، من مواليد العام (1937)، بدأ عمله العلمي في مجال التاريخ في جامعة شيكاغو (*Chicago University*)، وأصبح أستاذاً متميزاً في الاقتصاد، يشغل كرسي جون ديوي (*John Dewey*) منذ العام (1980)، وأصبح مدافعاً شديداً عن نظرية التوقعات العقلانية، ورائداً في المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة. وقد تقاعد من عمله التعليمي في جامعة شيكاغو في العام (2015).



## دالة لوكس في العرض (Lucas Supply Function) (189):

في النظرية الكلية (Macroeconomics)، خاصة في مجال الاقتصاد الكلاسيكي الجديد، هي دالة رياضية، من ابتداء عالم الاقتصاد الأمريكي روبرت لوكس يكون فيها الإنتاج الحقيقي ( $Q_t$ ) متغيراً تابعاً (Dependent Variable)، ويكون فيها النمو في التطور التقني (Growth In Technical Progress) والسكان (Population) والإنتاج في المدة السابقة ( $Q_{t-1}$ )، متغيرات مستقلة. أما الصيغة الرياضية المختصرة للدالة فتأخذ الشكل الآتي:

$$Q_t = \alpha_t + \beta(P_t - P_t^*) + \gamma Q_{t-1}$$

حيث ترمز ( $Q_t$ ) إلى الإنتاج في المدة الراهنة، وترمز ( $P_t$ ) إلى مستوى الأسعار في المدة الراهنة، وترمز ( $P_t^*$ ) إلى مستوى الأسعار المتوقع، وترمز ( $Q_{t-1}$ ) إلى الإنتاج في المدة السابقة. وتشير ( $\alpha_t$ ) هنا إلى معدل النمو. وقد عمل هذا النموذج على تقديم مبدأ آخر عن التوقعات تُسمى التوقعات التكيفية (Adaptive Expectations).

## لودايت (مُتخلف مُخرَّب) (Luddite) (190):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thought)، بخاصة في الثورة الصناعية الأولى والثانية، في



بريطانيا، هو مصطلح يحمل معنيين: (1) عضو في جماعة إنجليزية متمردة، تَرَعَمَهَا المتمرّد نيد لود (Ned Ludd)، وكان رئيساً لفريق من عمال صناعة الأقمشة الإنجليزية، في منطقة نوتنغهام (Nottingham) والمناطق المحيطة بها، في المدة (1811 - 1813). وقد عارضت هذه الجماعة إدخال تقنيات الإنتاج الآلية على صناعة الأقمشة، لأنها أدت إلى تخفيض عدد المشتغلين في هذه الصناعة، وغيرها من الصناعات. وكان تخريب الآلات، في الليل، إحدى أهم المشاكل التي سببها أعضاء هذه الجماعة لمالكي مصانع الأقمشة. (2) شخص ينقذ عملاً احتجاجياً، في محاولة منه لمنع التغير التقني.

## مغالطة كتلة العمل (Lump of Labor Fallacy) (191):

في الاقتصاد الكلي (Macroeconomics)، خاصة في مجال التشغيل، هي وجهة نظر ترى أن الطلب على العمل في الأمد القصير يكون محدوداً، ولا يستطيع الاقتصاد توليد فرص للعمل إلا عن طريق مشاركة الوظائف (Job Saring)، وتقليل ساعات العمل لقوى العمل الراهنة. ما يعني أن أثر السياسات الكلية في التقليل من البطالة سيكون محدوداً. لكن هناك من الاقتصاديين من يعارض هذا الرأي برأي آخر مفاده أن الاقتصاد يتوسع باستمرار، على الرغم من مدد الانحسار التي يواجهها، بين الفينة والأخرى.

## ضريبة بالجملة (Lump-sum Tax) (192):

في اقتصاديات التمويلات (المالية العامة) (Economic of Public Finances)، خاصة في مجال فرض الضرائب (Taxation)، هي مقدار مُحدد من الضريبة، يُفرض على دافعيها، بصرف النظر عن مهنتهم أو وظائفهم. ومن الأمثلة عليها الضريبة على الرأس (Head Tax) وهي تُسمى (Poll Tax).



تؤدي الضريبة من هذا الشكل إلى زيادة **الكلفة الثابتة (Fixed Costs)** للإنتاج، لكنها لا تؤثر في **الكلفة الحدية (Marginal Cost)**، ولهذا السبب لا تتأثر كمية الإنتاج والسعر الذي يعظم الأرباح، في الأمد القصير. أما في الأمد الطويل، عندما تكون كل **التكاليف متغيرة**، فقد تؤدي **ضريبة الجملة** إلى إغلاق بعض المنشآت، وخروجها من السوق.

**إريك فليب لوندبيرغ (Erik Filip Lundberg) (193):**

في تاريخ الفكر الاقتصادي (*History of Economic Thought*)، خاصة في مجال **الدورة التجارية (Trade Cycle)**،



هو عالم اقتصاد سويدي، عاش في المدة (1907 - 1989)، تخصص في البحث والكتابة في مجال **دورة الأعمال (Business or Trade Cycle)**. تلقى تعليمه الجامعي في جامعة **ستوكهولم (Stockholm University)** - السويد، ثم أصبح أستاذاً في علم الاقتصاد، في الجامعة ذاتها، في المدة (1946 - 1965). وقد عمل قبل ذلك، بعد مدة **الكساد العظيم (Great Depression)** إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية (1937 - 1955)، مديراً لمعهد **البحوث الاقتصادية (Economic Research Institute)**، في ستوكهولم. واستخدم صانعو السياسة الاقتصادية السويديون أفكاره عن **الدورة التجارية** في صياغة سياساتهم الاقتصادية، في محاولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في السويد.

**متباطئة (متأخرة) لوندبيرغ (Lundberg Lag) (194):**

في النظرية الكلية (*Macroeconomics*)، خاصة في مجال **الدورة التجارية (Trade Cycle)**، والإنتاج (*Production*)، والمخزون (*Stock*)، هي عملية التكيف البطيء للإنتاج استجابة للتغير في الدخل، ما يُسبب في انخفاض الاستثمار في المخزون أو زيادته، لأن المبيعات تستجيب للتغير في الدخل بشكل أسرع من الإنتاج. فعندما يرتفع الدخل تكون المبيعات أعلى من الإنتاج، ما يؤدي إلى نزوب المخزون، ثم إلى **لااستثمار (Disinvestment)** غير مقصود. وعندما ينخفض الدخل يكون هناك استثمار غير مقصود في المخزون.

**أثر لوكسمبورغ (Luxemburg Effect) (195):**

في نظرية التبعية (*Dependency Theory*)، خاصة في مجال **العلاقة بين المركز والأطراف**، هو العلاقة السببية بين تدفق رأس المال النقدي (*Money Capital*) وتدفق السلع الرأسمالية (*Capital Goods*) من الدولة المدنية (المسيطرة، المهيمنة) (*Metropolis*) إلى المستعمرات أو المناطق التابعة (الدورة) (*Satellites*). وقد بينت المفكرة الاشتراكية اليهودية **روزا لوكسمبورغ (Rosa Luxemburg)** أن هذا التدفق يكون على أشكال متعددة، منها ما يمكن عدّه قروصاً بين دولتين، أو استثماراً في **محفظة استثمارية (Portfolio Investment)** أجنبية، أو استثماراً مباشراً في شركة وطنية، تعمل في دولة أجنبية (*Overseas Subsidiaries*). وبالتالي فإن الدولة المهيمنة تستفيد من هذا التدفق لأنه يؤد طلباً على سلعها الرأسمالية، وإن عبء الدفعات على الدولة الطرفية يعمل على استدامة تبعيتها الاقتصادية.

## روزا لوكسمبورغ (Rosa Luxemburg) (196):

في النظرية الكلية (Macroeconomics)، بخاصة في نظرية التبعية الاقتصادية (Dependency Theory)، والفكر الاشتراكي (Socialist Thought)، هي مفكرة وكاتبة اشتراكية، من مواليد مدينة زاموز (Zamość) - بولندا، عاشت في المدة (1870 - 1919)، وهي ابنة رجل أعمال يهودي، تعلمت في مدرسة روسية للبنات، في مدينة وارسو (بولندا)، وحصلت على تعليمها العالي من جامعة زيورخ (Zurich University)، حيث حصلت على شهادة الدكتوراة في القانون والعلوم السياسية في العام (1897)، وكانت رسالتها بعنوان التنمية الصناعية في بولندا (The Industrial Development of Poland)، التي عُدت عملاً علمياً أصيلاً في تاريخ الفكر الاقتصادي، عارضت فيها فكرة تشكيل الدولة الوطنية لكل الرعايا البولنديين. وقد أمضت معظم حياتها في العمل الصحفي السياسي في ألمانيا، وتشكيل الأحزاب الاشتراكية والعمل الديمقراطي الاجتماعي، في ألمانيا وبولندا. وعلى الرغم من توجهاتها الماركسية، إلا أنها انتقدت المفكر اليهودي - الشيوعي الروسي فلاديمير لينين (V. Lenin) على أفكاره الوسطية. ولم يُعجبها كثير مما حدث في الثورة البلشفية الروسية في العام (1917)، ولا توقيع روسيا على اتفاقية بريست - ليتوفسك (Brest-Litovsk) مع ألمانيا.

ينظر علماء الاقتصاد إلى عملها عن التراكم الرأسمالي (Capital Accumulation) بوصفه نتاجاً فكرياً رائداً، بنّته على أفكار كارل ماركس (Karl Marx)، وبيّنت فيه أن التراكم الرأسمالي في اقتصاد مغلق يدفع الرأسماليين نحو البحث عن أسواق خارجية لتسويق فائض الإنتاج، ثم استعمار البلاد الأجنبية، إن استطاعت ذلك، من أجل مراكمة فائض القيمة (Surplus Value) وتعظيمها. انتهت حياة لوكسمبورغ عندما اغتالها جندي ألماني، خارج الفندق الذي أقامت فيه في برلين، ووُجدت جثتها ملقاة في نهر قريب.

## كمالي (رفاهي) (Luxury) (197):

في الاقتصاد الجزئي (Microeconomics)، بخاصة في الطلب والعرض (Demand & Supply)، ونظرية المنفعة (Utility Theory)، هي بضاعة أو خدمة ممتازة (Superior Good or Service)، لا يستهلكها في معظم الأحيان إلا أصحاب الدخل العالي. وعادة يختارها صاحب الدخل العالي، بعد إشباع رغبته من السلع الاستهلاكية، والمفاضلة بين السلع الكمالية (الرفاهية) وبين الآخر.



يستخدم علماء الاقتصاد مبدأ مرونة الطلب نسبة إلى الدخل (Income Elasticity of Demand) في تعريف السلع الكمالية. فإذا كانت قيمة مرونة الطلب نسبة إلى الدخل للسعة أعلى من الواحد الصحيح، فإن ذلك يدل على أن البضاعة أو الخدمة كمالية، لأن ارتفاع الدخل بنسبة مئوية معينة يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع الكمالية بنسبة أعلى من نسبة ارتفاع الدخل.

(راجع مسرد: متناقضة غيفين (Giffen Paradox)، أثر الدخل وأثر الإحلال (Income and Substitution Effects)، بضاعة رديئة (Inferior Good)، بضاعة فابلين (Veblen Good)).

**M**



## قائمة (فهرس) المسرد (M)

- 1) عرض النقد الأضيّق (قاعدة نقدية بالمفهوم الأضيّق للنقود) (ع 0) (M0).
- 2) عرض النقد الواسع (قاعدة نقدية عريضة، لا تجني فائدة) (ع 1) (M1).
- 3) عرض النقد الواسع (ع 2) (M2).
- 4) عرض النقد الأوسع (1) (ع 3) (M3).
- 5) عرض النقد الأوسع (2) (ع 3 ع) (M3).
- 6) عرض النقد الأوسع (3) (ع 4) (M4).
- 7) عرض النقد الأوسع (4) (ع 5) (M5).
- 8) معاهدة ماستريخت (Maastricht Treaty).
- 9) دفاع معكروني (Macaroni Defence).
- 10) مسألة الآلات (Machinery Question).
- 11) فريتز ماكلوب (Fritz Machlup).
- 12) فجوة ماكميلان (Macmillan Gap).
- 13) جدول الطلب لاقتصاد كلي (Macroeconomic Demand Schedule).
- 14) سياسة كلية (Macroeconomic Policy).
- 15) اقتصاد كلي (Macroeconomics).
- 16) الرّباعي السحري (Magic Quadrilateral).
- 17) نموذج ماهاالانوبس (Mahalanobis Model).
- 18) الشارع الرئيس (Main Street).
- 19) إدموند مالينفود (Edmond Malinvaud).
- 20) رأسمال طيّع (Malleable Capital).
- 21) روبرت ثوماس مالثوس (Robert T. Malthus).
- 22) صندوق عملة مُدار (Managed Currency Fund).
- 23) نظام عائِم مُدار (Managed Floating System).
- 24) تجارة مُدارة (تبادل مُدار) (Managed Trade).
- 25) محاسبة إدارية (Management Accounting).
- 26) شراء الإدارة للأسهم (Management Buyout).
- 27) الإدارة بالأهداف (Management by Objectives).
- 28) نماذج إدارية للمنشأة (Managerial Models of the Firm).

- (29) الثورة الإدارية (**Managerial Revolution**).
- (30) تعظيم دالة المنفعة الإدارية (**Managerial Utility Function Maximization**).
- (31) مدرسة مانشستر (**Manchester School**).
- (32) بيرنارد مانديفيل (**Bernard Mandeville**).
- (33) تنبؤات قوة العمل (**Manpower Forecasting**).
- (34) سياسة قوة العمل (**Manpower Policy**).
- (35) ورقة القيقب (**Maple Leaf**).
- (36) ماكويلادورا (منطقة تجارة حرة) (**Maquiladora**).
- (37) جين مارسيت (**Jane Marcet**).
- (38) كلفة حدية (**Marginal Cost**).
- (39) كلفة حدية لإزالة الضرر البيئي (**Marginal Cost of Abatement**).
- (40) تسعير بالكلفة الحدية (**Marginal Cost Pricing**).
- (41) نجاعة حدية لرأس المال (**Marginal Efficiency of Capital (MEC)**).
- (42) نجاعة حدية للاستثمار (**Marginal Efficiency of Investment**).
- (43) إعانة حدية للتوظيف (**Marginal Employment Subsidy**).
- (44) منشأة حدية (**Marginal Firm**).
- (45) الحدية (الهامشية) (**Marginalism**).
- (46) الحديون (**Marginalists**).
- (47) ناتج حدي (**Marginal Physical Product**).
- (48) كلفة حدية (إضافية) خاصة (**Marginal Private Cost**).
- (49) ضرر حدي (إضافي) خاص (**Marginal Private Damage**).
- (50) نظرية الإنتاجية الحدية (**Marginal Productivity Theory**).
- (51) ميل حدي للاستهلاك (**Marginal Propensity to Consume (MPC)**).
- (52) ميل حدي للاستيراد (**Marginal Propensity to Import (m)**).
- (53) ميل حدي للائحة (**Marginal Propensity to Save (MPS)**).
- (54) معدل إحلال حدي (**Marginal Rate of Substitution (MRS)**).
- (55) معدل تحول حدي (**Marginal Rate of Transformation (MRT)**).
- (56) إيراد حدي (**Marginal Revenue (MR)**).
- (57) قيمة الناتج الحدي (**Marginal Revenue Product (MRP)**).



- (58) **كلفة حدية اجتماعية** (*Marginal Social Cost*).
- (59) **ضرر حدي (إضافي) اجتماعي** (*Marginal Social Damage*).
- (60) **معدل حدي للضريبة** (*Marginal Tax Rate (MTR)*).
- (61) **منفعة حدية (إضافية)** (*Marginal Utility (MU)*).
- (62) **استدعاء على الهامش** (*Margin Call*).
- (63) **هامش أمان** (*Margin of Safety*).
- (64) **متطلبات الهامش** (*Margin Requirements*).
- (65) **هوامش** (*Margins*).
- (66) **تداول على الهامش** (*Margin Trading*).
- (67) **سوق** (*Market*).
- (68) **تصريح رمي قابل للتسويق (البيع)** (*Marketable Discharge Permit*).
- (69) **تأقلم (تكيف) السوق** (*Market Adjustment*).
- (70) **خطة سوق مضادة للتضخم** (*Market Anti-Inflation Plan*).
- (71) **قانون القيمة** (*Market Balance of Payments*).
- (72) **القيمة الرأسمالية** (*Market Capitalization*).
- (73) **تنظيف (تصفية) السوق** (*Market Clearing*).
- (74) **سعر تنظيف (تصفية) السوق** (*Market Clearing Price*).
- (75) **تركز السوق** (*Market Concentration*).
- (76) **سلسلة سببية متطابقة مع السوق** (*Market-Conforming Chain of Causation*).
- (77) **طلب السوق** (*Market Demand*).
- (78) **معامل التمييز في السوق** (*Market Discrimination Coefficient (MDC)*).
- (79) **تشوه السوق** (*Market Distortion*).
- (80) **اقتصاد السوق** (*Market Economy*).
- (81) **توازن السوق** (*Market Equilibrium*).
- (82) **فشل السوق** (*Market Failure*).
- (83) **قوى السوق** (*Market Forces*).
- (84) **شكل السوق** (*Market Form*).
- (85) **صانع سوق** (*Market-Maker*).
- (86) **أمر سوق** (*Market Order*).

- (87) قوة السوق (*Market Power*).
- (88) أسعار السوق (*Market Prices*).
- (89) سعر الفائدة في السوق (*Market Rate of Interest*).
- (90) مخاطر السوق (*Market Risk*).
- (91) تقسيم السوق (*Market Segmentation*).
- (92) حصة السوق (*Market Share*).
- (93) اشتراكية السوق (*Market Socialism*).
- (94) فضاء السوق (*Market Space*).
- (95) هيكل السوق (*Market Structure*).
- (96) تأشير نحو السوق (وضع وسم) (*Marking to Market*).
- (97) نموذج سلسلة ماركوف (*Markov Chain Model*).
- (98) محفظة ماركوفيتز الناجعة (*Markovitz Efficient Portfolio*).
- (99) هاري ماكس ماركوفيتز (*Harry Max Markovitz*).
- (100) هامش زيادة (إضافة) (*Mark-up*).
- (101) تسعير بالهامش (*Mark-up Pricing*).
- (102) علاوة زواج (*Marriage Allowance*).
- (103) ألفريد مارشال (*Alfred Marshall*).
- (104) منحنى مارشال في الطلب (*Marshallian Demand Curve*).
- (105) فترة مارشال الطويلة (*Marshallian Long Period*).
- (106) منهجية مارشالية (*Marshallian Methodology*).
- (107) فترة مارشال القصيرة (*Marshallian Short Period*).
- (108) استقرار مارشالي (*Marshallian Stability*).
- (109) شرط مارشال - ليرنير (*Marshall-Lerner Condition*).
- (110) خطة مارشال (*Marshall Plan*).
- (111) هاريت مارينو (*Harriet Martineau*).
- (112) رهان مارتينغيل (*Martingale*).
- (113) اقتصاديات ماركسية (*Marxian Economics*).
- (114) كارل هينريك ماركس (*Karl Heinrich Marx*).
- (115) طبقة مارزيبان (*Marzipan Layer*).

- (116) مواءمة (Matching).
- (117) وظيفة المواءمة (Matching Function).
- (118) ميزان مادي (Material Balance).
- (119) بضاعة مادية (Material Good).
- (120) اقتصاد رياضياتي (Mathematical Economics).
- (121) اقتصاد راشد (بالغ) (Mature Economy).
- (122) تاريخ الاستحقاق (Maturity).
- (123) لاتطابق في تاريخ الاستحقاق (Maturity Mismatch).
- (124) هيكلية الديون حسب تاريخ الاستحقاق (Maturity Structure of Debt).
- (125) تحويل تاريخ الاستحقاق (Maturity Transformation).
- (126) تعظيم الأقل (Maximin).
- (127) مُقدِّر الاحتمال الأعظم (Maximum Likelihood Estimator).
- (128) يوم أيار (Mayday).
- (129) تشريع ماكفادين في التفريع المصرفي (1927) (McFadden Branch Banking Act (1927)).
- (130) دانيال ماكفادين (Daniel McFadden).
- (131) نموذج متعدد البلدان (MCM).
- (132) جيمس ميد (James E. Meade).
- (133) وسط (متوسط) (Mean).
- (134) متوسط الانحراف (Mean Deviation).
- (135) وسط للدفع (Means of Payment).
- (136) مقياس الرفاء الاقتصادي (Measure of Economic Welfare).
- (137) مبدأ القياس (Measuring Principle).
- (138) وسيط (Median).
- (139) نظرية المُنتخب الوسيط (Median Voter Theorem).
- (140) وسط مُحاسبة (Medium of Account).
- (141) وسط للتبادل (Medium of Exchange).
- (142) وسط (وسيلة) استرداد (Medium of Redemption).
- (143) خطة (استراتيجية) متوسطة الأمد (Medium-term Financial Strategy).
- (144) شركة ضخمة (Megacorp).
- (145) سهم ميمي (Meme Stock).

- (146) كارل مينغر (Carl Menger).
- (147) تكاليف القائمة بسبب التضخم (Menu Costs of Inflation).
- (148) العقيدة التجارية (الميركنتالية) (Mercantilism).
- (149) الميزان التجاري السلعي (Merchandise Balance of Trade).
- (150) مصرف التاجر (Merchant Bank).
- (151) رأسمالية التاجر (Merchant Capitalism).
- (152) اندماج (Merger).
- (153) مراجعة الاندماج (Merger Arbitrage).
- (154) سيء باستحقاق (Merit Bad).
- (155) جيد باستحقاق (Merit Good).
- (156) حاجة باستحقاق (Merit Want).
- (157) روبرت ميرتون (Robert C. Merton).
- (158) اقتصاد متوسط الحجم (Mesoeconomy).
- (159) معدني (Metallist).
- (160) منطقة مدنيّة إحصائية (Metropolitan Statistical Area).
- (161) متناقضة ميتزليز الظاهرية (Metzler Paradox).
- (162) أزمة البيزو المكسيكي (Mexican Peso Crisis).
- (163) تمويل بدون ضمانات (Mezzanine Finance).
- (164) نموذج م (M-form).
- (165) ائتمان صغير (Microcredit).
- (166) اقتصاد جزئي (Microeconomics).
- (167) دالة إنتاج جزئي (Microproduction Function).
- (168) نموذج محاكاة جزئية (Microsimulation Model).
- (169) السعر الأوسط (Middle Price).
- (170) مُنتج متوسط (Middle Product).
- (171) عامل مهاجر (Migrant Labor).
- (172) هجرة (Migration).
- (173) بطالة مغذية بالهجرة (Migration-fed Unemployment).
- (174) المُجمّع العسكري الصناعي (Military-Industrial Complex).

- (175) كينزية عسكرية (Military Keynesianism).
- (176) ميرتون ميلر (Merton Miller).
- (177) جيمس ميل (James Mill).
- (178) جون ستيوارت ميل (John Stuart Mill).
- (179) اقتصاد ذو قاعدة معدنية (Mineral-based Economy).
- (180) دولة مُقلّة الوظائف (الخدمات) (Minimal State).
- (181) تقليل الأعظم (Minimax).
- (182) أنجع حجم للإنتاج (Minimum Efficient Scale).
- (183) الحد الأدنى من المتطلب التمويلي (Minimum Funding Requirement).
- (184) الحد الأدنى لمعدل الفائدة على الإقراض (Minimum Lending Rate).
- (185) الحد الأدنى لمتطلب التصنيف (Minimum List Heading).
- (186) الحد الأدنى لمتطلب الاحتياط (Minimum Reserve Requirements).
- (187) أقل سعر لعرض العمل (Minimum Supply Price of Labor).
- (188) حد أدنى للأجر (Minimum Wage).
- (189) هايمان فليب مينسكي (Hyman Philip Minsky).
- (190) جيمس ميرليز (James A. Mirrlees).
- (191) سعر صرف مُختل (غير متسق) (Misaligned Rate of Exchange).
- (192) لودويغ إدلير فون مايزر (Ludwig Edler von Mises).
- (193) سوء توفيق تمويلي (Misintermediation).
- (194) فرضية المواطن المفقود (Missing Citizen Hypothesis).
- (195) سوق مفقود (Missing Market).
- (196) ويسلي ميتشيل (Wesley Clair Mitchell).
- (197) تحزيم مُختلَط (منحة) الولاء (Mixed Bundling).
- (198) ائتمان مُختلَط (Mixed Credit).
- (199) اقتصاد مختلط (Mixed Economy).
- (200) بضاعة مختلطة (Mixed Good).
- (201) حراكية العمالة (إمكانية تنقل العمالة) (Mobility of Labor).
- (202) وضع حراكي (Mobility Status).
- (203) مصيدة الحراك (Mobility Trap).

- (204) منوال (*Mode*).  
 (205) نموذج (*Model*).  
 (206) إدارة الشركة النموذجية (*Model Company Management*).  
 (207) مُستثمر مؤسسي نموذج (*Model Institutional Investor*).  
 (208) اتفاقية الضريبة النموذج (*Model Tax Convention*).  
 (209) اقتصاد حديث (*Modern Economy*).  
 (210) فرانكو مودلياني (*Franco Modigliani*).  
 (211) عزوم (*Moments*).  
 (212) النقدية (*Monetarism*).  
 (213) المنهج النقدي في ميزان المدفوعات (*Monetarist Approach to the Balance of Payments*).  
 (214) تكييف نقدي (*Monetary Accommodation*).  
 (215) القاعدة النقدية (*Monetary Base*).  
 (216) قانون ضبط النقود (1980) (*Monetary Control Act (1980)*).  
 (217) تضخم نقدي (*Monetary Inflation*).  
 (218) استفحال نقدي (*Monetary Overhang*).  
 (219) سياسة نقدية (*Monetary Policy*).  
 (220) لجنة السياسة النقدية (*Monetary Policy Committee*).  
 (221) حجاب نقدي (*Monetary Veil*).  
 (222) تنقيذ (نقدنة) (*Monetization*).  
 (223) نقود (*Money*).  
 (224) نقود تحت الطلب (*Money at Call*).  
 (225) مصرف مركز للنقود (*Money Center Bank*).  
 (226) ناتج محلي إجمالي مُقيم بالنقود (*Money Gross Domestic Product*).  
 (227) وهم (خداع) النقود (*Money Illusion*).  
 (228) دخل نقدي (دخل اسمي) (*Money Income*).  
 (229) غسل أموال (*Money Laundering*).  
 (230) شهادة سوق النقود (*Money Market Certificate*).  
 (231) حساب إيداع في سوق النقود (*Money Market Deposit Account*).  
 (232) صندوق استثماري مشترك في سوق النقود (*Money Market Mutual Fund*).



- (233) مضاعف النقود (*Money Multiplier*).
- (234) شبيه نقدي (*Moneyness*).
- (235) اقتصاد الحوالات النقدية (*Money-Order Economy*).
- (236) تقاعدٌ مشترى (*Money-Purchase Pension*).
- (237) عرض النقد (*Money Supply*).
- (238) قرد (*Monkey*).
- (239) قانون مونيت (*Monnet's Law*).
- (240) زراعة واحدة (*Monoculture Farming*).
- (241) اقتصاديات واحدة (*Mono-Economics*).
- (242) هيئة الاحتكار والاندماج (*Monopolies and Mergers Commission*).
- (243) منافسة احتكارية (*Monopolistic Competition*).
- (244) احتكار (*Monopoly*).
- (245) رأسمالية الاحتكار (*Monopoly Capitalism*).
- (246) قوة الاحتكار (*Monopoly Power*).
- (247) أرباح الاحتكار (*Monopoly Profit*).
- (248) تنطيق الاحتكار (*Monopoly Zoning*).
- (249) احتكار الشراء (*Monopsony*).
- (250) طرق مونتي كارلو (*Monte Carlo Methods*).
- (251) جمعية جبل بليرين (*Mont Pelerin Society*).
- (252) اقتصاد ضوء القمر (*Moonlight Economy*).
- (253) جمع بين وظيفتين (*Moonlighting*).
- (254) خطر أخلاقي (*Moral Hazard*).
- (255) إقناع أخلاقي (*Moral Suasion*).
- (256) مؤشر مورغان ستانلي الدولي لرأس المال
- (*Morgan Stanley Capital International Index*).
- (257) أوسكار مورغنستيرن (*Oskar Morgenstern*).
- (258) ميتشيو موريشيما (*Michio Morishima*).
- (259) رهن عقاري (*Mortgage*).
- (260) سند رهن عقاري (*Mortgage Bond*).

- (261) جمعية ائتمان عقاري (*Mortgage Credit Association*).
- (262) سحب من حصة عقارية (*Mortgage Equity Withdrawal*).
- (263) أداة تمويلية مجتازة لرهن عقاري (*Mortgage Pass-through Security*).
- (264) تجريد الرهن (*Mortgage Strip*).
- (265) اقتصاديات الفسيفساء (*Mosaic Economics*).
- (266) دولة أولى بالرعاية (الدولة الأكثر تفضيلاً) (*Most Favored Nation (MFN)*).
- (267) تجميد (*Mothballing*).
- (268) حراكية (*Motility*).
- (269) محرك أوروبا (*Motor of Europe*).
- (270) وسط متحرك (*Moving Averages (MA)*).
- (271) التئام / تباعد الوسط المتحرك (*Moving Average Convergence/Divergence (MACD)*).
- (272) تداخل خطي (*Multicollinearity*).
- (273) اتفاقية الألياف المتعددة (*Multi-Fiber Arrangement*).
- (274) مساعدات متعددة (*Multilateral Aid*).
- (275) وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة (*Multilateral Investment Guarantee Agency*).
- (276) تسويق متعدد المستويات (*Multilevel Marketing*).
- (277) اتصال أسواق متعددة (*Multimarket Contact*).
- (278) منحنى تكراري متعدد المناوئل (*Multimodal Frequency Curve*).
- (279) شركة متعددة الجنسيات (*Multinational Corporation*).
- (280) ارتباط متعدد (*Multiple Correlation*).
- (281) توازنات متعددة (*Multiple Equilibria*).
- (282) سعر صرف متعدد (*Multiple Exchange Rate*).
- (283) مزاد متعدد الوحدات (*Multiple Unit Auction*).
- (284) مضاعف (*Multiplier*).
- (285) نموذج المضاعف - المُسارع (*Multiplier-Accelerator Model*).
- (286) ضريبة متعددة المراحل (*Multistage Tax*).
- (287) تحليل متعدد المتغيرات (*Multivariate Analysis*).
- (288) ثوماس مون (*Thomas Mun*).

- (289) نموذج مونديل - فليمنغ (*Mundell-Fleming Model*).
- (290) روبرت موندل (*Robert A. Mondell*).
- (291) أثر موندل - توبين (*Mundell-Tobin Effect*).
- (292) موني (*Muni*).
- (293) نموذج ميوث - ميلز (*Muth-Mills Model*).
- (294) صندوق استثمار مشترك (*Mutual Fund*).
- (295) شركة تأمين مشترك (*Mutual Insurance Company*).
- (296) لجنة ماينرس (*Myners Committee*).
- (297) غونار ميردال (*Gunnar Myrdal*).

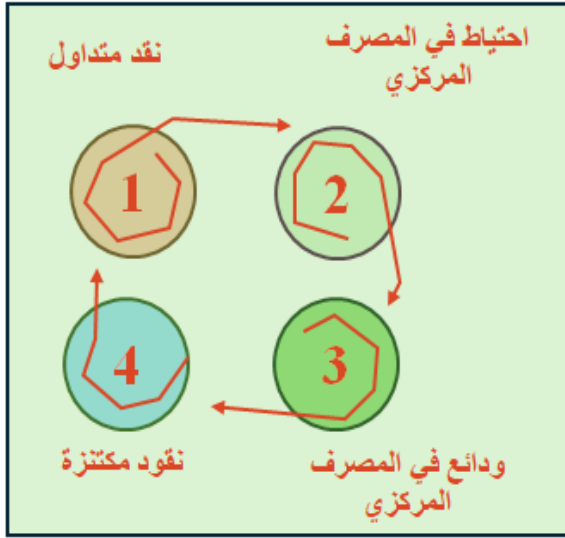


## مُعْجَمُ الْمُصْطَلَحَاتِ الْاِقْتِصَادِيَةِ

### M

#### عرض النقد الأضيّق (قاعدة نقدية بالمفهوم الأضيّق للنقود) (ع 0) ( $M_0$ ) (1):

في النظرية النقدية (*Monetary Theory*)، بخاصة في مجال عرض النقد (*Money Supply*)، هو عرض النقد



بأضيّق تعريف له، يتكون من العملة الورقية والنقود المعدنية التي يتداولها الجمهور، والنقود المكتزنة (*Hoarded Money*)، والودائع النقدية التي تنفذها المصارف (خاصة الإنجليزية) في الدائرة المصرفية (*Banking Department*)، التابعة للمصرف المركزي، خاصة في بريطانيا.

أُدخل هذا المفهوم إلى مصارف بريطانيا في العام (1983)، وأُعطي اهتماماً ملحوظاً في نشرات وزارة الخزانة ومصرف إنجلترا (*Bank of England*)، من العام (1985).

ولهذا السبب فإن العديد من الدفعات التي تُجرى بواسطة تحويل الودائع المصرفية، تكون ( $M_0$ ) صورة جزئية مما يحدث في الاقتصاد الحديث. يُضاف إلى ذلك أن الأجور التي تُدفع بواسطة الشيكات، وليس النقد التقليدي، قد غيرت الصورة التي تُمثل ( $M_0$ )، وقد استخدم المختصون مفهوم ( $M_0$ ) للاستدلال على حجم الاقتصاد الأسود (*Black Economy*)، الذي لا تُعقد الصفقات فيه إلا بواسطة النقد العادي، وقد يختلف التعريف بشكل بسيط بين دولة وأخرى.

#### عرض النقد الواسع (قاعدة نقدية عريضة، لا تجني فائدة) (ع 1) ( $M_1$ ) (2):

في النظرية النقدية (*Monetary Theory*)، بخاصة في مجال عرض النقد (*Money Supply*)، هو عرض النقد بالمفهوم الضيق، يتكون من (ع 0) والعملة التي لا تُدّر فائدة (*Non-Interest-Bearing*) عند الاحتفاظ بها، مضافاً إليها ودائع القطاع الخاص لدى المصارف التجارية. وهذه الودائع لا تُدّر فائدة؛ لأنها مُصنفة تحت بند ودائع تحت الطلب (*Demand Deposits*). وتشمل كذلك النقود خارج وزارة المالية التي لا تُدّر فائدة، والنقود المختزنة (*Hoarded Money*) من المؤسسات، وشيكات المسافرين (*Travelers' Checks*) الصادرة عن مؤسسات غير مصرفية (بنكية)، وكل حسابات تحت الطلب، وما شابهها.

قد يختلف تعريف (ع 1) بشكل بسيط بين دولة وأخرى.

## عرض النقد الواسع (ع 2) (M2) (3):

في النظرية النقدية (Monetary Theory)، بخاصة في مجال عرض النقد (Money Supply)، هو عرض النقد بالمفهوم الواسع، يتكون من (ع 1)، والودائع قصيرة الأجل (الليلة) (Overnight)، والدولارات المتداولة في أوروبا والدول الأخرى خارج الولايات المتحدة، والودائع بالدولار الأمريكي، التي يملكها القاطنون في الولايات المتحدة في المصارف الأجنبية (خارج الولايات المتحدة) (Eurodollars)، إضافة إلى الودائع طويلة الأجل المعروضة في سوق النقود (Money Market Deposit Accounts) والحسابات لأجل (Time Deposits) التي تقل عن (100) ألف دولار، وحسابات الوسطاء الماليين (Broker-Dealer)، والأموال المستثمرة في صناديق الاستثمار المشترك في سوق النقود (Money Market Mutual Funds).  
قد يختلف تعريف (ع 2) بشكل بسيط بين دولة وأخرى.

## عرض النقد الأوسع (ع 3) (M3) (4):

في النظرية النقدية (Monetary Theory)، بخاصة في مجال عرض النقد (Money Supply)، هو عرض النقد بالمفهوم الأوسع، يتكون من (ع 2)، إضافة إلى الودائع لأجل طويل بمبالغ كبيرة (Large Denomination Tim Deposits)، والمطلوبات المستحقة على اتفاقيات إعادة الشراء (Repurchase Liabilities)، وودائع الأمريكيين في المصارف الأمريكية، خارج الولايات المتحدة، والأموال المستثمرة في الصناديق الاستثمارية المؤسسية في سوق النقود (Institution-only Money Market Mutual Funds).  
قد يختلف تعريف (ع 3) بشكل بسيط بين دولة وأخرى.

## عرض النقد الأوسع (ع 3 ع 5):

في النظرية النقدية (Monetary Theory)، بخاصة في مجال عرض النقد (Money Supply)، هو عرض النقد بالمفهوم الأوسع من (ع 3)، يتكون من (ع 3) مضافاً إليه ما يملكه القطاع الخاص من عملات أجنبية. وترمز (ع) الأخيرة إلى العملة الأجنبية.  
قد يختلف تعريف (ع 3 ع 5) بين دولة وأخرى.

## عرض النقد الأوسع (ع 4) (M4) (6):

في النظرية النقدية (Monetary Theory)، بخاصة في مجال عرض النقد (Money Supply)، هو عرض النقد بالمفهوم الأوسع من (ع 3)، يتكون من (ع 3) مضافاً إليه الأسهم المصدرة من جمعيات البناء (Building Society)، والودائع بالجنيه الإسترليني وشهادات الإيداع (Certificates of Deposit)، مطروحاً منها ودائع جمعيات البناء في المصارف (البنوك)، وشهادات الإيداع المملوكة من هذه الجمعيات، والأوراق والمسكوكات النقدية.  
قد يختلف تعريف (ع 4) بين دولة وأخرى.



## عرض النقد الأوسع (4) (ع 5) (M5) (7):

في النظرية النقدية (Monetary Theory)، بخاصة في مجال عرض النقد (Money Supply)، هو عرض النقد بالمفهوم الأوسع من (ع 4)، يتكون من (ع 4) مضافاً إليه ما يملكه القطاع الخاص من أدوات سوق النقود، مثل أذونات المصارف (Bank Bills)، (باستثناء ودائع جمعيات البناء)، وأذونات الخزينة (Treasury Bills)، وودائع السلطات المحلية (Local Authority Deposits)، كالبليديات، وشهادات إيداع الضرائب (Certificates of Tax Deposit) (ضرائب مدفوعة سلفاً)، وأدوات الادخار الوطني التي لا تشمل شهادات الادخار.

## معاهدة ماستريخت (Maastricht Treaty) (8):

في مجال الاتحادات الاقتصادية - السياسية - الاجتماعية (Economic - Political - Social Unions)، هي



اتفاقية بين دول الاتحاد الأوروبي (European Union)، وقّعت في العام (1991)، بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، أدت إلى تعديل معاهدة روما (Treaty of Rome)، وفي معاهدة ماستريخت اتفق الساسة الأوروبيون على تأسيس الاتحاد النقدي (Monetary Union) بينهم، والدفاع المشترك، والسياسة الخارجية، وتأسيس صندوق للدعم الاقتصادي والاجتماعي في أوروبا (Economic and Social Cohesion Fund).

## دفاع معروني (Macaroni Defence) (9):

في مجال الشركات، بخاصة في مسألة الاستيلاء عليها، بالشراء العلني (Takeover Bid) أو شراء أسهمها، هو أسلوب تتبعه الشركات التي تقاوم الاستيلاء عليها، بالطريقتين المبيتين آنفاً، وذلك بإصدار سندات، بشروط، تشمل إمكانية استرداد السندات بأسعار عالية، بعد السيطرة عليها من المشتري المحتمل (الجديد)، من أجل تقليل رغبة المشتري المحتمل في الاستيلاء على الشركة.

(راجع مسرد: حبة سموم (Poison Pill)).

## مسألة الآلات (Machinery Question) (10):

في مجال العمل (Labor)، والبطالة (Unemployment)، والسلع الرأسمالية (Capital Good)، هي تأثير إدخال الآلات في عملية الإنتاج، في حجم العمالة الموظفة. وقد تبنى بعض الاقتصاديين الكلاسيكيين (Classical Economists)، من أمثال ديفيد ريكاردو (David Ricardo) المبدأ الذي يرى أن زيادة كمية رأس المال الثابت (Fixed Capital) تؤدي إلى تخفيض مخصصات صندوق الأجور للعمال (Wages Fund)، ما يلحق الضرر بالعمال. في حين تبني عالم الاقتصاد البريطاني جون ميل (John Stuart Mill) الفكرة التي ترى أن أثر إدخال الآلات إلى عمليات الإنتاج يأخذ أبعاداً متعددة، وأن ارتفاع نسبة رأس المال إلى العمالة (Capital-Labor Ratio) يؤدي إلى ارتفاع إنتاجية العمل، وزيادة الإنتاج. وما زالت مسألة الآلات تأخذ مساحة واسعة من الجدل العلمي في اقتصاديات التنمية (Development Economics).

## فريتز ماكلوب (Fritz Machlup) (11):



في تاريخ الفكر الاقتصادي (*History of Economic Thought*)، بخاصة في مسألة النقود (*Money*)، هو عالم اقتصاد، نمساوي - أمريكي، عاش في المدة (1902 - 1983)، ولد في فينا (النمسا)، وتعلم في جامعة فينا (النمسا)، كان عالم الاقتصاد النمساوي لودويج مايزيز (*Ludwig von Mises*) مشرفاً على رسالة الدكتوراة التي قدمها ماكلوب عن معيار الذهب (*Gold Standard*)، وتقييم النقود بواسطة هذا المعيار.

هاجر ماكلوب إلى الولايات المتحدة في العام (1933)، حيث أصبح أستاذاً في جامعة بوفلو (*Universities of Buffalo*)، في المدة (1933 - 1947)، وفي جامعة جون هوبكنز (*Johns Hopkins*) في المدة (1947 - 1960)، ثم في جامعة برينستون (*Princeton University*)، ثم في جامعة نيويورك حتى وفاته في العام (1983).

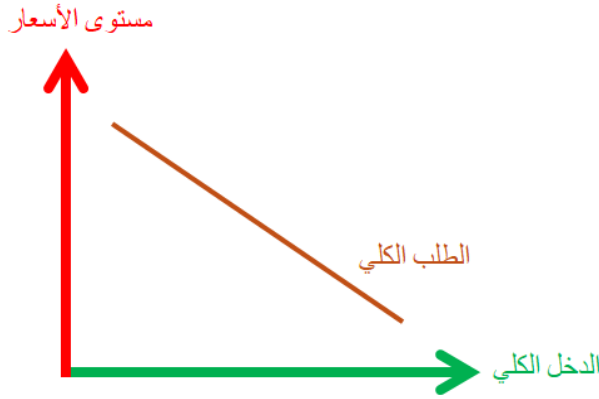
كانت لماكلوب مساهمات مهمة في مسألة النقود، وأصبح خبيراً دولياً في شؤون التعاون النقدي الدولي، ونشر (17) كتاباً وما يقرب من (100) ورقة علمية في مجال النقود، والنظام النقدي الدولي (*Remaking the International Monetary System*) في العام (1968). وكانت له اهتمامات متعددة شملت نظرية المنشأة (*Theory of the Firm*)، ونظام براءات الاختراع (*Patent System*)، والمنهجية الاقتصادية (*Economic Methodology*).

## فجوة ماكميلان (Macmillan Gap) (12):

في التمويل (*Finance*)، بخاصة تمويل الشركات (*Corporate Finance*)، بأحجامها المختلفة، هي فجوة مؤسسية، تتعلق بمدى المؤسسات المنشغلة بتمويل الشركات ونوعية هذه المؤسسات، لاحظتها لجنة ماكميلان (*Macmillan Committee*) التي شُكّلت في العام (1931) لدراسة أحوال التمويل والصناعة البريطانية. فقد وجدت اللجنة أن المؤسسات ذات الحجم الصغير والمتوسط تجد صعوبة في تأمين التمويل المناسب لها، ولا تستطيع إصدار الأسهم بسبب صغر حجمها، وأنها تتقاعس عن طلب القروض التمويلية من المصارف، بسبب الكلفة العالية للاقتراض. وقد توصلت اللجنة إلى نتيجة مفادها أن الشركات المشتغلة في تصدير السلع إلى الخارج تجد صعوبة في عملها بسبب كلفة الاقتراض العالية. وقد أسست الحكومة البريطانية شركة متخصصة في تمويل الصناعة والتجارة تحت اسم شركة التمويل الصناعي والتجاري (*Industrial and Commercial Finance Corporation*)، للتعامل مع هذه الظاهرة. وقد ساعد على التعاطي مع هذه المسألة نمو سوق الأسهم غير المدرجة (*Unlisted Securities Market*)، وما يُسمى رأس المال المغامر (*Venture Capital*).

### جدول الطلب لاقتصاد كلي (Macroeconomic Demand Schedule) (13):

في نظرية الاقتصاد الكلي (Macroeconomics Theory)، بخاصة في مجال الطلب الكلي (Aggregate Demand)، هو تصور بياني للعلاقة بين الدخل الكلي الحقيقي (Real Aggregate Income) ومستوى الأسعار (Price Level). وهي علاقة عكسية،



تُبين أن ارتفاع الدخل الكلي من مصادر الاستهلاك والاستثمار ونفقات الحكومة وصافي القطاع الخارجي السلعي يرتبط بانخفاض مستوى أسعار السلع (بضائع وخدمات). وهو ما يبينه الشكل البياني المرفق. وتمثل كل نقطة عليه توازناً محتملاً بين الطلب الكلي والعرض الكلي، حيث يتساوى الإنفاق الذي يخطط له

المشترون (المستهلكون والمستثمرون والحكومة وصافي ما يخطط له المصدرون والمستوردون) مع ما يخطط البائعون (المنتجون) أن يعرضوه من سلع.

### سياسة كلية (Macroeconomic Policy) (14):

في نظرية الاقتصاد الكلي (Macroeconomics Theory)، بخاصة في مجال الإجراءات المالية (Fiscal) والنقدية (Monetary)، هي إجراءات تجريها الحكومة، والمؤسسات المعنية، للتأثير في المتغيرات الكلية الرئيسية، وعلى وجه الخصوص الناتج الوطني الإجمالي (Gross National Product) والبطالة (Unemployment)، والتضخم (Inflation)، وعرض النقد (Money Supply). وقد أصبح



من الممكن وضع سياسات كلية وتنفيذها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في العام (1945)، بوجود حسابات الدخل الوطني (National Income Accounting)، وتطوير صياغتها وجمع المعلومات عنها بدقة أعلى من ذي قبل. وساعد على ذلك ما طرحه جون كينز (John Keynes)، من أفكار عن الدخل والتشغيل، ومن أتى من بعده من مؤيديه ومعارضيه. وقد تشابكت جراء ذلك المجالات الكلية والجزئية، وأصبح من الصعب فصل الفضائين؛ الكلي عن الجزئي.

(راجع مسرد: قانون التشغيل للعام (1946) (Employment Act 1946)، والتوظيف الكامل (Full Employment)).

## اقتصاد كلي (Macroeconomics) (15):

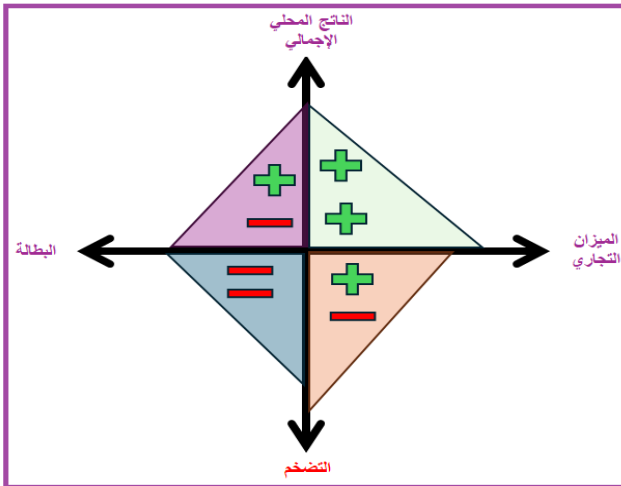
في علم الاقتصاد (Economics)، خاصة في النظرية الكلية (Macroeconomics Theory)، هو دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، وعلى وجه الخصوص الدخل الوطني (National Income)، والاستهلاك الكلي (Total Consumption)، والاستثمار (Investment)، وعرض النقد (Money Supply). وكان أول من ركز على النظر إلى الإنتاج بشكله المجمع (Aggregate Terms) عالم الاقتصاد دينيس روبيرتسون (D. Robertson)، في



العام (1915)، وتبعه بعد ذلك الاقتصادي جون كينز (John Keynes) في تركيزه على أهمية التجميع (Aggregation)، وجعل منها منهجاً يتبعه معظم علماء الاقتصاد. وكان لابتداع حسابات الدخل الوطني (National Income Accounting) أثر في قياس العلاقات بين المتغيرات الكلية. ولأن الاقتصاد الكلي يستند إلى هذه المتغيرات الكلية المذكورة آنفاً، فإن الجدل بين الاقتصاديين لا يتوقف عند حدٍّ، ما أدى إلى توسع النظرية الكلية بشكل مضطرد.

## الرُّباعي السحري (Magic Quadrilateral) (16):

في مجال الاقتصاد الكلي (Macroeconomics)، بخاصة في مجال التوازن الكلي الشامل (Total Macro Equilibrium)، هو شرح نظري قدمته عالمة الاقتصاد جوان روبنسون (Joan Robinson)، عن اقتصادٍ تتحقق فيه، بشكل آني (متزامن)، الحالة الآتية: توظيف كامل للموارد (Full Employment)، ونمو اقتصادي سريع (Fast Economic Growth)، واستقرار في الأسعار (Stable Prices)، وتوازن في ميزان المدفوعات (Balance of Payments Equilibrium).



يُبين الشكل المرفق أن الأرباع الأربعة تحمل الإشارات التقليدية: (الربع الأول) ناتج محلي إجمالي وميزان تجاري (+ +)، (الربع الثاني) ناتج محلي إجمالي وبطالة (+ -)، (الربع الثالث) بطالة وتضخم (- -)، (الربع الرابع) ميزان تجاري وتضخم (- +). ما يعني أن كل المتغيرات جاءت حسب ما يتمناه الاقتصادي وصانع القرار، لكن ذلك يُعدُّ ضرباً من الأمنيات النظرية، التي لا يمكن أن تتحقق إلا تحت شروط وظروف استثنائية.

### نموذج ماهاالانوبس (Mahalanobis Model) (17):

في مجال التخطيط الاقتصادي (Economic Planning)، خاصة في الاستثمار في السلع الرأسمالية (Capital Goods)، بوصفها محركاً للإنتاج، هو نموذج لخطة اقتصادية خمسية، من ابتداء عالم الإحصاء الهندي براسانتا ماهاالانوبس (Prasanta Chandra Mahalanobis)، وهي أساس للخطة الخمسية الهندية الثانية، في عقد الخمسينيات من القرن العشرين. وقد تضمنت الإجراءات الضرورية للانتقال من الصناعات الخفيفة إلى صناعة الآلات الرأسمالية الثقيلة. وقد رأى بهذه الخطة نمواً وتنمية حقيقية للاقتصاد الهندي، ما ينعكس على مستوى الاستهلاك ورفاء الفرد.

ارتبطت الخطة بما حققه الاتحاد السوفيتي (Soviet Union) السابق في مجال التصنيع الثقيل. وقد وجهت إلى النموذج العديد من الانتقادات، ومنها أنه أهمل قلة رأس المال اللازم، وأن الكثير من الصناعات تعمل على توفير السلع الوسيطة والنهائية، في الوقت ذاته.

### الشارع الرئيس (Main Street) (18):

في مجال التمويل (Finance)، والاستثمار في سوق التمويل (Financial Markets)، هو مصطلح يُقصد به الوسطاء الماليين (brokers)، ومحلي الاستثمار (investment analysts).

### إدموند مالينفود (Edmond Malinvaud) (19):



في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thought)، بخاصة في مسألة النقود (Money)، هو مُنظّر وعالم اقتصاد واقتصاد قياسي (Econometrics) وإحصاء (Statistics) فرنسي، عاش في المدة (1923 - 2015)، تعلم القانون في المدرسة التقنية في باريس (Ecole Polytechnique)، ثم تحول إلى علم الإحصاء. وأصبح أستاذاً ومديراً في مدرسة الإحصاء والعلوم الإدارية الاقتصادية الوطنية - باريس (Ecole Nationale de la Statistique et de l'Administration Economique)، في المدة (1957 - 1966)، ومديراً عاماً للمعهد الوطني للإحصاء. له مساهمات عديدة في بناء النماذج القياسية الاقتصادية، وقد شملت أبحاثه النظرية المعيارية (Normative Theory) في التخصيص الأمثل للموارد، والعديد من التعريفات الأساسية في علم الاقتصاد والإحصاء وحسابات الدخل الوطني (National Accounts).

### رأسمال طيّع (Malleable Capital) (20):

في نظرية الإنتاج (Production Theory)، بخاصة عَمَّا يرتبط برأس المال (Capital) في النظرية الكلاسيكية الجديدة (Neoclassical Theory)، هو رأسمال مادي (Physical Capital)، يُمكن تغييره آنياً، من غير كلفة، إلى شكل آخر، من رأس المال. وقد استُخدم هذا المصطلح في النظرية الكلاسيكية للتخلص من مشاكل التوقعات (Problem of Expectations).



روبرت ثوماس مالثوس (Robert T. Malthus) (21):<sup>(1)</sup>

في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thought)، بخاصة في اقتصاديات السكان



(Economics of Demography)، هو عالم اقتصاد وسكان، بريطاني، عاش في المدة (1766 - 1834). له مساهمات كبيرة في علم الاقتصاد، وخاصة ما ارتبط منها بالسكان والغذاء، وله مؤلفات عديدة، كان أشهرها كتابه المعروف باسم مقال عن أساسيات السكان (An Essay on the Principle of Population).

ينحدر ثوماس مالثوس من عائلة إنجليزية ريفية غنية، كان أبوه وجيهاً معروفاً في منطقة روكيري (Rockery) (إنجلترا)، صديقاً للفيلسوف الاسكتلندي دافيد هيوم

(David Hume). وقد تأثر والد ثوماس مالثوس بأفكار هيوم وأفكار الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو (Jean - Jacques Rousseau). ويظن بعض المؤرخين أن تأثر الأب بأفكار الفيلسوف روسو المتحررة من القيود الاجتماعية والسياسية، في تلك الأيام، جعلته شغوفاً بتوجيه ابنه ثوماس نحو التعلم والحصول على درجات عالية في المعرفة. وقد حصل ثوماس مالثوس على قسط كبير من التعلم من والده داخل بيته، إلى أن التحق بالتعليم الجامعي، في كلية يسوع (Jesus College) في جامعة كامبريدج، في العام (1784)، حيث درس الفلسفة والرياضيات وعلم اللاهوت. وبعد هذه الكلية حصل مالثوس على الشهادة الجامعية الثانية (ماجستير) في العام (1791). وعُيّن أستاذاً للتاريخ الحديث والاقتصاد السياسي في كلية شركة الهند الشرقية في هيلبوري (Haileybury) في العام (1805)، وكان تعيينه في الكلية حدثاً فريداً في إنجلترا، في تلك الأيام.

من أجل أن ندرك البيئة الفكرية والاجتماعية التي عاشها مالثوس، لا بد من العودة إلى الخلفية التاريخية التي صاغت بيئته الاجتماعية - الثقافية، إذ نجد أن مالثوس عانى من الناحية النفسية لرؤيته الفقراء يتضورون جوعاً، وأن القوانين التي تعود إلى قرون خلت قد ساعدت على دفع الفقراء نحو الجهل والمرض والتسول. ففي حزيران (يونيو) من العام (1349) أمر الملك إدوارد الثالث (King Edward III) بإصدار التنظيم القانوني للعمال (Ordinance of Laborer) أو ما يُسمى قانون الفقير (Poor Law)، لمخاطبة قضايا العمال في تلك الأيام، خاصة بعد انتشار الطاعون الأسود (Black Death or Plague) الذي أودى بحياة (30% - 40%) من سكان إنجلترا. وقد أدى هذا الوباء إلى انخفاض

## أداة ربط الأرجل Stocks



عدد السكان، وإلى انخفاض عرض العمل، وارتفاع الطلب على العمالة، خاصة في القطاع الزراعي. ودفع أصحاب الحيازات الزراعية إلى خيارات صعبة؛ فإما أن يعرضوا أجوراً عالية، أو أن يتركوا أراضيهم من غير استغلال، وبالتالي خسارة الإنتاج الممكن منها. ونتيجة لحاجة مالكي الأراضي إلى استغلال ملكياتهم الزراعية، اضطروا إلى رفع الأجور. وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع عام في الأسعار، في عموم بريطانيا. ومن أجل مكافحة موجة الغلاء في أسعار المنتجات الزراعية وغير الزراعية.

1- اقتبس واضع هذا المعجم شرح هذا المسرد من كتابه تاريخ الفكر الاقتصادي - الجزء الثاني، دار وائل - عمان - الأردن، 2022.



أصدر الملك إدوارد الثالث **التنظيم القانوني للعمال**. وقد أجبر هذا التنظيم كل من يقدر على العمل على العمل، وأن تعود **معدلات الأجور** إلى ما كانت عليه قبل جائحة **الطاعون الأسود (Plague)**، وألا تُسعر المواد الغذائية بأكثر من السعر المعقول.

وجد **العمال** في هذه الظروف فرصة للهرب من أرباب العمل ليكونوا أحراراً. لكن الملك إدوارد الثالث أصدر قانوناً يُعاقب بموجبه **العمال** الهاربين. ثم أصدر قانوناً آخر تحت مُسمى **قانون كامبريدج للعام (1388)** (**Statute of Cambridge**)، عمل على **تقييد حركة العمال والمتسولين**. وكان مخالف القانون يُعاقب بالربط من الأرجل بأداة تسمى (**Stocks**).

أدخلت تعديلات عديدة على **قانون الفقير**، منذ العام (1536)، بخاصة بما يرتبط بالفقراء غير القادرين، والمتسولين. واستمرت أوضاع العمال والفقراء، في بريطانيا، على حالٍ مزرٍ، حتى العام (1834)، وهو العام الذي توفي فيه **ثوماس مalthus**. لكنه شهد قبل وفاته تعديل **القانون** بشكل أفضل، ساعد على تخفيف وطأة الفقر والمعاناة على الفقراء والعمال.

يرى بعض المؤرخين أن كتابات **مalthus** ألهمت الساسة البريطانيين كي يُعدّلوا **القانون** ليصبح إنسانياً أكثر، وأكثر رحمة بالفقراء والعمال. وقد عُدّل **القانون** ليُصبح مركزي التنفيذ بدلاً من إنابته بالكنايس ودور العبادة، وأسس لنظام رفاه (**Welfare**) متكامل، على الرغم من التعديلات التي أدخلها المحافظون على القانون منذ أيام **مارغريت تاتشر** في سبعينيات القرن العشرين.

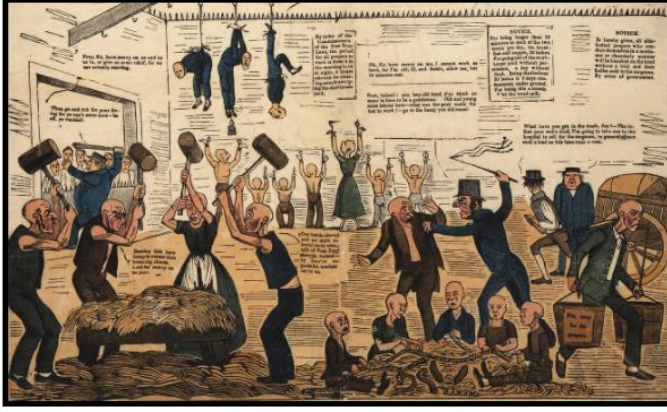
شكلت تلك الظروف والبيئة الاجتماعية – الثقافية، بمجملها وتراكماتها، نفسية العالم والمفكر الفيلسوف **ثوماس روبرت مalthus** وذهنيته، ودفعته نحو الكتابة في مجالاتها، خاصة في **نظرية السكان (Demographic or Population Theory)**.

يُصِفُ بعض **مؤرخي الفكر الاقتصادي** الفيلسوف **مalthus** بأنه كان أكثر علماء الاجتماع شهرة في القرن التاسع عشر. وتعود هذه الشهرة إلى كُتبه الشهير **مقال عن أساسيات السكان**. والأثر الذي أحدثته أفكاره في المجتمع البريطاني بشكل خاص، والمجتمعات الأوروبية، بشكل عام.



كان **مalthus** أول من كتب بوضوح عن العلاقة (المتصورة) بين **كمية الغذاء المُنتجة ونمو السكان**. وكان أول من عمّم هذا التصور بين العامة والخاصة، بوساطة التعبيرات المجازية المُقنعة، خاصة استخدامه الرياضيات البسيطة، ورأيه أن **كمية قليلة تنمو حسب متوالية هندسية ستصبح أكبر بكثير، مع الزمن، من كمية تنمو حسب متوالية عددية**. وقد طبق هذه الفكرة على **نمو كمية الإنتاج من الغذاء مقابل نمو حجم السكان**، ورأى أن **كمية الغذاء تنمو حسب متوالية عددية**، لكن **حجم السكان (عددهم) ينمو حسب متوالية هندسية**، لذا فإن الفقر يتفاقم، وتزداد المعاناة البشرية. وقد تؤدي الفجوة بين كمية الغذاء وعدد الأفواه إلى مجاعات وحروب.

أحوال العمال الفقراء البريطانيين قبل تعديل قانون الفقير في العام 1834



يُمكن للقارئ الحصيف لكتابات **مالثوس**، عن السكان والغذاء، أن يكتشف **ثلاثة عوامل رئيسية** أثرت في طريقته التي صاغ بها أفكاره في مقالاته **عن السكان**. نتج العاملان الأول والثاني من الظروف التاريخية التي تعمق بها **مالثوس**، على نحو عكست أفكاره بكل وضوح. أما العامل الثالث فيعود إلى قوته الفكرية وإدراكه القوي للحالة التي سادت في بريطانيا منذ أيام الملك إدوارد الثالث (1349).

**العامل الأول)** كانت بريطانيا **مكتفية ذاتياً** من حيث كمية الإنتاج الغذائي المحلي، حتى العقد الأخير من القرن الثامن عشر الميلادي. لكن ارتفاع عدد السكان أدى إلى ارتفاع الطلب على المنتج الغذائي، وزيادة الضغط على المنتجين. ومنذ بداية العقد الأخير من القرن الثامن عشر الميلادي زادت الحاجة إلى استيراد السلع الغذائية من الخارج، لكن ذلك لم يتحقق من غير ارتفاع في أسعار المواد الغذائية.

**العامل الثاني)** من العوامل الثلاثة التي أثرت في صياغة **الأفكار المalthusية** كان **شدة المعاناة والفقر** اللذين اكتوت منهما طبقات الدخل الدنيا. ففي تلك السنوات كانت بريطانيا، وعلى وجه الخصوص إنجلترا، تتحول بشكل متسارع إلى الحياة الحضرية، وشهدت تحولات اجتماعية واقتصادية كبيرة، خاصة التحول نحو شغل العمال في المصانع بدلاً عن البيوت، والتوسع المدني. وكانت البطالة والفقر، في تلك المدة، علامات ظاهرة في المجتمع البريطاني. ونتيجة لذلك ارتفعت معاناة الفقراء وبؤسهم، وارتفعت معها الأصوات المنادية بوضع حلول لتلك القضايا المجتمعية الملحة.

**العامل الثالث)** كان **مالثوس** الابن متقد العقل، ومفكر من الدرجة الأولى. وقد دخل مع أبيه في نقاش فلسفي عميق، انصب على نزعة البشر والمجتمع نحو **الكمال (Perfectibility)**، فكان **مالثوس** الأب متفائلاً بهذه النزعة. وكان مقتنعاً بما كتبه فلاسفة آخرون من أمثال **وليام غودوين (William Godwin)**، و**ماركيز كوندورست (Marquis de Condorcet)**، لكن **مالثوس** الابن عقد العزم على تفنيد نظرياتهم.

تبنى **وليام غودوين** فلسفة ترى أن الجنس البشري يتوق للكمال ويتجه إليه بوساطة التقدم المستمر نحو عقلانية عالية وزيادة مستوى الرفاء. ولأن صفات الفرد الإنسان تعتمد على البيئة الاجتماعية، وليس على الوراثة، فإن المجتمع الكامل يُنتج أناساً كامليين. لكن العقبة الرئيسية أمام التقدم تكمن في **الملكية الخاصة (Private Property)** و**اللامساواة الاقتصادية والسياسية والدولة القمعية (Coercive State)**. وحسب قول **غودوين** فإن نمو السكان لا يشكل أية مشكلة، لأن البشر يتوقفون عن التكاثر عندما يشعرون بأنهم وصلوا إلى الحد الكافي.

نجد مقابل **غودوين** أن **الماركيز دي كوندورست** قد تبنى رؤية مفادها أن التقدم الاجتماعي يعتمد على ثلاثة عناصر: **(1) المساواة بين الأمم. (2) المساواة بين أفراد المجتمع. (3) كمالية البشر.** فالمساواة بين الأمم، حسب رأيه، تعمل على إبطال الحروب بينها. والمساواة بين أفراد المجتمع تعمل على إلغاء الفروقات في صحة الأفراد وتعليمهم. ورأى أن **النظام الطبيعي (Natural Order)** يدفع البشر نحو المساواة الاقتصادية، لكن المؤسسات الراهنة **(في عصره)** تشجع اللامساواة. أما المساواة فإنها تحطم الشرور الاجتماعية، وتؤدي إلى كمالية البشر. وقد رأى **كوندورست** أن اللامساواة الوحيدة الواجب قبولها هي ما تسوقه القدرات الطبيعية للفرد. ورأى أن عدد السكان سيرتفع بسبب هذه الإصلاحات، وأن إنتاج الغذاء سيكون

بكم أسرع. لكن إذا لم تُعالج **مشكلة الكفاف** (*Problem of Subsistence*)، يرى **كوندورست**، فإن وسائل منع الحمل تصبح مقبولة.

عندما شرع **مالثوس** في كتاب **أساسيات السكان**، أخذ بعين الاعتبار الأفكار التي تبناها **غودوين** و**كوندورست** حول **السكان**، وبدا بأنه صمم على إثبات عدم صحة ما اعتقده الفيلسوفان، خاصة عن دور النية الحسنة والتعليم في خلق نظام اجتماعي كامل. فقد كان **مالثوس** مقتنعاً، من الناحية الواقعية، بأن فكرة الفقر مترسخة في المؤسسات الاجتماعية والسياسية، وأن الفجوة بين حجم السكان وإمكانية إطعامهم تتسع وتزيد المشكلة تعمقاً. ورأى أنه لا يمكن وقف زيادة حجم السكان إلا إذا عمل الفقراء أنفسهم (**طوعية**) على الحد من حجم الأسرة. وبهذه الرؤية وضع **مالثوس**، حسب ظنه، حلاً شاملاً للمشكلة السكانية، ومشكلة الفقراء العاملين.

كانت المسألة الرئيسية التي تواجه المفكرين وصانعي السياسة هي عن **المحبطات** (*Checks*)، أي العوامل التي من شأنها أن تقلل من تزايد السكان، ومن منها تعطى أولوية على المحبطات الأخرى. وعلى ما بدا في تلك الأيام فإن **محدودية عرض الغذاء** كانت **المُحبط** الرئيس. لكن **مالثوس** أضاف عوامل **إحباط** أخرى، صنفها تحت عنوانين: **محبطات موجبة** (*Positive Checks*) و**محبطات وقائية** (*Preventive Checks*).

وضع تحت **المحبطات الموجبة** عوامل تعمل على رفع عدد حالات الموت مثل الحروب والمجاعات، والأمراض. ووضع تحت **المحبطات الوقائية** عوامل تمنع التكاثر السكاني مثل تخفيض معدل الولادات بطرق مشروعة أخلاقياً.

عند النظر في أفكار **مالثوس**، نجد أنها جاءت تحت عنوانين رئيسيين، يُمكن تسميتهما ما يأتي: **نظرية مالثوس في السكان** (*Malthus Population Theory*) و**المصيدة السكانية** (*Population Trap*). وقد تمكن **مالثوس** في نظريته من شرح الأبعاد السكانية، من حيث النمو وانخفاض عدد السكان واستقرار عدد السكان. أما **المصيدة السكانية** فقد تضمنت فكرة وصول **الاقتصاد إلى حد الكفاف** (*Subsistence Economy*).

تطرق **مالثوس** إلى ما سمي في أيامه **قانون الأجور الحديدي** (*Iron Law of Wages*)، الذي يعود إلى الفكرة التي سادت في المدرسة الكلاسيكية، فرأى أن انخفاض الأجور عن مستوى الكفاف يؤدي إلى موت العمال. وفي هذا المجال كانت ل**مالثوس** مساهمة رائدة. وقد كتب تحت عنوان نقد التراكم وقانون الأجور الحديدي (*Critique of Accumulation and the Iron Law of Wages*)، وعُدّت أفكاره أساسية، في مجال أجور العمال، للمدرسة الكلاسيكية. ورأى **مالثوس** أن **الأجور الحقيقية** (*Real Wages*) غير قابلة للارتفاع أعلى من **حد الكفاف**، لأن زيادة رفاء العمال تُسبب زيادة في عرض العمال، وإذا انخفضت **الأجور الحقيقية** عن مستوى الكفاف فإن العمالة الفائضة ستُموت جوعاً. وهذه الفكرة الأخيرة شكلت الأساس الذي انبنى عليه مبدأ **الأجور الحديدية**.

أما في مجال **نظرية فوائض العرض** (*Theory of General Gluts*)، فقد افترض **مالثوس** أن **العمال** يتلقون **أجور الكفاف** (*Subsistence Wage*)، وأن **أرباب العمل** يوظفون **العمال** لأن قيمة إنتاجهم أعلى بكثير مما يُنفق عليهم من **أجور**، ما يؤدي إلى تحقيق الربح من **الرأسمالي** (رب العمل). ولأن **العمال** لا يستطيعون شراء كل ما يُنتجون، فلا بد أن يفعل ذلك آخرون. ولذلك لا تعود الأرباح إلى العمال على شكل أجور إضافية، لأن عودة الأرباح إلى **العمال** تؤدي إلى توقف الإنتاج، وضياح فرص العمل. وقد طرح **مالثوس** سؤالاً غير مباشر: **من يشتري فائض الإنتاج؟** وقد أجاب عنه بأن **الرأسمالي** يشتري جزءاً منه يأتي على شكل **سلع رأسمالية** (*Capital Goods*)، وهذا الشكل من الشراء يعمل على تحفيز الإنتاج والتوظيف، وهذه النتيجة لا تختلف عما يؤديه الإنفاق على السلع الاستهلاكية. وحسب رأي **مالثوس** لا يمكن للقوة الشرائية المتوافرة للعمالة (**أجور الكفاف**) أن تكفي لشراء الإنتاج كله. ما يعني أن إنفاق العمال لا يكفي لتراكم رأسمالي يرفع

الإنتاج ويزيد التوظيف. ويحدث **الاستثمار**، حسب قوله، من أجل دعم الاستهلاك. وإذا لم تُبَع البضاعة النهائية، لن يكون هناك استثمار. يُضيف مالثوس بأن **الرأسمالي يستطيع أن يستهلك كل الأرباح التي يُحققها، لكنه مبني على نفسية تحب الثراء ومراكمته، لأن الهدف المركزي لحياته يكمن في مراكمة الثروة، ولأن الأثرياء مشغولون في تعداد ثرواتهم عن استهلاكها.**

يُضيف مالثوس أن الإنفاق الذي يفعله **مالكو الأراضي (Landlords)** كي يتفادوا **فائض العرض** قد يؤدي إلى ركود اقتصادي (**Economic Stagnation**). لكن **فائض العرض** قد يحدث، حسب قوله، إذا أشبع المستهلكون رغباتهم. وقد عرّف الإيجار (**Rent**) بأنه **فائض ينتج من الفرق بين سعر السلعة الزراعية وكلفة الإنتاج**، المتمثلة في الأجور وفوائد القروض والأرباح. ولهذا السبب يؤدي **إنفاق هذا العائد (الإيجار)** إلى دعم **الطلب الفعال (Effective Demand)** **من غير أن يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج**. ورأى أن الأشكال الأخرى من الدخل تعمل على زيادة القوة الشرائية، لكنها تؤدي إلى زيادة كلفة الإنتاج، في وقت يجب على الاقتصاد أن يخفض كلفة الإنتاج كي يبقى منافساً في السوق الدولي.

قد طرح سؤالاً مهماً، عند هذه المرحلة المتقدمة من فكر **مالثوس**: ما هي تبعات أفكاره على صياغة السياسات العامة، المرتبطة بالحاجة إلى **استهلاك غير إنتاجي (Unproductive Consumption)**؟ فحسب ما رأى **مالثوس** نفسه، يجب أن تبقى **قوانين الذرة (Corn Law)** سارية المفعول. وقد رأى أن الرسوم والتعريفات الجمركية المفروضة على استيراد الحبوب عملت على إغناء مالكي الأراضي، ما شجع على **الاستهلاك غير المنتج**. وهو ما رآه ضرورياً لتفادي **الركود الاقتصادي**.

في الوقت الذي رأى أهمية الاستهلاك غير المنتج، وتوظيف أكبر عدد ممكن من الخدم في الوظائف الوضيعة، إلا أنه عارض التمادي **بالاستهلاك غير المنتج** بتمويل من الحكومة. ورأى أن موظفي الحكومة والجنود والبحارة، وكل الذين يعيشون من الفائدة على الدين الوطني (**Interest on National Debt**)، يجعلون من الضرائب ضرورة، وهذه الضرائب بدورها تقف عائقاً أمام زيادة الثروة. وعلى المجتمع النظر إلى الملكية الخاصة بوصفها شيئاً مقدساً، وينبغي ألا يسمح بإعادة توزيع الثروة بوساطة الضرائب العالية. ولم يحبذ **مالثوس** زيادة الدين الوطني (**الدين العام**) لأنه رأى فيه مسبباً للتضخم، وأدى لأصحاب الدخل المنخفض.

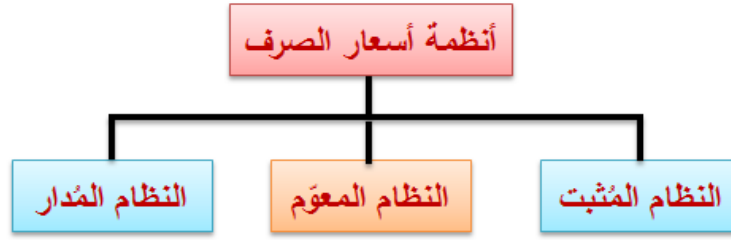
### صندوق عملة مُدار (**Managed Currency Fund**) (22):

في مجال **الاستثمار (Investment)**، بخاصة في **تجارة العملات (Currency Trade)**، هو صندوق استثماري، يوظف موجوداته في عمليات بيع العملات وشراؤها، المتوقع تذبذبها، وجني الأرباح من ذلك، ومن الفوائد على أرصدها بالعملات المختلفة، في الأمد القصير.

### نظام عائم مُدار (**Managed Floating System**) (23):

في **النظرية النقدية (Monetary Theory)**، بخاصة في مجال **أسعار صرف العملات (Exchange Rates)**، هو أحد أنظمة تحديد أسعار صرف العملات، المُستخدمة من السلطات النقدية، في كثير من الدول. ويُسمى في بعض الأحيان **تعويم قذر (Dirty Floating)**، ويُعدّ خليطاً من النظامين: **سعر الصرف المثبت (Fixed Exchange Rate)** و**سعر الصرف المرن (Flexible Exchange Rate)**. وعادة تكون السلطة النقدية في هذا النظام لاعباً رئيساً في سوق

**العملات الأجنبية**، لكنها لا تقرر سعراً محدداً للصرف، بل ترغب في المحافظة عليه. وما تفعله ضمناً أنها لا تسمح للسوق بتحديد **سعر الصرف**، بل تتدخل من حين إلى آخر **لتثبيت السعر** بوساطة عمليات البيع والشراء<sup>(2)</sup>.



إن العملات تشبه السلع التي تباع وتُشتري في السوق، لكنها **معايرة (Standardized)** من حيث المواصفة، وبناءً على ذلك لا يهتم المتعاملون إلا بأسعار صرفها. والأهم من ذلك أن لدى المتعاملين بالعملات **معلومات تامة (Perfect Information)** عن أسعارها، لأنها مُحددة في سوق عالمي.

(راجع مسرد: **تعويم وسخ (Dirty Float)**).

### تجارة مُدارة (تبادل مُدار) (**Managed Trade**) (24):

في **التجارة الخارجية (Foreign Trade)**، بخاصة في مسألة **الحماية (Protectionism)**، هو الاستغناء عن **آلية السوق الحر (Free Market)**، و**التجارة الحرة (Free Trade)**، لصالح **تدخل الحكومة (Government Intervention)**. وعادة يُستخدم هذا الشكل من الحماية من أجل مساعدة صناعة معينة. وقد مارست حكومة الولايات المتحدة مثل هذا التدخل، في عقد الثمانينيات من القرن الماضي، في سبيل حماية صناعة السيارات، والحديد، وأشباه الموصلات، في مواجهة المستوردات اليابانية.

(راجع مسرد: **جدل الصناعة الرضيعة (الحديثة) (Infant Industry Argument)**).

### محاسبة إدارية (**Management Accounting**) (25):

في **علم المحاسبة (Accounting)**، بخاصة **محاسبة الشركات (Corporate Accounting)**، هي تقييم تمويلي لماضي منشأة ما وحاضرها ومستقبلها.



يشمل هذا التقييم وضع **الموازنة النقدية (Cash Budgeting)**، والتنبؤ **بالتدفقات النقدية، الداخلة (Inflow) والخارجة (Outflow)**، التي تشير إلى الحاجة إلى التمويل أو عدم الحاجة إليه. وتشمل أيضاً وضع **الموازنة الرأسمالية (Capital Budgeting)**، التي تشمل تقييم خطط الاستثمار، و**تسعير التحويل (Transfer Pricing)**، الذي هو وضع أسعار البضائع والخدمات التي يجري تبادلها بين الشركات التي تنضوي تحت إدارة واحدة. ويهتم هذا الشكل من المحاسبة بالرقابة على أنظمة المحاسبة المتبعة في المنشأة للحيلولة دون وقع الخداع والفساد.

(راجع مسرد: **محاسبة (Accounting)**، و**محاسبة تمويل (Financial Accounting)**).

2- يتبنى البنك المركزي الأردني، إلى حدٍ بعيد، هذا النظام.



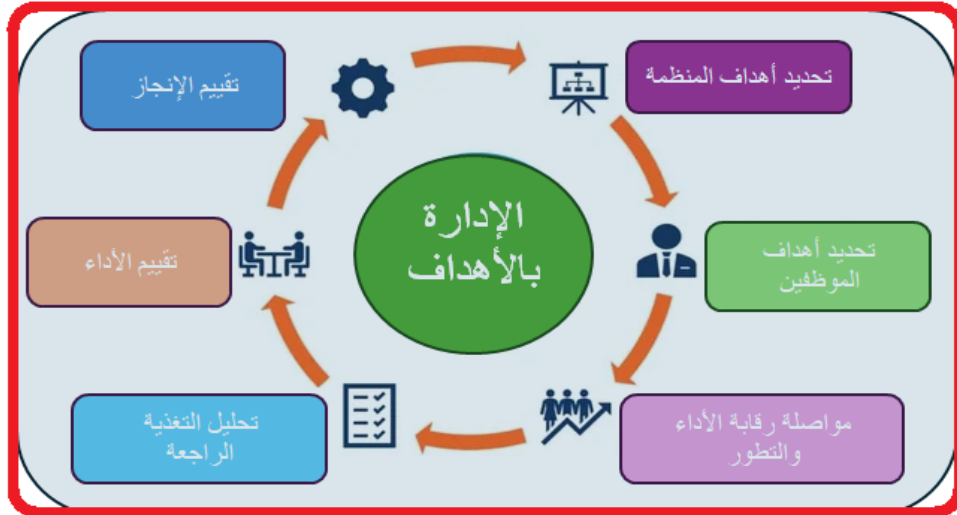
**شراء الإدارة للأسهم (Management Buyout) (26):**

في مجال الشركات والاستحواذ عليها (Acquisition)، أو شرائها من الإدارة، هو شراء إدارة منشأة (شركة) ما شركة أخرى بواسطة شراء أسهم هذه الشركة من حملة أسهمها. وقد انتشرت هذه الممارسة في بريطانيا والولايات المتحدة، منذ عقد الستينيات من القرن الماضي. وذلك خوفاً من سيطرة بعض المساهمين على الشركة المنوي شراؤها، بشراء الأسهم من مساهمين آخرين. وعادة تقتصر الإدارة بأسعار فائدة ثابتة، لتمويل شراء الأسهم، وتضع موجودات الشركة رهناً يقابل القرض.

(راجع مسرد: تجريد الموجودات (Asset Stripping)).

**الإدارة بالأهداف (Management by Objectives) (27):**

في مجال الإدارة (Management)، والإنتاجية (Productivity)، وقياسها، هي عملية وضع أهداف محددة للمديرين من الصف الأول وبقية المديرين الخاضعين، بحيث ترتبط الأهداف مع المهام الموكلة إليهم، من أجل معرفة كفاءة الوحدات الإدارية في المنظمة (المؤسسة، أو الشركة) ونجاحتها، ومراقبة الأداء بانتظام.

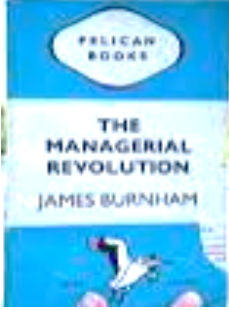
**نماذج إدارية للمنشأة (Managerial Models of the Firm) (28):**

في إدارة الشركات (المنظمات، أو المنشآت) (Organizational Management)، هي نماذج نظرية، وتطبيقية، تحاول شرح سلوك الشركة (المنظمة، أو المنشأة) استناداً إلى أهدافها المعلنة (الأهداف المسيطرة) (Dominant Aims). وعادة ما تشمل أهداف الشركات (المنشآت) مسائل متعددة، منها تعظيم المبيعات (Sales Maximization)، وتعظيم الأرباح (Profit Maximization)، وتعظيم دالة المنفعة الإدارية (Managerial Utility Function Maximization)، وتعظيم معدل نمو المنشأة (Rate of Growth). وقد اختلف علماء الإدارة والاقتصاد على حال الشركة (المنشأة) عندما يفوض المساهمون صلاحياتهم لمجالس الإدارة. فمنهم من رأى أن الإدارة هي المسؤولة عن التغيرات التي تحصل لبنية الشركة، وأهدافها، في بعض الأحيان. وهناك من المنظرين الماركسيين من يرى أن المنشأة تبقى كما نشأت، لأن المساهمين والإدارة ينحدرون من البيئة الاقتصادية - الاجتماعية ذاتها.



### الثورة الإدارية (Managerial Revolution) (29):

في مجال الإنتاج (Production)، والعمل (Labor)، والعلاقات العمالية (Labor Relations)، وأرباب العمل (Employers)، والاقتصاد الاجتماعي (Socioeconomics)، والسياسة (Politics)، هي نظرية تعود إلى الفيلسوف الأمريكي جيمس بورنهام (James Burnham)، ذي الميول الشيوعية، يرى فيها أن تحولاً كبيراً قد حدث بعد العام (1914)، من مجتمع الرأسمالية (Capitalist Society) إلى مجتمع إداري (Managerial Society)، حيث هيمنت طبقة المديرين، الذين يعملون بنجاعة عالية، في الدولة التي تسيطر على وسائل الإنتاج. ولأن المديرين أصبحوا الطبقة الحاكمة (Ruling Class) فإنهم يستغلون العمال، كما يفعل الرأسماليون بالعمال، ما يؤكد أن اللامساواة في توزيع الدخل ستبقى. ولأن المديرين الذين يعملون دون رأس المال لا يسعون وراء الربح، فإن الاقتصاد الذي يديره لن يخضع لتأثير قوي من التذبذب الدوراني والأزمات الاقتصادية، ومن الممكن أن يخططوا بشكل جيد لهذا الاقتصاد. وسوف يكون لمثل هذا الاقتصاد رؤية طويلة الأمد لتشجيع الاختراعات والإبداعات.



يرى بعض مؤرخي الفكر الاقتصادي أن أفكار بورنهام جاءت من المخزون الماركسي، بخاصة أن بورنهام كان أستاذاً للفلسفة، في جامعة نيويورك (1932 - 1954)، وكان يركز اهتمامه على النقد الاشتراكي للمجتمع المعاصر. وقد رأى مفكرون آخرون من أمثال كينيث غالبريث (K. Galbraith) أن هذه الثورة جاءت اعترافاً بتحول القوى في الشركات الكبرى، من حملة الأسهم إلى المديرين الموظفين.

### تعظيم دالة المنفعة الإدارية (Managerial Utility Function Maximization) (30):

في مجال المنشأة (Firm)، وسلوكها، هو سلوك تمارسه إدارة المنشأة، يقضي بتعظيم إشباعها النفسي، إذ ترتفع منفعة المديرين عندما ترتفع قيمتهم مع زيادة حجم العمال والموظفين العاملين وزيادة الإنفاق في المنشأة التي يديرونها، وارتفاع رواتبهم إلى مستويات أعلى مما يمكن أن يكون مقبولاً. وهذا الحال يعكس، حسب هذا المفهوم، قدرتهم على إدارة المنشأة بنجاعة واقتدار.

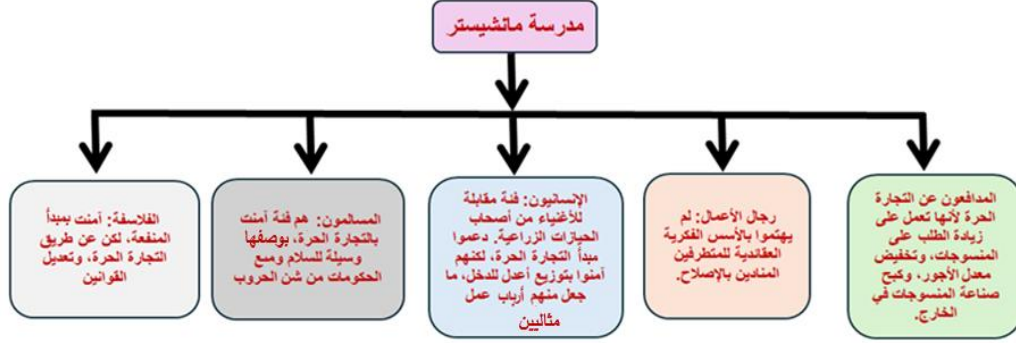
### مدرسة مانشستر (Manchester School) (31):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thought)، هي مجموعة من المفكرين ورجال الأعمال، الذين نادوا بمبدأ دعه يعمل (Laissez-Faire) ومبدأ التجارة الحرة (Free Trade)، بخاصة في مجال المنسوجات (Textiles)، وتعديل القوانين على النحو الذي يخدم مصالحهم المتعددة. وقد نشأت أفكار هذه المدرسة ونمت نتيجة للمناداة بإلغاء قوانين الذرة (Corn Laws)، في مدة رئيس الوزراء البريطاني - اليهودي بنجامين ديسرايلي (Benjamin Disraeli). أسسها رائدا الأعمال ريتشارد كوبدين (Richard Cobden)، وجون برايت (John Bright). وقد اختلف أصحاب المدرسة على الهدف من وراء المبادئ التي نادوا بها. وانقسموا إلى خمس فئات: الأولى المدافعون عن التجارة الحرة لأنها تعمل على زيادة الطلب على الأقمشة، وتخفيض الأجور وتحقيق أرباح عالية، وكبح صناعة الأقمشة خارج المملكة المتحدة. الثانية رجال الأعمال الذين لم يهتموا إلا بمصالحهم وتحقيق الأرباح، وتوسيع سلطتهم في السوق. ولم ينغمسوا في الجدل الفكري الذي ساد في تلك الأيام. الثالثة الإنسانيون الذين تبناوا المبادئ من أجل التوزيع الأعدل للدخل، ومساعدة الطبقات الفقيرة من المجتمع. الرابعة المسالمون الذين دافعوا عن التجارة الحرة بوصفها وسيلة للتعارف بين الشعوب، والسلام، ومنع الحكومات من شن الحروب.

**الخامسة) الفلاسفة** الذين آمنوا بالتجارة الحرة وتعديل القوانين، كون التجارة الحرة وسيلة لتحقيق المنفعة، ليس بالمعنى التقليدي، لكن بالمعنى الفلسفي المتطرف.

يرى كثير من المؤرخين أن هذه **المدرسة** كانت مجموعة عمل، أكثر من كونها مجموعة فكرية، قابلها في ألمانيا ما سُميت آنذاك **مجموعة الحمائيين (Protectionists)**.

(راجع مسرد: **قوانين الذرة (Corn Laws)**).



**بيرنارد ماندفيل (Bernard Mandeville) (32):**



في تاريخ الفكر الاقتصادي (*History of Economic Thought*)، بخاصة في مجال

الاقتصاد الاجتماعي (*Socioeconomics*)، هو طبيب وكاتب هولندي، عاش في المدة

(1670 - 1733)، حصل على شهادة الدكتوراة في الطب من جامعة لايدن

(*University of Leiden*) في العام (1691)، ثم استقر في لندن. له مقالات وكتابات

وقصائد متعددة، جمعها في مجلد عنوانه بخرافة النحل (*Fable of the Bees*) في

السنوات (1714) و(1724)، بين فيها أن الشرور الخاصة (الفردية) (*Private Vices*)

مثل الحسد والتفاخر والتحايل تعزز السلعة العامة، لأنها تحتاج إلى توظيف العمالة المتخصصة، التي تحارب مثل هذه

الشرور. وقد فكر في مبدأ اليد الحرة (*Invisible Hand*)، قبل آدم سميث (*Adam Smith*)، وفي رؤية الاقتصاديين

الكلاسيكيين لمبدأ دعه يعمل (*Laissez-Faire*).

**تنبؤات قوة العمل (Manpower Forecasting) (33):**

في سوق العمل (*Labor Market*)، وقطاع الأعمال (*Business Sector*)، ومجال التوظيف (*Employment*)،

والمستجدات عنها، هي عمليات تقدير يجريها خبراء ومختصون عن مستقبل الطلب والعرض للعمالة

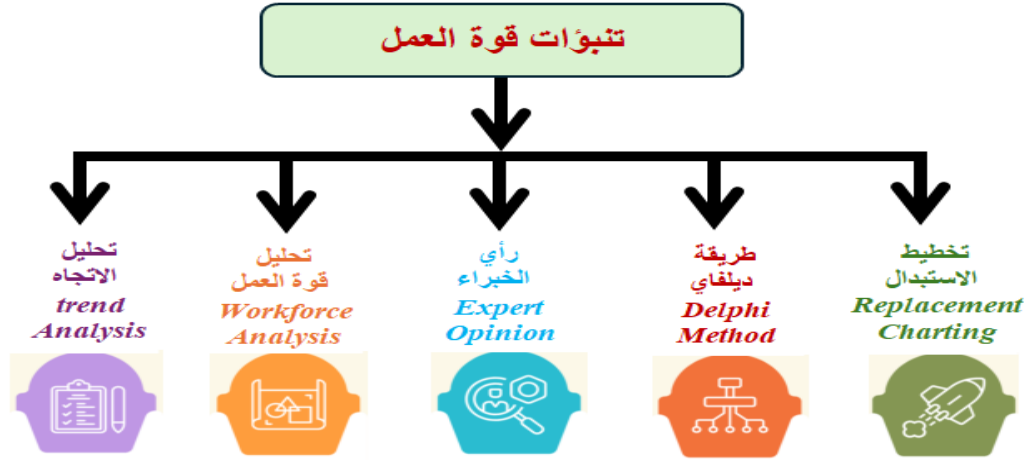
(*Demand for and Supply of Labor*). وقد تُجرى مثل هذه التنبؤات على المستوى الإقليمي أو الوطني، أو على

مستوى القطاع الاقتصادي، والمنشأة. وتتكون من اشتقاق الطلب على العمالة من التنبؤات عن الإنتاج

(*Output Forecast*)، باستخدام معاملات ثابتة لنسبة العمالة إلى الإنتاج (*Fixed Labor-Output Coefficients*)،

ويتم تعديلها حسب توافر معلومات وبيانات جديدة. أما بالنسبة لعرض العمل، فيلجأ الاقتصاديون والإحصائيون إلى

التنبؤ به من معدل نمو السكان (*Population Projections*)، ومعدلات مشاركة قوى العمل (*Labor Force*) (*Participation Rates*)، وتقديرات هجرة العمالة بالاتجاهين؛ الخروج والدخول.



سياسة قوة العمل (*Manpower Policy*) (34):

في سوق العمل (*Labor Market*)، والسياسات الحكومية (*Government Policies*)، ومجال التوظيف (*Employment*)، هي إجراءات متعددة تتخذها المؤسسات



المعنية، في القطاعين الخاص والعام، في مجال تدريب قوة العمال (*Labor Force*)، وزيادة معدلات مشاركة قوى العمل (*Labor Force Participation Rates*)، وتحسين تخصيص (*Allocation*) قوة العمل الراهنة، ومحاولة المواءمة المستقبلية بين الطلب على العمالة وعرض العمل. وعادة ما تكمن أول خطوة في هذا المجال في تحضير تنبؤات قوة العمل (*Manpower Forecast*)، بالطرق المتوافرة،

ومنها استخدام تنبؤات معاملات ثابتة لنسبة العمالة إلى الإنتاج (*Fixed Labor-Output Coefficients*). ويمكن بواسطة هذه التنبؤات تصميم السياسة المناسبة. وقد وضعت كثير من الدول، ومنها الولايات المتحدة وبريطانيا مثل هذه السياسات للمساعدة على ضبط سوق العمل.

(راجع مسرد: سياسة سوق العمل (*Labor Market Policy*)).

ورقة القيقب (*Maple Leaf*) (35):



في مجال المسكوكات النفيسة (*Precious Coins*)، هي مسكوكة ذهبية كندية، تزن أوقية تروي (*Troy Ounce*)، أي ما يكافئ (31.1) غراماً من الذهب.

ماكويلادورا (منطقة تجارة حرة) (*Maquiladora*) (36):

في التجارة الدولية (*International Trade*)، بخاصة في مجال التصدير (*Export*)، هي منطقة تجارة حرة، تأسست في المكسيك، في العام (1965)، تسمح باستيراد المواد الخام دون ضرائب مفروضة عليها، ولا رسوم جمركية من أي نوع، وتحويلها إلى بضائع مصنعة، من أجل تصدير المنتجات إلى الخارج.

## جين مارسيت (Jane Marcet) (37):



في تاريخ الفكر الاقتصادي (*History of Economic Thought*)، هي كاتبة ومفكرة اقتصادية، عاشت في المدة (1769 - 1858)، كانت زوجة طبيب مميز وابنة تاجر سويسري، اشتهرت في أيامها بالكتابة في الشأن الاقتصادي. وكتبت على وجه الخصوص في الاقتصاد السياسي (*Political Economy*)، ونشرت كتاباً في هذا الموضوع في العام (1816). وقد توقعت بعضاً من أفكار ديفيد ريكاردو (*David Ricardo*)، ومدحها على أعمالها الفكرية عالم الاقتصاد الفرنسي جين بابتست ساي (*Jean-Baptiste Say*). وقد أخذت كتاباتها في

الاقتصاد الكلاسيكي (*Classical Economics*) شكلاً من أشكال الحديث مع الذات، أسمته الحديث بين السيدة (ب) وكارولين (*Mrs. B and Caroline*)، شملت موضوعات الملكية (*Property*)، وتقسيم العمل (*Division of Labor*)، ورأس المال (*Capital*)، والأجور (*Wages*)، والسكان (*Population*)، وحالة الفقراء (*Condition of the Poor*)، والإيراد من عوامل الإنتاج (*Revenue from Factors of Production*)، والقيمة (*Value*)، والنقود (*Money*)، والتجارة الدولية (*Foreign Trade*)، والإنفاق (*Expenditure*). (راجع مسرد: عالمات اقتصاد (اقتصاديات إناث) (*Female Economists*)).

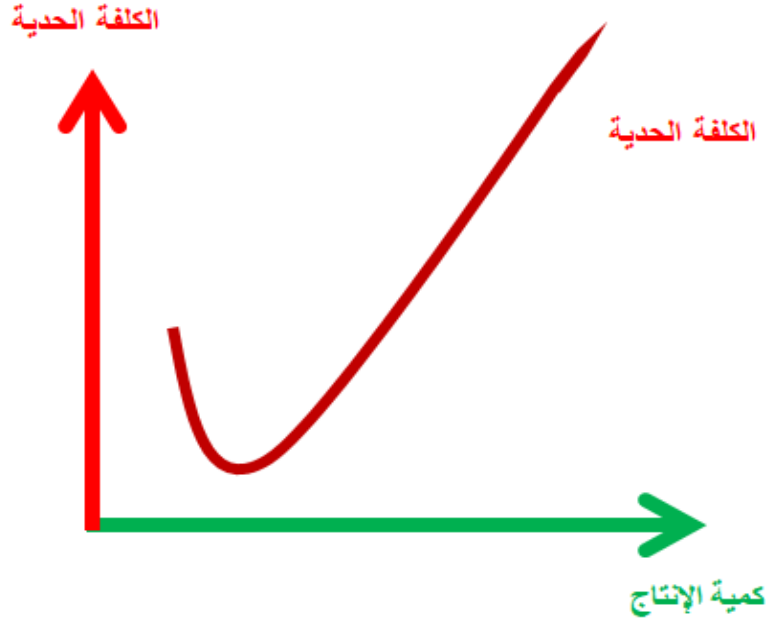
كلفة حدية (*Marginal Cost*) (38):

في الاقتصاد الجزئي (*Microeconomics*)، خاصة في نظرية المنشأة (*Theory of the Firm*)، ونظرية التكاليف (*Cost Theory*)، هي الكلفة الإضافية التي تتحملها المنشأة عندما تُنتج وحدة إضافية واحدة من السلعة تحت الدراسة.

لنفترض على سبيل المثال أن بيانات الإنتاج والتكاليف الآتية متوافرة:

| كمية الإنتاج | الكلفة الكلية | الكلفة الحدية |
|--------------|---------------|---------------|
| 1            | 10            | 10            |
| 2            | 15            | 5             |
| 3            | 25            | 10            |
| 4            | 38            | 13            |
| 5            | 65            | 27            |

نلاحظ أن كلفة كل وحدة إضافية تختلف بين كمية وأخرى. فالوحدة الأولى أضافت (10) إلى الكلفة الكلية، وأضافت الوحدة الثانية (5) إلى الكلفة الكلية، أما الوحدة الثالثة فقد أضافت (10) إلى الكلفة الكلية، وأضافت الوحدة الرابعة (13) إلى الكلفة الكلية، وأخيراً أضافت الوحدة الخامسة (27) إلى الكلفة الكلية. ويمكننا تمثيل الكلفة الحدية بيانياً على النحو المبين في الشكل المرفق:



يعتمد ارتفاع الكلفة الحدية أو انخفاضها أو استقرارها (على التوالي) على واحدة من حالات الإنتاج الآتية: العائد المتناقص على الحجم (Decreasing Returns to Scale)، أو العائد المتزايد على الحجم (Increasing Returns to Scale)، أو العائد الثابت على الحجم (Constant Returns to Scale)، على التوالي.  
(راجع مسرد: متوسط الكلفة الإضافية (Average Incremental Cost)).

### كلفة حدية لإزالة الضرر البيئي (Marginal Cost of Abatement) (39):

في اقتصاديات الموارد والبيئة (Economics of Resources & Environment)، هي الكلفة التي تتحملها الجهة المعنية لإزالة كل وحدة إضافية من الضرر البيئي، كالتلوث البيئي والإزعاج. وعادة ما يُستخدم هذا المقياس للتأكد من نجاعة تخفيف الضرر البيئي إلى الحد الذي لا يلحق الضرر بالصناعة، أو النشاط الذي يصدر عنه التلوث. أي حساب كلفة إزالة الضرر من كل وحدة إضافية من التلوث أو الضرر.



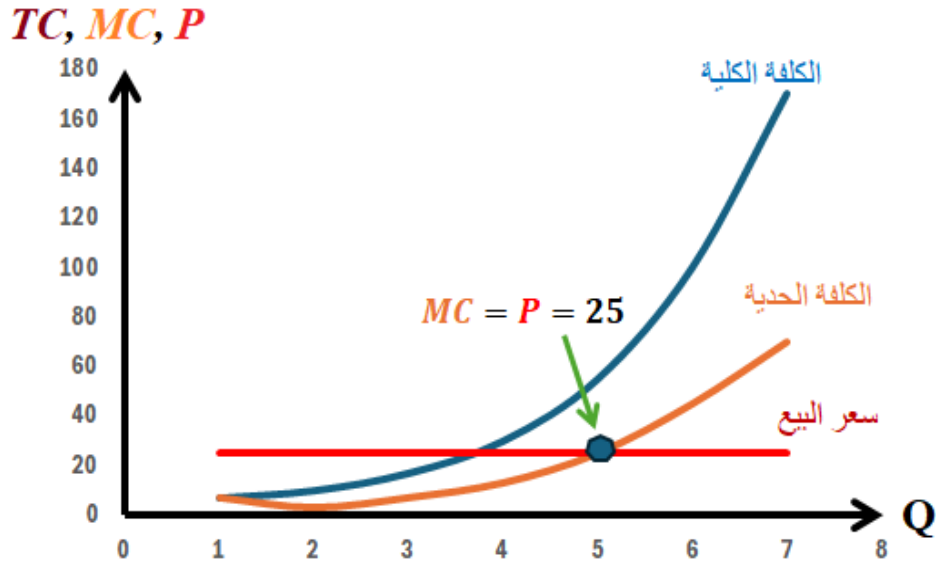
### تسعير بالكلفة الحدية (Marginal Cost Pricing) (40):

في الاقتصاد الجزئي (Microeconomics)، بخاصة في نظرية المنشأة (Theory of the Firm)، هو طريقة تحديد سعر بيع سلعة ما (بضاعة أو خدمة)، بحيث تكون الكلفة الحدية (Marginal Cost) لإنتاج الوحدة الواحدة من السلعة مساوية للسعر. وقد برر الاقتصاديون هذا الشكل من التسعير بناءً على مبدأ تعظيم النجاعة الاجتماعية (Maximizing Social Efficiency).

لنفترض أن البيانات الآتية تمثل كمية الإنتاج ( $Q$ ) والكلفة الكلية للإنتاج ( $TC$ )، وسعر البيع ( $P$ ) للوحدة الواحدة من السلعة، ومن هذه البيانات نستطيع اشتقاق الربح ( $\pi$ ) الأعظم بطرح الكلفة الكلية من الإيرادات الكلية ( $TR - TC$ ):

| $\pi = TR - TC$  | $P$ | $MC$ | $TC$ | $Q$ |
|------------------|-----|------|------|-----|
| $25 - 7 = 18$    | 25  | 7    | 7    | 1   |
| $50 - 10 = 40$   | 25  | 3    | 10   | 2   |
| $75 - 17 = 58$   | 25  | 7    | 17   | 3   |
| $100 - 30 = 70$  | 25  | 13   | 30   | 4   |
| $125 - 55 = 70$  | 25  | 25   | 55   | 5   |
| $150 - 100 = 50$ | 25  | 45   | 100  | 6   |
| $175 - 170 = 5$  | 25  | 70   | 170  | 7   |

نجد في هذه الحالة أن **أعظم ربح** يتحقق ( $\pi = 70$ ) عندما يكون ( $P = MC = 25$ )، وهذا الربح يُقابل الكمية ( $Q = 5$ ). ويمكننا تمثيل ذلك بيانياً على النحو المبين في الشكل المرفق:



من الصعب تطبيق قاعدة ( $P = MC$ ) في معظم الأحيان، لأنها تمثل وضعاً مثاليّاً. وفي جميع الأحوال يختلف تطبيق القاعدة واشتقاق السعر المثالي من مُنشأة إلى أخرى. لأن هناك فرقاً بين السعر الذي تسعى إلى تثبيته **المُنشأة في سوق المنافسة التامة** (*Perfect Competition*)، والسعر الذي تسعى **المُنشأة** التي تعمل في **سوق الاحتكار** (*Monopoly*) إلى تثبيته، أو في **سوق احتكار القلة** (*Oligopoly*)، أو **المنافسة الاحتكارية** (*Monopolistic Competition*).

### نجاعة حدية لرأس المال (*Marginal Efficiency of Capital (MEC)*) (41):

في **النظرية الكلية** (*Macroeconomics Theory*)، بخاصة في **الاقتصاد الكينزي** (*Keynesian Economics*) ومجال **الاستثمار** (*Investment*)، هو مصطلح من ابتداء عالم الاقتصاد البريطاني **جون كينز** (*John M. Keynes*)، قصد به



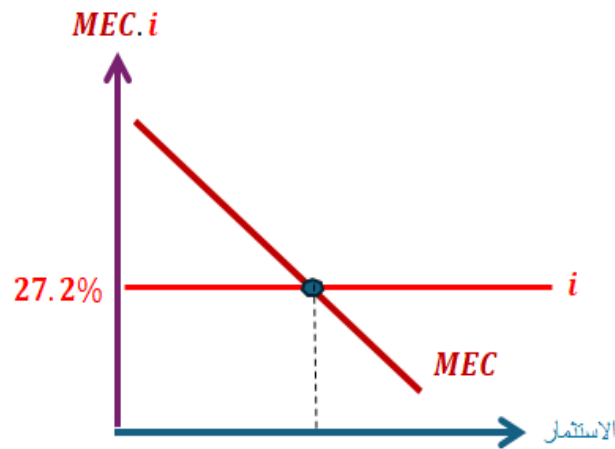
معدل الخصم (سعر الخصم) ( $Rate\ of\ Discount$ ) الذي يجعل القيمة الحالية ( $Present\ Value$ ) لتدفقات الدخل من استثمارٍ ما في رأس المال الثابت مساوية للسعر الراهن لعرض الأصل الاستثماري. ويمكن تعريف النجاعة الحدية لرأس المال، في هذا السياق، بأنها أعلى معدل عائد ( $Highest\ Rate\ of\ Return$ ) متوقع من الوحدة الإضافية من رأس المال الموظفة في الاستثمار ( $Marginal\ or\ Additional\ Unit\ of\ a\ Capital\ Asset$ ).

لنفترض على سبيل المثال أن البيانات الآتية متوافرة:

عدد سنوات بقاء الأصل الرأسمالي ( $Capital\ Asset$ ) هو ( $n = 4$ )، وسعر عرض الأصل الرأسمالي ( $S_p = 6000$ ) دينار إذا أراد المستثمر أن يشتريه الآن، ويُتوقع أن يُدرّ الأصل الرأسمالي دخلاً سنوياً مقداره ( $R_s = 2200$ ) دينار (لمدة  $n = 3$ )، والعائد المتوقع من الأصل الرأسمالي عند نهاية السنة الرابعة هو ( $R_4 = 4840$ ). ما يعني أن:

$$S_p = \frac{R_1}{(1+i)} + \frac{R_2}{(1+i)^2} + \frac{R_3}{(1+i)^3} + \frac{R_4}{(1+i)^4}$$

$$6000 = \frac{2200}{(1+i)} + \frac{2200}{(1+i)^2} + \frac{2200}{(1+i)^3} + \frac{4840}{(1+i)^4}$$



النجاعة الحدية لرأس المال ( $MEC$ ) في هذه الحالة هي معدل الخصم ( $i$ ) الذي يجعل المعادلة الثانية المذكورة سابقاً صحيحة. في هذه الحالة نحتاج إلى برنامج حاسوبي، كإكسل ( $Excel$ )، في حساب ذلك، أو بوساطة التجربة والخطأ. وقد كانت قيمة ( $MEC$ ) باستخدام برنامج الإكسل ( $MEC = 27.2\%$ )، تقريباً، وذلك لأن:

$$6000 = \frac{2200}{(1+0.272)} + \frac{2200}{(1+0.272)^2} + \frac{2200}{(1+0.272)^3} + \frac{4840}{(1+0.272)^4}$$

$$= 6007 \approx 6000$$

## نجاعة حدية للاستثمار (Marginal Efficiency of Investment) (42):

في النظرية الكلية (Macroeconomics Theory)، خاصة في الاقتصاد الكينزي (Keynesian Economics)، ومجال الاستثمار (Investment)، هي معدلات العائد المتوقعة (Expected Rates of Return on Investment)



على الاستثمار، كلما زاد حجم الاستثمار، تحت شروط محددة، في مدة زمنية محددة. وتحسب بوساطة معدل العائد الداخلي (Internal Rate of Return) على رأس المال، مطروحاً منه سعر الفائدة. وعادة ما يُقارن الخير الاستثماري معدلات العائد المتوقعة بسعر الفائدة السائد، للاستدلال على ربحية المشروع الاستثماري. فعندما تكون أسعار الفائدة عالية، وأعلى من النجاعة الحدية للاستثمار يكون المشروع، حسب هذا المعيار، خاسراً.

استخدم جون كينز (John M. Keynes)، هذا المصطلح، لكنه عدّله تحت مسمى مختلف بشكل بسيط وهو النجاعة (الكفاءة) الحدية لرأس المال (Marginal Efficiency of Capital (MEC)).

(راجع مسرد: النجاعة (الكفاءة) الحدية لرأس المال (Marginal Efficiency of Capital (MEC)).

## إعانة حدية للتوظيف (Marginal Employment Subsidy) (43):

في سوق العمل (Labor Market)، وتوظيف المتعطلين، هي إعانة مالية تقدمها الحكومة، في دولة ما، إلى المنشآت، في القطاعات المختلفة، من أجل خلق وظائف جديدة، بحيث يُقاس العدد الإضافي للوظائف الجديدة (Additional Job) مقارنة بعدد مرجعي منها، يكون أدنى من العدد الجديد. وقد تكون الإعانة الحدية للتوظيف طريقة سهلة، وأكثر فعالية في محاربة جيوب البطالة العميقة.

## منشأة حدية (Marginal Firm) (44):

في نظرية المنشأة (Normal Profits)، وهيكل السوق (Market Structure)، بخاصة سوق المنافسة التامة (Perfect Competition)، هي منشأة (شركة تجارية أو صناعية) تؤسس في قطاع إنتاجي ما، لا تحقق إلا أرباحاً عادية (Normal Profits)، تغطي كلفة الإنتاج (Production Cost)، وكلفة الفرصة البديلة (Opportunity Cost)، وقد تخرج هذه المنشأة من السوق إذا كانت أرباحها أقل من الأرباح العادية.

## الحدية (الهامشية) (Marginalism) (45):

في النظرية الاقتصادية (Economic Theory)، بكل فروعها، هي طريقة أساسية في اقتصاديات المدرسة الكلاسيكية الجديدة (Neoclassical Economics)، استخدمها المفكرون الاقتصاديون منذ العام (1870)، بوساطتها يقارن المحلل التغير البسيط في متغير بالتغير القليل الذي يحصل في متغير آخر. وعلى سبيل المثال ماذا يحدث للتكاليف الكلية (Total Cost (TC)) (أو التكاليف المتغيرة) (Variable Cost) إذا زادت كمية الإنتاج (Q) بمقدار وحدة واحدة، وماذا

يحدث للإيرادات الكلية ( $Total\ Revenue\ (TR)$ ) عندما تُباع هذه الوحدة الإضافية بالسعر المحدد.

يُطلق الاقتصاديون مصطلح **الكلفة الحدية** ( $Marginal\ Cost\ (MC)$ ) على التغير في **التكاليف الكلية**، عند زيادة الإنتاج بوحدة واحدة، ومصطلح **الإيراد الحدي** ( $Marginal\ Revenue\ (MR)$ ) على التغير في **الإيرادات الكلية**، عند زيادة كمية البيع بوحدة واحدة بالسعر المحدد.

لنفترض، على سبيل المثال، أن البيانات الآتية تمثل كمية الإنتاج من سلعة ما، مقابل **التكاليف الكلية** للإنتاج، و**الإيرادات الكلية** التي حققتها المنشأة، ومنها يمكن اشتقاق **الكلفة الحدية**، و**الإيراد الحدي**، على النحو الآتي:

$$MC = \frac{\Delta TC}{\Delta Q}, MR = \frac{\Delta TR}{\Delta Q}$$

| $MR$ | $TR$ | $MC$ | $TC$ | $Q$ |
|------|------|------|------|-----|
| 5    | 5    | 7    | 7    | 1   |
| 5    | 10   | 3    | 10   | 2   |
| 10   | 20   | 7    | 17   | 3   |
| 15   | 25   | 13   | 30   | 4   |
| 25   | 50   | 25   | 55   | 5   |
| 10   | 60   | 45   | 100  | 6   |
| 15   | 75   | 70   | 170  | 7   |

حيث ترمز ( $\Delta TC$ ) إلى التغير في **الكلفة الكلية**، وترمز ( $\Delta Q$ ) إلى التغير في **الكمية المنتجة**، وترمز ( $\Delta TR$ ) إلى التغير في **الإيرادات الكلية**.

#### الحديون ( $Marginalists$ ) (46):

في **النظرية الاقتصادية** ( $Economic\ Theory$ )، بكل فروعها، هم مجموعة من الاقتصاديين الذين عاشوا في سنوات (1870) وما بعدها، واستخدموا **علم التفاضل** ( $Differential\ Calculus$ ) في معرفة أثر التغير القليل في كمية متغير اقتصادي في متغير اقتصادي آخر. وهؤلاء الاقتصاديون هم الذين أسسوا ما يُسمى **مدرسة الاقتصاد الكلاسيكي الجديدة** ( $School\ of\ Neoclassical\ Economics$ ). وقد تطورت هذه المنهجية، بشكل متلازم، على يد عالم الاقتصاد الإنجليزي **وليام جيفونز** ( $William\ Stanley\ Jevons$ ) وعالم الاقتصاد النمساوي **كارل منغر** ( $Carl\ Menger$ )، وعالم الاقتصاد الفرنسي **ليون والراس** ( $Leon\ Walras$ ). وركز كلهم على مبدأ **المنفعة الحدية** ( $Marginal\ Utility$ )؛ لأنها أوضح الأمثلة على قوة **التحليل الحدي**، وأساسية في **نظرية القيمة** ( $Value\ Theory$ )، وهو ما أدى إلى التخلي عن **نظرية القيمة في العمل** ( $Labor\ Theory\ of\ Value$ ) في الاقتصاد الكلاسيكي.

هناك من الاقتصاديين من يرى أن علماء من أمثال **كورنو** ( $Cournot$ ) و**ثونين** ( $Thunen$ )، و**ديبوت** ( $Dupuit$ )، قد سبقوا **جيفونز** و**منغر** و**الراس** في اكتشاف مبدأ **التحليل الحدي**.

(راجع مسرد: **فرضية الاستمرارية** ( $Continuity\ Thesis$ )).

### ناتج حدي (Marginal Physical Product) (47):

في النظرية الجزئية (Microeconomic Theory)، بخاصة في مجال كمية الإنتاج (Quantity of Output)، والعمالة (Labor)، ورأس المال (Capital)، هو كمية الإنتاج (Q) الإضافية التي تتحقق من كل وحدة إضافية من مُدخل العمل (Labor Input (L)، أو مُدخل رأس المال (Capital Input (K)، أو كليهما. ويُعرّف الناتج الحدي للعمال (MP<sub>L</sub>) (Marginal Product of Labor)، والناتج الحدي لرأس المال (MP<sub>K</sub>)، رياضياتياً على النحو الآتي:

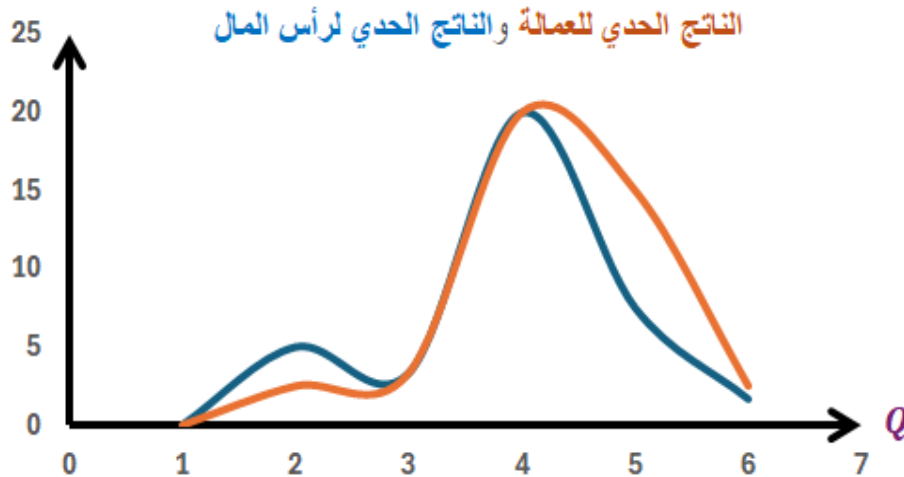
$$MP_L = \frac{\Delta Q}{\Delta L}, \quad MP_K = \frac{\Delta Q}{\Delta K}$$

لنفترض على سبيل المثال أن البيانات الآتية متوافرة عن كميات الإنتاج والعمالة ورأس المال، لمُنشأة ما:

| كمية الإنتاج (Q) | كمية العمالة (L) | كمية رأس المال (K) | MP <sub>L</sub> | MP <sub>K</sub> |
|------------------|------------------|--------------------|-----------------|-----------------|
| 0                | 1                | 2                  | 0               | 0               |
| 5                | 3                | 3                  | 5/2 = 2.5       | 5/1 = 5         |
| 15               | 6                | 6                  | 10/3 = 3.333    | 10/3 = 3.333    |
| 35               | 7                | 7                  | 20/1 = 20       | 20/1 = 20       |
| 50               | 8                | 9                  | 15/1 = 15       | 15/2 = 7.5      |
| 55               | 10               | 12                 | 5/2 = 2.5       | 5/3 = 1.6667    |

يُمكننا تمثيل الناتج الحدي للعمالة والناتج الحدي لرأس المال على النحو المبين في التصور البياني الآتي:

MP<sub>L</sub>, MP<sub>K</sub>



نلاحظ أن الناتج الحدي لمُدخلي الإنتاج (L) و (K)، يرتفع تدريجياً، ليصل إلى الحد الأقصى، ثم يأخذ بالانخفاض التدريجي.

(راجع مسرد: قيمة الناتج الحدي (Marginal Revenue Product)).

### كلفة حدية (إضافية) خاصة (Marginal Private Cost) (48):

في النظرية الاقتصادية (Economic Theory)، بخاصة في نظرية المنشأة (Theory of the Firm)، والاقتصاد المنزلي (Household Economics)، واقتصاديات الموارد والبيئة (Economics of Resources & Environment)، هي الكلفة المالية الإضافية التي تتحملها وحدة التحليل الاقتصادي، كالفرد أو الأسرة، أو المنشأة، عندما تنفذ نشاطاً اقتصادياً ما إضافياً، كزيادة الاستهلاك بمقدار وحدة إضافية من السلع، أو زيادة الإنتاج بمقدار وحدة واحدة، وما شابه.

الكلفة الاجتماعية الباهظة الناجمة عن الاستهلاك والإنتاج



يُميز الاقتصاديون بين شكلين من التكاليف؛ تكاليف خاصة (Private Cost)، وتكاليف اجتماعية (Social Cost). وعلى سبيل المثال تكون الكلفة الخاصة الحدية التي يتحملها شخص ما عندما يزيد من استهلاكه من التفاح بمقدار حبة واحدة؛ مساوية لثمن (سعر) حبة التفاح الإضافية. وما تتحمله المنشأة من كلفة حدية خاصة عندما توظف وحدة عمل إضافية هو أجرة هذه الوحدة الإضافية. أما الكلفة الاجتماعية من شراء حبة التفاح واستهلاكها، أو توظيف العامل وإنتاجه للسلع، فهي كلفة إزالة التلوث الإضافي الناجم عن استهلاك

حبة التفاح، وزيادة الإنتاج من السلع. فحبة التفاح الإضافية تؤدي إلى زيادة كمية النفايات بمقدار ما ذهب منها إلى النفايات، وزيادة وحدات العمل بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة كمية التلوث الناجم عن زيادة كمية الإنتاج بالقدر الذي أضافته وحدة العمل الإضافية إلى التلوث والنفايات، ويأتي على شكل تلوث بيئي إضافي، أو نفايات إضافية من المواد الخام، وما شابه ذلك.

(راجع مسرد: كلفة اجتماعية حدية (Marginal Social Cost)).

### ضرر حدي (إضافي) خاص (Marginal Private Damage) (49):

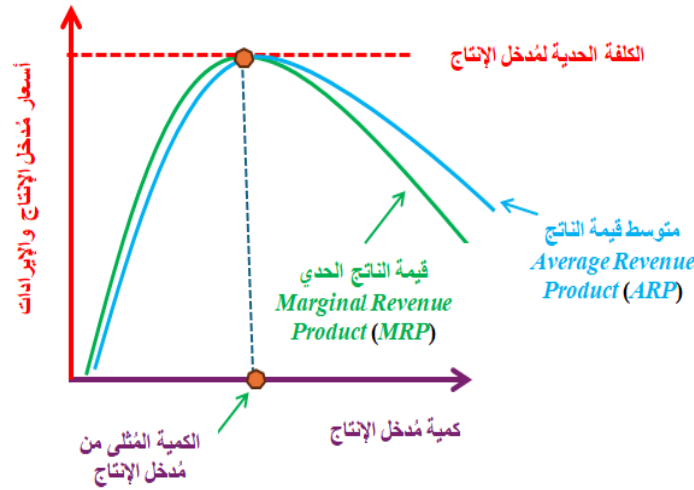
في النظرية الاقتصادية (Economic Theory)، بخاصة في نظرية المنشأة (Theory of the Firm)، والاقتصاد المنزلي (Household Economics)، واقتصاديات الموارد والبيئة (Economics of Resources & Environment)، هو الآثار السلبية (Negative Externalities) الإضافية الناجمة عن إنتاج وحدة إضافية من سلعة ما (بضاعة أو خدمة)، من منشأة ما. على سبيل المثال عندما يُنتج مصنع للحديد (مملوك من شخص ما) رطلاً إضافياً من الحديد، فإن ما يتجم عن هذه الكمية الإضافية من تلوث ونفايات ضارة هي الضرر الحدي الخاص.

(راجع مسرد: ضرر حدي (إضافي) اجتماعي (Marginal Social Damage)).

### نظرية الإنتاجية الحدية (Marginal Productivity Theory) (50):

في النظرية الجزئية (Microeconomics Theory)، بخاصة في نظرية المنشأة (Theory of the Firm)، هي مجموعة من الأساسيات والمبادئ الاقتصادية عن المنشأة التي تسعى إلى تحقيق أعظم الأرباح (Profit-Maximizing Firm)، ترى أن الطلب على عامل الإنتاج (أو مُدخل الإنتاج) (Factor of Production) (or Production Input)، كالعمالة (Labor (L))، ورأس المال (Capital (K))، من المنشأة يستمر حتى تكون الإيرادات الحدية (Marginal Revenue) من توظيف مُدخل الإنتاج مساوية للكلفة الحدية (Marginal Cost) لتوظيف ذلك المُدخل.

يوضح الشكل المرفق أن كمية مُدخل الإنتاج التي توظفها المنشأة يقف عندما تتساوى الإيرادات الحدية من كمية الإنتاج التي يُحققها مُدخل الإنتاج (Marginal Revenue Product (MRP) مع الكلفة الحدية لتوظيف آخر عنصر من مُدخل الإنتاج (Marginal Cost of Factor (MCF)).



كان عالم الاقتصاد الأمريكي جون بايتس كلارك (John Bates Clark) أول من خاض في هذه النظرية، وشرحها بشكل مُفصل. واستخدمها في تفسير عملية تحديد الأجور. ولأنها لا تتحدث عن عرض العمل، فإنها مفيدة في تفسير الأجور في الأمد القصير، خاصة عندما يكون عرض العمل غير مرّن تماماً (Completely Inelastic).

### ميل حدي للاستهلاك (Marginal Propensity to Consume (MPC)) (51):

في النظرية الكلية (Macroeconomics Theory)، بخاصة في نظرية الاستهلاك (Consumption)، في الاقتصاد الكينزي (Keynesian Economics)، هو نزعة الفرد (أو الجماعة) نحو زيادة الاستهلاك كلما زاد الدخل. ويُقاس هذه النزعة رياضياتياً على النحو الآتي:

$$MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y_d}, \quad 0 \leq MPC \leq 1$$

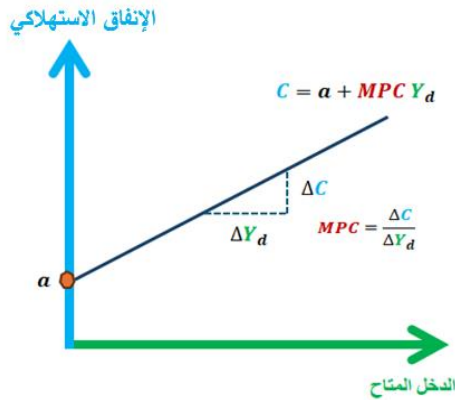
حيث ترمز (MPC) إلى الميل الحدي للاستهلاك، وترمز (ΔC) إلى التغير في الاستهلاك، وترمز (ΔY<sub>d</sub>) إلى التغير في الدخل المتاح. وعلى سبيل المثال، لنفترض أن البيانات الآتية متاحة عن دخل المستهلك وإنفاقه على السلع الاستهلاكية:



| الدخل المتاح ( $Y_d$ ) | الإنفاق الاستهلاكي ( $C$ ) | الميل الحدي للاستهلاك ( $MPC$ )                       |
|------------------------|----------------------------|-------------------------------------------------------|
| 100                    | 80                         | —                                                     |
| 200                    | 120                        | $\frac{120 - 80}{200 - 100} = \frac{40}{100} = 0.4$   |
| 300                    | 200                        | $\frac{200 - 120}{300 - 200} = \frac{80}{100} = 0.8$  |
| 400                    | 300                        | $\frac{300 - 200}{400 - 300} = \frac{100}{100} = 1.0$ |

عند تطبيق حسابات ( $\Delta C$ ) و ( $\Delta Y_d$ ) نجد أن ( $MPC$ ) على نحو ما وردت في العمود الأخير من الجدول. تتحصر قيمة **الميل الحدي للاستهلاك**، من الناحية النظرية، بين الصفر والواحد الصحيح. ويمكن اشتقاقه من **دالة الاستهلاك** ( $Consumption Function$ ) (**الكينزية**) التي تأخذ الصيغة الآتية:

$$C = a + MPC Y_d$$



وهي **الدالة** المُمثلة بيانياً في الرسم البياني المرفق، حيث ترمز ( $a$ ) إلى ما يُسمى **الإنفاق الاستهلاكي المستقل عن الدخل** ( $Autonomous Consumption$ )، وترمز ( $\Delta C$ ) إلى **التغير في الإنفاق الاستهلاكي**، وترمز ( $\Delta Y$ ) إلى **التغير في الدخل المتاح**. وعادة يربط الاقتصاديون الاستهلاك مع الادخار، بحيث يساوي **الدخل المتاح** مجموع **الإنفاق على الاستهلاك والادخار**. وبناءً على ذلك يكون مجموع **الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار** مساوياً للواحد الصحيح.

(راجع مسرد: **الميل الحدي للادخار** ( $MPS$ ) ( $Marginal Propensity to Save$ )).

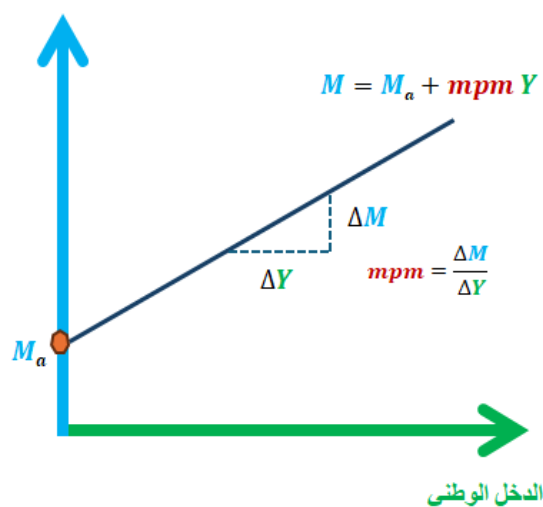
**ميل حدي للاستيراد** ( $m$ ) ( $Marginal Propensity to Import$ ) (52):

في **النظرية الكلية** ( $Macroeconomic Theory$ )، بخاصة في مجال **حسابات الدخل الوطني** ( $National Income Accounting$ )، و**التجارة الخارجية** ( $Foreign Trade$ )، هي **نزعة المقيمين** (مُستهلكين، ومنتجين، ومؤسسات عامة وخاصة) في دولة ما نحو استيراد السلع المستوردة ( $Imported Commodities$ ) واستهلاكها. ويُقاس بالصيغة الرياضية الآتية:

$$mpm = \frac{\Delta M}{\Delta Y}, \quad 0 \leq mpm \leq 1$$

حيث ترمز  $(mpm)$  إلى الميل الحدي للاستيراد، وترمز  $(\Delta M)$  إلى التغير في الإنفاق على السلع المستوردة، وترمز  $(\Delta Y)$  إلى التغير في الدخل الوطني. وتتحصر قيمته بين الصفر والواحد الصحيح.

الإنفاق على المستوردات



يمكن اشتقاق الميل الحدي للاستيراد  $(mpm)$  من دالة الاستيراد، وهي جزء من متساوية الدخل الوطني  $(National Income Equality)$ ، التي تأخذ الصيغة الآتية:

$$M = M_a + mpm Y$$

حيث ترمز  $(M)$  إلى الإنفاق على المستوردات، وترمز  $(M_a)$  إلى الإنفاق على المستوردات المستقل عن الدخل  $(Autonomous Import)$ ، وترمز  $(mpm)$  إلى الميل الحدي للاستيراد، وترمز  $(Y)$  إلى الدخل الوطني. وكله

موضح في الشكل البياني المرفق. وعادة يستخدم الاقتصاديون  $(mpm)$  في حساب ما يُسمى مضاعف التجارة الخارجية  $(Foreign Trade Multiplier)$ .

**ميل حدي للادخار  $(MPS)$  (Marginal Propensity to Save) (53):**

في النظرية الكليّة  $(Macroeconomics Theory)$ ، بخاصة في نظرية الاستهلاك  $(Consumption)$ ، في الاقتصاد الكينزي  $(Keynesian Economics)$ ، هو نزعة الفرد (أو الجماعة) نحو زيادة الادخار كلما زاد الدخل. وتُقاس هذه النزعة رياضياتياً على النحو الآتي:

$$MPS = \frac{\Delta S}{\Delta Y_d}, \quad 0 \leq MPS \leq 1$$

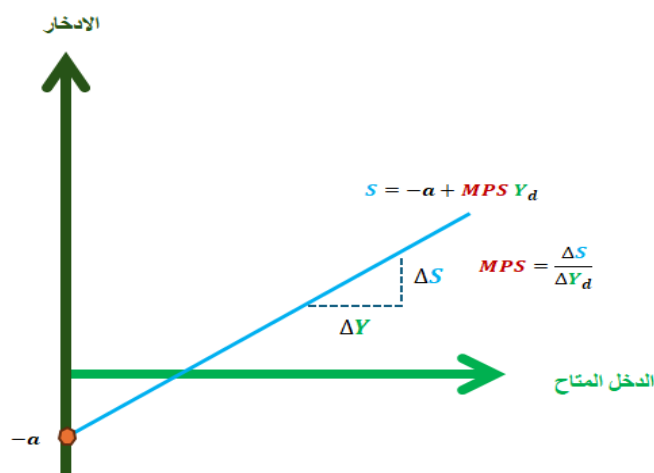
حيث ترمز  $(MPS)$  إلى الميل الحدي للاستهلاك، وترمز  $(\Delta S)$  إلى التغير في الادخار، وترمز  $(\Delta Y_d)$  إلى التغير في الدخل المتاح. وعلى سبيل المثال، لنفترض أن البيانات الآتية متاحة عن دخل المستهلك وإنفاقه على السلع الاستهلاكية:

| الدخل المتاح $(Y_d)$ | الإنفاق الاستهلاكي $(C)$ | الميل الحدي للاستهلاك $(MPC)$                         | الميل الحدي للادخار $MPS = 1 - MPC$ |
|----------------------|--------------------------|-------------------------------------------------------|-------------------------------------|
| 100                  | 80                       | -                                                     | -                                   |
| 200                  | 120                      | $\frac{120 - 80}{200 - 100} = \frac{40}{100} = 0.4$   | $1 - 0.4 = 0.6$                     |
| 300                  | 200                      | $\frac{200 - 120}{300 - 200} = \frac{80}{100} = 0.8$  | $1 - 0.8 = 0.2$                     |
| 400                  | 300                      | $\frac{300 - 200}{400 - 300} = \frac{100}{100} = 1.0$ | $1 - 1 = 0$                         |

عند تطبيق حسابات  $(\Delta S)$  و  $(\Delta Y_d)$  نجد أن  $(MPS)$  على نحو ما وردت في العمود الأيسر الأخير من الجدول. ويمكن اشتقاق الميل الحدي للدخار من دالة الادخار (الكينزية)  $(Saving Function)$ ، التي تأخذ الصيغة الرياضية الآتية:

$$S = -a + MPS Y_d$$

حيث ترمز  $(S)$  إلى الادخار  $(Saving)$ ، وترمز  $(-a)$  إلى الادخار المستقل عن الدخل  $(Autonomous Saving)$ ، ويأخذ قيمة سالبة عند مستويات منخفضة من الدخل، وترمز  $(MPS)$  إلى الميل الحدي للدخار، وترمز  $(Y_d)$  إلى الدخل المتاح.



يوضح الشكل البياني، أنفاً، كيف يُحسب الميل الحدي للدخار، وذلك بقسمة التغير  $(\Delta S)$  على التغير  $(\Delta Y_d)$ .

### معدل إحلال حدي $(MRS)$ (Marginal Rate of Substitution) (54):

في النظرية الجزئية  $(Microeconomics Theory)$ ، بخاصة في نظرية المنفعة  $(Utility Theory)$ ، وتعظيم المنفعة  $(Utility Maximization)$ ، هو مقدار ما يُضحي به مستهلك ما من سلعة ما مقابل حصوله على وحدة واحدة إضافية من سلعة أخرى. على سبيل المثال، لنفترض أن أمام مُستهلك ما الخيارات الآتية من السلعتين  $(X)$  و  $(Y)$ ، وعليه أن يختار توليفة واحدة من السلعتين:

| السلعة $(X)$ | السلعة $(Y)$ | ما يُضحي به المستهلك من السلعة $(X)$ من أجل الحصول على وحدة واحدة إضافية من السلعة $(Y)$ هو معدل الإحلال الحدي $(MRS)$ |
|--------------|--------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 100          | 1            | -                                                                                                                      |
| 90           | 2            | 10                                                                                                                     |
| 81           | 3            | 9                                                                                                                      |
| 73           | 4            | 8                                                                                                                      |
| 66           | 5            | 7                                                                                                                      |
| 60           | 6            | 6                                                                                                                      |
| 55           | 7            | 5                                                                                                                      |
| 51           | 8            | 4                                                                                                                      |

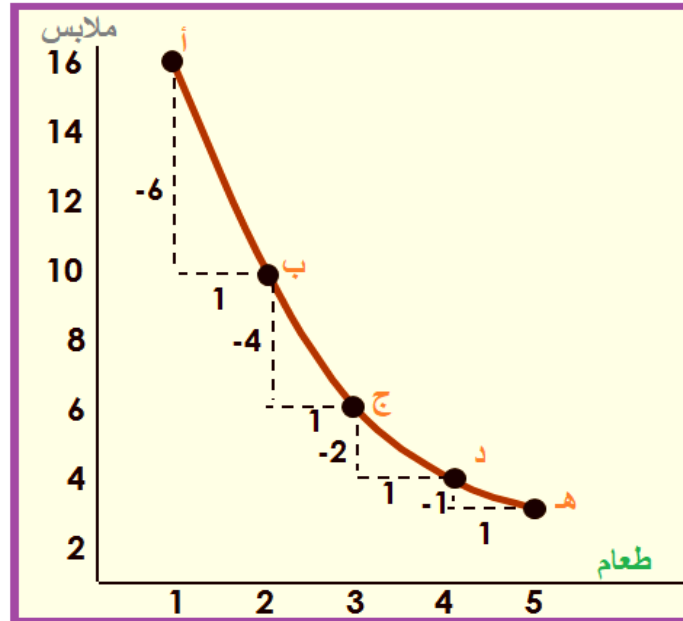
يُمكن للمستهلك أن يختار (100) من (X) و(1) من (Y)، أو (90) من (X) و(2) من (Y)، أو (81) من (X) و(3) من (Y)، وهكذا.

يحسب **معدل الإحلال الحدي** بالصيغة الرياضية البسيطة الآتية:

$$MRS = \frac{\Delta Y}{\Delta X} = \frac{Y_2 - Y_1}{X_2 - X_1}$$

معدل الإحلال الحدي

حيث ترمز (**MRS**) إلى **معدل الإحلال الحدي**، وترمز ( $\Delta Y$ ) إلى التغير في كمية السلعة (Y)، وترمز ( $\Delta X$ ) إلى التغير في كمية السلعة (X). وفي كل الأحيان (نظرياً على الأقل) **تنخفض كمية السلعة المضحية بها مقابل كل وحدة إضافية من السلعة التي يرغب فيها المستهلك**. وترتبط هذه الظاهرة بما يُسمى **تعظيم المنفعة** (**Utility Maximization**). يُبين الشكل المرفق **الخيارات المتاحة للمستهلك من الطعام والملابس**. ولنفترض أنه بدأ بالخيار عند النقطة (أ) وهي مكونة من **التوليفة**:



(طعام = 1، ملابس = 16)

فإذا أراد، بعد هذه **التوليفة**، زيادة استهلاكه من الطعام بوحدة فإن عليه أن يهبط إلى التوليفة (ب):

(طعام = 2، ملابس = 10)

وإذا أراد، بعد هذه **التوليفة**، زيادة استهلاكه من الطعام بوحدة إضافية واحدة، فإن عليه الهبوط إلى التوليفة (ج):

(طعام = 3، ملابس = 6)

وهكذا نجد أن الكمية الحدية (**الإضافية**) التي يُضحي بها من الملابس انخفضت من (6) إلى (4)، ثم إلى (2)، وتؤول إلى الصفر، كلما زادت الكمية التي يرغب فيها من الطعام. وبقسمة الانخفاض في كمية الملابس على الزيادة (**الإضافة**) في الطعام نحصل على **معدل الإحلال الحدي** (**MRS**).

## معدل تحول حدي (Marginal Rate of Transformation (MRT)) (55):

في النظرية الاقتصادية (Macroeconomics Theory)، بخاصة في مجال إمكانيات الإنتاج (Production Possibility) في اقتصاد ما، والإنتاج (Production) في منشأة ما، هو مقدار ما يُضحي بها من سلعة ما، من أجل الحصول على وحدة إضافية واحدة من سلعة، (بضاعة أو خدمة) أخرى. لنفترض أن منشأة ما تواجه إمكانيات إنتاج من السلاح والقمح. وأمامها الخيارات الآتية:

| وحدة قمح | قطعة سلاح |
|----------|-----------|
| 11       | 1         |
| 10       | 2         |
| 8        | 3         |
| 0        | 4         |

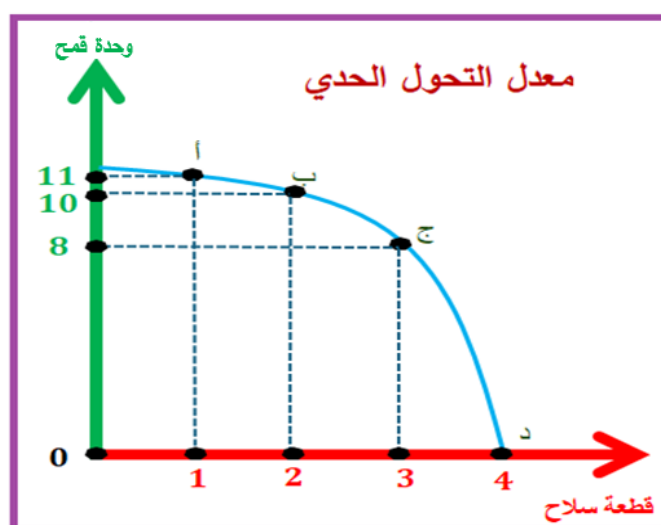
يُعرف معدل التحويل الحدي رياضياً على النحو المبين في الصيغة الآتية:

$$MRT = \frac{\text{الخسارة في كمية القمح}}{\text{الزيادة في كمية السلاح}}$$

ما يعني أن معدل التحويل الحدي يكون على النحو الآتي:

| معدل التحويل الحدي (MRT) |
|--------------------------|
| -                        |
| -1                       |
| -2                       |
| -8                       |

يُمكن تمثيل هذه الحالة على النحو المبين في الشكل المرفق:



عند التوليفة (أ) تكون الكمية (11) وحدة من القمح، و(1) من السلاح، وعند التوليفة (ب) نجد أن الكمية تغيرت إلى (10) وحدات من القمح، و(2) قطعتي سلاح، وعند التوليفة (ج) نجد بأن الكميات تغيرت إلى (8) وحدات من القمح،

و(3) قطع من السلاح)، وأخيراً عند التوليفة (د) نجد بأن الكمية تغيرت إلى (0) وحدة من القمح، و(4) قطع من السلاح). وهكذا نجد بأن الخسارة من القمح تتعاظم، مقابل كل وحدة إضافية من السلاح. وهذه الظاهرة تشير إلى ما يُسمى قانون زيادة التكاليف النسبية (Law of Increasing Relative Cost).

### إيراد حدي (Marginal Revenue (MR)) (56):

في الاقتصاد الجزئي (Microeconomics)، خاصة في نظرية المنشأة (Theory of the Firm)، ونظرية التكاليف والإيرادات (Cost & Revenue Theory)، هو الزيادة التي تطرأ على الإيرادات الكلية للمنشأة، عند زيادة الإنتاج بمقدار وحدة واحدة، من سلعة ما. وتأخذ الصيغة الرياضية للإيرادات الحدية (MR) الشكل الآتي:

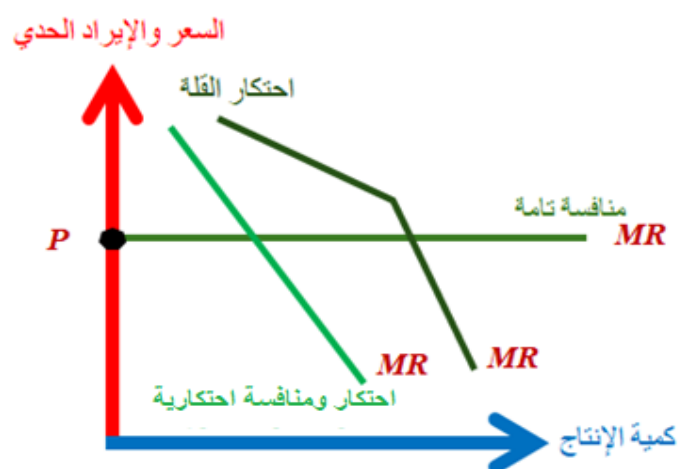
$$MR = \frac{\Delta TR}{\Delta Q}$$

حيث ترمز (MR) إلى الإيراد الحدي، وترمز (ΔTR) إلى التغير في الإيرادات الكلية، وترمز (ΔQ) إلى التغير في الكمية المنتجة (والمبيعة).

لنفترض، على سبيل المثال، أن البيانات المُجدولة، تالياً، تمثل كمية الإنتاج (Quantity of Output (Q)) من سلعة ما، والإيرادات الكلية (Total Revenue (TR))، التي تتحقق من إنتاج وبيع السلعة، فيكون الإيراد الحدي وفق ما في العمود الأيسر:

| كمية الإنتاج (Q) | الإيرادات الكلية (TR) | الإيراد الحدي (MR) |
|------------------|-----------------------|--------------------|
| 0                | 0                     | 0                  |
| 1                | 5                     | 5                  |
| 2                | 17                    | 12                 |
| 3                | 33                    | 16                 |

تختلف الإيرادات الحدية بين منشأة وأخرى، وبين هيكل سوق (Market Structure) وآخر. ففي هيكل سوق المنافسة التامة يكون الإيراد الحدي مساوياً لسعر بيع الوحدة الواحدة من السلعة التي تنتجها المنشأة. وفي سوق الاحتكار والمنافسة الاحتكارية يكون الإيراد الحدي سالب الميل، وفي سوق احتكار القلة يكون الإيراد الحدي سالب الميل، لكنه ينكسر عند نقطة ما.



وهذه الأشكال الأربعة مُبينة في الشكل المرفق. وفي جميع الأحوال تساوي المنشأة الكلفة الحدية بالإيراد الحدي كي تعظم أرباحها، أي تحقيق شرط: (MR = MC).



## قيمة الناتج الحدي ( $Marginal Revenue Product (MRP)$ ) (57):

في الاقتصاد الجزئي ( $Microeconomics$ )، خاصة في نظرية المنشأة ( $Theory of the Firm$ )، ونظرية التكاليف والإيرادات ( $Cost & Revenue Theory$ )، هي مقدار الإنتاج الحدي (الإضافي) ( $Marginal Product (MP)$ ) من سلعة ما مضروباً في الإيراد الحدي ( $Marginal Revenue (MR)$ ) من هذه الوحدة الإضافية.

تُستخدم الصيغة الرياضية الآتية في حساب قيمة الناتج الحدي ( $MRP$ ):

$$MRP = MP \times MR$$

حيث ترمز ( $MP$ ) إلى الناتج الحدي من العمالة، أي الكمية الإضافية من السلعة من كل عامل إضافي، وترمز ( $MR$ ) إلى الإيراد الحدي ( $Marginal Revenue$ ). وعلى سبيل المثال، لنفترض أن البيانات الآتية في الجدول المرفق تمثل عدد العمال المستخدمين في منشأة تعمل في سوق تنافسية ( $Competitive Market$ )، وكمية الإنتاج مقابل كل عدد من العمال، وأن سعر بيع الوحدة الواحدة من السلعة المنتجة كان ( $P = 10$ ). وفي هذا الشكل من هيكل السوق يكون الإيراد الحدي مساوياً لسعر البيع، ما يعني أن:

$$MRP = MP \times P$$

تكون قيمة الناتج الحدي للعمال على النحو المبين في العمود الرابع الأيسر، من الجدول الآتي:

| عدد العمال ( $L$ ) | كمية الإنتاج ( $Q$ ) | الإنتاج الحدي ( $MP$ ) | قيمة الناتج الحدي ( $MRP$ ) |
|--------------------|----------------------|------------------------|-----------------------------|
| 0                  | 0                    | 0                      | 0                           |
| 1                  | 5                    | 5                      | 50                          |
| 2                  | 15                   | 10                     | 100                         |
| 3                  | 30                   | 15                     | 150                         |
| 4                  | 35                   | 5                      | 50                          |
| 5                  | 37                   | 2                      | 20                          |

أما التمثيل البياني لقيمة الناتج الحدي فهي مُبينة في الشكل المرفق:



نلاحظ أن قيمة الناتج الحدي ترتفع لتصل إلى قيمة قصوى ( $Maximum$ )، ثم تأخذ بالانخفاض التدريجي.

## كلفة حدية اجتماعية (Marginal Social Cost) (58):

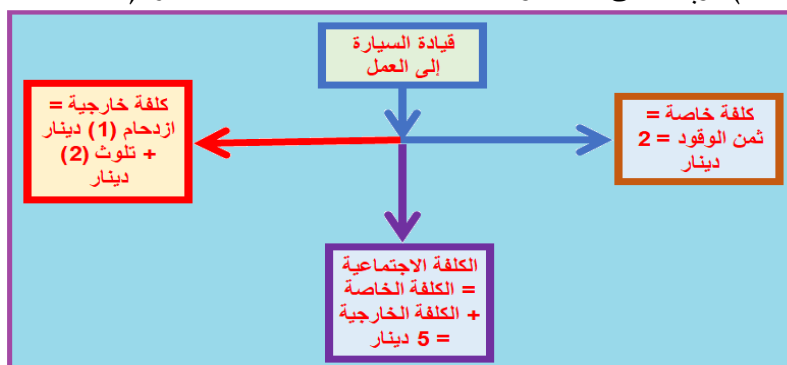
في اقتصاديات الموارد والبيئة (Economics of Resources & Environment)، والتمويلات (المالية) العامة (Public Finances)، هي الكلفة الإضافية التي تقع على المجتمع، تنجم عن زيادة الإنتاج بوحدة واحدة، من أية سلعة (بضاعة، أو خدمة).

لنفترض، على سبيل المثال، أن منشأة تعدين تنتج خامات الحديد، من منطقة ما، وأن الكلفة الحدية لإنتاج الوحدة الواحدة من خامات الحديد تبلغ (10) دنانير. لكن ما يتبقى من الخامات بعد سحب عنصر الحديد يُرمى في مكب للنفايات الصلبة، الذي بدوره يُسبب تلوثاً بيئياً في الموقع. وهذا التلوث يحتاج إلى استثمارات رأسمالية لإزالته تبلغ (1) دينار لكل وحدة من التلوث. وهي كلفة تقع على دافع الضريبة الساكن في المنطقة الملوثة. لذا فإن كل كمية إضافية تُنتج من الحديد تُسبب تلوثاً إضافياً، ما يضطر دافعي الضرائب إلى تحمل المزيد من الضرائب لإزالة التلوث. وهذه الكلفة الإضافية التي تقع على دافعي الضرائب، في هذا المثال، هي شكل من أشكال الكلفة الاجتماعية الحدية. أما الكلفة الاجتماعية الكلية (Total Social Cost) فهي الكلفة الخاصة (Private Cost) وما يتحمله الآخرون باستثناء المنشأة.

لنفترض على سبيل المثال توافر البيانات الآتية عن كمية الإنتاج من سلعة ما، في منطقة ما، وسعر بيع الوحدة الواحدة من السلعة (P)، والكلفة الحدية الخاصة (Private Marginal Cost (PMC)، وكلفة حدية خارجية أخرى (External Marginal Cost) (ربما كلفة إزالة التلوث). فتكون الكلفة الحدية الاجتماعية وفق ما في العمود الأخير الأيسر من الجدول الآتي:

| كمية الإنتاج (Q) | سعر بيع الوحدة الواحدة (P) | الكلفة الحدية الخاصة (PMC) | كلفة حدية خارجية (External Cost) | الكلفة الاجتماعية الحدية |
|------------------|----------------------------|----------------------------|----------------------------------|--------------------------|
| 40               | 48                         | 48                         | 44                               | 92                       |
| 32               | 36                         | 36                         | 24                               | 60                       |
| 28               | 32                         | 32                         | 16                               | 48                       |
| 24               | 26                         | 26                         | 12                               | 38                       |
| 22               | 20                         | 20                         | 8                                | 28                       |
| 8                | 10                         | 10                         | 4                                | 14                       |

لنفترض، في مثال آخر، أن شخصاً ما يحتاج إلى استخدام سيارته الخاصة للذهاب من بيته إلى مكان عمله، وأن كلفة وقود السيارة (2 دينار)، وهي كلفة خاصة. أما كلفة الازدحام فهي (1 دينار)، وكلفة التلوث (2 دينار)، بوصفها كلفة خارجية (External Cost). وبناءً على ذلك تكون الكلفة الاجتماعية من قيادة السيارة (5 = 2 + 1 + 2).



(راجع مسرد: آثار خارجية (Externality)، وكلفة حدية خاصة (Marginal Private Cost)).

**ضرر حدي (إضافي) اجتماعي (Marginal Social Damage) (59):**

في اقتصاديات الموارد والبيئة (*Economics of Resources & Environment*)، والتمويلات (المالية) العامة (*Public Finances*)، هو الكلفة الكلية، الخاصة وغير الخاصة، التي تقع على المجتمع، تنجم عن إنتاج وحدة إضافية واحدة، من أية سلعة (بضاعة، أو خدمة) **ضارة** (*Injurious*) للناس والبيئة. وعلى سبيل المثال ترمي بعض الصناعات الكيماوية **نفايات خطيرة** في مصبات الأنهار، أو في مناطق قريبة من أحواض مائية يشرب منها الناس. وهذه **النفايات** تؤدي إلى **تلوث بيئي خطير** على صحة البشر والحيوانات والنباتات المفيدة. وبالتالي ترتفع **الكلفة الخاصة مع زيادة إنتاج السلعة**، وترتفع الكلفة الخارجية (*External Cost*)، كتكلفة إزالة الخطر البيئي (*Abatement Cost*). وعادة لا يكون هناك حافز لإزالة الضرر البيئي، إذا كانت الكلفة الحدية لإزالة الضرر (*Marginal Cost of Abatement*) أعلى من الضرر الحدي الاجتماعي.

(راجع مسرد: **كلفة حدية لإزالة ضرر بيئي** (*Marginal Cost of Abatement*)، و**ضرر حدي (إضافي) خاص** (*Marginal Private Damage*)).

**معدل حدي للضريبة (Marginal Tax Rate (MTR)) (60):**

في النظرية الكلية (*Macroeconomic Theory*)، بخاصة في الاقتصاد الكينزي (*Keynesian Economics*)، ونموذج تحديد الدخل (*Income Determination Model*)، والتمويلات (المالية) العامة (*Public Finances*)، هو المبلغ النقدي الذي يدفعه المُكلف بالضريبة (*Tax Payer*)، على كل وحدة نقد (دينار، ريال، درهم، ليرة) إضافية. وعادة يدرس الاقتصاديون أثر المعدل الحدي للضريبة في عرض العمل (*Labor Supply*)، ومعرفة الحافز (*Incentive*) نحو العمل أو المثبط (*Disincentive*) عنه.

يحدث الحافز نحو العمل إذا اختار الفرد العمل على الراحة، وكان في ذهنه دخل مُستهدف بعد دفع الضريبة، ما يشجعه ليعمل ساعات أكثر. أما المثبط فيحدث إذا اختار الفرد الراحة على العمل، نتيجة لمعدل حدي للضريبة أعلى مما يراه مناسباً.

(راجع مسرد: متوسط معدل الضريبة (*Average Tax Rate*)).

**منفعة حدية (إضافية) (Marginal Utility (MU)) (61):**

في النظرية الجزئية (*Microeconomic Theory*)، بخاصة في مجال الطلب (*Demand*) على السلع، ونظرية المنفعة (*Utility Theory*)، هي مقدار الإشباع (*Satisfaction*) الإضافي الذي يحصل عليه المستهلك (*Consumer*)، من كل وحدة إضافية يستهلكها من سلعة ما، (بضاعة أو خدمة). وتُستخدم الصيغة الرياضية الآتية في حساب المنفعة الحدية (*MU*):

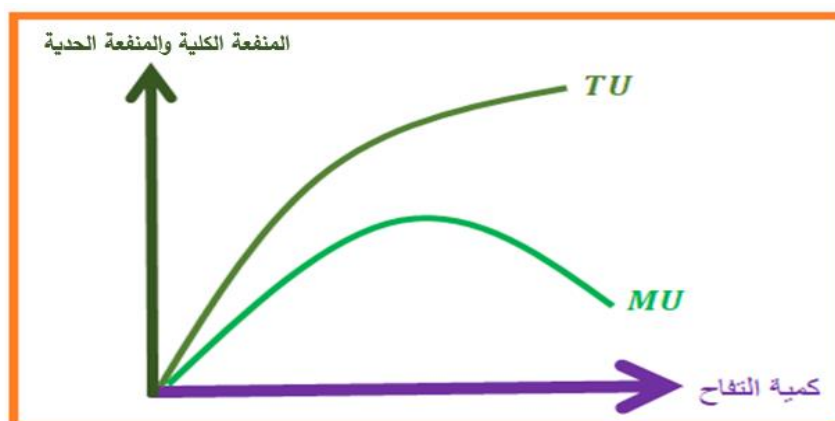
$$MU = \frac{\Delta TU}{\Delta Q}$$

حيث ترمز (*MU*) إلى المنفعة الحدية، وترمز ( $\Delta TU$ ) إلى التغير في المنفعة الكلية (*Total Utility*)، وترمز ( $\Delta Q$ ) إلى التغير في الكمية المستهلكة من السلعة.

لنفترض، على سبيل المثال، أن البيانات الآتية متوافرة عن كمية التفاح التي يستهلكها فرد ما، في مدة زمنية ما، ومستويات الإشباع (المنفعة) التي يستمدّها من التفاح. وبناءً على ذلك يُمكن اشتقاق المنفعة الحدية ( $MU$ )، من التفاح، باستخدام الصيغة الرياضية، المُبيّنة آنفاً:

| المنفعة الحدية<br>( $MU$ ) | المنفعة الكلية<br>( $TU$ ) | كمية التفاح<br>( $Q$ ) |
|----------------------------|----------------------------|------------------------|
| 0                          | 0                          | 0                      |
| 10                         | 10                         | 1                      |
| 9                          | 19                         | 2                      |
| 8                          | 27                         | 3                      |
| 5                          | 32                         | 4                      |
| 2                          | 34                         | 5                      |

يُبين الشكل المرفق أن المنفعة الكلية ترتفع، لكن الزيادة تتباطأ تدريجياً، أما المنفعة الحدية فترتفع من الصفر لتصل إلى قيمة قصوى، ثم تأخذ بالانخفاض التدريجي، بعد ذلك.

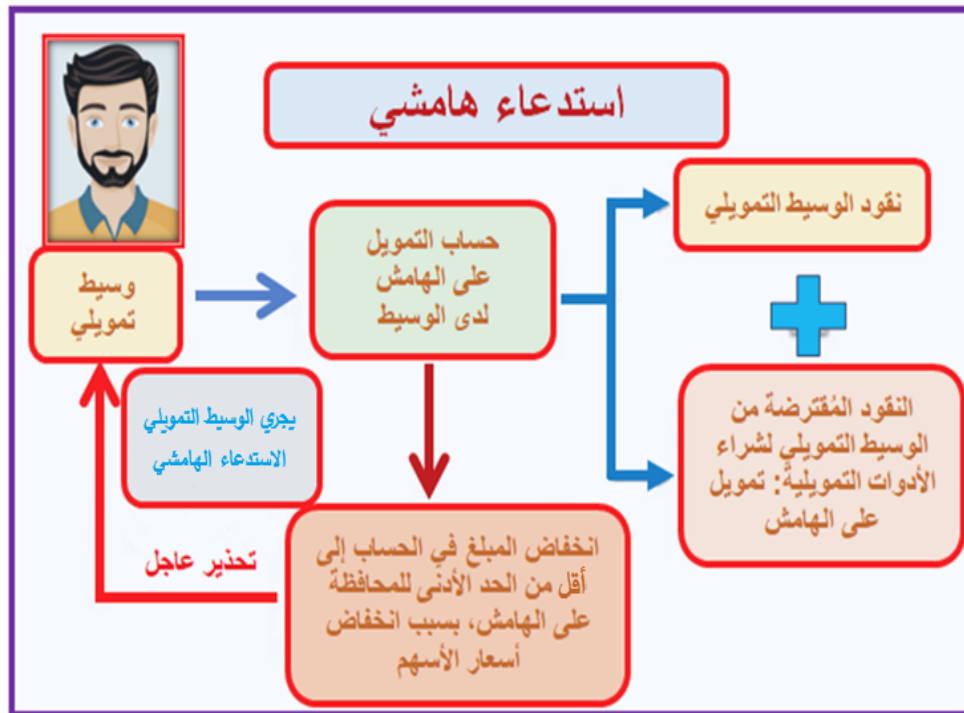


يعود مبدأ **المنفعة** إلى عالم الاقتصاد البريطاني **جيرمي بينثام** (**Jermy Bentham**)، لكن **الحديين** (**Marginalists**)، كانوا أول من كثف استخدام المبدأ في الاقتصاد الجزئي في حوالي العام (1870)، ووظفوا علوم التفاضل (**Differential Calculus**) في تعزيره، وأعلنوا بعد ذلك عن تسمية **قانون تناقص المنفعة الحدية** (**Law of Diminishing Marginal Utility**) واستخدموه في تحليل سلوك المستهلك (**Law of Consumer Behavior**).

(راجع مسرد: **منفعة حقيقية** (**Cardinal Utility**)، و**نفع** (وحدة منفعة) (**Util**)، و**منفعة** (**Utility**)).

**استدعاء على الهامش (Margin Call) (62):**

في مجال الاستثمار في الأسهم والسندات (**Stocks & Bonds**)، وتمويلها جزئياً (تمويل على الهامش) (**Marginal Finance**)، هو نقد إضافي يطلبه الوسيط التمويلي (**Financial Broker**)، من عملائه، تأميناً ضد مخاطر انخفاض أسعار الأدوات التمويلية (**Financial Instrument**)، التي يستثمر فيها عملاؤه. عادة يودع **المُستثمر** مبلغاً نقدياً لدى الوسيط التمويلي، يتناسب مع قيمة الأسهم المشتراة.

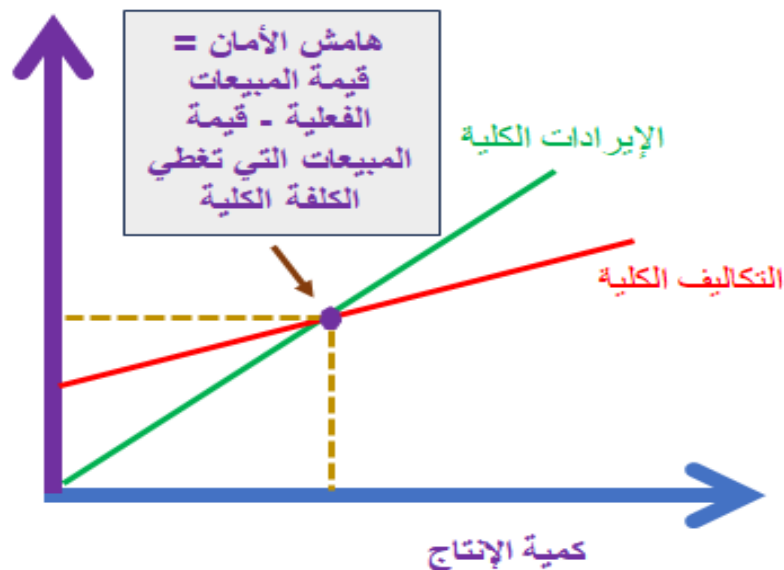


يُبين الشكل التوضيحي المرفق أنفاً آلية عمل الاستدعاء الهامشي.

### هامش أمان (*Margin of Safety*) (63):

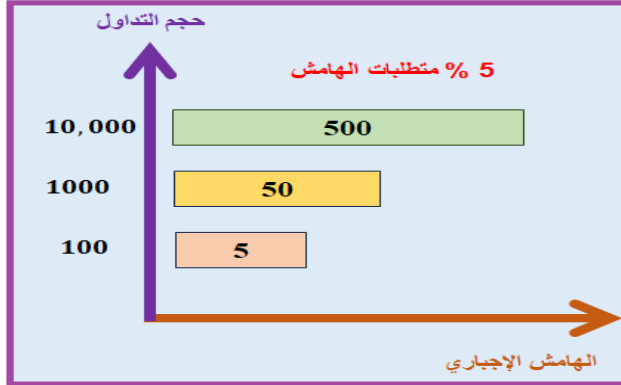
في الاقتصاد الجزئي (*Microeconomics*)، خاصة في نظرية المنشأة (*Theory of the Firm*)، ونظرية التكاليف (*Cost Theory*)، هو مجموع الإيرادات الكلية من المبيعات (*Total Sales Revenue*) مطروحاً منها قيمة المبيعات التي تغطي كلفة الإنتاج (*Breakeven Point Sales Revenue*).  
(راجع مسرد: دخلٌ مساوٍ للإنفاق الاستهلاكي (*Breakeven Level of Income*)).

#### الإيرادات والتكاليف



### متطلبات الهامش (Margin Requirements) (64):

في النقود والمصارف (البنوك) (Money & Banking)، بخاصة في مجال تمويل شراء الأسهم من عملاء المصارف،



هي تشريعات فرض تطبيقها نظام الاحتياط الاتحادي (Federal Reserve System) الأمريكي على المصارف الأمريكية في حال تمويلها شراء أدوات استثمارية من سوق تداول الأسهم، من زبائنها. تقتضي هذه التشريعات بأن يدفع العميل المشتري حداً أدنى من قيمة الأداة المشتراة، قبل شرائها.

يهدف نظام الاحتياط الاتحادي من وراء هذا التشريع إلى حماية المصارف من التعثر المالي، عند انخفاض أسعار الأسهم.

### هامش (Margins) (65):



في سوق العمل (Labor Market)، بخاصة في مجال الأجور (Wages)، هي تشريع أسترالي، يقضي بمنح علاوات إضافية على الأجور الأساسية (Basic Wage)، للمهن المختلفة، من أجل إيجاد فروقات أجور مهنية (Occupational Wage Differentials).

### تداول على الهامش (Margin Trading) (66):

في تداول الأدوات التمويلية (بيعاً وشراءً) كالأسهم والسندات (Stocks & Bonds)، هو عملية شراء لأداة تمويلية، يدفع المشتري جزءاً من ثمنها، ويدفع الوسيط المالي ما تبقى منه، وذلك لتحفيز المتداولين على الشراء. ويعتمد المبلغ الذي يدفعه المشتري على اتفاقية الشراء الموقعة مع الوسيط التمويلي. على سبيل المثال، لو كان هامش التمويل (20%) من قيمة الشراء، فإن المشتري يدفع (800) دينار على أداة مالية يبلغ سعرها (1000) دينار، ويمول الوسيط المالي (200) دينار. يحقق الوسيط التمويلي عمولة (Commission) من عمليات البيع والشراء، ويضطر المشتري، في بعض الأحيان، إلى دفع سعر فائدة (Interest) على المبلغ غير المدفوع من ثمن الأداة المشتراة. وفي بعض الأحيان يطلب الوسيط التمويلي من عملائه إيداع مبالغ نقدية، كتأمين ضد مخاطر انخفاض أسعار الأدوات التمويلية. وقد حدثت كثير من الأزمات التمويلية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كان أبرزها أزمة الرهن العقاري، التي ارتبطت بالتمويل على الهامش. كما ارتبط الكساد العظيم في العام (1929) بالتمويل، وانهار كثير من المصارف الأمريكية.

(راجع مسرد: متطلبات الهامش (Margin Requirements)).

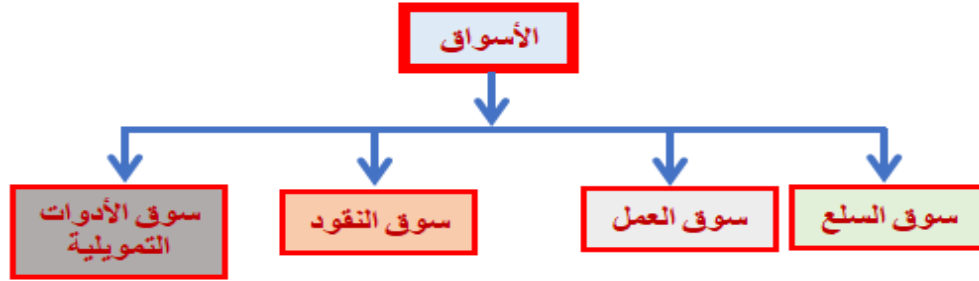


**سوق (Market) (67):**

في النظرية الاقتصادية (*Economic Theory*)، بخاصة ما يتعلق **بالببيع والشراء وتداول البضائع والخدمات** (*Goods & Services*)، هو وسط طبيعي (**واقعي**) أو افتراضي، يستخدمه الناس، في كل دول العالم، لتداول الأشياء بينهم، بيعاً وشراءً.

توجد بعض **الأسواق** في أماكن واقعية محددة، وتوجد أخرى عبر **الوسائط الافتراضية**، كالمشبكة، والبريد الإلكتروني أو عبر شبكة الهاتف. وتكثر الأسواق الافتراضية في مجال التمويل وبيع العملات والمعادن النفيسة وشرائها.

تُصنف النظرية الاقتصادية **الأسواق الاقتصادية** إلى أربعة أشكال أساسية: **1) سوق السلع** (أو **المنتج**) (*Product Market or Commodity Market*)، **2) سوق العوامل** (*Factor Market*)، وهو مختص **بمدخلي الإنتاج من العمل ورأس المال** (*Labor & Capital*)، **3) سوق النقود** (*Money Market*)، و**4) سوق الأدوات التمويلية**، ك**السهم والسندات** (*Security Market*).



يسود في كل سوق **سعر** خاص به. وعلى سبيل التحديد يسود في سوق السلع ما يُسمى **مستوى الأسعار** (*Price Level*) وهو قيمة تختلف من مدة إلى أخرى، تعبر عن **أسعار البضائع والخدمات**، المشتراة والمُباعة. ويسود في **سوق العوامل** سعران: **الأجور** (*Wages*) بالنسبة للعمل، و**سعر الفائدة** بالنسبة لرأس المال. ويسود في سوق النقود **سعر الفائدة**، ويسود في سوق الأدوات التمويلية، بخاصة السندات، **مقلوب سعر الفائدة**، لأن أسعار السندات ترتفع عندما ينخفض سعر الفائدة السائد.

**ترتبط الأسواق** جميعاً بوساطة **السعر السائد** في كلٍ منها. وعلى سبيل المثال إذا **ارتفعت أسعار البضائع والخدمات** فإن ذلك يؤدي إلى **مطالبة العمال بأجور أعلى**، للتعويض عن فقدان جزءٍ من القوة الشرائية للأجور. و**ارتفاع الأجور** يعمل على **انخفاض أرباح المنتجين**، الذين سيحاولون التعويض عن ذلك بزيادة الإنتاج من البضائع والخدمات، وقد يضطرون إلى تمويل زيادة الإنتاج عن طريق القروض المصرفية، التي يدفعون مقابلها **أسعار فائدة** مختلفة. وستعمل **الزيادة في أسعار الفوائد** أو انخفاضها على تذبذب أسعار الأدوات التمويلية، بخاصة السندات<sup>(3)</sup>.

**تصريح رمي قابل للتسويق (للبيع) (Marketable Discharge Permit) (68):**

في اقتصاديات **الموارد والبيئة** (*Economics of Resources & Environment*)، بخاصة في مجال **التلوث البيئي** (*Environmental Pollution*)، هو أذن (تصريح) يسمح لحامله بنفث الغازات الملوثة والنفايات الصلبة أو السائلة، حسب معايير بيئية مقبولة، ويُمكنه بيعه لشخص أو مؤسسة أخرى. وقد صمم العمل بهذا **التصريح** للتوسع في **حماية البيئة**.

3- هناك أشكال للسوق غير مذكورة في الشرح أعلاه، لأن النظرية الاقتصادية تخاطب الأشكال الأساسية المنبثقة من نظرية اقتصادية، علمية. وعلى سبيل المثال لا تخاطب النظرية الاقتصادية في معظم الأحيان ما تسمى سوق سوداء، أو سوق ليمون (وهو سوق السيارات المغشوشة).

**تأقلم (تكيف) السوق (Market Adjustment) (69):**

في مجال السوق (Market)، بأشكاله كافة، هو تغير في الأسعار والكميات السائدة، نتيجة للتغير في الطلب (Demand)، والعرض (Supply)، في السوق المعني.

**خطة سوق مضادة للتضخم (Market Anti-Inflation Plan) (70):**

في الاقتصاد الكلي (Macroeconomics)، بخاصة في مجال سياسات الدخل والأسعار (Income & Prices Policy)، هي مقترح ينادي بالمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار، وترك الأسعار الجزئية (المفردة) مرنة، بوساطة نظام تشريعي، يسمح بإصدار حقوق بيع (Sales rights) إلى المنشآت، بحيث تساوي قيمة حقوق البيع صافي المبيعات بالأسعار السابقة، ويُعدّل حسب التغير في رأس المال والعمالة الموظفة في المنشأة، ومتوسط النمو في الإنتاجية الوطنية. وقد تتغير الأسعار النسبية بوساطة المنشأة التي تشتري حقوق البيع غير المستعملة، من منشأة أخرى.

(راجع مسرد: سياسة الدخل (Income Policy)، وليرنير (Lerner)، وسياسة الأسعار (Prices Policy)).

**قانون القيمة (Market Balance of Payments) (71):**

في الاقتصاد الكلي (Macroeconomics)، بخاصة في مجال التجارة الخارجية (Foreign Trade)، وأسعار الصرف (Exchange Rates)، هو ميزان الطلب والعرض لعملة دولة ما، في سوق صرف العملات، عند سعر صرف معين. (راجع مسرد: ميزان المدفوعات (Balance of Payments)).

**القيمة الرأسمالية (Market Capitalization) (72):**

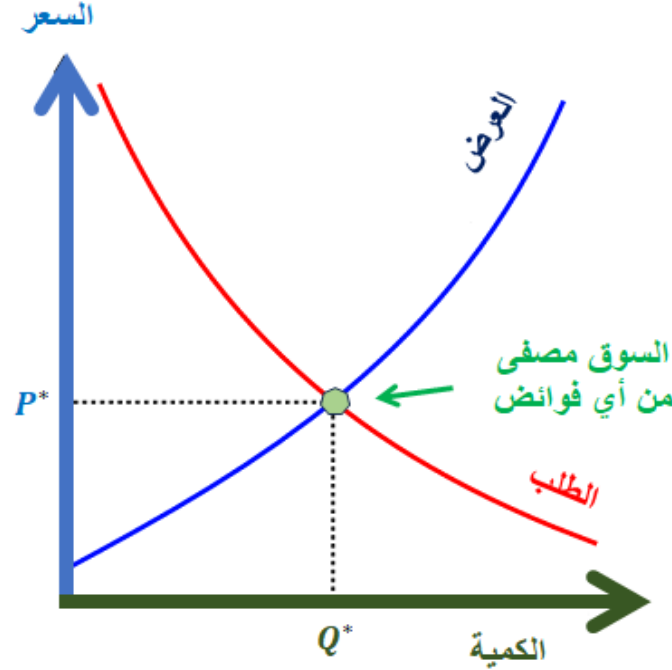
في مجال الشركات، بخاصة الشركات المدرجة (Listed Company) في سوق الأسهم (Stock Market)، هي عدد الأسهم المُصدرة من الشركة مضروباً في القيمة السوقية للسهم الواحد.

لنفترض، على سبيل المثال، أن شركة مساهمة عامة ما تأسست بإصدار مليون سهم، بقيمة درهم واحد للسهم الواحد. وبعد شروعه بالعمل حققت الشركة أرباحاً عالية، ما أدى إلى ارتفاع سعر السهم الواحد في سوق الأسهم إلى دراهمين. ما يعني أن القيمة الرأسمالية للشركة أصبحت مليوني درهم بدلاً من مليون درهم.

**تنظيف (تصفية) السوق (Market Clearing) (73):**

في النظرية الاقتصادية (Economic Theory)، بخاصة في مجال الأسواق (Markets)، والطلب والعرض (Demand & Supply)، هي عمليات تتكيف (تتوازن) بوساطتها كميات الطلب مع كميات العرض وتتواءم، حتى الوصول إلى التوازن (Equilibrium)، من غير أي فوائض، في الكميات المطلوبة والكميات المعروضة. وقد يُستخدم السعر أو الكمية لتحقيق تصفية السوق من أي فوائض.

يُبين الشكل المرفق حالة تصفية السوق من فوائض الطلب وفوائض العرض عند السعر التوازني ( $P^*$ ) والكمية التوازنية ( $Q^*$ ). فيسمى السعر في هذه الحالة سعر تصفية السوق (Market Clearing Price)، وتسمى الكمية في الحالة ذاتها كمية تصفية السوق (Market Clearing Quantity).  
تتطبق حالة تصفية (تنظيف) السوق، على سوق لسلعة واحدة (Micro)، وعلى الأسواق بالمعنى الكلي (Macro).



#### سعر تنظيف (تصفية) السوق (Market Clearing Price) (74):

في النظرية الاقتصادية (Economic Theory)، بخاصة في مجال الأسواق (Markets) والطلب والعرض (Demand & Supply)، هو السعر السائد، في مدة زمنية معينة، تكون فيها كميات الطلب كافية لتساوي كميات العرض، حتى لو تعرض الاقتصاد لصدمات آنية. لكن بعض الأسواق قليلاً ما تتنظف (تُصفى) من الفوائض، لأنها تبقى في حالة عدم توازن (Disequilibrium)، نتيجة لمشاكل هيكلية (Structural Problems) يعاني منها السوق والاقتصاد، بشكل عام. ومن الأمثلة عليها سوق العمل، لأنها لا تصل إلى حالة التوازن، في معظم اقتصادات العالم.

(راجع مسرد: تنظيف (تصفية) السوق (Market Clearing)).

#### تركز السوق (Market Concentration) (75):

في النظرية الجزئية (Microeconomics Theory)، ونظرية التنظيم الصناعي (Industrial Organization Theory)، هو حصة منشأة ما من مبيعات السوق كله، تأتي على شكل نسبة مئوية معينة. ومثال على ذلك: إن شركة الاتصالات الأردنية تستحوذ على (50%) من مبيعات خدمة الاتصالات الخليوية، في السوق الأردني، وما تبقى (50%) يكون حصة الشركتين الأخرين. بنسبتين متساويتين أو مختلفتين.

هناك تبعات للتركز الكبير لأية منشأة في السوق، وهي مُبينة في الرسم التوضيحي الآتي:



يشترك علماء الاقتصاد **القوة السوقية للمنشأة من نسبة تركيز السوق**. فإذا كانت **نسبة التركيز** تساوي (100%)، فإن ذلك يعني أن المنشأة تعمل في **سوق احتكار (Monopoly Market)**، وإذا كانت نسبة التركيز للمنشأة متساوية مع بقية المنشآت العاملة في السوق، فإن ذلك يعني أن المنشأة تعمل في **سوق تنافسي (Competitive Market)**، وإذا كان عدد المنشآت قليلاً نسبياً وتسيطر كل منشأة على **نسبة تركيز** متقاربة، فإن ذلك يعني أن المنشأة تعمل في **سوق احتكار القلة (Oligopoly Market)**.

(راجع مسرد: **تركز كلي (Aggregate Concentration)**).

**سلسلة سببية متطابقة مع السوق (Market-Conforming Chain of Causation) (76):**

في **اقتصاديات التنمية (Economics of Development)**، و**نظرية النمو (Growth Theory)**، هي خطة (استراتيجية) داعمة للسوق، تحاول زيادة النمو الاقتصادي (**Economic Growth**)، بوساطة منافسة أكبر وتحسين النظام التعليمي. وعادة تكون **حرية دخول السوق (Market Entry)** و**الخروج منه (Market Exit)**، ضرورات سابقة على تنفيذ هذه الخطة.

**طلب السوق (Market Demand) (77):**

في **الاقتصاد الجزئي (Microeconomics)**، بخاصة في مجال **الطلب (Demand)** على السلع، هو **مجموع الطلب** على سلعة معينة، من كل المستهلكين، الذين يدفعون أثمانها. (راجع مسرد: **طلب برعاية (Sponsor Demand)**).

**معامل التمييز في السوق ((MDC) Market Discrimination Coefficient) (78):**

في **نظرية العمل (Labor Theory)**، بخاصة في مجال **الأجور (Wages)**، و**الاقتصاد الاجتماعي (Socioeconomics)**، هو مقياس للتمييز الصافي (**Pure Discrimination**) في الأجور، من ابتداء عالم الاقتصاد الاجتماعي غاري بيكر (**Gary Becker**). ويُحسب على شكل باقي (**Residual**) بعد حذف فروقات الأجور الناتجة عن تباين مستويات التعليم والمهارات وخبرات العمل.

تُستخدم الصيغة الرياضية الآتية في حساب معامل التمييز:

$$MDC = \frac{Y(W)}{Y(N)} - \frac{Y_0(W)}{Y_0(N)}$$

حيث ترمز  $(Y(W))$  إلى المداخل الفعلية لأفراد الفئة المهيمنة (**Dominant Group**)، وترمز  $(Y(N))$  إلى مداخل أفراد الفئة المضطهدة (**Oppressed Group**)، وترمز  $(Y_0)$  إلى المداخل في حال غياب التمييز.

(راجع مسرد: تمييز (**Discrimination**)).

### تشوه السوق (**Market Distortion**) (79):

في مجال السياسات الاقتصادية؛ المالية (**Fiscal Policy**) والنقدية (**Monetary Policy**)، والتجارية (**Commercial Policy**)، هو تخصيص (**Allocation**) الموارد الاقتصادية (أرض، وعمالة، ورأسمال، وإدارة) في السوق، بشكل لا يعمل على الوصول إلى الحالة الاجتماعية الفضلى. وقد يحدث هذا التشوه بسبب طريقة تنفيذ السياسات الاقتصادية الحكومية، أو التدخل الحكومي.

### اقتصاد السوق (**Market Economy**) (80):

في التنظيم الاقتصادي (**Economic Organization**)، والاقتصاد المؤسسي (**Institutional Economics**)، والفلسفة الاقتصادية (**Economic Philosophy**) التي تتبناها دولة ما، هو اقتصاد تسود فيه الملكية الخاصة (**Private Property**)، والفردية الاقتصادية (**Economic Individualism**)، وتكون الموارد الاقتصادية (أرض، وعمالة، ورأسمال، وإدارة) فيه مملوكة من الأفراد والعائلات والمؤسسات الخاصة، وتُخصص فيه الموارد الاقتصادية حسب آلية السوق (آلية السعر) (**Price Mechanism**)، وغياب تدخل الحكومة. تبنت المدارس الفكرية التي ازدهرت في القرنين الماضيين مثل الفيزيوقراطية (**Physiocrats**)، والكلاسيكية الجديدة (**Classical Economists**) هذا الشكل من الاقتصادات، وإدارته، وما يحققه من نمو اقتصادي، وأرباح اقتصادية، وأنماطه المختلفة، بخاصة السوق التنافسية.

### توازن السوق (**Market Equilibrium**) (81):

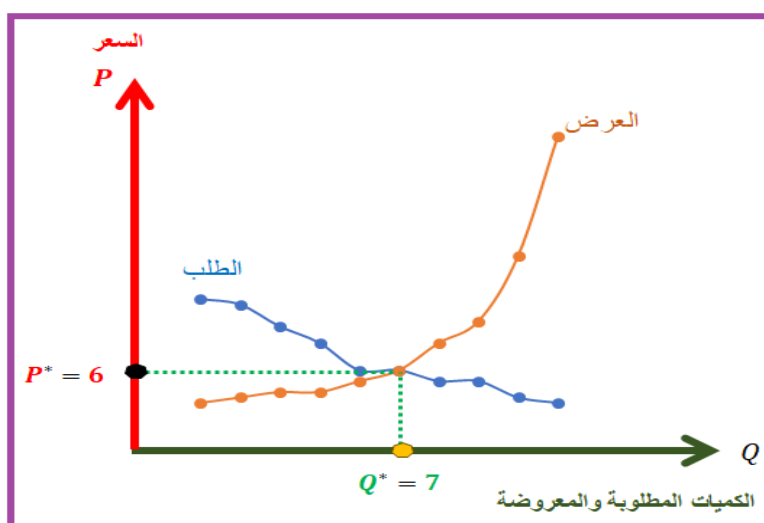
في النظرية الاقتصادية (**Economic Theory**)، بخاصة في الاقتصاد الكلي (**Macroeconomics**)، والأسواق الكلية (**Aggregate Markets**)، بكل أشكالها (سلع، وعمل، ونقود، وسندات)، والأسواق الجزئية (المُفردة) (**Individual Markets**) (سلعة واحدة: بضاعة وخدمة)، والطلب (**Demand**)، والعرض (**Supply**)، هو حال تكون فيه الكمية المطلوبة (**Quantity Demanded**) من سلعة ما مساوية للكمية المعروضة (**Quantity Supplied**) ما يؤدي إلى استقرار الكميات وأسعارها عند مستوى مقبول للبائع والمشتري.

لنفترض توافر البيانات الآتية عن الكميات المطلوبة (**Quantity Demanded (Q<sub>d</sub>)**) والكميات المعروضة (**Quantity Supplied (Q<sub>s</sub>)**) لسلعة ما:

| $P$ | $Q_d$ | $Q_s$ |
|-----|-------|-------|
| 1   | 20    | 1     |
| 2   | 19    | 2     |
| 3   | 15    | 3     |
| 4   | 12    | 3     |
| 5   | 7     | 5     |
| 6   | 7     | 7     |
| 7   | 5     | 12    |
| 8   | 5     | 16    |
| 9   | 2     | 28    |
| 10  | 1     | 50    |

نلاحظ أن الكميات المطلوبة ( $Q_d$ ) تنخفض مع ارتفاع السعر ( $P$ )، لكن الكميات المعروضة ( $Q_s$ ) ترتفع مع ارتفاع السعر.

بالنظر نجد أن حالة التوازن ( $Equilibrium$ ) تتحقق عندما تتساوى الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة، وهي في هذا المثال ( $Q^* = 7$ )، مقابل السعر التوازني ( $P^* = 6$ )، وهو ما يوضحه الشكل البياني المرفق:



يُسمى **السعر** الذي تستقر مقابلته **الكمية السعر التوازني** ( $Equilibrium Price$ )، وتُسمى **الكمية** التي يستقر مقابلها **السعر الكمية التوازنية** ( $Equilibrium Quantity$ ). وفي هذه الحال لا يكون لدى المشتري أو البائع أي حافز لتعديل سلوكهما.

لكن حال التوازن قد تتعدل، ارتفاعاً أو انخفاضاً، في بعض الأحيان، على المستويين **الجزئي والكلي**. يتغير **التوازن** على **المستوى الجزئي** إذا تغير دخل المستهلك، أو تبدل مزاجه، أو تغيرت ظروف المنشأة وكلفة الإنتاج فيها. وعلى **المستوى الكلي** يتغير **التوازن** إذا تغيرت **سياسة الحكومة المالية**، أو غيرت **السلطة النقدية سياساتها**، أو تغير مزاج المستثمرين، وتوقعاتهم.

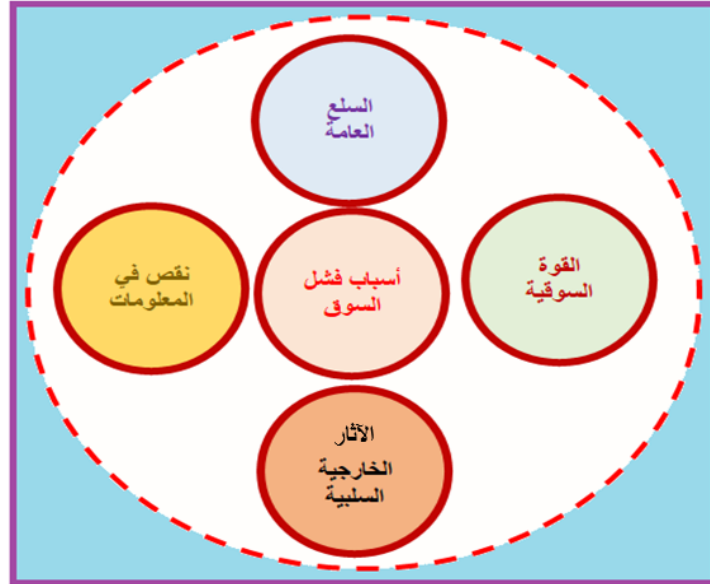
(راجع مسرد: **لاتوازن** ( $Disequilibrium$ )، و**توازن** ( $Equilibrium$ )).



## فشل السوق (Market Failure) (82):

في نظرية التمويلات (المالية) العامة (Theory of Public Finances)، والتمويل (Finance)، واقتصاديات الموارد والبيئة (Economics of Resources & Environment)، هو مصطلح يحمل عدة معانٍ: (1) تدني نجاعة السوق في تخصيص الموارد، كالأرض والعمالة ورأس المال والقدرات على التنظيم، بسبب قلة المعلومات ووجود خلل (Imperfections) في عمل السوق. (2) وجود آثار خارجية سلبية (Negative Externalities)، ما يؤدي إلى ارتفاع الكلفة الاجتماعية لإنتاج السلع. (3) عدم استطاعة السوق عرض بعض السلع، بسبب كلفتها العالية، والفشل في إدارة استهلاكها.

هناك مظاهر واضحة لفشل السوق، منها على سبيل المثال: البطالة العمالية، ونقص مستمر في بعض المهن والحرف، ولاتوازن في ميزان المدفوعات الوطني، وإنتاج سلع من القطاع الخاص مع وجود تلوث وخراب بيئي، والتضخم غير المتوقع.



هناك أربعة أسباب رئيسة لحدوث فشل السوق:

**أولاً)** لا يستطيع السوق تزويد المجتمع بكل ما يحتاج إليه من **سلع عامة**، كالطرق العامة والمستشفيات العامة، والجامعات العامة، وما شابهها. **ثانياً)** وجود **منشآت احتكارية**، قد تتحكم بسعر المنتج، ما يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمستهلكين، بخاصة إذا كانت السلعة ضرورية. **ثالثاً)** وجود **آثار خارجية سلبية**، ناجمة عن إنتاج السلع، مثل التلوث البيئي. **رابعاً)** **نقص المعلومات** الذي قد يلحق الضرر بالمستهلكين والمُنتجين.

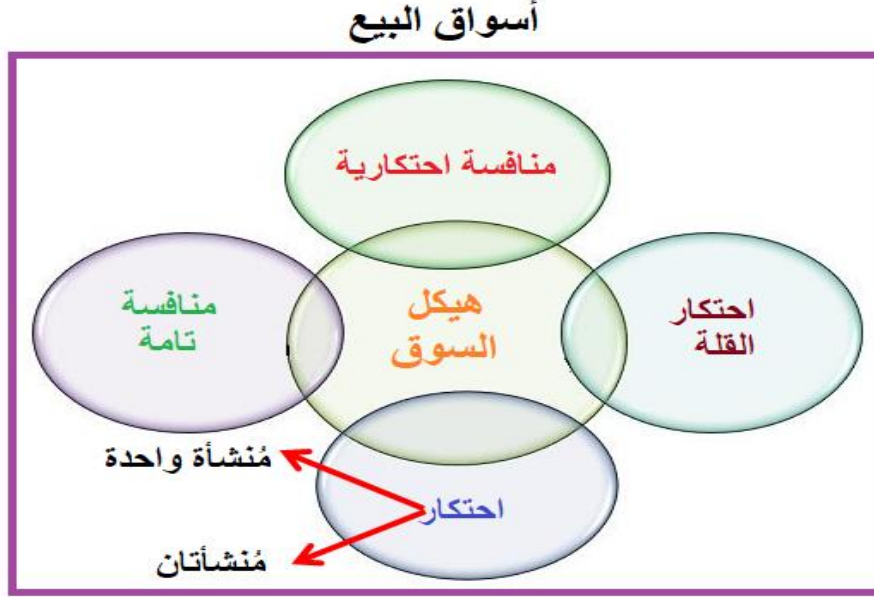
(راجع مسرد: سوق مفقود (Missing Market)).

## قوى السوق (Market Forces) (83):

في النظرية الاقتصادية (Economic Theory)، هي مصطلح يحمل ثلاثة معانٍ: (1) **الطلب على عوامل الإنتاج** (Factors of Production) (الأرض، والعمالة، ورأس المال، والقدرات التنظيمية)، وعرضها، وآلية الطلب والعرض للبضائع والخدمات الناتجة عن هذه العوامل، في سوق بلا قيود. (2) **محددات الأسعار والاستثمار والإنتاج في سوق تنافسية**. (3) **نظام تخصيص** (Allocation) الموارد (Resources)، البديل عن التخطيط الاقتصادي.

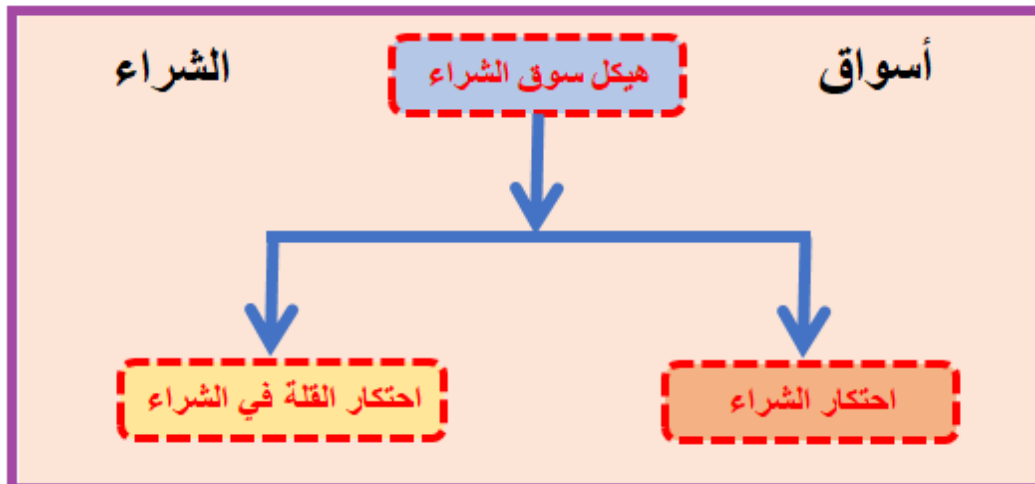
## شكل السوق (Market Form) (84):

في التنظيم الاقتصادي (Economic Organization)، والاقتصاد الجزئي (Microeconomics)، خاصة في نظرية المنشأة (Theory of the Firm)، هو الهيكل (Structure) الذي تنضوي تحته المنشأة العاملة في السوق.



يُصنف علماء الاقتصاد أشكال سوق البيع، أو ما يُسمى هيكل السوق (Market Structure) تحت أربعة أشكال:

- (أ) **سوق المنافسة التامة** (Perfect Competition)، حيث يتفاعل عدد كبير من المشتريين مع عدد كبير من البائعين (المنتجين)، ويُحدد سعر السلع المتشابهة بناءً على التفاعلات الحرة لقوى الطلب والعرض.
- (ب) **سوق المنافسة الاحتكارية** (Monopolistic Competition)، حيث يتفاعل عدد كبير من المشتريين مع عدد كبير من البائعين، ويُحدد سعر السلع المتشابهة لكنها متميزة، بناءً على إمكانية البائع تمييز سلعته، وجودة خدمته.
- (ج) **سوق احتكار القلة** (Oligopoly)، حيث يتفاعل عدد كبير من المشتريين مع عدد قليل من البائعين، ويُحدد سعر السلعة بناءً على تنافس العدد القليل من البائعين. وربما يحدث شكل من أشكال التواطؤ بين البائعين، ليتحكموا بسعر البيع وكمية العرض.
- (د) **سوق الاحتكار** (Monopoly)، أو الاحتكار الثنائي (Duopoly)، حيث يتفاعل عدد كبير من المشتريين مع بائع (منتج) واحد، أو مع منتجين اثنين. وهو (هما) الذي يتحكم بالسعر والكمية.

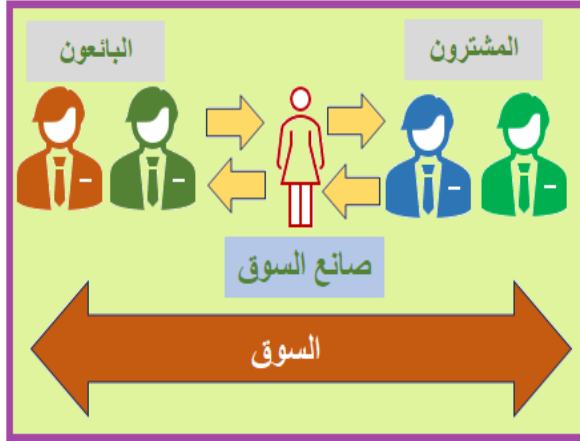


أما على جانب الشراء، فهناك شكلان من أشكال سوق الشراء: أ) سوق احتكار الشراء (*Monopsony*)، أي وجود مشترٍ واحد يشتري السلعة المعروضة للبيع، وهو قادر على التحكم بسعر الشراء. ب) سوق احتكار القلة في الشراء (*Oligopsony*)، حيث يوجد عدد قليل جداً من المشترين للسلع المعروضة للبيع، وربما يحدث شكل من أشكال التواطؤ بين العدد القليل من المشترين، كي يتحكموا بسعر الشراء.

(راجع مسرد: هيكل السوق (*Market Structure*)).

### صانع سوق (*Market-Maker*) (85):

في مجال سوق تداول الأسهم (*Stock Exchange*)، والوساطة التمويلية (*Financial Intermediary*)، هو وسيط



تمويلي متخصص في بيع الأسهم (*Stockbroker*) وشرائها لعملائه ولنفسه، بهدف كسب رسوم عمولة (*Commission Fees*) من عملائه، وتحقيق الربح لنفسه من بيع السهم وشرائه، في سوق التداول. وقد سُمي صانعاً للسوق؛ لأنه على استعداد دائم لبيع الأسهم وشرائها، والمتاجرة بها، في كل أوقات التداول المتاحة.

استنسخ سوق لندن للتداول (*London Stock Exchange*) التجربة الأمريكية في مجال صناعة السوق، وذلك بتقليد نظام الجمعية الوطنية للوسطاء التمويليين الأمريكي

(*NASDAQ National Association of Securities Dealers Automated Quotation*)، لكنه عدّل عليه وسمح لأعداد أكبر ممارسة عمل صانع السوق.

(راجع مسرد: سمسار (*Jobber*)، ووسيط رئيس (*Primary Dealer*)).

### أمر سوق (*Market Order*) (86):

في مجال سوق تداول الأسهم (*Stock Exchange*)، والوساطة التمويلية (*Financial Intermediary*)، هو أمر بيع أداة تمويلية (*Financial Instrument*) أو شرائها، كالسهم، بالسعر الجاري، في السوق.

(راجع مسرد: طلب محدود (*Limit Order*)).

### قوة السوق (*Market Power*) (87):

في الاقتصاد الجزئي (*Microeconomics*)، والتنظيم الصناعي (*Industrial Organization*)، هي قدرة المشتري أو البائع على التأثير في سعر السوق (*Market Price*).

يستمد البائع قوته السوقية نتيجة لانخفاض مرونة الطلب السعرية (*Price Elasticity of Demand*)، على السلعة التي يبيعها، ما يؤدي إلى تحقيقه أرباحاً عالية، نسبياً.

(راجع مسرد: تركّز (*Concentration*)).

**أسعار السوق (Market Prices) (88):**

في الاقتصاد الكلي (Macroeconomics)، بخاصة في تقييم قيمة الناتج الوطني (National Income)، ومستوى أسعار المستهلك (Consumer Prices)، هي أسعار وأرقام قياسية، تُستخدم في حساب قيمة الدخل الوطني، بما يشمل الضرائب غير المباشرة، مطروحاً منها ما تقدمه الحكومة من دعم مالي.

(راجع مسرد: أسعار العوامل (عوامل الإنتاج) (Factor Cost)، والناتج الوطني الإجمالي (Gross National Product)).

**سعر الفائدة في السوق (Market Rate of Interest) (89):**

في النقود والمصارف (البنوك) (Money & Banking)، وأسواق التمويل (Financial Markets)، هو معدل سعر الفائدة (Rate of Interest) الذي يُحدده سوق تمويلي ما.

(راجع مسرد: سعر الفائدة الطبيعي (Natural Rate of Interest)، وويكسيل (Wicksell)).

**مخاطر السوق (Market Risk) (90):**

في أسواق التمويل (Financial Markets)، والاستثمار في الأصول التمويلية، هي الخسارة الممكنة، التي قد تحدث بسبب تقلبات السوق، والتغير المتكرر في أسعار الأصول التمويلية.

(راجع مسرد: مخاطر السعر (Price Risk)).

**تقسيم السوق (Market Segmentation) (91):**

في الاقتصاد الجزئي (Microeconomics)، والتنظيم الصناعي (Industrial Organization)، هو تجزئة المنشأة السوق (افتراضياً)، إلى أسواق فرعية (Sub-Markets)، معزولة (افتراضياً) بعوائق معينة، كالسعر والكمية.



تصنّف المنشأة في هذه العملية عملاءها، حسب معايير معينة، منها: مكان الموقع، والدخل، والمهنة، والنوع، والسلوك المتوقع، والصناعة التي تعمل بها المنشأة، والعوامل النفسية المفترضة في المستهلكين؛ وتميز (Discriminate) بينهم في سعر بيع السلعة. على سبيل المثال، تقسم منشآت إنتاج الطاقة الكهربائية المستهلكة الطاقة الكهربائية إلى ثلاثة أصناف: المشتريين المنزليين (Household Buyers)، والمشتريين التجاريين (Commercial Buyers)، والمشتريين الصناعيين (Industrial Buyers). بحيث يدفع كل صنف

ثمناً مختلفاً لكل وحدة من وحدات الطاقة الكهربائية. وعادة يدفع المشترون التجاريون أعلى سعر، يليهم المشترون المنزليون، ثم المشترون الصناعيون. ويعود السبب في ذلك إلى أن الكمية التي يشتريها الصناعيون تكون عالية، ما يستوجب تخفيض السعر للكمية العالية من الطاقة المستهلكة. ولا بد من تأكيد أن تقسيم السوق لا ينجح إلا في حالة المنشأة الاحتكارية، أو المنشأة التي تستحوذ على حصة عالية من السوق.

كتب عالم الاقتصاد البريطاني **جون ستيوارت ميل (John Stuart Mill)** عن الأسواق الفرعية، ورأى أن كل فرع لا يتنافس مع الفروع الأخرى على الكمية المتوافرة من السلعة. ومن عادة المنشأة القادرة على تجزئة السوق بالكيفية المذكورة أن تمارس مبدأ **التمييز (Discrimination)** **بالسعر** الذي يدفعه كل فرع، على النحو الموضح آنفاً في مثال شركات توليد الطاقة الكهربائية. ويعمل مبدأ التمييز بالسعر على تجزئة أسواق العمل، خاصة في العصر الراهن، نتيجة للتقدم التقني، والإبداعات الصناعية المستجدة.

(راجع مسرد: **حصة السوق (Market Share)**).

### حصة السوق (Market Share) (92):

في **الاقتصاد الجزئي (Microeconomics)**، و**التنظيم الصناعي (Industrial Organization)**، هي نسبة المبيعات التي تستحوذ عليها منشأة ما أو مجموعة معينة من المنشآت، من سوق صناعة معينة. على سبيل المثال تستحوذ شركة الاتصالات الأردنية على (40%) من حجم مبيعات خدمة الاتصالات في الأردن. وعادة تُستخدم الصيغة الرياضية البسيطة الآتية في حساب **حصة السوق**:

$$\text{حصة السوق} = 100 \times \frac{\text{إيرادات المنشأة}}{\text{إيرادات الصناعة}}$$

يستخدم متخصصو التنظيم الصناعي مبدأ حصة السوق في حساب **نسبة التركيز الكلي (Aggregate Concentration)**، بوصفها هدفاً من أهداف الإدارة العليا، لأنها مؤشر على **قوة ضعف** أداء المنشأة.

### اشتراكية السوق (Market Socialism) (93):

في مجال **الإدارة الاقتصادية (Economic Management)**، و**الفلسفة الاقتصادية والسياسية (Economic & Political Philosophy)**، لدولة ما، هو مصطلح يحمل معنيين: (1) حالة **الاقتصاد المخطط (Planned Economy)**، تحاول إدارته تحسين تخصيص الموارد فيه بوساطة الأسواق. لكن التجارب التي مرت بها بعض الدول التي حاولت تطبيق آلية السوق على اقتصاد مخطط فشلت إلى حدٍ بعيد، ومثال عليها يوغسلافيا السابقة. (2) شكل من أشكال سيطرة العمال على إدارة الإنتاج والإدارة الذاتية لأنفسهم (**Self-Management**)، في دولة ما. (راجع مسرد: **ديموقراطية صناعية (Industrial Democracy)**، و**مشاركة العمال (Workers' Participation)**).

### فضاء السوق (Market Space) (94):

في **الاقتصاد الجزئي (Microeconomics)**، و**التنظيم الصناعي (Industrial Organization)**، و**القانون والاقتصاد (Law & Economics)**، هو منصة رقمية (افتراضية) لسوق أنشئ عبر الشابكة (**Internet**)، يسمح لطرف ثالث بعرض سلعه للبيع. وعلى سبيل المثال هناك أكثر من منشأة تمارس البيع والشراء وعرض السلع المختلفة، ومن هذه المنشآت إي باي (**eBay**)، وأمازون (**Amazon**). وهاتان المنشأتان تعرضان أشكالاً كثيرة من السلع لها ولأطراف أخرى، وتجنّي أرباحاً طائلة من هذه العمليات.

## هيكل السوق (Market Structure) (95):

في التنظيم الاقتصادي (Economic Organization)، والاقتصاد الجزئي (Microeconomics)، خاصة في نظرية المنشأة (Theory of the Firm)، هو مصطلح يحمل معنيين: (1) الشكل التنظيمي (Organizational Form) للسوق، من حيث عدد المنشآت، والكمية المنتجة، أو المشتراة، وسعر البيع أو سعر الشراء، ومرونة الطلب السعرية (Price Elasticity of Demand)، التي تميز السلعة المنتجة، المعروضة للبيع أو الشراء. (2) عدد المنشآت، والمشتريين، والسلع، المرتبطين فيما بينهم.

يتكون هيكل السوق، في جانب البيع، من ثلاثة أشكال رئيسية، هي: المنافسة التامة (Competitive)، واحتكار القلة (Oligopoly)، والاحتكار (Monopoly). وعادة يكون لهيكل السوق أثر عالٍ على حرية المنشأة في اتخاذ القرار الاقتصادي الذي يناسبها، وعلى مستوى الإنتاج وسعر السلعة. وتشكل الهياكل الفرعية طيفاً مستمراً من الأثر، تختلف درجته حسب درجة التركيز (Degree of Concentration) في السوق المعني. أما في جانب الشراء، فهناك شكلان، هما احتكار الشراء (Monopsony)، واحتكار القلة في الشراء (Oligopsony).



(راجع مسرد: احتكار ثنائي (Duopoly)، ومنافسة احتكارية (Monopolistic Competition)، واحتكار القلة (Oligopoly)، ومنافسة تامة (Perfect Competition)).

## تأشير نحو السوق (وضع رسم) (Marking to Market) (96):

في السوق التمويلي (Financial Market)، هو مصطلح يُقصد به تقييم أداة تمويلية ما بالسعر الجاري للسوق. وعادة تؤدي هذه العملية إلى إجراء المقاصة اليومية للأرباح والخسائر، الناجمة عن تغير قيمتها في السوق.

## نموذج سلسلة ماركوف (Markov Chain Model) (97):

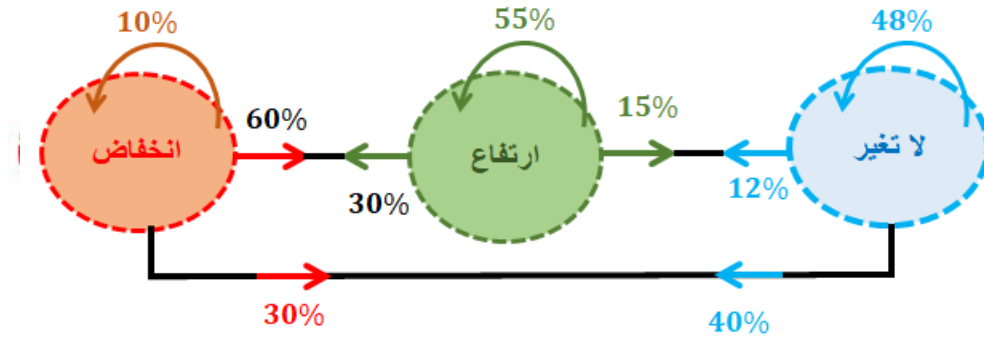
في نظرية الاحتمال (Probability Theory)، وتطبيقاتها الاقتصادية، هو سيروية احتمالية (Probabilistic Process)، تعتمد فيها بعض الحالات (States) على بعضها الآخر، بحيث يُمكن التنبؤ بحالة ما بناءً على الحالة السابقة عليها. وحتى تكون سلسلة ماركوف فعالة لا بد أن تعتمد الحالة قيد الدراسة على الحالة السابقة.



لنفترض، على سبيل المثال، بأن مستثمراً ما دَوَّن الأحداث التاريخية الآتية عن سعر سهم ما:

| الحالة الراهنة لسعر السهم | الحالة اللاحقة للسعر | الاحتمال | %   |
|---------------------------|----------------------|----------|-----|
| انخفاض                    | انخفاض               | 0.1      | 10% |
| انخفاض                    | ارتفاع               | 0.6      | 60% |
| انخفاض                    | لاتغير               | 0.3      | 30% |
| ارتفاع                    | انخفاض               | 0.3      | 30% |
| ارتفاع                    | ارتفاع               | 0.55     | 55% |
| ارتفاع                    | لاتغير               | 0.15     | 15% |
| لاتغير                    | انخفاض               | 0.4      | 40% |
| لاتغير                    | ارتفاع               | 0.12     | 12% |
| لاتغير                    | لاتغير               | 0.48     | 48% |

يمكن تمثيل هذه الحالات في شكل توضيحي، بالطريقة التي استخدمها العالم **ماركوف** نفسه، على النحو المبين في الشكل الآتي:



تُبين دائرة **انخفاض** بأن احتمال حالة (انخفاض، انخفاض) هو (10%)، وتُبين دائرة **ارتفاع** بأن احتمال حالة (ارتفاع، ارتفاع) هو (55%)، وتُبين دائرة **لا تغير** بأن احتمال حالة (لا تغير، لا تغير) هو (48%). أما بقية احتمالات الحالات، فهي موضحة بالروابط (انخفاض، ارتفاع = 60%) و(ارتفاع، انخفاض = 30%)، و(ارتفاع، لا تغير = 15%) و(لا تغير، ارتفاع = 12%)، و(انخفاض، لا تغير = 30%) و(لا تغير، انخفاض = 40%). ويمكن وضع هذه الاحتمالات في ما يُسمى المصفوفة الناقلة (*Transition Matrix*)، على النحو الآتي:

### المصفوفة الناقلة

|         | انخفاض | ارتفاع | لا تغير |
|---------|--------|--------|---------|
| انخفاض  | 0.1    | 0.6    | 0.3     |
| ارتفاع  | 0.3    | 0.55   | 0.15    |
| لا تغير | 0.4    | 0.12   | 0.48    |

لا بد أن يكون المجموع الأفقي لكل صف في المصفوفة مساوياً للواحد الصحيح، أي (100%). ومن هذه المصفوفة يُمكن حساب الاحتمالات الثلاثة مما يُسمى مصفوفة الحالة الراهنة (Current State)، وهي مصفوفة صف واحد، بثلاثة أعمدة، تبدأ بحالة افتراضية ترى أن الحدث الراهن الذي ننطلق منه هو (انخفاض = 100% = 1)، أي ما يأتي:

| لاتغير | ارتفاع | انخفاض |
|--------|--------|--------|
| 0      | 0      | 1      |

بضرب هذا الصف الأخير في كل عمود من أعمدة المصفوفة الناقلة، ضرباً قسماً (Pre Multiplication):

|         | انخفاض | ارتفاع | لاتغير |
|---------|--------|--------|--------|
| انخفاض  | 0.1    | 0.6    | 0.3    |
| ارتفاع  | 0.3    | 0.55   | 0.15   |
| لا تغير | 0.4    | 0.12   | 0.48   |

تكون نتيجة الاحتمالات النهائية ما يأتي:

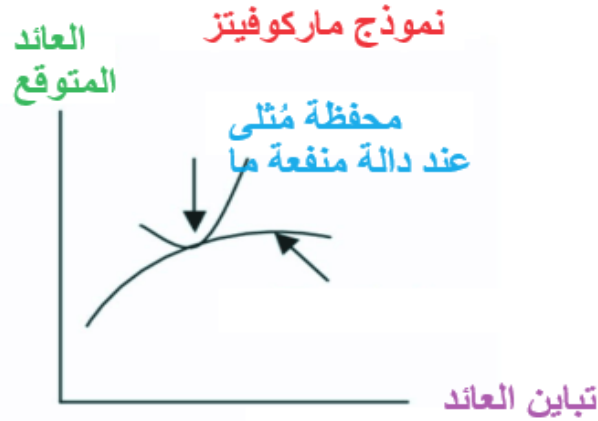
|         | انخفاض | ارتفاع | لاتغير |
|---------|--------|--------|--------|
| انخفاض  | 0.1    | 0.6    | 0.3    |
| ارتفاع  | 0.3    | 0.55   | 0.15   |
| لا تغير | 0.4    | 0.12   | 0.48   |
|         | 0.1    | 0.6    | 0.3    |

ما يعني بأن الاحتمال الأعلى هو لارتفاع سعر السهم، وهو (60%)، والاحتمال الأقل هو لانخفاض سعر السهم، وهو (10%)، أما احتمال لا تغير في سعر السهم، فهو (30%). والمجموع يساوي (100%). يُمكن تجريب قيم أخرى لمصفوفة الصف، شريطة أن تكون في إطار الاحتمال المعقول، المحصور بين الصفر والواحد الصحيح.

### محفظة ماركوفيتز الناجعة (Markovitz Efficient Portfolio) (98):

في أسواق التمويل (Financial Markets)، والاستثمار في الأصول التمويلية، هي محفظة استثمارية تتكون من أسهم وسندات، تُدرّ أعلى عائد متوقع (Highest Expected Return)، بوجود مستوى معين من المخاطرة (a Given Level of Risk). وعادة يُطلق على مثل هذه المحفظة محفظة بمتوسط وتباين ناجعين (Mean-Variance Efficient Portfolio).

ينظر علماء التمويل إلى التوليفة المثلى من العائد المتوقع من المحفظة والمنفعة المستمدة من ذلك، مع أخذ المخاطر بعين الاعتبار، وهي الحالة التي يوضحها الشكل البياني المرفق.



هاري ماكس ماركوفيتز (Harry Max Markovitz) (99):



في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thought)، خاصة في مجال السلوك الاقتصادي العقلاني (Rational Behavior)، هو عالم اقتصاد وتمويل أمريكي، من مواليد العام (1927)، تلقى تعليمه العالي في جامعة شيكاغو (University of Chicago)، وأصبح أستاذاً في جامعة روتجيز (Rutgers University) الأمريكية، منذ العام (1980). وقد تركز اهتمامه على نظرية

السلوك العقلاني تحت المخاطر (Theory of Rational Behavior Under Uncertainty)، ونظرية المحفظة (Portfolio Theory). وساهم في ابتداء برمجيات تساعد قطاع الأعمال في اتخاذ القرارات المناسبة. وقد تقاسم جائزة نوبل، للعام (1990) مع عالمي الاقتصاد الأمريكيين؛ وليام شارب (William Sharpe)، وميرتون ميلير (Merton Miller).

هامش زيادة (إضافة) (Mark-up) (100):

في الاقتصاد الجزئي (Microeconomics) خاصة في تسعير السلع المعروضة للبيع، هو مقدار نقدي يُضاف إلى متوسط الكلفة الكلية لإنتاج السلعة، كي يتمكن البائع من تحقيق شيء من الربح. وعادة تُستخدم الصيغة الرياضية الآتية، في حساب الهامش:

$$\frac{\text{السعر} - \text{الكلفة}}{\text{الكلفة}}$$

لنفترض أن سعر بيع الوحدة الواحدة من سلعة ما كان (50) درهماً، وأن كلفة إنتاج الوحدة الواحدة من السلعة ذاتها كانت (45) درهماً، ما يعني أن هامش الزيادة هو:

$$11.1\% = \frac{5}{45} = \frac{45 - 50}{45}$$

أي أن نسبة الربح من بيع كل وحدة من السلعة تبلغ (11.1%).

**تسعير بالهامش (Mark-up Pricing) (101):**

في الاقتصاد الجزئي (Microeconomics)، خاصة في تسعير السلع المعروضة للبيع، هو أسلوب تستخدمه المنشأة، يقضي بزيادة نسبة مئوية معينة على كلفة إنتاج الوحدة الواحدة من السلعة المنتجة، المعروضة للبيع. وعادة تُضاف إلى متوسط كلفة إنتاج الوحدة الواحدة من السلعة، وذلك لتحقيق شيء من الربح، من بيع السلعة. وقد تطورت هذه الطريقة في تسعير بيع السلع بدلاً عن المقاييس الحدية (Marginal Measures) في تحديد سعر بيع السلعة. وقد عارض بعض الاقتصاديين هذا الأسلوب في التسعير، لأنه يُسبب التضخم الناتج عن زيادة التكاليف الكلية (Cost-Push Inflation).

(راجع مسرد: هامش زيادة (إضافة) (Mark-up)).

**علاوة زواج (Marriage Allowance) (102):**

في الاقتصاد الاجتماعي (Socioeconomics)، خاصة في مجال الموازنة (Budget)، ودعم الأسرة، والتمويلات العامة (Public Finances)، خاصة في مجال التحويلات (Transfer Payments)، هي تخفيض إضافي على المستحقات الضريبية، التي يدفعها الفرد المتزوج إلى الجهة المعنية. وتُعرف في بعض الأحيان تحت مُسمى خصم الزواج (Marriage Deduction). وعادة تأتي على شكل رديات نقدية، تدفعها الحكومة إلى دافع الضريبة، الذي تنطبق عليه شروط العلاوة.

(راجع مسرد: تقسيم الدخل (Income-Splitting System)).

**ألفريد مارشال (Alfred Marshall) (103):**

في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thought)، خاصة في مجال الاقتصاد السياسي



(Political Economy)، هو عالم اقتصاد بريطاني، عاش في المدة (1842 - 1924)، كان عالماً في الاقتصاد، محسوباً على ما سمي في أيامه اقتصادي كامبريدج (Cambridge). وقد ساد في علم الاقتصاد، في المملكة المتحدة، من نهايات القرن التاسع عشر وحتى ثلاثينيات القرن العشرين الماضي.

درس مارشال الرياضيات في جامعة كامبريدج (Cambridge University)، وحصل منها على الشهادة الجامعية في العام (1865). وأصبح زميلاً في كلية القديس جون (St John College)، في كامبريدج. لكنه تحول إلى علوم الأخلاق والنفس. ولأنه كان صبوراً وقارئاً شغوفاً في مختلف العلوم، اهتم بعلم الاقتصاد، واستطاع ترجمة الاقتصاد الكلاسيكي (Classical Economics) إلى معادلات وصيغ رياضية. وكتب بعض الأوراق العلمية عن نظرية التجارة الدولية (International Trade Theory).

تزوج مارشال من تلميذته ماري بالي (Mary Paley) في العام (1877)، وشاركها في أول كتاب له بعنوان اقتصاديات الصناعة (The Economics of Industry) في العام (1879). وبعد ذلك عُيّن مديراً وأستاذاً في الاقتصاد السياسي في الكلية الجامعية الجديدة (University College) في بريستول (Bristol). وأصبح أستاذاً في الاقتصاد السياسي في جامعة كامبريدج في المدة (1885 - 1908). وقد تقاعد مبكراً من أعماله الإدارية، كي يتفرغ. وكان كتابه مبادئ الاقتصاد (Principles of Economics) من أهم الأعمال العلمية التي صنعت منه عالماً مشهوراً في علم الاقتصاد في أنحاء

أوروبا. وكان لهذا الكتاب، الذي كُتب بطريقة متقنة، ولافتة، أهم الأثر في البناء على النظريات الكلاسيكية والمدرسة الحدية (*Marginalist Schools*). وقد ساعدته معرفته العميقة بتاريخ الفكر الاقتصادي وأوضاع العمال في أيامه على صياغة أفكاره بحدّة. ومن أعماله التي ما زال أثرها حتى هذه الأيام من القرن الحادي والعشرين، نظرية السعر (*Price Theory*). وكتب بشكل مركز في موضوعات مهمة، ومتعددة، منها: مرونة الطلب (*Elasticity of Demand*)، والفرق بين الأمد القصير والأمد الطويل، ومفهوم الإيجار الاقتصادي (*Economic Rent*)، وفائض المستهلك (*Consumer Surplus*)، واقتصاديات الحجم الداخلية والخارجية (*Internal and External Economies of Scale*). ولم يكن موقفاً بعض الشيء في ما سماه المنشأة المُمثلة (*Representative Firm*). وقد نشر في أواخر عهده في الإنتاج العلمي الجزء الثاني من فكره عن التذبذب في الإنتاج الصناعي، والنقود، والتجارة الخارجية، تحت عنوان النقود والائتمان والتجار (*Money, Credit and Commerce*). وقد جعل مارشال من جامعة كامبريدج منارة بريطانيا في علم الاقتصاد. وكان من أشهر طلابه، الذين اشتهروا من بعده كل من آرثر بيغو (*Arthur Pigou*)، وجون كينز (*John Keynes*).

#### منحنى مارشال في الطلب (*Marshallian Demand Curve*) (104):

في الاقتصاد الجزئي (*Microeconomics*)، بخاصة في مجال الطلب والعرض (*Demand & Supply*)، هو تمثيل بياني (*Graphical Representation*) يُبين العلاقة بين متغيرين: السعر (*Price*)، والكمية المطلوبة (*Quantity Demanded*)، بافتراض أن العوامل المؤثرة الأخرى تبقى ثابتة (*Ceteris Paribus*). ناقش كثير من الاقتصاديين، ومنهم ميلتون فريدمان (*Milton Friedman*) تبعات إبقاء العوامل المؤثر الأخرى ثابتة، (باستثناء السعر)، ودرسوا صعوبة إبقاء الدخل الحقيقي (*Real Income*) ثابتاً مع تغير أسعار السلعة. من العادة أن يشتق الاقتصاديون منحنى مارشال في الطلب بوساطة تعظيم دالة المنفعة لمُستهلك ما خضوعاً لقيود الأسعار والدخل. وعلى سبيل المثال، لنفترض بأن دالة المنفعة لمستهلك ما هي:

$$U_{XY} = X^{0.5} Y^{0.5}$$

خضوعاً للقيود الآتي:

$$I = 5X + 2Y = 20$$

حيث ترمز (*U*) إلى دالة المنفعة (*Utility Function*)، وترمز (*X*) إلى الكمية من السلعة (*X*)، وترمز (*Y*) إلى الكمية من السلعة (*Y*)، وترمز (*I*) إلى دخل المستهلك (*Income*) الذي يبلغ في هذه الحالة (20). و(5) و(2) هما سعرا السلعة (*X*) والسلعة (*Y*) على التوالي، في المرحلة الراهنة. وبناءً على كل هذه المعطيات نعظم الدالة خضوعاً لقيود الدخل ( $I = 2X + 2Y$ )، بوضعها في صيغة دالة لاغرانج (*LaGrange Function*)، على النحو الآتي:

$$\Gamma = X^{0.5} Y^{0.5} + \lambda (20 - 5X - 2Y)$$

نشتق الدالة جزئياً ثلاث مرات، الأولى بالنسبة لـ  $(X)$ ، والثانية بالنسبة لـ  $(Y)$ ، والأخيرة بالنسبة لـ  $(\lambda)$ :

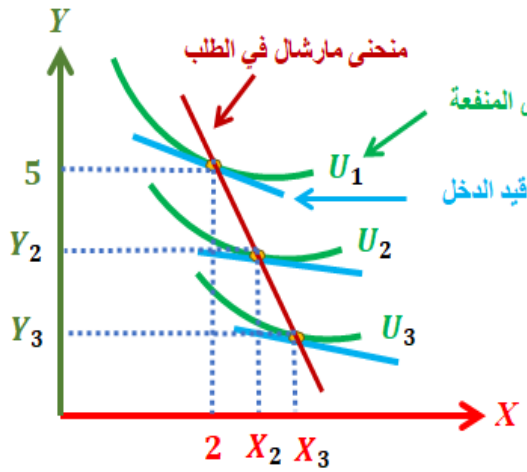
$$\frac{\partial \Gamma}{\partial X} = \frac{1}{2} X^{-0.5} Y^{0.5} - 5 \lambda = 0 \dots (1)$$

$$\frac{\partial \Gamma}{\partial Y} = \frac{1}{2} X^{0.5} Y^{-0.5} - 2 \lambda = 0 \dots (2)$$

$$\frac{\partial \Gamma}{\partial \lambda} = 20 - 5 X - 2 Y = 0 \dots (3)$$

من المعادلتين الأولى والثانية نجد أن:

$$\lambda = \frac{Y^{0.5}}{10 X^{0.5}}, \quad \lambda = \frac{X^{0.5}}{4 Y^{0.5}} \Rightarrow 4 Y = 10 X \Rightarrow Y = 2.5 X$$



عند التعويض في المعادلة الثالثة نجد أن كمية  $(X = 2)$  وكمية  $(Y = 5)$ . وعندما تتغير الأسعار، نحصل على توليفات مختلفة من كميات  $(X)$  و  $(Y)$ . ويمكن تمثيل ذلك بيانياً وفق ما يأتي:

تمثل كل نقطة تماس بين مستوى المنفعة وقيود الدخل توليفة محددة من السلعتين  $(X)$  و  $(Y)$ ، مقابل مستوى معروف من الدخل  $(I)$ ، ومستويين فريدين من الأسعار. وعلى سبيل المثال عندما يكون سعر  $(P_X = 5)$  وسعر  $(P_Y = 2)$  والدخل  $(I = 20)$ ، فإن الكمية المطلوبة من  $(X = 2)$  ومن  $(Y = 5)$ .

### فترة مارشال الطويلة (Marshallian Long Period) (105):

في الاقتصاد الكلاسيكي (Classical Economics)، بخاصة في مجال أسعار عناصر الإنتاج (Factors of Production)، هي مدة تمتد لعدة سنوات تتأسس فيها أسعار السلع، وتتكيف عوامل الإنتاج حسب الطلب والعرض، والوصول إلى حالة استقرار (Stationary State)، شبيهة بما ذكره ريكاردو في نظرية القيمة. وقد ميز مارشال هذه المدة عما يُمكن أن يحدث من تغيرات، خاصة في مدد النمو التدريجي للمعرفة، والسكان، ورأس المال، وتغير ظروف الطلب والعرض من جيل إلى آخر.

### منهجية مارشالية (Marshallian Methodology) (106):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thought)، بخاصة في مجال التحليل الاقتصادي (Economic Analysis)، هي طريقة في الفكر الاقتصادي تُركز على تحليل التوازن الجزئي (Partial Equilibrium Analysis) في الأسواق الفرعية، الذي كان فكرياً أساسياً في الاقتصاد الكلاسيكي المُستجد (Neoclassical Economics).



كان **مارشال** مغرمًا بالشعار اللاتيني الذي يقول إن "**الطبيعة لا تقوم بالقفز**" (*Natura Non Facit Saltum*)، ووظفه في بيان فكره عن طبيعة التغير الاقتصادي المتدرج المستمر، وتحليله للظاهرة الاقتصادية، بحيث يحلّ جزءاً بسيطاً منها ثم ينتقل لتحليل الجزء الآخر وهكذا؛ وذلك من أجل فحص كافٍ للقوى الفاعلة في الأجزاء كلها التي تعمل على تحقيق **التوازن** (*Equilibrium*).

وقد ابتدع أدوات جديدة من أجل الوصول إلى هدفه التحليلي، ومنها مفهوم **الاستبدال** (*Substitution*)، و**معامل المرونة** (*Elasticity Coefficient*)، و**المنشأة المُمثِّلَة** (*Representative Firm*)، و**فائض المُستهلك** (*Consumer's Surplus*)، وشبه الإيجار (*Quasi-Rent*)، واقتصاديات الحجم الداخلية والخارجية (*Internal and External Economies of Scale*)، و**الكلفة الرئيسة والمكملة** (*Prime and Supplementary Cost*)، و**الفرق بين الأمد القصير والأمد الطويل** (*Short Run and Long Run*).

### فترة مارشال القصيرة (*Marshallian Short Period*) (107):

في النظرية الاقتصادية (*Economic Theory*)، بخاصة في مجال **الإنتاج** (*Production*)، هي فترة زمنية لا يُمكن لكمية الإنتاج أن ترتفع إلا باستخدام ما يتوافر للمنشأة أو للاقتصاد من عمالة بشكل **مكثف** (*Intensive*).

### استقرار مارشالي (*Marshallian Stability*) (108):

في الاقتصاد الجزئي (*Microeconomics*)، بخاصة في سوق سلعة ما، هو استقرار في توازن (*Equilibrium*) سلعة معينة، يتحقق بوساطة **تكيف** (*Adjustment*) الكمية للفروق بين **سعر الطلب** (*Demand Price*) و**سعر العرض** (*Supply Price*). ولا يُمكن **للتوازن** أن يتحقق إذا تحرك السعر أو تحركت الكمية بالاتجاه الخاطئ، أو تكيف السعر أو تكيفت الكمية بأكثر من اللازم (*Overadjustment*).

(راجع مسرد: نظرية شبكة العنكبوت (*Cobweb Theorem*)).

### شرط مارشال - ليرنير (*Marshall-Lerner Condition*) (109):

في الاقتصاد الكلي (*Macroeconomics*)، بخاصة في مجال **ميزان المدفوعات** (*Balance of Payments*)، و**التجارة الخارجية** (*Foreign Trade*)، هو شرط صاغه عالما الاقتصاد ألفريد مارشال (*Alfred Marshall*)، وأبا ليرنير (*Abba Lerner*)، في سبيل إنجاح سياسة تخفيض سعر صرف العملة، لدولة ما، وتحسين وضع ميزان المدفوعات (*Balance of Payments*).

يستوجب هذا الشرط ضرورة أن يكون مجموع قيم مروّنات الطلب السعريّة (*Price Elasticities of Demand*) للسلع **المُستوردة والمُصدّرة** مقيسة بالعملة نفسها **أكبر من واحد صحيح**. وأن تكون مروّنات العرض (*Elasticities of Supply*) عالية القيمة.

لنفترض أن (*X*) ترمز إلى **الصادرات** (*Exports*)، وترمز (*M*) إلى **المُستوردات** (*Imports*)، ما يعني أن **الميزان التجاري** (*Trade Balance (N)*) هو:

$$N = X - M$$

حيث:

$$X = Q_X \times P_X, \quad M = Q_M \times P_M$$

$$\therefore N = Q_X \times P_X - Q_M \times P_M$$

فإذا حدث تخفيض (*Depreciation*) في سعر صرف العملة، فإن: (1) أسعار الصادرات ستتناقص، وترتفع أسعار المستوردات. (2) كمية الطلب سترتفع على الصادرات وتنخفض كمية الطلب على المستوردات. (3) وضع ميزان المدفوعات سيتحسن. وكل ذلك يتوقف على تحقق شرط مارشال ليرنير.

(راجع مسرد: منحنى جاي (*J-Curve*)).

### خطة مارشال (*Marshall Plan*) (110):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (*History of Economic Thought*)، بخاصة في مجال التعاون الاقتصادي الدولي (*International Economic Cooperation*)، والاقتصاد الدولي (*International Econometrics*)، والنمو الاقتصادي (*Economic Growth*)، هي المساعدات المالية والعينية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى ست عشرة دولة أوروبية، تعرضت لدمار شديد بسبب الحرب العالمية الثانية. وقد سُميت الخطة باسم مارشال، لأن الذي وضع تفاصيل الخطة كان جورج مارشال (*George Marshall*) وزير الخارجية ووزير الدفاع في عهد الرئيس الأمريكي هاري ترومان، في المدة (1948 - 1951). وقد اقتضت خطته دعم الدول الأوروبية بمساعدات مالية وعينية بلغت (16.4) مليار دولار أمريكي، في المدة (1948 - 1952).

| الدولة                   | قائمة المساعدات (مليون دولار) | النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%) |
|--------------------------|-------------------------------|--------------------------------------|
| بريطانيا                 | 2826                          | 1.8                                  |
| فرنسا                    | 2444.8                        | 2.2                                  |
| إيطاليا                  | 1315.7                        | 2.3                                  |
| ألمانيا الغربية          | 1297.3                        | 1.5                                  |
| هولندا                   | 877.2                         | 4                                    |
| النمسا                   | 560.8                         | 5.7                                  |
| بلجيكا ولوكسمبروغ        | 546.6                         | 2.2                                  |
| اتحاد المدفوعات الأوروبي | 350                           | غ م                                  |
| الدنمارك                 | 257.4                         | 2.2                                  |
| النرويج                  | 236.7                         | 2.5                                  |
| السويد                   | 118.5                         | 0.4                                  |

كانت معظم الدول الأوروبية قد خسرت استثماراتها الخارجية نتيجة لظروف وويلات الحرب العالمية الثانية، ما اضطرها لطلب المساعدة الخارجية. وكانت الولايات المتحدة في تلك الأثناء تتميز بأقوى اقتصاد عالمي، من حيث الإنتاجية وتنوع الإنتاج. وقد ساعدت الانقسامات الدولية بين الرأسمالية الغربية والشيوعية السوفيتية والصينية في تقليل التعاون الاقتصادي مع أوروبا الشرقية، فلجأت دول أوروبا الغربية إلى عقد تحالفات مع الولايات المتحدة للتعاون العسكري والاقتصادي. وكانت خطة مارشال من الطرق التي ساعدت على تعزيز ذلك التعاون والتحالف. ويضاف إلى ذلك أن انهيار أسعار الصادرات الأوروبية وارتفاع أسعار المستوردات، والآثار السلبية التي تركتها الحرب العالمية الثانية على موازين المدفوعات، قد دفع دول أوروبا الغربية نحو قبول شروط خطة مارشال. وقد أدارت إدارة التعاون الأوروبية (*European Co-operation Administration*) خطة مارشال في أوروبا الغربية، وخصصت المساعدات إلى أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (*Organization for Economic Co-operation and Development (OECD)*). واثق على أن تتبع الدول المتلقية للمساعدات الطرق الاقتصادية المتشددة من أجل مكافحة التضخم وتصحيح أوضاع موازين المدفوعات. وقد لاحظ

الاقتصاديون ومؤرخو الفكر أن الأموال التي تلقتها تلك الدول بعد تنفيذ الخطة أكثر مما خصصته الخطة ذاتها. يرى بعض مؤرخي الفكر الاقتصادي أن الهدف الرئيس من الخطة كُمن في ربط أوروبا الغربية والولايات المتحدة مع دول العالم الثالث (الفقيرة)، ليكون هذا الربط جزءاً من مناهضة العالم الحلف الشيوعي، المتمثل بالاتحاد السوفيتي (السابق) وحلف وارسو الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية، والصين الشيوعية. وهؤلاء المؤرخون رأوا أن الولايات المتحدة كانت تشتري السلع الخام بأسعار زهيدة من دول العالم الثالث، وتمنحها إلى أوروبا مساعدة للنهوض باقتصاداتها، لتبيع، بعد ذلك، السلع المصنعة إلى دول العالم الثالث بأسعار عالية. ما يعني أن الخطة حققت أكثر من هدف في وقت واحد.

هاريت مارتينو (Harriet Martineau) (111):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thought)، بخاصة في مجال الاقتصاد السياسي (Political Economy)، هي كاتبة ومفكرة اقتصادية بريطانية، عاشت في المدة (1802 - 1876)، كانت من أنشط



الكتاب والمفكرين البريطانيين الذين أشاعوا الثقافة الاقتصادية في إنجلترا، في أواسط القرن التاسع عشر.

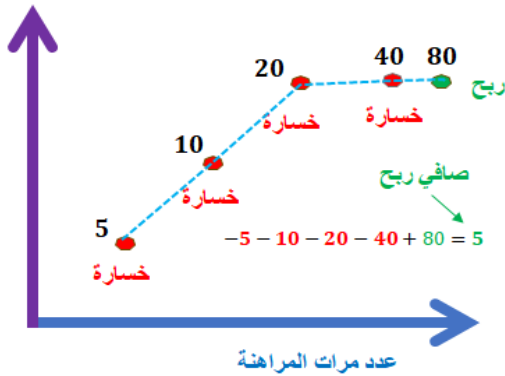
درست مارينو أفكار علماء الاقتصاد ومفكره؛ آدم سميث (Adam Smith)، وديفيد ريكاردو (David Ricardo)، وثرماس مالثوس (Thomas Malthus)، وهي في الرابعة عشرة من عمرها. وقد ألهمت هذه القراءات الكتابة في الاقتصاد السياسي. لكن فقدانها للسمع أدى إلى تبنيها حرفة أدبية، ونجحت في ذلك بكتابتها أربعة أجزاء في توضيح الاقتصاد السياسي،

وعملها الأدبي الخرافات في الأخلاق (Fables with Morals) الذي وظفت فيها تحليلاً اقتصادياً في مجال الإنتاج والتوزيع، والتبادل والاستهلاك. وقد عملت تلك الكتابات على إشاعة سمعتها بوصفها أنثى تتبنى أفكار مالثوس عن الفقر والسكان.

رهان مارتينغيل (Martingale) (112):

في مجال التمويل (Finance)، والاستثمار في الأصول التمويلية (Financial Assets)، والمقامرة (Gambling) بوصفها نشاطاً اقتصادياً، هو أسلوب في المتاجرة بالعملة الأجنبية أو المقامرة، من ابتداع الاقتصادي الفرنسي

الربح / خسارة



(اليهودي) بول بيار ليفي (Paul Pierre Levy)، وظفه في نظام المراهنة (Betting System) الفرنسي، في سنوات القرن الثامن عشر، وفيه يتضاعف المبلغ المران به عندما يخسر المران الجولة السابقة من الرهان، وذلك من أجل تعويض الخسارة التي تحققت، وتأكيد نتيجة إيجابية باحتمال عالٍ للربح. على سبيل المثال راهن شخص بمبلغ (5) دنانير على ظهور الصورة من رمي قطعة نقد، على أمل أن يكسب (10) دنانير. فمقدار الاحتمال هنا هو (50%) أن يربح ضعف المبلغ

المران به. ولنفتراض أنه خسر الجولة الأولى، وأراد أن يستمر بالمراهنة بضعف المبلغ (حسب شرط المقامرة)، فدفع (10) دنانير في الجولة الثانية، على أمل أن يربح (20) ديناراً، لكنه خسر المراهنة، ثم دفع (20) ديناراً على أمل أن

**يربح (40)** ديناراً، لكنه **خسر**. ثم دفع مبلغ (40) ديناراً على أمل أن **يربح (80)** ديناراً، **ففاز بالرهان**. فيكون صافي ما حققه هو  $(5 = 5 - 10 - 20 - 40 - 80)$ .

يستخدم نظام المراهنة هذا في عمليات المتاجرة بالعملات الأجنبية، خاصة في الولايات المتحدة.

### اقتصاديات ماركسية (Marxian Economics) (113):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (*History of Economic Thought*)، بخاصة في مجال الفلسفة الاقتصادية (*Economic Philosophy*)، والإدارة الاقتصادية (*Economic Management*)، في الإنتاج وتخصيص الموارد (*Resource Allocation*)، والتوزيع (*Distribution*)، هي تطبيق النظريات الماركسية في القيمة (*Marx's Theories of Value*) واستغلال العمال (*Exploitation*) على نظرية السعر (*Price Theory*) والمنافسة (*Competition*)، وآلية عمل الاقتصادات الرأسمالية الحديثة. وقد حاول الاقتصاديون الماركسيون، في العقود الأخيرة من القرن العشرين الماضي، وضع البديل عن التحليل الكلاسيكي الجديد في معظم مجالات النظرية الاقتصادية والسياسات الاقتصادية المبنية عليها، بما فيها النظريات النقدية، والنظريات الكلية. ودرسوا بعمق تمدد الشركات العابرة للقارات (*Transnational Corporations*)، وتوزيع الدخل، والدورة التجارة (*Business Cycle*). وكان من أشهر هؤلاء الاقتصاديين بول باران (*Paul Baran*)، وموريس دوب (*Maurice Dobb*)، ورونالد ميك (*Ronald Meek*). وكان باران أعمقهم تحليلاً.

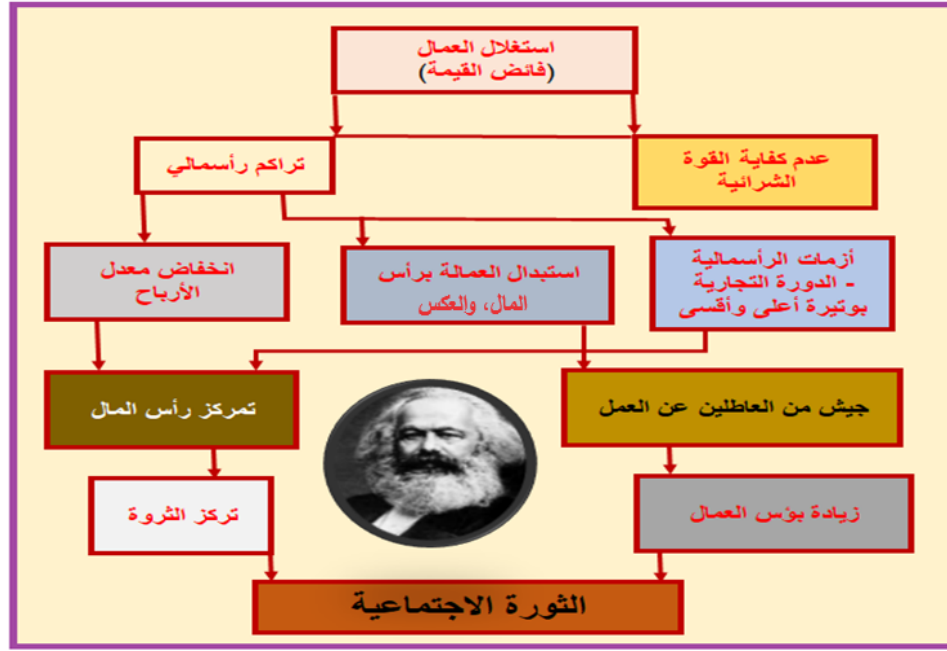
(راجع مسرد: بول باران (*Paul Baran*)).

### كارل هينريك ماركس (Karl Heinrich Marx) (114):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (*History of Economic Thought*)، بخاصة في مجال الفلسفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية (*Economic, Political & Social Philosophy*)، والاقتصاد الكلاسيكي (*Classical Economics*)، هو فيلسوف وعالم اجتماع وكاتب صحفي، يهودي - ألماني، عاش في المدة (1818 - 1883)، وكان رائداً في الاقتصاد الكلاسيكي. كان أبوه محامياً ناجحاً. وقد تعلم ماركس في جامعة بون (*University of Bonn*)، لمدة قصيرة، ثم في جامعة برلين (*University of Berlin*)، حيث حصل على شهادة الدكتوراة في العام (1841)، وكان بحثه العلمي في رسالته الأكاديمية للحصول على شهادة الدكتوراة عن فلسفة ما بعد أرسطو، بعنوان الفرق بين فلسفة الديمقراطيين والفلسفة الأبيقورية عن الطبيعة (*The Difference Between the Democritean and Epicurean Philosophy of Nature*).

نشأ اهتمامه بالاشتراكية (*Socialism*) بعد مناقشة أفكارها مع البارون يوهان فون وسيتفالن (*Johann von Westphalen*)، الذي تزوج ماركس من ابنته جيني (*Jenny*) في السنوات اللاحقة. وقد اعتنق الزوجان الفلسفة الاشتراكية، ودافعا عنها أمام الأصدقاء والجماعات الفكرية التي ورثت فلسفة هيغل (*Hegel*) قبل أن يصعد نجم ماركس. وقد انخرط ماركس في ما كان معروفاً في أيامه بمجموعة الشباب الهيجلي (*Young Hegelian Group*) ابتداءً من العام (1837).

انخرط ماركس في مهنة الصحافة، وابتدأ عمله فيها محرراً في الصحيفة الألمانية المتحررة (*Rheinische Zeitung*)، في تشرين أول (أكتوبر) من العام (1842).



يرجع اهتمام **ماركس** بالاقتصاد وفلسفته إلى أيام حياته في باريس، في العام (1844)، حيث هاجر إليها بشكل مؤقت لدراسة **الاشتراكية الفرنسية المعاصرة**. وقد درس أفكار علماء الاقتصاد السابقين عليه، من أمثال **آدم سميث** (Adam Smith)، و**ديفيد ريكاردو** (David Ricardo)، كي يتعلم منهم المنهج التحليلي عن **الرأسمالية** (Capitalism). وقد تعرف، في باريس، على رفيقه الفكري **فريدريك إنجلز** (Friedrich Engels)، الذي بقي معه حتى وفاة ماركس في العام (1883)، وكان داعماً مالياً له، وشاركه في كتابة أول بيان **شيوعي** معروف على المستوى العالمي تحت مسمى **البيان الشيوعي** (Communist Manifesto)، واحتوت السطور الأولى للبيان عبارة "يا عمال العالم اتحدوا" في إشارة إلى تأجيج ثورة الطبقات الكادحة ضد مستغليهم من أصحاب رأس المال.

بعد أن منح نفسه إجازة مؤقتة لثلاثة أعوام، عاش فيها في **بروكسل** (Brussels) - بلجيكا، ذهب في زيارة إلى **لندن** كي يطلع على **أحوال أكثر اقتصادات أوروبا تقدماً وتصنيعاً**. وقد أمضى مدة غير قصيرة من حياته في **لندن**، ملازماً معظم وقته لغرف القراءة في **المتحف البريطاني** (British Museum)، حيث قرأ كثيراً من الكتب والأبحاث والأوراق العلمية، عن **التاريخ والمجتمع**. وخرج بعدها بكمٍ هائل من المعرفة عن **تحليل التاريخ وقراءة أحوال المجتمع**. ومساهماته ما زالت آثارها ماثلة حتى هذه الأيام من القرن الحادي والعشرين. ومن مؤلفاته **سلسلته المشهورة** (Grundrisse) في نقد **الاقتصاد السياسي**، التي نشرها في المدة (1856 - 1858)، وكتاب **رأس المال** (Das Kapital) الذي صدرت منه ثلاث طبعات في سنوات حياته، وبعد وفاته (1857 - 1894)، ونظرياته عن **فائض القيمة** (Surplus Value)، التي نشرت بعد وفاته، في المدة (1905 - 1910). وعلى الرغم من أن فكرة **القيمة في الاستعمال** (Value in Use) و**القيمة في التبادل** (Value in Exchange) كانت قد ظهرت قبله بعقود، لكن مناقشته لمعانيها المستجدة، والأفكار الأخرى التي أضافها مثل **انخفاض الأرباح**، وأن **العمل هو القيمة**؛ كانت السبب في توظيفها في سياق حجج علمية قوية. وقد كشف **ماركس** عورة الرأسمالية، بخاصة في موضوع استغلال العمل، بوساطة مبدأ القيمة المضافة، ومبدأ **التغريب** (Alienation)، الذي كان من أقوى أدوات **التحليل الاجتماعي** التي ابتدعها ماركس.

واجهت أفكار **ماركس** الكثير من النقد والتجريح، المبرر وغير المبرر، على الأقل من وجهة نظر علمية. وعلى سبيل المثال، كانت أوروبا تعيش حالة من الفوضى والاستغلال في سنوات الثورة الصناعية الثانية في حوالي العام (1948)،



وهو العام الذي نشر مع رفيقه إنجلز البيان الشيوعي، لأنهما لاحظا كيف استغل الرأسماليون العمال والطبقة الكادحة، وتطبيق مبدأ **الأجور الحديدية (Iron Wages)**. ولم يستطع أتباع ماركس من تنفيذ فكر الرأسماليين عما سماه علماء الاقتصاد الرأسمالي **مشكلة التحول (Transformation Problem)**، التي تعني أن **رأس المال هو من يحول المادة الخام إلى سلع مفيدة**. وقد حاول أتباعه الجدد مواجهة قوة الحجة الرأسمالية، لكن القيود والافتراضات الكثيرة التي وضعها كانت غير منطقية.

نجح **ماركس**، إلى حد ما، في إثارة **طبقة العمال ضد الرأسماليين**، في كثير من الدول والمجتمعات، وتبنى أفكاره أصحاب التوجهات الثورية، خاصة في روسيا والصين. وقد أجبرت أفكاره الأكاديميين على دراسة الاقتصاد في إطار اقتصادي-سياسي - اجتماعي، بحيث لا يمكن فصل هذه العوالم بعضها عن بعض.

### **طبقة مارزيبان (Marzipan Layer) (115):**

في إدارة المؤسسات التمويلية (**Financial Institution**)، كالمصارف والوساطة التمويلية (**Financial Brokerage**)، هي طبقة من المديرين والموظفين، تأتي تحت طبقة المديرين العاميين، أو الشركاء (**Partners**). في مصرف أو شركة وساطة تمويلية. وهي طبقة مسؤولة عن العمليات اليومية التي تجريها المؤسسة. وعادة تتكون هذه الطبقة من المديرين والموظفين الذين تحرروا من **ظاهرة لزوجة الأرضية (Sticky Floor)**، أي الذين يتمكنون من الحراك الوظيفي إلى المواقع الأعلى في المؤسسة، لا أن يبقوا ملتصقين بالوظائف التي ابتدأوا منها.

### **مواءمة (Matching) (116):**

في سوق العمل (**Labor Market**)، بخاصة في عملية ملء الشواغر (**Filling Vacancies**)، هي عملية ربط شاغر وظيفي (**Job Vacancy**) مع شخص يقبل بملئه. وهذه العملية تُعد وظيفة أساسية من وظائف سوق العمل، لكن بعض المؤسسات العامة المعنية بالأمر تؤدي مثل هذه الوظيفة، مجاناً.

### **وظيفة المواءمة (Matching Function) (117):**

في سوق العمل (**Labor Market**)، بخاصة في البحث عن الوظائف، من طرفي السوق؛ العمال وأرباب العمل، والمحاسبة (**Accounting**)، هو مصطلح يحمل معنيين: (1) العدد الذي يتكرر، في أية لحظة زمنية، من الأشخاص الذين يبحثون عن العمل وعدد الأشخاص الذي يبحثون عن العمال. (2) سرد لكل الكلف المرتبطة بتدفق سيل من الدخل.

### **ميزان مادي (Material Balance) (118):**

في مجال التخطيط المركزي (**Central Planning**)، بخاصة في الاقتصاد السوفيتي السابق، هو اتزان الطلب والعرض من فئة معينة من السلع. وقد كانت مثل هذه الأفكار أساسية في طرق التخطيط في الاقتصاد السوفيتي. وفي حالة الطلب الفائض (**Excess Demand**) كان المخططون يوصون باستيراد الكمية الناقصة من السلعة، أو تقليل الكمية التي تطلبها المؤسسات الخاضعة لها.



## بضاعة مادية (Material Good) (119):

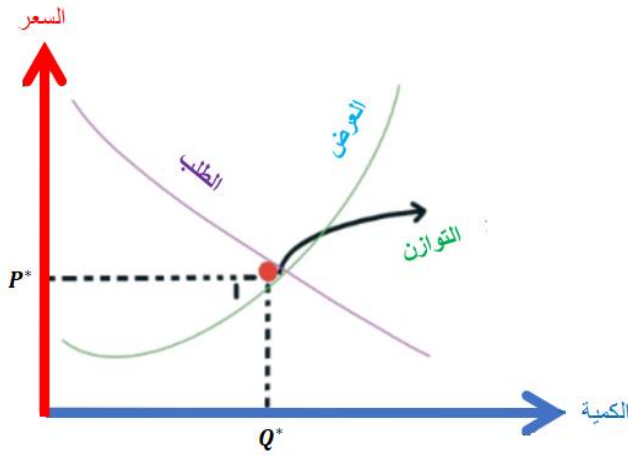
في مجال الطلب (Demand) وتوافر البضائع، هي بضاعة متوافرة بأكثر كمية ممكنة، لأن إمكانية الحصول عليها يعتمد على الدخل المطلق، وليس على الدخل النسبي. ومثال عليها الملابس، والطعام والشراب. يُقابلها ما تُسمى بضاعة موضوعية (موقعية)، وهي سلع تُظهر الموقع الاجتماعي للشخص، مثل الملابس والحقائب التي تحمل العلامات التجارية عالية السعر.

(راجع مسرد: بضاعة موضوعية (موقعية) (Positional Good)).

## اقتصاد رياضي (Mathematical Economics) (120):

في فروع النظرية الاقتصادية (Economic Theory)، هو محاولة علماء الاقتصاد إدخال لغة الرياضيات إلى علم الاقتصاد، وتحويله من علم اجتماع إلى علم منضبط (Exact Science)، شأنه في ذلك شأن علوم الطبيعة، كالفيزياء، ويعتمد فهمه على إدراك العلاقات بين المتغيرات، الكلية والجزئية، بلغة الرياضيات والأرقام والتوازنات الكمية الناتجة عن تفاعل القوى الرئيسية للاعبة، مثل المستهلك والمُنتج، والحكومة.

كان عالم الاقتصاد البريطاني وليام ستانلي جيفونز (William Stanley Jevons) من أوائل من لمس قوة الرياضيات في التعبير عن المتغيرات الاقتصادية، حين أطلق مقولته المشهورة "إذا كان الاقتصاد من العلوم، فلا بد أن يكون



رياضيات". وعلى الرغم من أن المدرسة الحديثة

(Marginalist School)، كانت أول من أدخل التحليل التفاضلي إلى الاقتصاد الجزئي، وقد شمل ذلك تعظيم المنفعة، وأرباح المنشأة، والإنتاجية الحديثة للعمال ورأس المال؛ إلا أن إدخال النماذج الرياضية على نطاق واسع لم يبدأ إلا بعد العام (1950). وقد استخدم في شرح النظرية الاقتصادية،

والتوسع فيها، بشكل متسارع. وكان كتاب بول

سامويلسون "أساسات التحليل الاقتصادي" (Foundations of Economic Analysis) الذي نُشر في العام (1948)

من أهم المراجع التي استند إليها علماء الاقتصاد في المدد اللاحقة للتوسع في توظيف الرياضيات في النظرية الاقتصادية، ونشأ علم الاقتصاد الرياضي، وعلم الاقتصاد القياسي (Econometrics)، جراء هذه الجهود الحثيثة والمتواصلة من

علماء الاقتصاد. وقد ركز علماء الاقتصاد في العقود اللاحقة على توصيف حالات التوازن (Equilibrium)، والتعظيم

(Maximization)، والحالة المثلى (Optimum)، بوساطة النماذج الرياضية الواضحة. وكان التفاضل والتكامل

(Calculus)، والمعدلات التفاضلية (Differential Equations)، والجبر الخطي (Linear Algebra)، والبرمجة

الخطية (Linear Programming)، من أكثر الطرق توظيفاً في الاقتصاد الرياضي.

**اقتصاد راشد (بالغ) (Mature Economy) (121):**

في اقتصاديات التنمية (*Development Economics*)، بخاصة في أطوار التنمية (*Stages of Development*)، هو اقتصاد متقدم ومتطور نسبياً، راكد الحالة، وصل إلى القمة (النسبية)، وتمكن من توظيف كل التقنية الإنتاجية المتوافرة له.

**تاريخ الاستحقاق (Maturity) (122):**

في مجال التمويل (*Finance*)، بخاصة في مجال أدوات التمويل ثابتة العائد مثل السند (*Bond*)، والأذن التمويلي (*Bill*)، أو الدين (*Debt*)، هو الزمن المحدد الذي يُستحق عنده الدين، أو السند، أو ما شابه، بحيث يُدفع حسب الشرط المبرم بين حامل السند أو صاحب الدين ومُصدر السند.

**لاتطابق في تاريخ الاستحقاق (Maturity Mismatch) (123):**

في التمويل (*Finance*)، بخاصة في مجال الموجودات (*Assets*)، والمطلوبات (*Liabilities*) في المؤسسات التمويلية (*Financial Institution*)، هو الفروق في تواريخ الاستحقاق للموجودات وتواريخ الاستحقاق للمطلوبات. وعادة تقع المصارف، ومؤسسات التمويل، بشكل عام، في هذه المشكلة. ما يضطرها في بعض الأحيان إلى إقراض الأموال لآمد قصيرة، فقط. وفي بعض الدول التي تسمح سلطاتها النقدية بإقراض الأموال لآمد طويلة، تقع مصارفها في هذه المشاكل، ما قد يؤدي إلى تعثر مالي، وتدخل السلطة النقدية لإنقاذ المصرف من احتمالية الإفلاس.

**هيكله الديون حسب تاريخ الاستحقاق (Maturity Structure of Debt) (124):**

في مجال الديون العامة (*Public Debt*)، هي عملية تحليل للدين العام، خاصة دين الحكومة المركزية، وتصنيفه حسب سنوات الاستحقاق، بخاصة إذا كان على شكل سندات مُصدرة منها أو باسمها. وعادة تعمل الجهة المسؤولة عن إدارة الدين العام على هيكله الدين حسب تواريخ الاستحقاق، كأن نقول إن (10%) تستحق في خمسة أعوام، وإن (17%) منها تستحق في ستة أعوام، وهكذا. فتساعد هذه الطريقة على إدارة الدين العام بطريقة سهلة، وتساعد في وضع السياسة المالية، الأكثر نجاعة.

**تحويل تاريخ الاستحقاق (Maturity Transformation) (125):**

في النقود والمصارف (البنوك) (*Money & Banking*)، ومؤسسات التمويل من غير المصارف، وجمعيات الإسكان (*Building Societies*)، هو نشاطٌ تمارسه بعض المصارف، والمؤسسات التمويلية، وجمعيات الإسكان، يقضي باقتراض الأموال لآمد قصيرة، وإقراضها لآمد طويلة. وعادة تكون هذه الممارسة ممكنة، بسبب سلوك المقترضين الذي يتغير ببطء، وقوة القانون العام للمتوسطات (*General Law of Averages*)، الذي يرى أن تباين مبالغ المودعين تكون قليلة، نسبة إلى مجموع الودائع.

**تعظيم الأقل (Maximin) (126):**

في التمويل (*Finance*)، والاقتصاد التمويلي (*Financial Economics*)، هو أسلوب يستخدمه خبراء الاستثمار والتمويل في تعظيم المكاسب من أقل حدث غير مرغوب، ويُسمى في بعض الأحيان الطريقة المُتحفظة أو المُتساهمة (*Conservative or Pessimistic Approach*).

لنفترض، على سبيل المثال، وجود البيانات الآتية عن حال الاقتصاد، والخيارات المتوافرة أمام مُستثمر ما:

| حالات الاقتصاد |       |      | الخيارات      |
|----------------|-------|------|---------------|
| يتراجع         | مستقر | ينمو |               |
| 15             | 55    | 50   | أرض أو عقارات |
| -3             | 40    | 80   | وديعة مصرفية  |
| -5             | 55    | 65   | أسهم          |

يُقرأ الجدول على النحو الآتي: هناك ثلاثة خيارات أمام المُستثمر، عليه أن يختار واحدة منها: (1) الاستثمار في أرض أو عقار، وقد ينمو الاقتصاد بمقدار (50)، ويستقر عند (55)، أو أن يتراجع إلى (15). (2) وديعة مصرفية، وقد ينمو الاقتصاد بمقدار (80)، ويستقر عند (40)، وأن يتراجع إلى (-3). (3) الاستثمار في الأسهم، وقد ينمو الاقتصاد بمقدار (65)، أو يستقر عند (55)، أو يتراجع إلى (-5).

ما سيفعله المستثمر هو أن يختار أفضل الأسوأ، وهو في هذه الحالة (15)، أي أن عليه أن يستثمر في أرض أو عقار.

لنفترض على سبيل المثال أن البيانات الواردة في الجدول المرفق، تمثل مصفوفة العوائد المتوقعة (Payoff Matrix) في حالة اللايقين (Uncertainty)، حيث يرمز (S) إلى متغير حالة الطبيعة (State of Nature)، ويرمز (C) إلى مسار القرار (Course of Action) الذي يتخذه الشخص المعني:

| 4  | 3  | 2  | 1  | S \ C |
|----|----|----|----|-------|
| 10 | 4  | 10 | 5  | 1     |
| 0  | 2  | 4  | 2  | 2     |
| 10 | 15 | 3  | 11 | 3     |
| 15 | 9  | 1  | 2  | 4     |

توضح الدوائر الموضوعة على القيم الأقل في الجدول أن متخذ القرار يختار أقل القيم في ظل اللايقين، وهو المقصود بتعظيم الأقل.

### مقدّر الاحتمال الأعظم (Maximum Likelihood Estimator) (127):

في نظرية الاقتصاد القياسي (Econometrics)، هو قيم المعلمات المقدرة في عمليات الانحدار (Regression)، التي تجعل قيمة مربع الفرق بين خط الانحدار والقيم الفعلية للبيانات أقل ما يمكن (Minimum).

(راجع مسرد: طريقة المربعات الصغرى (Least Squares Method)).

### يوم أيار (Mayday) (128):

في سوق نيويورك التمويلي (Wall Street)، هو تحرير السوق التمويلي في نيويورك، بخاصة سوق نيويورك لتداول الأسهم (New York Stock Exchange) من بعض القيود التي كانت مفروضة على التداول، وقد أدت هذه التعديلات إلى زيادة المنافسة، بخاصة بعد إلغاء الحد الأدنى من العمولة (Minimum Commissions) على التداول، الذي كان موجوداً في سوق نيويورك لتداول الأسهم منذ العام (1792)، وعملت على انخفاض عدد شركات الوساطة التمويلية، في السوق.

### تشريع ماكفادين في التفريع المصرفي (1927) (McFadden Branch Banking Act (1927)) (129):

في النقود والمصارف (البنوك) (Money & Banking)، هو تشريع أصدرته الحكومة الاتحادية، في الولايات المتحدة الأمريكية، يسمح للمصارف الوطنية (National Banks) بالمنافسة مع المصارف المرخصة محلياً من سلطات الولاية (State-Chartered Banks)، وذلك بفتح فروع لها في المناطق التي توجد فيها المصارف المحلية. وكان الهدف من هذا التشريع تشجيع المصارف على البقاء تحت مظلة نظام الاحتياط الاتحادي (Federal Reserve System)، كونه مصرفاً مركزياً.

### دانيال ماكفادين (Daniel McFadden) (130):



في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thought)، بخاصة في مجال الاقتصاد القياسي (Econometrics)، هو عالم اقتصاد أمريكي، ولد في العام (1937)، في رالي - كارولينا الشمالية. تعلم الفيزياء والاقتصاد في جامعة مينيسوتا (Minnesota University)، وأصبح أستاذاً للاقتصاد في جامعة كاليفورنيا - بيركلي (University of California, Berkeley) في العام (1963)، وأستاذاً في معهد ماساتشوستس التقني (Massachusetts Institute of Technology) في المدة (1978 - 1991). وأصبح مديراً لمختبر الاقتصاد القياسي في جامعة كاليفورنيا - بيركلي، منذ العام (1991). وقد طور طرق إحصائية مبنية على النظرية الاقتصادية، للاختيار المتقطع (Discrete Choice)، وطبقها بشكل موسع، حتى شملت تخطيط السير (Traffic Planning)، وقد تقاسم مع عالم الاقتصاد الأمريكي جيمس هيكرمان (James Heckman) جائزة نوبل (Nobel Prize)، في الاقتصاد، في مجال تطوير منهج تحليل طلب المستهلك.

### نموذج متعدد البلدان (MCM) (131):

في مجال النمذجة القياسية (Econometric Modelling)، هو نموذج قياسي ترابطي (Econometric Linkage Model) مشتق اسمه المختصر من (Multi Country Model (MCM))، يستخدمه مجلس الاحتياط الاتحادي الأمريكي (Federal Reserve Board)، يغطي الولايات المتحدة، وكندا، واليابان، وبريطانيا، وألمانيا، وبقية دول العالم، التي تهتم صانع القرار الاقتصادي الأمريكي.

يستخدم هذا النموذج علماء الاقتصاد الأمريكيون وواضعو السياسة الاقتصادية، من أجل معرفة أثر التغيرات الاقتصادية في الدول الصناعية الغنية على الاقتصاد الوطني.

(راجع مسرد: نموذج ترابطي (Linkage Model)).

## جيمس ميد (James E. Meade) (132):



في تاريخ الفكر الاقتصادي (*History of Economic Thought*)، بخاصة في مجال التجارة (*Commerce*)، والاقتصاد السياسي (*Political Economy*)، هو عالم اقتصاد بريطاني، عاش في المدة (1907 - 1996)، تعلم في جامعة كامبريدج (*Cambridge University*)، وجامعة أوكسفورد (*Oxford University*)، وعمل زميلاً في كلية هيرتفورد (*Hertford College*) - أوكسفورد في المدة (1930 - 1938). وقد ساهم في إبراز نظريات جون كينز (*John Keynes*) في الاقتصاد الكلي، وذلك بوساطة مشاركته في مجموعة من اقتصاديي كامبريدج أطلق عليها حلقة كامبريدج (*Cambridge Circus*)، تكونت من علماء الاقتصاد:

جيمس ميد نفسه، وريتشارد كان (*Richard Kahn*)، وجوان روبنسون (*Joan Robinson*)، وأوستن روبنسون (*Austin Robinson*)، وبيرو سرافا (*Piero Sraffa*). وقد عمل في عصبة الأمم (*League of Nations*) في المدة (1947 - 1957)، وأستاذاً في التجارة في مدرسة لندن للاقتصاد (*London School of Economics*) في المدة (1947 - 1957)، وأستاذاً في الاقتصاد السياسي في جامعة كامبريدج في المدة (1957 - 1967). وقد حاز على جائزة نوبل (*Nobel Prize*)، في الاقتصاد للعام (1977)، بالتشارك مع عالم الاقتصاد السويدي بيرتل أولين (*Bertil Ohlin*)، لأعمالهما في التجارة الدولية. وله مساهمات في سنوات الحرب العالمية الثانية، بالمشاركة مع عالم الاقتصاد ريتشارد ستون (*Richard Stone*)، ونشرا كتاباً مشتركاً بعنوان "الدخل الوطني والإنفاق" (*National Income and Expenditure*) في العام (1944)، وكان لهذا الكتاب أثر في حسابات الدخل الوطني، ما بعد الحرب. كما نشر كتاباً أخرى عن الاقتصاد الدولي، بخاصة كتابه "نظرية السياسة الدولية" (*Theory of International Policy*)، في العام (1951)، الذي أصبح كتاباً أساسياً في التحليل الاقتصادي الكلي، عن الموازين الداخلية والموازين الخارجية (*Internal and External Balances*). ونشر كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" (*Principles of Political Economy*)، في أربعة أجزاء في المدة (1965 - 1976)، وكتاباً عن نظرية رأس المال وتوزيع الدخل وسياسة الدخل. وقد عُين رئيساً للهيئة التي سُميت باسمه (*Meade Commission*)، من أجل دراسة بنية الضرائب المباشرة وإصلاحها.

## وسط (متوسط) (Mean) (133):

في علم الإحصاء (*Statistics*)، بخاصة في مقاييس النزعة المركزية (*Measures of Central Tendency*)، هو أحد مقاييس النزعة المركزية الثلاثة: الوسط (*Mean or Average*)، والوسيط (*Median*)، والمنوال (*Mode*). يعدّ الوسط مقياساً غير متحيز (*Unbiased Estimator*)، أي أنه ليس فيه زيادة ولا نقصان في الكم المعبر عن الموقع الذي تؤول نحوه البيانات. ويُستخدم في بيانات تمثل قيمياً لمجتمع إحصائي (*Statistical Population*)، ما، أو لعينة إحصائية (*Statistical Sample*) ما. ويُحسب على النحو الآتي:

لنفترض أن أعمار خمسة أشخاص كانت:

**18, 12, 30, 30, 10**

ما يعني أن **وسط** الأعمار هو:

$$\frac{x_1 + x_2 + x_3 + x_4 + x_5}{n} = \frac{18 + 12 + 30 + 30 + 10}{5} = \frac{100}{5} = 20$$

حيث ترمز  $(x_i)$  إلى عمر الشخص  $(i = 1, 2, 3, 4, 5)$ ، وبالتالي يكون **متوسط** أعمار الأشخاص الخمسة (20) عاماً.

**متوسط الانحراف (Mean Deviation) (134):**

في **علم الإحصاء (Statistics)**، بخاصة في **وصف البيانات**، هو مقياس لانحراف القيم عن وسطها الحسابي. وعلى سبيل المثال لنفترض وجود المشاهدات الآتية:

**6, 12, 12, 14, 16, 22, 30, 32**

يبلغ **متوسط** هذه القيم:

$$\frac{6 + 12 + 12 + 14 + 16 + 22 + 30 + 32}{8} = \frac{144}{8} = 18$$

| قيمة الملاحظة | القيمة المطلقة لانحراف القيم عن المتوسط |
|---------------|-----------------------------------------|
| 6             | 12                                      |
| 12            | 6                                       |
| 12            | 6                                       |
| 14            | 4                                       |
| 16            | 2                                       |
| 22            | 4                                       |
| 30            | 12                                      |
| 32            | 14                                      |
| المتوسط       | 7.5                                     |

يُحسب **متوسط الانحراف** على النحو الآتي:

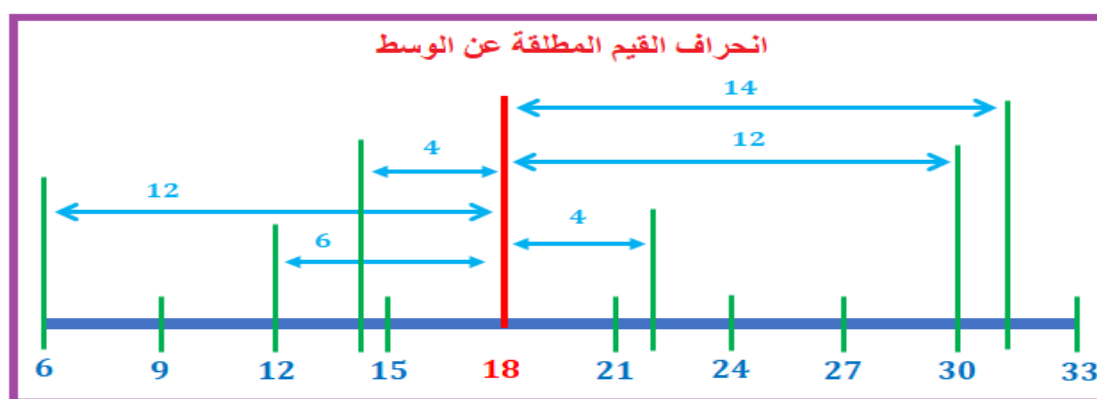
$$\frac{\sum_{i=1}^n |x_i - \bar{X}|}{n} = \frac{|6-18| + |12-18| + |12-18| + |14-18| + |16-18| + |22-18| + |30-18| + |32-18|}{8}$$

حيث ترمز  $(\sum |x_i - \bar{X}|)$  إلى حاصل جمع الفرق المطلق بين كل **قيمة** و**الوسط الحسابي**

$$= \frac{|60|}{8} = 7.5$$

أي أن **قيمة متوسط الانحراف** هو (7.5).

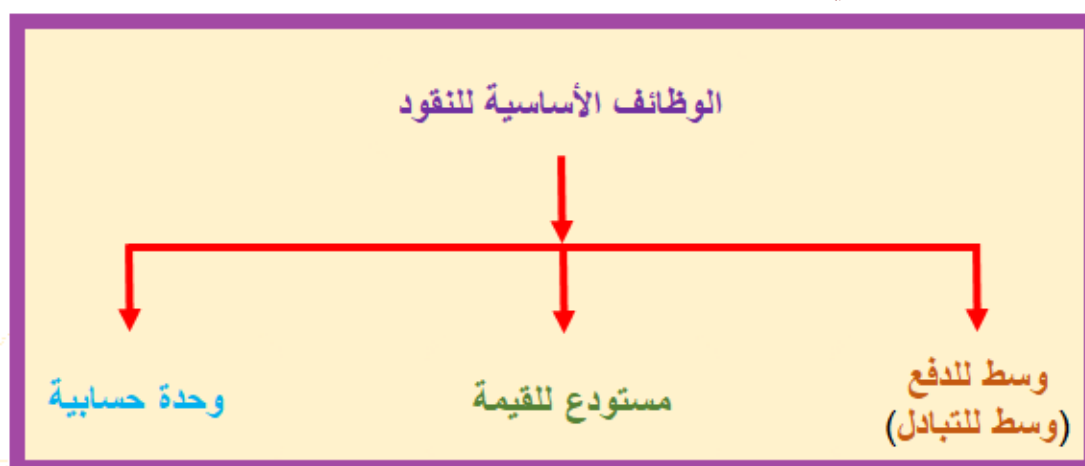




يُبين الشكل السابق قيم الانحرافات المطلقة عن الوسط (18)، وهي القيم باللون الأزرق الفاتح.

### وسط للدفع (Means of Payment) (135):

في النظرية النقدية (Monetary Theory)، بخاصة في وظائف النقود (Functions of Money)، هو واحد من الوظائف الأساسية الثلاثة التي تؤديها النقود:



1) وسط للتبادل (وسط للدفع) (Medium of Exchange)، أي أن النقود وسيلة تُدفع بوساطتها أثمان البضائع والخدمات، وتُسوّى بها الديون، وتُدفع بوساطتها الضرائب، وما شابه. 2) مستودع للقيمة (Store of Value)، أي أن قيم الأشياء يُعَبَّر عنها بالنقود. 3) وحدة حسابية (Unit of Account)، أي أنها تُستخدم في حساب أثمان الأشياء وقيمتها، وتسوية الحسابات.

(راجع مسرد: وظائف النقود (Function of Money)).

### مقياس الرفاء الاقتصادي (Measure of Economic Welfare) (136):

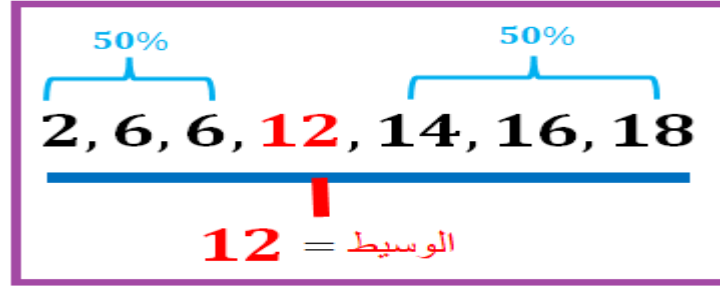
في مجال الاقتصاد الاجتماعي (Socioeconomics)، بخاصة في مسألة رفاء (Welfare) الإنسان في دولة ما، هو حساب قيمة الناتج الوطني الإجمالي (Gross National Product) بعد طرح الكلفة المنظورة وغير المنظورة للتلوث البيئي، وكلفة الخدمات الأمنية والقضائية، وإضافة بدل قيمة الإنتاج والخدمات التي تتم في المنزل (Household Activities). وهذه الأنشطة الأخيرة من إضافة عالمي الاقتصاد وليام نوردهوس (William Nordhaus)، وجيمس توبين (James Tobin).

### مبدأ القياس (Measuring Principle) (137):

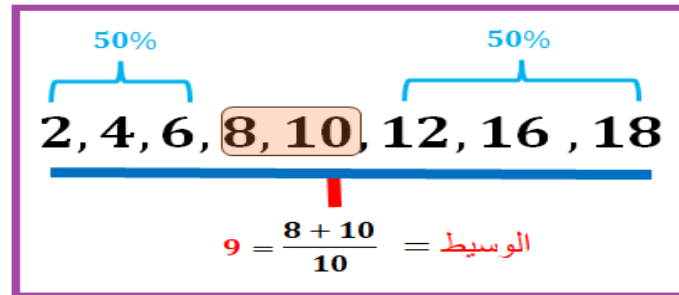
في الاستثمار والتمويل (Investment & Finance)، هو طريقة نظرية تستخدم في استهداف الحد الأدنى لأسعار الأوراق التمويلية للمتداولين وتحديده، من أجل تحديد نقاط الدخول والخروج (Entry and Exit Points). أي تحديد أوقات البيع وأوقات الشراء.

### وسيط (Median) (138):

في علم الإحصاء (Statistics)، بخاصة في مقاييس النزعة المركزية (Measures of Central Tendency)، هو أحد مقاييس النزعة المركزية الثلاثة: الوسط (Mean or Average)، والوسيط (Median)، والمنوال (Mode). والوسيط هو القيمة التي تقسم البيانات إلى جزأين، خمسين بالمئة منها إلى يمينها، وخمسين بالمئة منها إلى يسارها، بعد ترتيب البيانات تصاعدياً أو تنازلياً، واستثناء القيمة نفسها. ويُحسب للبيانات التي عددها فردي، بعد ترتيبها تصاعدياً أو تنازلياً، على النحو الآتي:



ويُحسب للبيانات التي عددها زوجي، بعد ترتيبها تصاعدياً أو تنازلياً، على النحو الآتي:



### نظرية المنتخب الوسيط (Median Voter Theorem) (139):

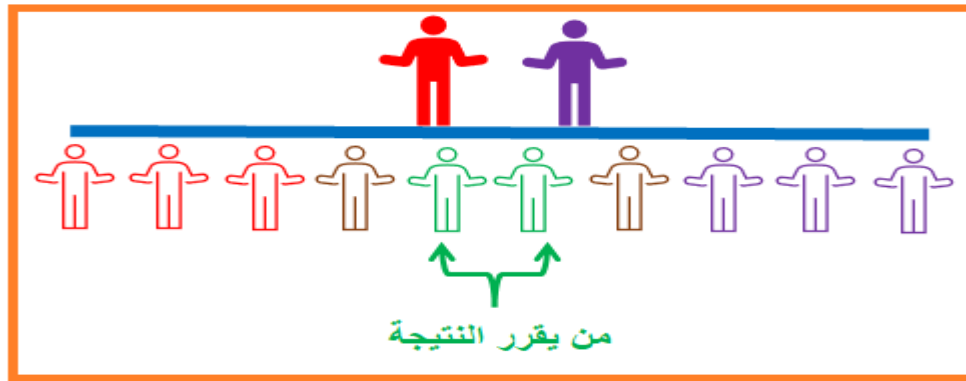
في اقتصاديات الخيار العام (Public Choice Economics)، والقانون والاقتصاد (Law & Economics)، والتمويلات (المالية) العامة (Public Finances)، بخاصة في مجال مشاريع البنية التحتية المدنية (Urban Infrastructure)، هي فرضية ترى أن المنتخب الذي يقع في منطقة الوسيط، هو الذي يقرر النتيجة، في الانتخابات التي يحصل فيها المشروع المقترح من الحكومة أو الشخص المترشح على أغلبية الأصوات (Majority Vote)، شريطة أن يكون لتوزيع أفضليات (Distribution of Preferences) المصوتين قمة واحدة (Single Peak).

يُمكن صياغة هذه الفرضية على النحو الآتي: المشروع، أو المرشح، أو الحزب، المرغوب من المصوتين الذين يقعون في وسيط المنتخبين هو الذي يفوز بالانتخابات.

لنفترض، حسب المثال الذي شرحه عالم الاقتصاد بين بولاك (Ben Polak)، من جامعة يل (Yale University)، أن مترشحين قد تموضعاً على طول الطيف السياسي، أخذاً قِماً من (1) إلى (10):

1, 2, 3, 4, 5, 6, 7, 8, 9, 10

لنفترض بأن المواقع (3 - 1) يسيطر عليها اليساريون، وأن الموقع (8 - 10) يسيطر عليها اليمينيون. ولنفترض أن هناك (10%) من المصوتين كانوا في كل موقع، أي أن توزيع المصوتين هو توزيع احتمالي منتظم (Uniform Distribution).



لنفترض أن المصوتين صوتوا لصالح المرشح الأقرب إلى موقعهم السياسي. فإذا كانت الأصوات متقاربة، فإن المصوتين ينقسمون إلى (50%) و (50%) بين المترشحين الاثنين. والسؤال المهم هنا: أين سيتموضع المنتخبون؟ ترى نظرية المنتخب الوسيط أن الناخب الذي يقع في الوسيط هو الذي يقرر نتيجة الانتخابات.

وسط مُحاسبة (Medium of Account) (140):

في النقود والمصارف (Money & Banking)، بخاصة في وظائف النقود (Functions of Money)، هو واحد من الوظائف الأساسية الثلاثة التي تؤديها النقود: (1) وسط للتبادل (وسط للدفع) (Medium of Exchange)، (2) مستودع للقيمة (Store of Value)، (3) وحدة حسابية (وسط مُحاسبة)، وهذه الوظيفة الأخيرة هي التي تسعر السلع، وتعطي قيمة للكميات المستخدمة في الحسابات، وقد تتحقق بوساطة عملة تقليدية، أو بأي شيء معياري يتفق عليه الناس.

(راجع مسرد: وظائف النقود (Function of Money)).

وسط للتبادل (Medium of Exchange) (141):

في النقود والمصارف (Money & Banking)، بخاصة في وظائف النقود (Functions of Money)، هو واحد من الوظائف الأساسية الثلاثة التي تؤديها النقود: (1) وسط للتبادل (وسط للدفع)، (2) مستودع للقيمة (Store of Value)، (3) وحدة حسابية (وسط مُحاسبة). ويُقصد بمصطلح وسط للتبادل النقود بوصفها وسيلة يستخدمها الناس في تبادل السلع (البضائع والخدمات) بيعاً وشراءً.

(راجع مسرد: وظائف النقود (Function of Money)).

**وسط (وسيلة) استرداد (Medium of Redemption) (142):**

في النقود والمصارف (Money & Banking)، بخاصة في مجال الأوراق النقدية الصادرة عن المصارف (البنكنوت) (Banknote)، هو نقد سائل، أو أي شكل من أشكال النقود التي يُمكن تبديل الأوراق النقدية الصادرة عن المصارف بها، أو العكس.

**خطة (استراتيجية) متوسطة الأمد (Medium-term Financial Strategy) (143):**

في النقود والمصارف (Money & Banking)، والنمو النقدي (Monetary Growth)، والسياسات العامة في الاقتراض (Policy for Public Borrowing)، هي خطة تضعها الحكومة، في بلد ما، عن الاقتراض العام وسياسات نمو النقود في الاقتصاد. وعادة تُساعد مثل هذه الخطة اللاعبين الرئيسيين في الاقتصاد، كالمستثمرين، والمصارف، على بناء توقعات معينة عن الاقتصاد والنشاط الإنتاجي فيه، ومستويات الأسعار. وقد كانت الحكومة البريطانية أول من شرع بوضع مثل هذه الخطة، في العام (1979)، والإعلان عنها في تقرير موسع، لإطلاع المهتمين.

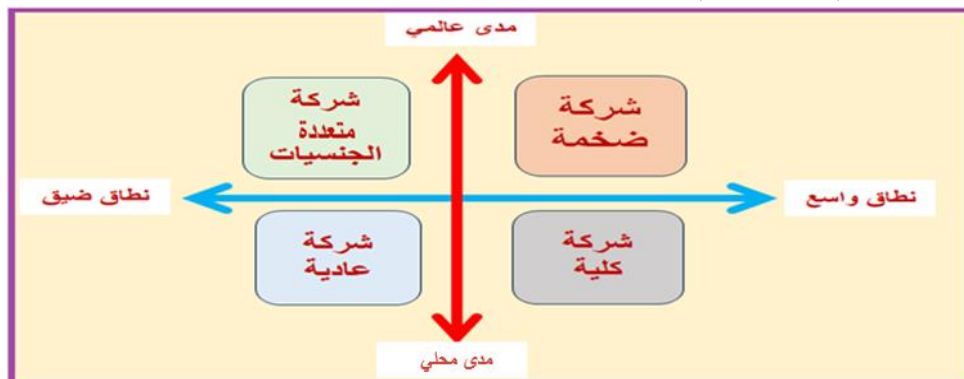
(راجع مسرد: كتاب أحمر (Red Book)).

**شركة ضخمة (Megacorp) (144):**

في مجال الأعمال الكبرى، بخاصة في مجال الإنتاج (Production)، والقوة السوقية (Market Power)، والانتشار، هي شركة عالمية (Global Corporation)، يُسيطر عليها المديرون التنفيذيون (Executive Directors)، وليس حملة الأسهم.

تمكنت مثل هذه الشركات من إزالة منافسيها الصغار من السوق، بسبب التغير التقني الواسع الذي تبنته، واستطاعت تحقيق ما يُسمى اقتصاديات الحجم (Economies of Scale)، أي تقليل متوسط كلفة الإنتاج إلى الحد الأدنى الممكن، واستطاعت اختراق الأسواق الوطنية والعالمية بسهولة ويُسر. وقد ساعدها على ذلك تطور أسواق التمويل (Financial Markets) وتحديثها وسهولة الحصول على رأس المال في تمويل عملياتها، وتمويل إجراءات الدمج مع شركات أخرى، والتوسع في إنشاء فروع لها، في مناطق متعددة، محلياً وعالمياً. ومكنتها كل هذه التغيرات من تعظيم نجاعة الإدارة، والتخلص من التكاليف غير الضرورية. وعلى الرغم من كل ذلك ما زالت العديد من الشركات الضخمة تواجه تحديات جديدة، ومنها التشريعات المضادة للاحتكار، وتجزئة بعض الحكومات، بخاصة في الولايات المتحدة، الشركات من أجل تشجيع المنافسة.

يوضح الشكل المرفق أشكال الشركات، من الناحية الاقتصادية، ونطاق تأثيرها. ويُبين أن الشركات الضخمة تحظى بميزتين: النطاق الواسع في الأعمال التي تمارسها، وعالمية المدى الذي تعمل فيه.



**سهم ميمي (Meme Stock) (145):**

في الاستثمار والتمويل (*Investment & Finance*)، هو سهم شركة ما، اكتسبت سمعة إيجابية (شعبية)، نتيجة لارتفاع المشاعر الاجتماعية نحو الشركة. وعادة ينتج هذا الشعور الاجتماعي بسبب منصات التواصل الاجتماعي (*Social Media Platforms*).

**كارل مينغر (Carl Menger) (146):**

في تاريخ الفكر الاقتصادي (*History of Economic Thought*)، خاصة في مجال التحليل الحدي (*Marginal Analysis*)، ونظرية القيمة (*Theory of Value*)، هو مفكر واقتصادي نمساوي، عاش في المدة (1840 - 1921). وهو مؤسس ما يُطلق عليه الاقتصاد النمساوي (*Austrian Economics*)، بوصفه مدرسة فكرية في الاقتصاد. وقد شارك مينغر مفكري الاقتصاد وليام ستانلي جيفونز (*W. S. Jevons*) من مانشستر، وليون والراس (*Leon Walras*) من لوزان، في تأسيس الفكر الحدي (*Marginalism*)، في العام (1870)، وذلك باستخدام مبدأ تناقص المنفعة الحدية (*Diminishing Marginal Utility*)، لأنها أساس لنظرية القيمة.



تعلم مينغر في جامعة فيينا (*Universities of Vienna*) - النمسا، وجامعة براغ (*Prague University*) - التشيك، وجامعة كراكاو (*Cracow University*) - بولندا، قبل أن يصبح صحافياً ثم موظفاً بالخدمة المدنية، وقد نشر كتابه الأول في مبادئ الاقتصاد (*Principles of Economics*)، في العام (1871)، وأصبح أستاذاً للاقتصاد في جامعة فيينا، في العام (1879)، ومن ذلك المكان ارتقى ليصبح معلماً لولي عهد النمسا رودولف (*Rudolf*). وقد عارض مينغر توظيف الرياضيات في الاقتصاد، مختلفاً مع عالم الاقتصاد جيفونز، لأنها حسب رأيه، تخاطب الكميات وليس جوهر النشاط الاقتصادي، وتقضي إلى أقوال اعتباطية، ورأى أن صياغة القواعد الاقتصادية لا بد أن تتبني على عناصر بسيطة، كالحاجات، والإشباع، والبضائع، وهي مفاهيم لا تتأثر بالمكان والزمان، وكان عنده توجه متحرر نحو السياسة الاقتصادية.

**تكاليف القائمة بسبب التضخم (Menu Costs of Inflation) (147):**

في مجال تسعير السلع (*Commodity Pricing*)، خاصة بضائع التجزئة (*Retail Goods*)، هي كلف تغيير أسعار البضائع في مدة التضخم، بما فيها كلف بطاقات الأسعار (*Price Tags*)، وقوائم الأسعار، ولوائحها.

(راجع مسرد: تكاليف جلد الحذاء بسبب التضخم (*Shoe Leather Costs of Inflation*)).



**العقيدة التجارية (الميركانتالية) (Mercantilism) (148):**<sup>(4)</sup>

في تاريخ الفكر الاقتصادي (*History of Economic Thought*)، بخاصة في مجال التجارة (*Commerce*)، وتدخل الحكومة (*Government Intervention*) في الأنشطة التجارية، هي فلسفة تجارية (*Commercial Philosophy*) سادت في أوروبا، في القرن السادس عشر، وما زالت مهيمنة على الفكر الاقتصادي، لكن بوجه جديد.

اشتُقت كلمة **ميركانتالية** (Mercantilism)، وتعني **العقيدة التجارية**، من أصلها اللاتيني (Merchant)، أي **التاجر**، وهو الشخص الذي يتخذ من التجارة مهنة له. وقد التقط **مؤرخو الفكر الاقتصادي** سيرة و **التجار** البريطانيين وسلوكهم، وملاحظاتهم عن **التجارة الخارجية** التي تصدرت بريطانيا قائمة الدول المهتمة بها، خاصة التجارة مع أمريكا الشمالية وشرق آسيا، لتصبح **التجارة فلسفة اقتصادية قائمة بذاتها**، سماها الاقتصاديون **العقيدة التجارية** (الميركانتالية)<sup>(5)</sup>، في العقود التي تلتها. بالتزامن مع زيادة النشاط التجاري لبريطانيا، بوصفها الدولة الرائدة في هذا المجال. لكن **آدم سميث** (Adam Smith) كان أول من صاغ مصطلح **النظام الميركانتالي** (Mercantile System) في حديثه عن **نظام الاقتصاد السياسي**، الذي سعى لإثراء الدولة، بواسطة الصادرات وكبح المستوردات، في العهد السابق على **سميث** نفسه، وجزء من عهده. وقد نتجت الحالة التاريخية **للميركانتالية** من تراكمات مفصلية توالى منذ اختراع **المطبعة** على يد الألماني **يوهانز غوتنبيرغ** (Johannes Gutenberg) في حوالي العام (1440)، وتطورها في السنوات والعقود اللاحقة، والتي أدت إلى تسهيل التواصل بين الناس، خاصة في أوروبا، وانتقال المعارف والعلوم والمعلومات، عبر الدول، بشكل أكثر موثوقية ونجاعة. وفي الوقت ذاته تراكمت ظواهر أخرى، كان منها شغف الأوروبيين بالمغامرات الجغرافية البحرية بناءً على اكتشافات **نيكولاس كوبرنيكوس**<sup>(6)</sup>. إضافة إلى تطور أساليب الزراعة، التي لم تعد نشاطاً يُؤسس لسد الحاجات الأساسية للأناس، بل تحول إلى نشاط تجاري، وساهم بنشوء صناعات ومهن أخرى مُساعدة أو مكملية، لكن النتيجة النهائية كانت تراخي **الإقطاع** واندثاره. ومع نهاية **الإقطاع** كانت **التجارة** قد بدأت بالتوسع، وشعر التجار ومن استفاد منهم، بفوائد التجارة والمكاسب الكبيرة التي حققوها نتيجة **للامتيازات الاحتكارية** التي حصلوا عليها من المتنفذين في السلطات الحاكمة في الدول الأوروبية، التي اشتغلت بالتجارة.

تعود نشأة **العقيدة التجارية** في أوروبا إلى عقود القرن السادس عشر الميلادي، خاصة بعد انتشار مفهوم **الدولة الوطنية** (**Nation-State**). وعادة ما ينظر **مؤرخو الفكر الاقتصادي** إلى **الميركنتالية** بوصفها حالة فصلت بين أواخر عهد **الاقطاع** وبداية **الثورة الصناعية الأولى** مع نهايات القرن السادس عشر، وكانت مقدمة لظهور **العقيدة الرأسمالية** (**Capitalism**) الحديثة.

ساد في أذهان **المفكرين الاقتصاديين**، ورجال الأعمال (**التجار**)، الذين كانت لهم مكانة عالية في تلك الأيام، أن **ثروة العالم محدودة**، وأن من مصلحة الدولة الوطنية أن تراكم من الثروة، ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً. وعُدَّ معدنا **الذهب** و**الفضة** المقياس الأهم **للثروة**. وظن ساسة الدول الأوروبية، وبعض مفكرها، خاصة في بريطانيا وفرنسا، أن من الأجدي

4- معظم الشرح في هذا المسرد مقتبس من كتاب واضع معجم لسان العرب الاقتصادي، الدكتور عبدالرزاق بني هاني "تاريخ الفكر الاقتصادي"، الجزء الأول - دار وائل، عمان - الأردن (2021).

5- يُستخدم مصطلحا **العقيدة التجارية** و**الميركنتالية** ليحملا المعنى نفسه، أي أن **العقيدة التجارية** هي **الميركنتالية**، والعكس صحيح.

6- منها ما تحقق فعلاً في السنوات اللاحقة، على يد الرحالة المغامر **فاسكو دي غاما (Vasco Da Gama)**، ومغامرة **كريستوفر كولومبوس (Christopher Columbus)** نحو الغرب.



التركيز على **تعظيم قيمة الصادرات الوطنية وكميتها**، وتقليل **كمية المستوردات وقيمتها**، بهدف **تعظيم فائض الميزان التجاري**، ومن ثم زيادة **ثروة الدولة**. أما الدول التي عانت من **عجز في موازينها التجارية**، فكان عليها أن تدفع الفرق **بالذهب أو الفضة**<sup>(7)</sup>.

لكن اللافت في أمر **الميركنتالية** أن التجار، بوساطة إصرارهم على المحافظة على **فائض الميزان التجاري**، شرعوا بإقناع ساسة دولهم بضرورة إنشاء مستعمرات خاصة، في الدول الصغيرة<sup>(8)</sup>. وكان الهدف من هذه المستعمرات أن تكون محطات تزود بالوقود واستراحات للجند والتجار، ومستودعات تزويد وتخزين، واستغلالها في سحب أكبر كمية ممكنة من المواد الخام، وشحنها إلى الدولة **الميركنتالية** كي تُصنَّع، وتدر الأرباح للدولة والتجار أنفسهم. وعادة ما كانت البضائع المُصنَّعة تُباع في أسواق المستعمرات، من أجل المحافظة على فائض الميزان التجاري، للدولة **الميركنتالية**.

اعتمدت **العقيدة التجارية** على التدخل الدائم للدولة في حمايتها، وحماية مصالح المنتفعين منها على المستوى الدولي، وفرض التشريعات والسياسات التي من شأنها المحافظة على الصناعات المحلية ومصالح **الميركنتاليين**. وقد تمكن **الميركنتاليون** من تحقيق كل ذلك، في مدة سيادتهم، بوساطة التشريعات والسياسات التي اقترحوها على الحكومات ودافعوا عنها، والرسوم والتعريفات التي فرضتها الحكومات على البضائع المستوردة، وتسهيل إجراءات التصدير<sup>(9)</sup>. وقد شجعت تلك الممارسات والسياسات الصناعات المحلية، وتأسيس أشكال متعددة من **الاحتكار (Monopolies)**، وتخصيص رأس المال لها من أجل تشجيع نموها، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتقليل الاعتماد على الأسواق والمصادر الخارجية<sup>(10)</sup>.

سيطر **النظام الميركنتالي** على الفكر الاقتصادي الأوروبي والسياسات الحكومية للدول الأوروبية، منذ القرن السادس عشر الميلادي، حتى العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر. ولم تتغير سياسات الدول الأوروبية، في هذه المدة، فتجلت بالمحافظة على **فوائض الموازين التجارية**، ولم تتخل عن نهمها بجمع الثروة، بشكلها المعدني، **الذهب والفضة**. وتغولت الحكومات في دعم **التجار**، والشركات **التجارية** التي نشأت بموجب النظام نفسه. وكانت **شركة الهند الشرقية (البريطانية)** (*British East India Company*) مثلاً جلياً على سيطرة الشركات وقيادتها للسياسات الحكومية<sup>(11)</sup>.

وجدت **ميركنتالية** القرن السادس عشر، بوصفها نظاماً اقتصادياً، ابتعد عن الممارسات الإنسانية إلى حدٍّ ما، مبرراتها في نشوء القوى الإقليمية الكبرى في تقوية مركزها وجهودها التي ورثتها من **النظام الإقطاعي**، كون هذه القوى **دولاً وطنية (Nation-States)**، وفي تنافس هذه القوى على الثروة، ومنها بريطانيا وفرنسا، وإسبانيا والبرتغال. وكانت المستعمرات، التي استولت عليها القوى الأوروبية الكبرى، من العوامل التي دعمت **النظام الميركنتالي**، إضافة إلى ارتفاع مساهمة السلع الصناعية في الصادرات، والاعتماد على العملة المعدنية، المصنوعة من **الذهب والفضة**<sup>(12)</sup>. أدى انتشار **النظام الميركنتالي** إلى منافسة شديدة بين القوى الأوروبية المركزية، ثم إلى حروب طاحنة؛ فلم تبق الجيوش مؤسسات أنشئت لأهداف مؤقتة أو حفظ الأنظمة الملكية والإقطاعية، بل تحولت إلى جيوشٍ متفرغة من أجل الدفاع عن **الميركنتالية** والدول المستفيدة منها، والمساعدة على التوسع على حساب أراضي الشعوب الأخرى، كما حدث في الأمريكيتين وإفريقيا

7 - John J. McCusker, *Mercantilism and the Economic History of the Early Modern Atlantic World* (Cambridge UP, 2001).

8 - Braudel, Fernand (1979), "The Wheels of Commerce", *Civilization and Capitalism 15th–18th Century*.

9- Ekelund, Robert B., Jr.; Hébert, Robert F. (1997), *A History of Economic Theory and Method (4th ed.)*, Long Grove, Illinois: Waveland Press.

10- تتساق هذه الأفكار مع فلسفة الرئيس الأمريكي، دونالد ترمب، وصراعه مع الصين حول وباء الكورونا، بعد ما يزيد على مئتي عام من نهاية عصر الميركنتالية.

11- لا تختلف ممارسات الشركات المعاصرة العابرة للقارات عما كانت شركة الهند الشرقية تمارسه، قبل قرنين أو أكثر.

12- Heckscher, Eli. *Mercantilism*. 2 vols. London: Allen and Unwin, 1934.

وآسيا. وقد تبلورت كل السياسات التجارية في عهد الميركنتالية نتيجة للعلاقات القوية بين طبقة التجار والحكومة، من أجل هدف واحد، هو زيادة ثراء الطبقة الميركنتالية وزيادة ثراء الحكومة التي تبنت فكرهم. فكانت الضرائب والمكوس ومنع المنافسة الخارجية الوسائط الرئيسية التي وظفها التجار في تحقيق غاياتهم<sup>(13)</sup>.

وضع الميركنتاليون، والحكومات التي ساعدتهم، خطاً لتثبيت أسس نظامهم، كان منها تخصيص الحكومة التمويل المناسب من أجل إنشاء صناعات جديدة، من الإيرادات التي تجنيها من الضرائب والتجار، وكان الهدف من ذلك تنمية القدرات المحلية وكبح المنافسة الخارجية، واتبعت الحكومات نظام المكافآت للصناعات الناجحة<sup>(14)</sup>. وفي مجال السياسات التجارية، رفعت الحكومات الرسوم الجمركية على كل ما هو مستورد، ومنعت تصدير المعدات الصناعية، كي لا تقشي أسرارها الصناعية، ومنعت هجرة العمال الفنيين، حتى لو كانت الهجرة إلى المستعمرات التي أنشأها الميركنتاليون أنفسهم<sup>(15)</sup>. وفي الوقت ذاته كانت البعثات الدبلوماسية للدولة الميركنتالية تشجع الصناعيين في الدول التي عملوا بها كي يهاجروا إلى الدولة الميركنتالية، مقابل امتيازات وحوافز مالية ومعنوية. ومع ارتفاع حجم التجارة من العالم الجديد وإليه، خاصة بعد العام (1500)، أصبحت السيطرة على المحيطات والبحار هاجساً يسيطر على فكر الدولة الميركنتالية، بسبب تصاعد أهمية النقل والشحن البحري. ونتيجة لنمو المستعمرات وزيادة مصالح الدول المستعمرة في المستعمرات، اضطرت القوى الأوروبية إلى تطوير أساطيلها البحرية للدفاع عن تلك المصالح<sup>(16)</sup>. وفرضت بعض الدول، إضافة إلى ذلك، رسوماً باهظة على رسو السفن الأجنبية في موانئها، خاصة فرنسا. وكافأت صانعي السفن المحليين بحوافز مالية كي يتقنوا صناعة السفن، ويزيدوا الإنتاج منها لصالح دولة الميركنتاليين أنفسهم<sup>(17)</sup>. أما في بريطانيا، فقد استطاع الميركنتاليون إقناع الحكومة البريطانية بسن القانون الذي أصبح يُعرف لاحقاً بقانون الملاحة (Navigation Act) للعام (1651)، منعت بموجب السفن الأجنبية من ممارسة أي شكل من أشكال التجارة الساحلية في بريطانيا. وأجبرت كل التجار الذين يأتون ببضائعهم إلى بريطانيا على أن يشحنوها على متن سفن بريطانية، أو على متن سفن مسجلة في بريطانيا، وبموجب قانون الملاحة البريطاني كانت البضائع تُشحن على متن سفن بريطانية إلى مستعمراتها، أو على متن سفن المستعمرات، وفي جميع الأحوال كان الهدف حرمان أية دولة أجنبية من تحقيق أي مكاسب على حساب الميركنتاليين البريطانيين. وفي قانون السلع الرئيسية (Staple Act) للعام (1663)، الذي عدّ امتداداً لقانون الملاحة، توسعت بريطانيا في منح سفنها وسفن مستعمراتها احتكار الشحن، فألزمت كل الصادرات الموجهة إلى الدول الأوروبية، من المستعمرات التابعة لها، أن تفرغ حمولتها في أحد موانئ بريطانيا، قبل إعادة تصديرها إلى الجهة المعنية. وعادة ينظر مؤرخو الفكر الاقتصادي إلى كل هذه القوانين والمعوقات والممارسات، من بريطانيا وفرنسا، بأنها موجهة لكسر شوكة هولندا، التي كانت سيدة الملاحة التجارية في سنوات القرنين السادس عشر والسابع عشر<sup>(18)</sup>.

13 - Ekelund, Robert B. Jr., and Robert D. Tollison. *Politicized Economies: Monarchy, Monopoly and Mercantilism*. College Station: Texas A&M University Press, 1997.

14 - لا تختلف تلك الممارسات والسياسات عما تفعله حكومات الدول الرأسمالية المعاصرة تحت ما يُسمى تشجيعات ضريبية، أو استرداد بعض الضريبة من الشركات الكبرى.

15 - Kellenbenz, Hermann (1976), *The rise of the European economy: an economic history of continental Europe from the fifteenth to the eighteenth century*, New York: Holmes & Meier Publishers.

16 - Nester, R. (2000), *The Great Frontier War: Britain, France, and the Imperial Struggle for North America, 1607-1755*, Praeger.

17 - أذكر هنا مثلاً على ما فعله (Jean-Baptiste Colbert) في المدة (1661 - 1683)، وكان وزيراً للمالية في فرنسا، حين زاد رسوم رسو السفن الأجنبية، ومنح الهدايا لصانعي السفن الفرنسيين.

18 - Vaggi, Gianni; Groenewegen, Peter (2003), *A Concise History of Economic Thought: From Mercantilism to Monetarism*, New York: Palgrave Macmillan.



كان المعتقد السائد في تلك الحقبة بأن الفائدة العظمى التي تُجنى من التجارة الخارجية تكمن في استيراد الذهب والفضة، وأن الفائدة التي تجنيها دولة ما يقابلها كلفة من الدولة التي تصدر الذهب والفضة، ما يعني بأنه لا فائدة صافية من التجارة. وكانت معظم الدول المنشغلة بالعقيدة التجارية، وتصدير سلعها الوطنية مقابل الذهب والفضة، في حالة حرب دائمة، أو كانت متأهبة لخوض حرب ما، مع عدو منافس على الذهب والفضة.

بُنيت **العقيدة التجارية (الميركنتالية)** على أسس واضحة المعالم والأهداف، لكن لم يكن لها شكل محدد، شأنها شأن الفلسفات الفكرية والاقتصادية الأخرى، وعلى الرغم من أنها سادت في معظم الدول الأوروبية، إلا أنها لم تكن متسقة، من حيث التطبيق والممارسة بين الدول، وقد عكست سياسة الدولة التي تبنتها، فقادت السياسة، وانقادت لها. وقد اتخذت كل دولة سياسة **ميركنتالية** منفصلة عن الدول الأخرى، بما يتناسب مع ظروفها الخاصة. فكانت كما وصفها **ديفيد لانديز (David Landes)** تُقاس بالنتائج التي أفضت إليها، أي أنها كانت **برغماتية (Pragmatic)**، مرهونة بالظروف والنتائج<sup>(19)</sup>. ولأنها كذلك فقد حملت في ثناياها أهدافاً محددة تتعلق بثراء الدولة وقوتها. وفي الوقت ذاته دلّت علماء النفس الاجتماعي إلى طريق تقصي سلوك البشر. فقد **نمذَج (Modelled)** بعض العلماء سلوكها كما لو كانت ظاهرة طبيعية، ففحصوا البيانات، وتقصوا الحقائق عنها، ووظفوا طريقة الاستنباط العقلي فيها، وشرحوا أبعادها الاقتصادية. ومن جهة أخرى أدى تشظي أوروبا بين الدول القومية، إلى منافسة شديدة بينها كي تظهر كل واحدة منها بأكبر قدر من الثراء، اعتماداً على فلسفة الميركنتالية.

يرى **لارس هيرلتز (Lars Herlitz)** أن وصف **تاريخ الميركنتالية (Historiography of Mercantilism)** يُصوّر كأنه سلسلة متقطعة من الأحداث. ما يشير إلى التقلبات التي حدثت في طريقة التحليل الاقتصادي، للأحداث التاريخية، وفهمها<sup>(20)</sup>. لكن المؤرخين تبنوا مفاهيم مختلفة عن الميركنتالية، ليس في أنها استجابة للتبدلات في علم الاقتصاد فقط، بل لأنهم تمسكوا بآراء مختلفة عن كيفية تشكل **الأفكار الاقتصادية**، ومن ثم تطور **الفكر الاقتصادي** للبشر. وما يلفت الانتباه أن **آدم سميث (Adam Smith)** عدّ رأس المال عاملاً أساسياً في تطور المجتمع، ونبه، في أكثر من موقع، إلى

19- Landes, D.S., (1998) "The Wealth and Poverty of Nations", W.W. Norton & Inc., New York.

20- Herlitz, Lars, The Concept of Mercantilism, Scandinavian Economic History Review, 1964.

المعوقات التي وقفت حائلاً دون تحقق التراكم الرأسمالي بالطريقة والكمية المناسبتين في عهد الإقطاع<sup>(21)</sup>. وأشار إلى أن الفلاحين في عهد الإقطاع قد خضعوا إلى الإرادة الاعتبارية للأسياد الإقطاعيين، ما أدى إلى ضياع فرص كثيرة للفلاحين كي يزدوا من ثرواتهم، بوساطة التراكم الرأسمالي، لو أنه تحقق فعلاً.

على الجانب الآخر، حسب رأي سميث، كان أسياذ الأرض (مالكو الأراضي) في صراع مستمر. أما التجار فقد كانوا الأضعف، بين الطبقات، يتعرضون للابتزاز والقمع ومصادرة ممتلكاتهم بالقهر والقوة، في بعض الأحيان.

وقد انحاز سميث إلى جانب مفكري مدرسة الفيزيوقراطيين (Physiocrats)، خاصة قبل كتابة ثروة الأمم (Wealth of Nations)، ضد الإقطاعيين، مع الفلاحين بصفتهم مظلومين، وأن الأمة في حاجة إليهم. وقد عارض في محاضراته عن فلسفة القانون (Jurisprudence) ما سماها الفيزيوقراطيون (باللغة الفرنسية) منظومة العقيدة التجارية (Systeme Mercantile) أو المنظومة التجارية (Systeme Des Commerçants). وهما منظومتان نظر إليهما المفكرون الاقتصاديون، في تلك الأيام على أنهما مُخربتان للدول الزراعة، وصانعتان لطبقة غير وطنية، لا يهمها إلا جمع الأموال الربعية. وقد توافق سميث مع بعض المفكرين السابقين عليه على التجار، وأنهم يتآمرون ضد الصالح العام<sup>(22)</sup>. لكن سميث انشق عن تيار المفكرين في عصره، خاصة في كتابه عن ثروة الأمم. وتحيز إلى جانب العقيدة التجارية، وشدد على أن منظومة العقيدة التجارية تمكنت من تحقيق هدفها المعلن، المتمثل بالشكل المرغوب من النشاط الاقتصادي، وهو التجارة والصناعة، وذلك بوساطة توجيه القدر الأكبر من رأس المال نحوها. وبين سميث في ثروة الأمم بأن تراكم رأس المال في التجارة والصناعة لعب دوراً حاسماً في التحول من الإقطاع إلى مجتمع برجوازي حديث. وترتب على هذا التحول توسع في أسواق المواد الخام، ونمو المدن، وارتفاع القيمة الاجتماعية للتجار، والقطيعة مع الإرث التاريخي للإقطاع، وكل ما ترتب عليه. إضافة إلى إعادة صياغة القوانين، والتوسع في الحريات الفردية، والأمن المجتمعي، والعسكري. وعبر سميث عن الأوضاع المستجدة جراء تراقي العقيدة التجارية (الميركنتالية) بالقول "هناك ثورة ذات أهمية عظمى ساهمت في سعادة العامة تسبب بها نوعان من الناس، الذين لم يكن لديهم النية لخدمة الناس، كانوا مسببها العظام (Great Proprietors)، ظنهم بعضهم أنهم حمقى، وهم التجار والصناعيون (الفنيون المهرة)، عملوا كي يحققوا مصالحهم الشخصية، والتجول هنا وهناك كي يسوّقوا بضائعهم ويبيعوها، من أجل المال، حيثما وجد ذلك المال... ولم يعلم أحد أو أي منهم بما ستؤول إليه الأمور، ولم يكن أي منهم يعلم عن الآخر..."<sup>(23)</sup>. واللافت أن هؤلاء الحمقى، كما وصفهم بعض الناس شكلوا الأساس الفكري لنظام العقيدة التجارية (Mercantile System) عند آدم سميث. ومن وجهة نظره علم التجار كيف يحققون الربح، وتمنوا أن يكونوا أحراراً في تصدير العملات والسبائك، لكنهم كانوا مضطرين لصياغة المبررات المقنعة التي يحتاجونها لإقناع الطبقات الحاكمة، كي يتحقق الأثر المباشر المرغوب فيه، وقد لجأ التجار إلى فلسفة الميزان التجاري (Doctrine of the Balance of Trade)، بما فيها من مبررات سليمة، وخداع مبطن. فهي تعطي التجارة أولوية، وتشتت انتباه الطبقات الحاكمة عن تصدير السبائك، والتركيز على الميزان التجاري. وقد لفت هذا الوضع انتباه سميث، الذي نظر إلى النظام الميركنتالي على أنه يحتوي تناقضين؛ العقلانية والسُخف معاً. أما

21 - Caldwell, William (March 1897). "Lectures on Justice, Police, Revenue, and Arms, Delivered in the University of Glasgow. Edwin Cannan, Adam Smith". Journal of Political Economy. 5 (2): 250-258

ترجمة المؤلف من:

22 - Adam Smith, Lectures on Justice, Police, Revenue and Arms, (ed. E. Cannan, Oxford, 1896), p. 220.

ترجمة المؤلف بتصرف من:

23- Copley, Stephen (1995), Adam Smith's Wealth of Nations: New Interdisciplinary Essays. Manchester University Press.

**العقلانية** فهي سعي التجار إلى تعظيم أرباحهم من أنشطتهم التجارية، وتثبيت مواقع احتكارية لهم على حساب الناس البسطاء والعاديين. وأما **السُخف** فهو الحجج التي ساقها التجار كي يُقنعوا الطبقات الحاكمة<sup>(24)</sup>. وأصر **سميث** على رأيه بأن هؤلاء التجار لم يكونوا **حمقى** كما ظن بعضهم، وأن **الحمق** كان في مَنْ ظنّ أنهم **حمقى**. ويبدو أن **سميث** قد امتدح **العقيدة التجارية**، في أيامه، على الأقل من أجل درء أفكار **العقيدة الفيزيوقراطية (Physiocratic Doctrine)** التي ظن أصحابها بأن التجارة والصناعة عمليتان عقيمتان.

ناقش مفكرون من أمثال **كارل ماركس (Karl Marx)**، في القرن التاسع عشر، ما ذهب إليه **سميث** في رأيه عن **التراكم الرأسمالي البدائي (Sogenannte Ursprüngliche Akkumulation)**<sup>(25)</sup>. ومفاده أن **التراكم الرأسمالي البدائي** يتحقق وينمو بسبب النشاط السلمي المحموم لعدد من العمال، في الصناعة والتجارة، واجتهادهم أكثر من غيرهم، حتى يُصبحوا أثرياء، ورأسماليين. وفي المقابل يرضى العمال الكسولون بالأجور الزهيدة التي يكسبونها من الأعمال العادية، نتيجة لقلّة إبداعهم. لكن **ماركس** رفض هذا التعليل، قائلاً بأن **التراكم الرأسمالي البدائي** يتحقق وينمو باستيلاء الأقوياء على أرض يسكن عليها **الزراعيون الفقراء**، ويستغلونهم من أجل الربح والثروة والسلطة<sup>(26)</sup>.

يُصنف **مؤرخو الفكر الاقتصادي** أصحاب **العقيدة التجارية** تحت عنوانين: (1) **الميركنتاليون (Mercantilists)**، وهم الذين تمسكوا بمبدأ **زيادة تصدير السلع الوطنية**، خاصة السلع المُصنّعة (**Manufactured goods**) من أجل الحصول على المزيد من **الذهب والفضة**، وفي الوقت نفسه **كبح المستوردات** من الدول الأخرى، إلى أقصى حد ممكن، كي لا يتسرب مخزون **الذهب والفضة** إلى العالم الخارجي. (2) **السبائكيون (Bullionists)**، وهم الذين تبنا مبدأ مراقبة **أسعار صرف العملات الأجنبية وتقنينها**، ودافعوا عن منع تصدير **الذهب والفضة** خارج أوطانهم، ومنع استيراد سلع الرفاهية، لأنها حسب معتقدتهم تسبب نزفاً في **المعدن النفيس**، من **الفضة أو الذهب**.

من أجل التعمق في فهم وإدراك **النظام الميركنتالي**، لا بد من تقديم رواد **المفكرين الميركنتاليين** الأوائل، الذي كتبوا في **العقيدة التجارية**، وشرح أهم أفكارهم.

ينظر **مؤرخو الفكر الاقتصادي** إلى المفكر والتاجر **جيرارد دي مالينيز (Gerard de Malynes)** على أنه من أوائل الكتاب والمفكرين الذي اهتموا **بالعقيدة التجارية**، ودافعوا عنها<sup>(27)</sup>. وكان ممن تبنى مبدأ **السبائكية**، ومؤيداً قوياً للتجارة المحلية والخارجية. لكنه تبنى رأياً معتدلاً عن شغف التجاريين بتحقيق مصالحهم الشخصية، أولاً، فقد رأى أن على الدولة اتخاذ الموقف الذي يضمن **الرفاء العام (General Welfare)**. ورأى أيضاً أن على الدولة أن تحافظ على نوعية معينة من الصادرات والمستوردات، وأن تضمن عدم تسرب ثروتها إلى الخارج. وصنف الخسارة الممكنة في ثروة البلاد تحت ثلاثة عناوين: (1) تصدير السبائك. (2) بيع المسكوكات. (3) بيع البضائع الوطنية بأسعار رخيصة، وشراء السلع الأجنبية بأسعار عالية. وهذه الحالة الأخيرة هي ما أسماها عدم التوازن بين بيع المنتج الوطني وشراء المنتج الأجنبي (**Overbalancing**)<sup>(28)</sup>.

24 - Glahe, F. (1977), Adam Smith and the Wealth of Nations: 1776-1976. University Press of Colorado.

25 - Perelman, Michael The Invention of Capitalism: Classical Political Economy and the Secret History of Primitive Accumulation Published by Duke University Press, 2000.

التسمية أعلاه ألمانية، وردت في كتاب **رأس المال لكارل ماركس (Economic Manuscripts: Capital Vol. I - Chapter 26)**.

26 - David Harvey (2005) The New Imperialism Oxford University Press.

27- يُسمى بعض المؤرخين الأمريكيين جيرارد بـ(جيرالد) أو (Gerald) على نحو ما ورد في مقال للبروفيسورة (Emily Kadens).

في بحثها. The Medieval Law Merchant: The Tyranny of a Construct, Northwestern University, 2018.

28- Johnson, E. A. Gerard De Malynes and the Theory of the Foreign Exchanges, The American Economic Review, Vol. 23, No. 3 (Sep. 1933), pp. 441-455.



وقد اتخذ **مالينيز** موقفاً قوياً ضد التجار والممولين (*Financiers*)، الذين شوهوا استخدام أدوات الائتمان والتبادل، مثل **صك المقايضة** (الكُمبالة) (*Bill of Exchange*)، من أجل مصالحهم الشخصية. وكان له رأي آخر عن الفساد الذي أحدثته المبادلات **غير الشرعية** (*Illegitimate exchanges*) وأدى إلى تخريب أسعار صرف العملات الأجنبية، مقارنة بمحتواها من **سبيكة الذهب** أو **الفضة المعيارية**، وإلى تهريب الثروة خارج البلاد. وقد طالب **مالينيز** بأن تكون أسعار صرف العملات وفقاً لما كان يُطلق عليه في أيامه (*Par Pro Pari*) أي حسب نسبة قيمة عملة إلى عملة أخرى، بما تحتويه من ذهب أو فضة. وكى تتقادى البلاد الوضع الذي يؤدي إلى تهريب الثروة خارجه، يدعو **مالينيز** إلى أن وجوب أن تكون أسعار الصرف تحت رقابة صاحب سلطة مفوض من الملك (*Royal Exchanger*)<sup>(29)</sup>.

يأتي **ثوماس مون** (*Thomas Mun*) في المرتبة الثانية بعد **مالينيز**، في الدفاع عن **الميركنتالية**، على الرغم من أن **مون** قد كتب في الموضوع بكثافة واتساع أكثر. ولم يختلف **مون** عن بقية أصحاب **العقيدة التجارية**، خاصة في ضرورة تحقيق **فائض تجاري**، لصالح الدولة، ولم يهتم لنوعية البضائع. المهم أن يتحقق **الفائض**، من وجهة نظره. وقد اتسم بالواقعية عن نوعية البضائع، فرأى أنها يجب أن تكون متساوقة مع حاجات الحياة المتحضرة. وفي هذا المجال افرق مون عن بقية **الميركنتاليين**، الذي خلطوا بين النقود والثروة، حسب رأيه<sup>(30)</sup>. وكان مون قد وضع كُتُباً، احتوى أفكاره والخطوات الواجب اتخاذها في تطبيق **الميركنتالية**، كي تؤدي أكلها في فائدة الدولة، ومنها: **أولاً**) استغلال الأرض البوار، وزراعتها بالمحاصيل التي عادة تُستورد من الخارج<sup>(31)</sup>. **ثانياً**) وجوب استيراد البضائع أو تصديرها على متن السفن التي تحمل جنسية بريطانية. **ثالثاً**) تحقيق الاكتفاء الذاتي، ما استطاعت البلاد إلى ذلك سبيلاً، وعدم السماح بتصدير الكنوز إلا في إطار التبادل. **رابعاً**) الفائدة أكبر في التجارة مع البلاد البعيدة من البلاد القريبة. **خامساً**) وقف وضع الرسوم على السلع الخام المستوردة، الضرورية في الإنتاج المحلي، ووجوب تخفيض الإنفاق على السلع الاستهلاكية وزيادة الصادرات منها ومن غيرها. **سادساً**) تقييم الأسواق الخارجية من أجل تعظيم الصادرات (مع أخذ مرونة الطلب بعين الاعتبار). **سابعاً**) تخفيض الضرائب على المنتج المحلي من أجل زيادة الطلب عليه ووضع ضرائب عالية على السلع المستوردة. **ثامناً**) تصدير السلع المصنعة وليس السلع الخام. **تاسعاً**) استغلال الموارد الطبيعية المحلية (مثل الثروة السمكية). **عاشرًا**) تشجيع التجارة بين الموانئ (والمخازن الخارجية) التي تسيطر عليها بريطانيا، وإنشاء مراكز تجارية<sup>(32)</sup>.

أما المفكر الإيطالي **أنطونيو سيرا** (*Antonio Serra*) فلم يُعرف كثير عنه، سوى أنه من مقاطعة **كالابريا** (*Calabria*)، في جنوب إيطاليا، يرى **مؤرخو الفكر الاقتصادي** أنه كتب في **النظام الميركنتالي** بطريقة واضحة، خاصة عن وسائل مراكمة ثروة البلاد من الذهب والفضة، من غير وجود مناجم محلية<sup>(33)</sup>. وقد أوضح في كتاباته أهمية الذهب والفضة للتجارة. ورأى أن مصادر الذهب هي إما المناجم حيث يُعدن الذهب، أو مصادر أخرى، **مثل مقدرة البلاد على إنتاج**

29 - Epstein, Steven A. 1994. Secrecy and Genoese Commercial Practices. J. Medieval Hist. 20, 313-325.

30- Hinton, R. W. K. (1955) The Mercantile System in the Time of Thomas Mun. Economic History Review Second Series 7:277-290.

31- كأن **مون** يتحدث بلغة علماء الاقتصاد المعاصرين، الذين اهتموا **بنظرية التبعية** (*Dependency Theory*)، خاصة في مجال **استبدال المستوردات** (*Import Substitution*).

32- Supple, Barry E. (1959) Commercial Crisis and Change in England, 1600-1642: A Study in the Instability of a Mercantile Economy. Cambridge Univ. Press.

كتب **سيرا** كتاباً بعنوان: (*Brief Treatise on the Causes which Can Make Gold and Silver Abundant*).

where there are no Mines, with Application to the Kingdom of Naples. نشره في العام (1613)

33- *Alessandro Roncaglia, The wealth of ideas: a history of economic thought, Cambridge University Press, 2005.*



كميات من السلع الزراعية فوق ما تحتاج، وتصديرها إلى الخارج مقابل الذهب والفضة، ثم ميزة الموقع الجغرافي للبلاد، وحجم السلع المصنعة، ونوعية سكانها، ومقدرة البلاد على توليد حجم كبير من التجارة، ثم الأنظمة والتعليمات الحكومية النازمة للتجارة. وقد تمسك سيرا بمعتقد الذي شاع في أيامه، بأن التصنيع والصناعية أكثر أهمية من الزراعة، لأن الصناعة قد تكون مصدراً مهماً لجلب الذهب والفضة من السلع المصدرة، ولأن الزراعة تعتمد على عوامل خارجة عن سلطان البشر، مثل المطر والشمس<sup>(34)</sup>.

تُبين مدونات تاريخ الفكر الاقتصادي بأن التاجر الإنجليزي إدوارد ميسيلدين (*Edward Misselden*) كان أول من صاغ مصطلح الميزان التجاري (*Trade Balance*)، كي يُبين الفرق بين صادرات دولة ما إلى دولة أخرى، مقارنة بمستوردات الدولتين الواحد من الأخرى. وقد عمل ميسيلدين رئيساً للتجار المغامرين (*Merchant Adventurer*)، ثم مفوضاً ومفاوضاً لشركة الهند الشرقية (*East India Company*)، التي تأسست شركة تجارية بامتياز، بهدف تعظيم أرباح وثروات التاج البريطاني، من الهند والمناطق القريبة منها. وقد دخل ميسيلدين في نقاشات فكرية حادة مع المفكر جيرارد دي مالينيز عن أسباب خروج الذهب والفضة من بريطانيا. فقد أصر مالينيز على أن المضاربات المصرفية (*Speculative Banking*)، وانخفاض أسعار صرف العملة المحلية، كانا سبباً في تهريب الثروة المعدنية، أما ميسيلدين فقد عزى سبب نقصان الثروة من المعدنين النفيسين إلى عجز الميزان التجاري، الذي تسببه شركة الهند الشرقية. ولم يختلف ميسيلدين عن ثوماس مون فيما يتصل بضرورة أن تكون قيمة الصادرات وكميتها أكبر من قيمة المستوردات وكميتها. وفي الوقت الذي وقف مون مع الوضع الاحتكاري لشركة الهند الشرقية، دافع ميسيلدين عن مبدأ التجارة في إطار احتكار القلة (*Oligopolistic Trade*)، ودافع عن مبدأ الحرية في إطار غريب يتنافى مع تعريفها المعاصر، إذ قصد تحرير التجارة من المنافسة، وفي الوقت ذاته حرية التصدير وجني الثروة<sup>(35)</sup>.

يُعد جين - بابتيست كولبيرت (*Jean-Baptiste Colbert*) أقوى المدافعين عن العقيدة التجارية في مدة وجوده قريباً من السلطة في قصر فرساي (باريس - فرنسا) بين (1661) و(1683). عمل وزيراً أولاً في عهد الملك لويس الرابع عشر، ونسبت إليه سياسات تجارية نظمت تعامل فرنسا مع العالم الخارجي، خاصة في مجال التصدير والاستيراد. وعادة ما يُطلق مؤرخو الفكر الاقتصادي على سياساته ونظريته إلى التجارة الدولية تسمية الكولبيرتية (*Colbertism*). وقد تدرب كولبيرت على أعمال التجارة، وأدرك أهميتها، من أبيه الذي عمل تاجراً للصوف. ونتيجة لذكائه واتساع أفق فكره، استأمنه رجل الدين الإيطالي القسيس مازارين (*Cardinal Mazarin*)<sup>(36)</sup> على إدارة أملاكه وعقاراته، فحقق كولبيرت نجاحاً كبيراً في

34- Serra, Antonio (1613), A Short Treatise on the Wealth and Poverty of Nations, edited by Sophus A. Reinert (2011), Anthem Press.

35- Supple, Barry E. (1959) Commercial Crisis and Change in England, 1600-1642: A Study in the Instability of a Mercantile Economy. Cambridge Univ. Press.

ألف ميسيلدين كتابين، نشر الأول في العام (1622) بعنوان: (Free Trade or the Means to Make Trade Flourish)، ونُشر الثاني في العام (1623) على شكل كُتيب بعنوان: (The Circle of Commerce). وفي الكتابين يجد القارئ بوضوح لا لبس فيه الأثنية التي تميز بها النظام التجاري الأنجلوسكسوني، والجشع التجاري الذي دفع بريطانيا إلى خوض الحروب وسفك الدماء من أجل المال والثروة، فقط.

36- Cardinal Jules Mazarin, born Giulio Raimondo Mazzarino or Mazarini, was an Italian cardinal, diplomat, and politician who served as the chief minister to the kings of France Louis XIII and Louis XIV from 1642 until his death in 1661.

Bonney, Richard. Society and Government in France Under Richelieu and Mazarin 1624-61 (Springer, 1988).

المهمة الموكلة إليه. وقد عمل **مازارين** وزيراً أولاً في بلاط لويس رابع عشر. وقد أوصى **مازارين** الملك لويس الرابع عشر بالاستفادة من خبرات **كولبيرت** وذكائه، فقرر الملك تعيينه وزيراً للمالية.

عاش **لويس الرابع عشر**، وحاشيته في قصور باريس، حياة البذخ والترف، التي احتاجت إلى الكثير من التمويل. وقد كان التمويل المشكلة الرئيسية التي واجهت فرنسا في تلك الأيام. وكانت طرق تحصيل الضرائب صعبة وغير ناجعة، وفيها كثير من الفساد. فقد فرضت الضرائب المباشرة، بطريقة جعلت من الأموال المحصلة شيئاً ينتقل بين أيدي كثير من الموظفين الحكوميين، فتعرضت للنهب. أما الضرائب غير المباشرة فقد أنيطت بجماعات **الامتيازات الخاصة** (**Private Concessionaires**) تحت مسمى **مزارعي الضريبة** (**Tax Farmers**)، الذين أثروا بشكل كبير، من الأرباح التي حققوها بطرق ملتوية. وكانت إيرادات الدولة أقل بكثير مما كان يجمعه محصلو الضرائب. ومن مفارقات الأمر أن الملك قد أبرم اتفاقاً مع النبلاء لفرض الضرائب، من غير الرجوع إليهم، شريطة ألا تُفرض عليهم ولا على **البرجوازيين** (**Bourgeois**)، وأن يتحملها الذين ليس لديهم أي امتيازات من الطبقات الدنيا أو ما يسميهم **مؤرخو الفكر الاقتصادي** والسياسي الفئات المحرومة (**Unprivileged Classes**)، وكان معظمهم من الفلاحين<sup>(37)</sup>. فكان نظام الضرائب الذي تبنته سلطة لويس الرابع عشر ظالماً، خاصة بتحميل العبء بأكمله على المزارعين الفقراء، وعلى من شابههم بالمستوى. وكانت آثاره مدمرة على الدولة الفرنسية، ومدمرة على طبقة النبلاء، لأنهم فقدوا سيطرتهم على مفاصل الحكم<sup>(38)</sup>.

كان الملك لويس الرابع عشر مستعداً لفرض الضرائب على النبلاء والبرجوازيين، لكنه لم يكن راغباً في الخضوع لسلطتهم. وعلى الرغم من ذلك قرر، في أواخر عهده، أن يفرض الضرائب المباشرة على هاتين الطبقتين، نتيجة لضغط الحروب التي خاضتها فرنسا. وقد عُدت الضرائب المفروضة على هؤلاء خطوة عظيمة إلى الأمام، نحو العدالة والمساواة. لكن تحصيلها تخلله كثير من الاستثناءات والثغرات التي استغلها النبلاء والبرجوازيون، ما أفقد الخطوة قيمتها التي سعى من أجلها نظام لويس الرابع عشر. وقد لجأ لويس، شأنه في ذلك شأن السابقين عليه، إلى توظيف كل الوسائل الممكنة، من أجل زيادة الإيرادات العامة، بصرف النظر عن مشروعيتها وقانونيتها وتوافقها مع العدل، ومنها: **(1)** رفع معدلات الضرائب، لكن النتائج جاءت مخيبة لآماله. **(2)** تخفيض سعر صرف العملة، ما أدى إلى تضخم. **(3)** بيع الامتيازات للنبلاء والبرجوازيين، فزاد سخط الناس عليه. **(4)** بيع مكاتب الحكومة، ما أدى إلى فقدان هيبة الدولة. **(5)** بيع القضاء، ما أدى إلى زيادة المظالم. **(6)** بيع خدمات الجيش والبحرية لقاء عمولات معينة. **(7)** استخدام سلطته السيادية لبيع حقوق البلديات إلى محصلي الضرائب والمكوس الخاصين بأسعار بخيسة. أما إيرادات الدولة فلم تتحسن، وتدهورت معنويات الموظفين العامين، بشكل غير مسبوق في التاريخ الفرنسي، وتسارع انهيار حكمه<sup>(39)</sup>.

أدت الحاجة إلى **النقود**، وهي حاجة برزت أصلاً من عدم مقدرة نظام لويس من فرض الضرائب على الأثرياء؛ إلى كشف ضعف **الحكم المطلق** (**Absolutism**)، الذي لم يكن مستعداً لمشاركة الحكم مع الطبقات الأقل حظوة. وكانت النتيجة التي انتهت إليها الحال أن فساداً انتشر في الحياة السياسية العامة والأهلية للشعب الفرنسي. ومع ذلك فقد تمنى لويس الرابع عشر أن يجعل من فرنسا دولة قوية، من الناحية الاقتصادية. وفي هذا المضمار، عمل الوزير الأول **كولبيرت**، لمدة عشرين عاماً، من أجل أن يُحقق طموحات لويس الرابع عشر. بل وتعدى طموحات الملك، فأراد أن يجعل من فرنسا قوة

37- Palmer, R. R., Colton, Joel, Kramer, Lloyd, A History of the Modern World, Knopf, 2002.

38- Ames, Glenn J. Colbert, Mercantilism, and the French Quest for Asian Trade (1996).

39 - Palmer, R.R., Ibid, P. 210.

سبحان الله وحده، صانع الزمان ومقلبه. أقول ذلك لأن أحوال كثير من الدول تتشابه إلى حد بعيد مع أحوال فرنسا أيام لويس الرابع عشر!

اقتصادية مكتفية ذاتياً، وأن يجعل من الثروة مصدراً كبيراً من الضرائب. وقد نجح كولبيرت بإلغاء الرسوم والتعريفات المحلية، في مساحات واسعة من وسط فرنسا. وألحقها بتأسيس **اتحادٍ للتعريفات (Tariff Union)**، أسماه **المزارع الضريبية الخمس العظمى (Five Great Tax Farms)**، كان الهدف الأساسي منه إعادة أمجاد الدولة الفرنسية، بالاعتماد على **العقيدة الميركنتالية**، أولاً وقبل كل شيء<sup>(40)</sup>. وقد دفعه في ذلك الاتجاه ما كانت إسبانيا والبرتغال تحققانه في مجال جمع الثروة من المستعمرات التي احتلتها في العالم الجديد.

وعلى الرغم من مقاومة أصحاب المصالح، تمكن **كولبيرت** من دعم هذه المناطق، للوقوف ضد فساد المؤثرين، حتى أصبحت **المزارع الخمس** من أقوى **مناطق التجارة الحرة** في أوروبا، بمساحة تعادل مساحة إنجلترا. واستطاع **كولبيرت** إعادة صياغة **القانون التجاري (Commercial Code)** الناظم للتجارة والأعمال، وألغى القوانين والأنظمة السابقة، من أجل تحديث بيئة الأعمال. وساهم في تطوير وسائل الاتصال والتنقل، وتعبيد الطرق، وشق القنوات المائية، ووصل خليج الباسك بالبحر المتوسط. وشجع المهنيين والعاملين الغنيين في المصانع على إتقان السلع المنتجة، من أجل رفع القدرة التنافسية للصناعات الوطنية، ومنح مساعدات مالية وخصومات ضريبية للمساعدة في زيادة عدد المهنيين الصناعيين، ورفع مهاراتهم، خاصة في صناعات الزجاج، والمنقوشات القماشية، والصناعات الصوفية. وساهم في بناء القوة البحرية الفرنسية، وتأسيس شركة الهند الشرقية، وعدد من المستعمرات في الأراضي التي احتلتها فرنسا في عهد الاستكشافات الجغرافية.

برع **كولبيرت** في صياغة سياسة صناعية وتجارية رائدة في فرنسا وأوروبا، شملت منح الحوافز لصناعة السفن كي ترفع من نوعية الإنتاج وكميته، من أجل أن يوفر أسطولاً تجارياً منافساً. ومنع هجرة العمالة الفنية، وشجع العمالة الفنية الأجنبية على الهجرة إلى الداخل الفرنسي، وقدم حوافز متعددة للعلماء وأصحاب الإبداعات الصناعية، ومنح امتيازات احتكارية للشركات الفرنسية العاملة خارج فرنسا، وراء البحار، كي تتنافس الشركات الأجنبية، خاصة البريطانية والهولندية.

كانت النتيجة الأساسية لنشاطات وإبداعات **كولبيرت** زيادة كبيرة في إيرادات الدولة، وارتقاء فرنسا إلى المرتبة الأولى على أنها قوة عسكرية في أوروبا. وبشكل عام، تسارع تطور التجارة والتصنيع في فرنسا بسبب الرعاية الحكومية لهما، على خلاف ما جرى في بريطانيا. ولم تتمكن بريطانيا من اللحاق بفرنسا وتجاوزها إلا بعد **عصر الحديد والفحم (Age of Iron and Coal)** الذي دفع بريطانيا إلى مقدمة الاقتصادات الأوروبية.

كان البارون الإنجليزي **السير جوزياه تشايلد (Josiah Child)** تاجراً وسياسياً، واقتصادياً مدافعاً عن **العقيدة التجارية**، وعمل مديراً لشركة **الهند الشرقية**، التي أنشئت أصلاً من قلب **الفلسفة التجارية**<sup>(41)</sup>.

تبنى **تشايلد** مبدأ **الفائض التجاري**، بصرف النظر عن نوعية البضائع المصدرة أو المستوردة، ما دام أن تسوية الفائض تكون بالمعدن النفيس، الذهب أو الفضة. وهي الفكرة ذاتها التي دافع عنها **ثوماس مون**<sup>(42)</sup>. وكانت **لتشايلد** مساهمة حقيقية في تحديد الرابط بين **سعر الفائدة** ونمو **التجارة والتبادل**. وقد سبق زمانه باكتشاف العلاقة العكسية بينهما، أي أن انخفاض أسعار الفائدة يؤدي إلى التوسع في الائتمان الممنوح للتجار، وينعكس إيجابياً على التجارة ورواجها<sup>(43)</sup>.

40- على غرار الاتحادات الجمركية، وهي تشبه المناطق التجارية الحرة في هذه الأيام.

41- كان تشايلد يكتب مقالات تحت اسم مستعار هو **(Philopatrics)**، عن الحق السياسي لشركة الهند الشرقية، وحققا الاحتكاري. وقد لفتت أفكاره انتباه مساهمي الشركة، فتيّنوه، من موظف في الإدارة الوسطى حتى أصبح حاكماً للشركة.

42 - Chaudhuri, K. N., *The Trading World of Asia and the English East India Company 1660-1760*, 1978, p.116

43- *Letwin, William, Sir Josiah Child, Merchant Economist (Cambridge, Mass., 1959)*, p. 26.

عمل **تشايلد**، في مدة وجوده في **شركة الهند الشرقية**، على تطوير نظرية عن **الاقتصاد الاستعماري** (*Colonial Economy*)، رأى فيها أن المستعمرات تؤدي إلى زيادة الهجرة من الوطن الأم إليها، وهو ما عدّه عملاً غير محمود. لكن هذه الهجرة تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الوطنية. ما يكون له آثار إيجابية داخل الوطن، خاصة توظيف العمالة<sup>(44)</sup>. ومن أفكاره اللافتة أنه حدد الأسباب التي كانت وراء النجاح الاقتصادي الذي حققته هولندا، فقد رأى أن أهلها يعيشون على القليل، ومقتصدون في الإنفاق، ويوظفون الفقراء، ومتسامحون دينياً، وينخفض عندهم سعر الفائدة، وقبلوا بهجرة العمال الفنيين (**خاصة اليهود**) واهتموا بتعليم أطفالهم.

جاء التاجر والسياسي والكاتب الإنجليزي **تشارلز دافنانت** (*Charles Davenant*) في مرحلة متأخرة، نسبياً، من عهد **العقيدة التجارية**. وقد عمل **دافنانت** في عدة مجالات، منها المفوض لشؤون الضرائب. وقد كانت الضرائب في عهده تُجبي عن طريق **المزارع الضريبية** (*Tax Farms*)، التي سادت في فرنسا، في عهد لويس الرابع عشر. وهو ذات النظام الذي أوقف البريطانيون العمل به مع نهايات القرن الخامس عشر.

كتب **دافنانت** في الموضوعات الاقتصادية والسياسية، بغزارة غير معهودة في زمانه، خاصة في المجالين الاقتصادي والسياسي. وكانت كتاباته متباعدة عن السياسة **الميركنتالية**، التي تبنتها الحكومة البريطانية، بشكل عام. وقد رأى أن السياسة **الميركنتالية** **مصدراً للقوة السياسية**. وعلى سبيل المثال أكد أن التجارة مع الهند قد أفادت بريطانيا، بشكل كبير. وعارض منع البضائع الهندية، من أجل دعم الصناعات المحلية في بريطانيا. وركز على أهمية تصدير الفائض الإنتاجي المحلي، من أجل تمويل الحروب طويلة الأمد، وجعل بريطانيا قوة بحرية عظيمة<sup>(45)</sup>. واللافت في أفكار **دافنانت** أنه خاض في موضوعات سياسية - اقتصادية - فلسفية شائكة. ومنها دفاعه بشدة في زمانه، حوالي نهايات القرن السابع عشر، عن **قوى السوق والمنافسة الحرة**، وأنهما يسودان في المجتمعات التي تنعم بالحرية، وأن المصلحة الفردية تتجاوز قوانين الحكومة، لأن مصلحة الفرد مقدسة. أما في الاستبداد، حيث تبقى القوة بيد أقلية، فإن الحكومة وجبروتها يسودان على كل شيء.

يرى **دافنانت** أن **كثرة السكان** مفيدة، لأن الكثافة السكانية تعني ظهور حرف أكثر، ومواهب أكثر، ونشوء صناعات أكثر. أما البلدان التي تعاني من انخفاض عدد السكان، فإنها تعاني من الفقر وقلة المبادرة، وندرة المواهب. وفي سياق ذلك رأى أن على بريطانيا أن تستقبل كل الأشخاص والجماعات الذين يتعرضون للاضطهاد، وتمنحهم الإقامة كي ينشئوا الاقتصاد بالمواهب والأفكار والصناعات. ما يؤدي إلى ارتفاع قيمة الموارد الاقتصادية، بما فيها الأرض.

يُعرّج **دافنانت** للحديث عن مجال **النقود**، فيرى أن أية **نقود** يجب أن تكون **مقبولة** (*Acceptable*) من غير أن تكون قيمة في المعدن المسكوكة منه، أو أية صفة طبيعية أخرى. وحذر من إجراء الحكومة تعديلات جامحة على العملة المُصدرة، كتخفيض قيمتها، أو قيمة المعدن المسكوكة منه العملة ذاتها. وقد دافع عما سُمي **بالحساب السياسي** (*Political Arithmancies*)<sup>(46)</sup>. وقد وصف الوزير الذي يخدم في أية حكومة، ورأى أن أداءه يعتمد على قدرته على

44- تبنى مثل هذه النظرية كثير من البريطانيين الذي هاجروا إلى ما وراء البحار، خاصة إلى جنوب إفريقيا وأستراليا، وكانوا يدافعون عن استغلال المستعمرات بشكل جائر. راجع في هذا السياق رواية غاردينا (**للمؤلف هذا الكتاب**)، الطبعة الثانية، دار فضاءات، عمان - الأردن، 2017. خاصة أفكار وحوارات رجل الأعمال البريطاني **سيسيل رودس** (*Cecil John Rhodes*)، وهو أحد اللاعبين الرئيسيين في الرواية.

45- Spiegel, Henry William (1983). *The Growth of Economic Thought (Revised and expanded ed.)*. Durham: Duke University Press.

46- الإحصائيات السكانية، وإحصائيات التجارة والأسعار، والنقل البحري، التي كان يجمعها العاملون في هذه الحقول.

الحساب، والتعامل مع الأرقام، خاصة الأرقام الاقتصادية. وفي هذا المجال أظهر دافنانت قدرة عالية في التعامل مع الأرقام، ومنها بيانات الإنتاج والصادرات والمستوردات. وكان تعريفه للدخل الوطني واضحاً إلى حدٍ بعيد، فشمّل الأرض ومُنتجها، والمكسب من التجارة الخارجية والإنتاج المحلي. وقد صمد هذا التعريف مع مرور الزمن<sup>(47)</sup>.

### نقد وتقييم الميركنتالية، إنسانياً:

قبل أن نحلل آراء مؤرخي الفكر الاقتصادي، والاقتصاديين المهتمين بتاريخ الفكر، لا بد لي من ملاحظة بين يدي موضوع تقييم العقيدة التجارية (الميركنتالية) ونقدها، ومفادها أن هذه العقيدة ما زالت تعمل بوصفها المحرك الأساسي للعالم الغربي، بشكل عام، وأن الجيوش التي كانت مخصصة في القرون الوسطى لحماية الأنظمة الإقطاعية والملكية، تحولت مع الميركنتالية إلى جيوش غزو محترفة، هدفها السيطرة وإبقاء السيطرة على ما تستطيع من دول العالم، من أجل الموارد والأسواق، وأن نظرية التبعية تشكل مقارنة حقيقية في تفسير سلوكيات العالم الغربي.

ينبغي رأيي على فهمي الشخصي للسياسة والفلسفة التي تبناها العالم الغربي، خاصة العالم الأنجلوسكسوني والفرنسي، منذ ما لا يقل عن خمسمئة عام. ومن القراءة الموضوعية لكيفية تطور اقتصادات هاتين الكتلتين نجد بأن الميركنتالية، بوصفها عقيدة مادية، كانت قد تراكمت في هذين العالمين، وترسخت حتى أصبحت معتقداً حدد مصيرها، الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. وبناءً على دوافع هذه العقيدة نشأت الثورات الصناعية، الأولى والثانية والثالثة (والرابعة في طريقها نحو النشوء والارتقاء)، ونشأت الرأسمالية الحديثة وترعرعت، بنزعة بعيدة عن العامل الإنساني، ووهم الديمقراطية وحقوق الإنسان، التي يُنادي بهما الغرب، شكلاً، ويسير بعكسها جوهراً. ولهذا ليس من المستغرب أن نجد أن الميركنتالية، بصفتها محركاً أساسياً لكل دوافع العالم الغربي، هي التي أرست قواعد النظام العالمي السائد. وقد بينت سياسات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، فيما يخصّ الخلافات التجارية مع الصين، وسياساته فيما يخصّ ظاهرة الاحتباس الحراري، وابتزاز الحلفاء فيما يخصّ مساهمتهم في نفقات الدفاع؛ أن الميركنتالية محرك أساسي في صنع الغرب وسياسات الهيمنة التي تبناها منذ ما يزيد على ثلاثمئة عام، وهي بصفتها عقيدة لم تختف أصلاً، بل تحولت إلى عقيدة إمبراطورية (Imperialism) أصبحت جوهر الفلسفة الرأسمالية بمعناها القديم والحديث.

يتساءل باري وينغاست (Barry R. Weingast) في بحثه عن الميركنتالية والحروب والتجارة، عن معنى الأفكار التي طرحها آدم سميث في ثروة الأمم (Wealth of Nations)، فيقول: "هل تُعدّ أفكاره في ثروة الأمم دفاعاً عن الإمبراطورية (البريطانية)، أم أنها تتصلّ منها؟"<sup>(48)</sup>. فقد طرح سميث ثلاث نظريات متناقضة عن الإمبراطورية البريطانية. ترى الأولى أن الإمبراطورية قد خُلقت من أجل التجار المتحمسين لاحتكار التجارة مع المستعمرات، وأن الإمبراطورية تأسست على البحث عن الربح (Rent-Seeking)، بوساطة التجار المتلفهين لاحتكار التجارة مع المستعمرات، وهذا الربح لم تنتفع منه بريطانيا إلا بمقدار قليل. واستنتج سميث أن بريطانيا لم تستفد من المستعمرات، بل على العكس خسرت بسببها. أما في النظرية الثانية فيعلن سميث ابتهاجه باكتشاف الأوروبيين للعالم الجديد، وما عدّه زيادة في تقسيم العمل والتخصص والتبادل. لذا فإن الإمبراطورية البريطانية عملت على احتضان النمو الاقتصادي على جانبي الأطلسي ورعايته. وفي النظرية الثالثة يرى سميث أن الهدف من القيود التي فرضتها الميركنتالية كان من أجل تحسين الوضع الأمني لبريطانيا،

47- Spiegel, H. W., Ibid, several pages.

48- Weingast, Barry, (2018), "War, Trade, and Mercantilism: Reconciling Adam Smith's Three Theories of the British Empire". Stanford University.



خاصة عند النظر إلى صراعها الذي دام لأكثر من قرن، مع فرنسا. وعلى الرغم من ذلك يُصر الباحثون في أفكار **سميث** و**ثروة الأمم** بأنه دافع عن التجارة الحرة، وعارض **العقيدة التجارية** والإمبراطورية<sup>(49)</sup>. يُسهب **سميث** في شرح عظمة الاكتشافات الجغرافية، من وجهة نظره، بقوله "... كان اكتشاف أمريكا والممر نحو الهند الشرقية بوساطة رأس الرجاء الصالح، أعظم حدثين في تاريخ البشرية... لأنهما أديا إلى توحيد أبعد مناطق في العالم (بشكل ما)، وإغاثة بعض الأطراف لبعضها الآخر، وسد حاجات بعضها من بعضها الآخر، وزيادة رفاء بعضها بوساطة بعضها الآخر، ما نتج عنه تطور الصناعة، إضافة إلى دفاعه عن **قانون الملاحة البريطاني**"<sup>(50)</sup>. لكن **سميث** تغاضى عن الجرائم التي ارتكبتها المستكشفون في المناطق الجديدة، سواء في الأمريكيتين أو في إفريقيا وأوقيانوسيا (**استراليا**). ولم يهتم **سميث** إلا بالأفكار الاقتصادية التي أعاد اكتشافها، ومنها **تقسيم العمل** و**التخصص** وأهمية **التجارة** و**التبادل** بين أجزاء الإمبراطورية، وكيف أصبحت بريطانيا أكثر غنى، وأكثر تصنيعاً نتيجة للسوق الكبير الذي أصبح تحت تصرفها، في المستعمرات الجديدة<sup>(51)</sup>. وقد ادعى **سميث** أن القيود التي استوجبتها **الميركنتالية** عملت على تحسين أمن بريطانيا، إذا أخذنا بعين الاعتبار الأوضاع الساخنة والصراعات التي سادت العالم في تلك الحقبة. وفي هذا المجال يرى **استفان هونت** (**Istvan Hont**) أن صراع الأمم للبقاء، سياسياً وعسكرياً، قد **طوّع منطق التجارة والتبادل لخدمة منطق الحرب**<sup>(52)</sup>. وهذه النزعة لا تختلف عما جرى منذ حرب القرم في منتصف القرن التاسع عشر، ثم الحرب العالمية الأولى في بدايات القرن العشرين، فالثانية في منتصف القرن العشرين، ثم الحرب الباردة التي تلت الحرب العالمية الثانية حتى نهاية عقد التسعينيات من القرن العشرين، وحروب كوريا وفيتنام والمنطقة العربية، التي انتشرت منذ عقد الخمسينيات من القرن العشرين، وانتهت بانتصار المنطق **الميركنتالي**، لكن بثوب رأسمالي حديث، وحجج الديمقراطية وحقوق الإنسان، المزعومة.

بالعودة إلى آراء **سميث** عن **الميركنتالية**، نجد أن هذا "العالم الفيلسوف" الذي كتب عن "فلسفة الأخلاق" (**Moral Philosophy**) بعمق الفلاسفة الإغريق وجديتهم، يرى في **ثروة الأمم**، أن "صيانة الاحتكار للتجارة والتبادل مع المستعمرات كان المبدأ، أو الهدف من وراء سيطرة الإمبراطورية على مستعمراتها. وفي ظل النظام التجاري الراهن لا تنتفع الإمبراطورية، بل تخسر" ... ثم يغير رأيه، فجأة، ليعلم عن **ابتهاجه باحتلال أراضي الآخرين**، تحت حجة **الاستعمار (من التعمير)**<sup>(53)</sup>. وهو العمل ذاته الذي أدى إلى قتل ملايين البشر، ليس من أجل أي شيء سوى الربح المادي. ولم يأت **سميث** على ذكر حقيقة تاريخية دامغة مفادها أن الإمبراطورية البريطانية لم تنتعش وتتمدد أو ترى تقدماً اقتصادياً إلا بوساطة الحروب التي خاضتها من أجل السيطرة، وإضعاف قوة الآخرين، خاصة فيما يرتبط بالثراء واستغلال ثروات المستعمرات لمصلحتها، فقط. وخير دليل على ذلك الاستيطان الذي فعلته في أمريكا الشمالية، وتحويل هوية القارة

49- Weingast, B, Ibid, P. 2.

50-Benians, E.A. 1925. "Adam Smith's Project of an Empire," *Cambridge Historical Journal*, 1(3): 249-283.

51- Winch, Donald. 1965. *Classical Political Economy and Colonies*. Cambridge: Harvard University Press.

52- Hont, Istvan. 2005. *Jealousy of Trade: International Competition and the Nation-State in Historical Perspective*. Cambridge: Cambridge University Press.

53- Smith, Adam, *Wealth of Nation*, (1778) Vol. IV, P. 64-65, Vol. VII, P. 614,615. Reprinted copy, University of Kent, Canterbury.



الأمريكية الشمالية إلى هوية أنجلوسكسونية، بلا منازع. إضافة إلى القتل والتشريد الذي مارسهما في القارة الإفريقية، خاصة في جنوب إفريقيا<sup>(54)</sup>.

في البعد السياسي، نجد أن **الميركنتالية** جعلت من الدولة وسلطتها عميلاً اقتصادياً، أو تاجراً جشعاً، لا تحركه إلا دوافع الربح وتكديس الثروة من أجل الثروة. وكما تُكرّس هذه المهمة أنشأت الجيوش الجزارية. والشواهد على ذلك كثيرة. وليس أدلّ عليها من الصراع الذي دام لأكثر من ثلاثين سنة بين بريطانيا وفرنسا، من أجل السيادة الاقتصادية، وما أدت إليه هذه العقيدة من كوارث ومآسٍ إنسانية ما زالت تسحب بظلالها الثقيلة إلى يومنا هذا، مثل تجارة العبيد، وشن الحروب المحلية والخارجية لأجل السيادة والثروة<sup>(55)</sup>. وفي هذا السياق يُمكننا بسهولة التيقن من **الهوس بالربح** الذي أصاب الأوروبيين، أي حبهم المفرط بجمع الثروة بأهون الطرق، ولو عن طريق قتل سكان المستعمرات، ونهب ثرواتهم. وهي الظاهرة التي رصدها كثيرٌ من محلي تاريخ الفكر الاقتصادي، مثل **باري وينغاست (B. Weingast)**<sup>(56)</sup>، فنجد أن البحث عن الربح الربيعي السريع، خاصة في ظل الإنفاق الكبير الذي كانت تتفقه الحكومات البريطانية على الحروب، ومنها حرب السنوات السبع مع فرنسا (1756 - 1763)، قد عكس هوس الحكومات بجمع المال والثروة. وقد كان التجار واقتصاد التجارة عناصر أساسية في جهود تلك الحرب. وهي الحرب ذاتها التي تُنتج تجارة زائفة لا تمول إلا مزيداً من الحروب من أجل الثروة، فيقول وينغاست، على لسان سميث: إن الحرب تصنع التجارة بشكل مزور (**War Trumps Trade**). وفي الوقت ذاته نجد أن السكان الأصليين للمستعمرات الإنجليزية والإسبانية، على وجه الخصوص، قد قتل منهم بالملايين، وشرّد آخرون، واستُعبد آخرون، من أجل المال وجمع الثروة<sup>(57)</sup>.

### نقد وتقييم الميركنتالية اقتصادياً:

يتفق مؤرخو الفكر الاقتصادي بأن دراسة **الميركنتالية** أماطت الغطاء عن نوعية التحليل الاقتصادي وكميته. فقد تراقبت نوعية التحليل وزادت في المدة (1660 - 1776). وتذكرنا نهاية هذه المدة، أي العام (1776)، **بالثورة الأمريكية** التي غيرت وجه التاريخ إلى حدٍ بعيد، وذلك بفقدان بريطانيا أراضي شاسعة من المستعمرات في أمريكا الشمالية، وخسارة التجارة الرابطة مع المستعمرات هناك.

على صعيد آخر تبني **الميركنتاليون** المبدأ الذي يرى أن ندرة النقود قد تسبب البطالة العمالية، وأن ارتفاع أسعار الفائدة بشكل كبير يعمل على إعاقة نمو الثروة، وأن أسعار الفائدة لا تعدل نفسها بنفسها. وقد أدركوا أهمية تأثير أفضلية السيولة وكمية النقود (**Liquidity Preference and Quantity of Money**) في سعر الفائدة. وقد حاولوا زيادة مخزون النقود وتعظيم كميته من أجل تقليل أسعار الفائدة، ورفع الاقتصاد الوطني نحو وضع تنافسي أفضل، وبالتالي زيادة الإنتاج الوطني والتشغيل. كما تبني **الميركنتاليون** مبدأ حكومة الدولة الوطنية القوية فاعلة الخير

54- راجع تاريخ حرب البوير.

55- راجع المصادر التاريخية التي تتحدث عن أسباب الحروب الأنجلو - إسبانية، خاصة حرب الأرمادا (**Spanish Armada**)، وحرب البوير (**جنوب إفريقيا**)، والحرب الأنجلو - صينية (حرب الأفيون)، وما شابهها. وحول التوترات والحروب التي خاضتها بريطانيا ضد فرنسا ومصالحها فقد امتدت تقريباً من (1689) حتى (1815)، وفي هذه السنة الأخيرة كانت معركة وترتلو (**Waterloo**)، التي هُزم فيها نابليون بونابرت.

56 - Ibid, numerous pages.

57- من المفيد أن نذكر أن الحرب الأهلية الأمريكية (1861 - 1865) قد نشبت بسبب إصرار **الولايات الجنوبية (Dixie States)** على الإبقاء على نظام العبودية، الذي انتفع به أصحاب رأس المال من بقايا الميركنتاليين. وتؤكد المدونات التاريخية أن ما يقرب من (84%) من الصناعات قد نشأت في **الولايات الشمالية (Yankee Sates)**، وهي الولايات التي تخلت عن نظام العبودية والفكر الميركنتالي، إلى حدٍ ما. وقد ذهب ضحية تلك الحرب ما يقرب من (620) ألف جندي أمريكي.

(*Benevolent Paternal Government*)، الرعاية لمواطنيها والتي تعمل على تأمين الحد الأدنى من مقومات الحياة لهم. ويُشبه هذا المبدأ فكر اشتراكية الدولة المعمول به في بعض دول أوروبا الشمالية، كالسويد والنرويج، في الوقت الراهن. وكان **الميركنتاليون** من السّباقيين في فصل العقيدة الدينية والسياسية عن مبادئ التجارة وتحقيق الربح. وهذا المبدأ الأخير هو ما تبنته حكومات الولايات المتحدة، منذ سريان **مبدأ مونرو** (*Monroe Doctrine*) الذي حرّم على أية قوة تعدي على غرب المحيط الأطلسي، أو ما يُعرف في التراث الأمريكي (*Western Hemisphere*)، كونه مجالاً حيويّاً محصوراً في الولايات المتحدة الأمريكية، ابتداءً من العام (1823). وشمل هذا المبدأ كل القارة الأمريكية الجنوبية، بتصنيفها مناطق نفوذ للإرادة الرأسمالية والمصالح الأمريكية.

في جميع الأحوال يجمع **مؤرخو الفكر الاقتصادي** على أن **العقيدة التجارية** وروادها قد عبدوا الطريق أمام المدارس الفكرية - الاقتصادية التي جاءت من بعدهم، نتيجة للانتقادات الحادة التي تعرضت لها **الميركنتالية**. ومن هذه المدارس ما تُسمى **الفيزيوقراطية** (*Physiocracy*)، وهي مدرسة فكرية نبنت نتيجة للقيود التي وضعتها **الميركنتالية** على التجارة بين الدول ذات السيادة، ونظام الاستبداد الذي سيطر على فرنسا قبل **الثورة الفرنسية** في العام (1798). ويجمع المؤرخون كذلك على أن **العقيدة التجارية** لم تكن في أي حال من الأحوال فكراً علمياً متماسكاً، بل مجموعة من السياسات التجارية التي ركزت على تعظيم الفوائد المادية للحكومات والتجار في الدول التي تبنت هذه الفلسفة. ولا يُنكر **مؤرخو الفكر الاقتصادي** أهمية **الميركنتالية** في تطوير الاقتصادات المحلية وتحريرها من فضاء **اقتصاد المقايضة** إلى فضاء **الاقتصاد النقدي**، حيث نمت التجارة الدولية، ولو بشكل مشوه، وزاد تشابك الأمم وثرواتها.

على الجانب الآخر نجد أن انشغال الدول في تصدير السلع المُصنعة، والمنافسة الشديدة بينها على الاستئثار بالأسواق الخارجية ومحاولة بعضها منع بعضها الآخر من تحقيق انتصارات تجارية؛ أدى إلى إبقاء **مستويات أجور** العمالة المحلية منخفضة، وأجبرَ العمال على العيش عند **مستوى الكفاف** (*Subsistence Level*)، واستغلالهم بطرق لم تختلف عن طرق **عصر الإقطاع**. وكان العمال في عهد **الميركنتالية** يشتغلون لساعات طويلة، تمتد إلى اثنتي عشرة ساعة يومياً، في ظروف عمل غير صحية، ولم يكن التأمين الصحي معروفاً في تلك المدة. وفي الوقت ذاته تراجعت الأهمية النسبية للقطاع الزراعي، ولم تولِ الحكومات رعاية لأوضاع المزارعين، ولم تحم إنتاجهم من السلع الزراعية المُستوردة، بفرض الضرائب المناسبة عليها، لأن طبقة **التجار الميركنتاليين** كانت مستفيدة من فرق الأسعار والأرباح الكبيرة التي يحققونها. أما السلع المصنعة المستوردة فقد فُرضت عليها ضرائب باهظة، أو مُنعت من دخول البلاد في بعض الحالات، نتيجة للنفوذ الذي حظي بها **الميركنتاليون**. وقد أدت تلك السياسات إلى توسع الهوة بين عمال المزارع وأصحابها من جهة، وأصحاب المصالح التجارية **الميركنتالية** وأعاونهم من جهة أخرى.

### الميزان التجاري السلعي (*Merchandise Balance of Trade*) (149):

في مجال **ميزان المدفوعات** (*Balance of Payments*)، بخاصة في مسألة **تصدير واستيراد البضائع** (*Export & Import of Goods*)، هو الفرق بين قيمة الصادرات من البضائع (*Value of Exported Goods*) وقيمة المستوردات من البضائع (*Value of Imported Goods*)، ويُطلق عليه في بعض الأحيان **الميزان التجاري المرئي** (*Visible Balance of Trade*). وعادة ما يُدوّن في أول سطر (صف) من **الميزان التجاري** (*Trade Balance*).

البيانات الآتية المفترضة عن **الميزان التجاري السلعي** والحساب الجاري (*Current Account*)، من **ميزان المدفوعات**

(Balance of Payments)، وكيف يُحسب الميزان التجاري السلعي، وهو في هذه الحالة يُعاني من عجز مقدار (1000).

| قيمة الصادرات (أو التحويلات) | القيمة | قيمة المستوردات (أو التحويلات) | الميزان ...  |
|------------------------------|--------|--------------------------------|--------------|
| بضائع                        | 1000   | 2000                           | (عجز) - 1000 |
| خدمات                        | 1500   | 500                            | (فائض) 1000  |
| تدفقات من وإلى               | 500    | 300                            | (فائض) 200   |
| تحويلات                      | 100    | 400                            | (عجز) - 300  |
| الميزان الجاري               | 3100   | 3200                           | (عجز) - 100  |

### مصرف التاجر (Merchant Bank) (150):

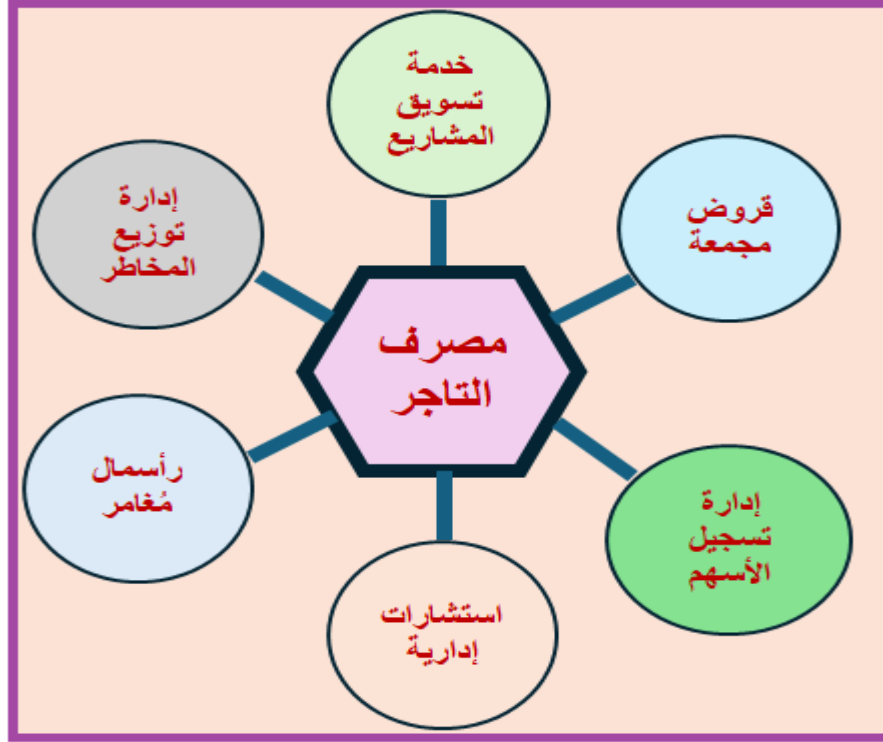
في النقود والمصارف (Money & Banking)، بخاصة في مجال التمويل، هو مصرف ثانوي (Secondary Bank) متخصص في تمويل التجارة (صادرات ومستوردات)، وإدارة المحافظ (Portfolio Management)، وتمويل الشركات (Corporate Finance)، ودمج الشركات (Mergers). ولأنها، في العادة، لا تقبل الودائع من العامة، مباشرة، فإنها تحصل على التمويل، من أجل إقراضه، من أسواق بيع النقود بالجملة (Wholesale Money Markets). وهذه الأسواق هي أسواق تمويلية (Financial Market)، تُباع فيها وتُشتري الأدوات التمويلية قصيرة الأمد، التي يقل تاريخ استحقاقها عن عام واحد. وتتبادلها المؤسسات التمويلية كالمصارف، والشركات الكبرى، والحكومة، وتكون بمبالغ كبيرة.



يملك مصرف التاجر حقاً فريداً، بموجب القانون الساري، بتحويل مبالغ غير معلن عنها (Undisclosed Sums)، من حساب الأرباح والخسائر (Profit and Loss Account) إلى احتياظه المخفي (Hidden Reserves).

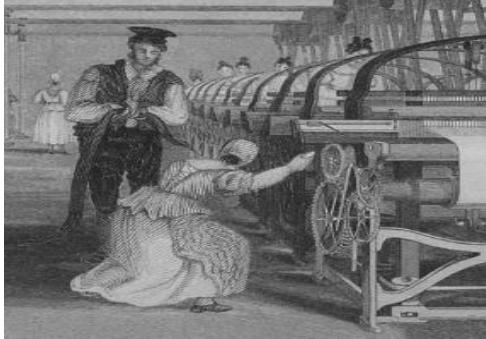
تشمل قائمة مصارف التاجر أسماء مشهورة في عالم التمويل، منها مصرف مورغان وغرينفيل (Morgan and Grenfell)، ومصرف هيل صاموئيل (Hill Samuel) ومصرف كلاينورث بينسون (Kleinwort Benson)، ومصرف روتشيلدز (Rothschilds). وقد عُرف هذا الشكل من المصارف بمخاطرها العالية، ووسعت من خدماتها لتشمل ما يُسمى تجسير التمويل (Bridging Finance)، وتمويل شراء الحصص في الشركات، من الإدارات (Leveraged Management Buyout).

(راجع مسرد: صيرفة استثمارية (Investment Banking)).



### رأسمالية التاجر (Merchant Capitalism) (151):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thought)، بخاصة في نظرية التنمية الاقتصادية



(Theory of Economic Development)، هي منظومة اقتصادية تشكلت من تجار عملوا على تمويل عمال التصنيع (Manufacturing Workers) من أجل إنتاج البضائع التي يحتاج إليها التجار في أسواقهم. وقد سبقت هذه المرحلة من التطور الاقتصادي مرحلة الرأسمالية الصناعية (Industrial Capitalism).

### اندماج (Merger) (152):

في مجال الشركات الكبرى (Large Corporation)، هي عملية توحيد منشأتين أو أكثر، في منشأة واحدة جديدة. ويُصنف الاندماج تحت ثلاثة أشكال: (1) اندماج عمودي (Vertical Merger)، عندما تمارس كل منشأة عملية واحدة من سلسلة عمليات الإنتاج، كأن نصف، على سبيل المثال، المنشآت التي تعمل في صناعة التعدين؛ حيث أنشطة الحفريات، والتصنيع، والتوزيع، بأنها منفردة فتُدمج كل هذه الأنشطة في منشأة واحدة. (2) اندماج أفقي (Horizontal Merger)، عندما تندمج منشآت تعمل في صناعة بعينها. (3) اندماج تكتل (Conglomerate Merger)، حيث تندمج منشآت تعمل في صناعات أو أنشطة مختلفة. وعادة تأتي عمليات الاندماج على شكل أمواج، بخاصة في أيام الكساد أو التراجع الاقتصادي، من أجل كلفة الإنتاج، وقد تنجح بعض الشركات في إنقاذ بعضها الآخر في مدد الكساد.



تشير الأبحاث التي أجراها الاقتصاديون عن تاريخ الاندماجات إلى أن أفضل أشكال الاندماج كان الشكل الأفقي، إذ عمل على تحسين الأرباح ونجاعة الإنتاج. أما الشكلان الآخران: العمودي والتكتل، فقد كانا أقل نجاعة وأثراً. (راجع مسرد: تكامل أفقي (Horizontal Integration)، وتكامل عمودي (Vertical Integration)).

### مراجعة الاندماج (Merger Arbitrage) (153):

في مجال الشركات الكبرى (Large Corporation)، هي طريقة توظيف تراكم الأسهم بيد شخص، اعتباري أو قانوني، أو مجموعة متحالفة من الأشخاص أو الشركات، للاستيلاء (الاستحواذ) على شركة ما تراكتت أسهمها تدريجياً بيد الشخص أو المجموعة المتحالفة من الأشخاص أو الشركات. وعادة تُمارس مثل هذه الطريقة من المصارف الاستثمارية في الولايات المتحدة.

يستطيع الشخص، أو المجموعة المتحالفة، التي تراكتت لديها الأسهم، أن تُحدد وجهة الاستيلاء (الاستحواذ)، أو إفشالها، إن أرادت.

(راجع مسرد: بريد أخضر (Greenmail)).

### سيء باستحقاق (Merit Bad) (154):

في مجال السلع (Commodities)، وتصنيفها من حيث الفائدة منها أو الضرر الذي تلحقه بالناس، هي سلعة (بضاعة أو خدمة)، لا توافق عليها الحكومة، لأن الأبحاث بينت آثارها السيئة. ومثال عليها المخدرات، والتبغ، ومشروبات الكحول. وعادة ما تلجأ الحكومات إلى الضريبة للتقليل من استهلاكها، إن كانت لا تشكل خطراً مدهماً، كالتبغ والكحول. أو تعمل على محاربتها بواسطة التشريعات النافذة، كالمخدرات.

### جيد باستحقاق (Merit Good) (155):

في مجال السلع (Commodities)، وتصنيفها من حيث الفائدة منها أو الضرر الذي تلحقه بالناس، هي سلعة (بضاعة أو خدمة)، توفرها الحكومة للمستحقين لها، لأن الاستهلاك العام منها يُعد شيئاً مرغوباً. على سبيل المثال توفر الحكومة في بعض البلدان خدمة التعليم والمكتبات العامة، مجاناً.

### حاجة باستحقاق (Merit Want) (156):

في مجال السلع (Commodities)، وتصنيفها من حيث الفائدة منها أو الضرر الذي تلحقه بالناس، هي سلعة (بضاعة أو خدمة)، تشجع الحكومة على استهلاكها، وتوفرها للعامة، مجاناً. ومثال عليها التعليم، والرعاية الصحية العامة.

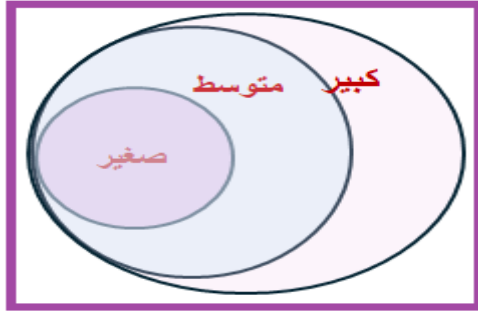


## روبرت ميرتون (Robert C. Merton) (157):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (*History of Economic Thought*)، بخاصة في نظرية التمويل (*Finance Theory*) والاستثمار في الأدوات التمويلية (*Financial Instruments*)، هو عالم تمويل أمريكي، من مواليد العام (1944)، وهو ابن أستاذ في علم الاجتماع. وقد تعلم الرياضيات في جامعة كولومبيا (*Columbia University*) ومعهد ماساتشوستس التقني (*Massachusetts Institute of Technology*)، وتعلم الاقتصاد من كتاب بول سامويلسون (*Paul Samuelson*) أساسيات التحليل الاقتصادي (*Foundations of Economic Analysis*)، وأصبح مساعداً للبحث تحت إشراف سامويلسون نفسه، وأمضى في هذا المعهد أعواماً استمرت حتى العام (1988).



يذكر الأشخاص الذين عرفوا ميرتون أنه كان يستثمر في سوق تداول الأسهم (*Stock Market*) وهو ابن عشرة أعوام، ولهذا السبب كان عنده ميول نحو علم التمويل ورياضيات نظرية التمويل (*Mathematical Finance Theory*)، ركز فيها على المشتقات التمويلية، وتطبيق مفهوم المنفعة المتوقعة (*Expected Utility*) في اختيار المحفظة المثلى (*Optimal Portfolio Selection*). وأشار إلى ضرورة الانتباه إلى التغيرات المؤسسية التي تؤدي إلى فهم النظام التمويلي. وقد تمكن من وضع صيغ رياضية تساعد على حساب قيم خيارات الأسهم (*Options*). وقد انتقل في العام (1988) ليعمل في مدرسة هارفارد للأعمال (*Harvard Business School*). وقد حاز على جائزة نوبل (*Nobel Prize for Economics*) في الاقتصاد، للعام (1997) بالتشارك مع عالم الاقتصاد مIRON شولز (*Myron Scholes*).

اقتصاد متوسط الحجم (*Mesoeconomy*) (158):

في أشكال النشاط الاقتصادي، هو جزء من الاقتصاد، يُدار من مؤسسات الأعمال الخاصة الكبرى. ويقع هذا الجزء بين الأسر (العائلات) ومؤسسات الأعمال الصغيرة، والحكومة.

معدني (*Metallist*) (159):

في مجال النقود (*Money*)، هو شخص يظن أن قيمة العملة تعتمد على القيمة الجوهرية للذهب أو الفضة أو النحاس، المسكوك منه العملة المعدنية، أو التي تدعم الأوراق النقدية.

منطقة مدنية إحصائية (*Metropolitan Statistical Area*) (160):

في الإحصاء السكاني (*Population Statistics*)، والجغرافية المحلية (*Local Geography*)، والتنمية الإقليمية (*Regional Development*)، هي مركز سكاني واسع، يشمل المجتمعات المحلية المتلاصقة، والمتكاملة اقتصادياً واجتماعياً، بخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. وعادة تُسمى مثل المناطق في الولايات المتحدة مقاطعة (*County*).

(راجع مسرد: منطقة مدنية إحصائية رئيسية (*Primary Metropolitan Statistical Area*)).

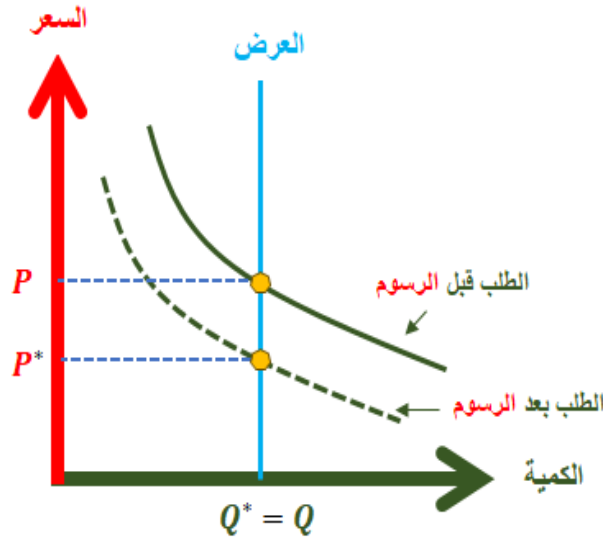


### متناقضة ميتزليز الظاهرية (Metzler Paradox) (161):

في التجارة الدولية (International Trade)، بخاصة في مجال الرسوم الجمركية (Custom Tariff)، هي فكرة تعود للاقتصادي الأمريكي لويد ميتزليز (Lloyd Metzler)، يرى فيها أن الرسوم المفروضة على السلع المستوردة قد تؤدي إلى انخفاض أسعارها الداخلية، إذا انخفضت أسعارها على المستوى العالمي بواسطة الطلب غير المرن من الدولة المستوردة.

تشير "قد تؤدي" إلى معنى الاحتمال، فقط، وليس اليقين. وتشترط هذه المتناقضة أن يكون اقتصاد البلد المستورد كبيراً، اقتصادياً وسكانياً.

يُبين الرسم البياني المرفق أن إضافة الرسوم إلى سعر بيع السلعة أدى إلى انخفاض الطلب عليها، فانقل منحني الطلب من حالة التوازن الأولى ( $Q^* = Q, P$ )، إلى حالة التوازن الثانية ( $Q^* = Q, P^*$ )، وذلك بسبب انعدام مرونة العرض في البلد المستورد. ما يعني أن الكمية التوازنية بقيت عند المستوى السابق، لكن السعر التوازني انخفض من ( $P$ ) إلى ( $P^*$ ).



### أزمة البيزو المكسيكي (Mexican Peso Crisis) (162):

في النقود والمصارف (Money & Banking)، بخاصة فيما يرتبط بأسعار صرف العملة المحلية، والأزمات التمويلية (Financial Crisis)، هي أزمة تمويلية حدثت في المكسيك في العام (1994)، بسبب تخفيض سعر صرف البيزو (عملة المكسيك المحلية)، وكان لها تبعات سيئة على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية. وقد تسببت بمقتل كثير من القادة السياسيين، واختطاف عددٍ من رجال الأعمال والممولين.

يرى الاقتصاديون النقديون المهتمون بتلك الأزمة أن نظام سعر الصرف الثابت، الذي اتبعه المصرف المركزي المكسيكي، هو الذي جعل البيزو المكسيكي ضعيفاً أمام العملات الأخرى.

### تمويل بدون ضمانات (Mezzanine Finance) (163):

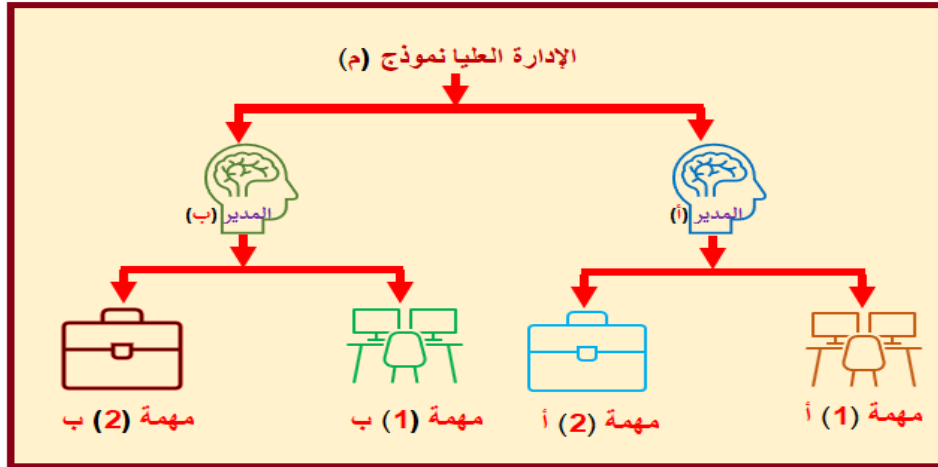
في مجال التمويل (Finance)، والقروض (Loans)، هو قرض يقدمه شخص طبيعي أو اعتباري، إلى شخص آخر، طبيعي أو اعتباري، من غير أن يحصل على الضمانات الكافية لاسترداد مبلغ القرض، والفوائد المترتبة عليه، إن وجدت.

وعادة يُقدّم هذا القرض إلى عضو أو أعضاء مجلس الإدارة في شركة ما، بخاصة في حالة شراء عضو مجلس الإدارة حصصاً في الشركة التي يديرها (*Management Buyout*)، من مالك الشركة.

تُصنف مثل هذه القروض بأقل من القروض المضمونة، وأعلى من حصص الشركاء في الشركة، في حالة تصفيتها. وتكون أسعار الفائدة على هذا الشكل من القروض أعلى من أسعارها على القروض المضمونة. وقد يضع المقرض حصته في الشركة المعنية رهناً للمقرض.

### نموذج م (*M-form*) (164):

في مجال الشركات الكبرى (*Large Corporation*)، بخاصة في مجال الإنتاج (*Production*)، والتوزيع (*Distribution*)، والتسويق (*Marketing*)، هو شكل من أشكال تنظيم الإدارات الفرعية لشركة ما، بحيث تنفصل، فيها، وحدات اتخاذ القرارات الاستراتيجية عن وحدات العمليات، وتجعل كل جهة منها مركزاً للربح. وقد صُمم هذا الشكل من أجل تصنيف الأرباح حسب المنتج، والعلامة التجارية، والمنطقة الجغرافية.



كانت شركات كبرى مثل دوبونت (*Du Pont*)، وجنرال موتورز (*General Motors*) من المنشآت الرائدة في تطبيق هذا النموذج.

(راجع مسرد: نموذج هـ (*H-form*)، نموذج يو (*U-form*)، نموذج إكس (*X-form*)).

### ائتمان صغير (*Microcredit*) (165):

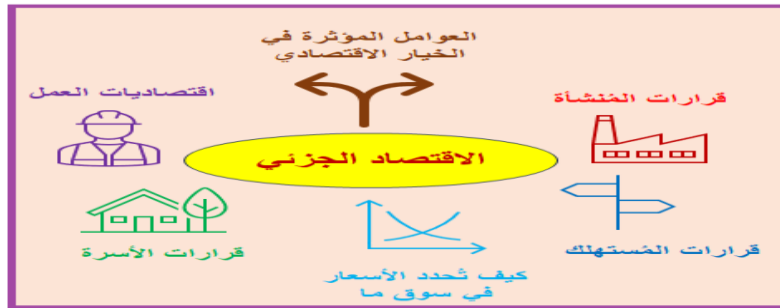
في مجال التمويل (*Finance*) والقروض (*Loans*)، هو قرض صغير الحجم، يُقدّم في العادة إلى الفقراء أو العاطلين عن العمل، كي يؤسسوا شكلاً من الأعمال (*Businesses*)، الذي يُدرّ دخلاً إلى صاحب العمل. وقد كانت بنغلادش أول من أنشأ مصرفاً متخصصاً لمثل هذا الائتمان.

### اقتصاد جزئي (*Microeconomics*) (166):

في النظرية الاقتصادية (*Economic Theory*)، هو فرع من فروع النظرية الاقتصادية، يُعنى بدراسة سلوك الأشخاص الطبيعيين، مثل الأسرة وأفرادها، وسلوك الأشخاص الاعتباريين، كالشركات والمؤسسات الفردية، بوصفها مكونات في النظام الاقتصادي.

ينحصر السلوك في هذا السياق في المجال الاقتصادي، كالبيع والشراء، والاستهلاك والإنتاج. وكي تكون دراسة هذه الفئات ممكنة، يُستخدم مبدأ **تحليل التوازن الجزئي** (*Partial Equilibrium Analysis*) الذي أبدع فيه عالم الاقتصاد البريطاني **ألفريد مارشال** (*Alfred Marshall*)، و**تحليل التوازن العام** (*General Equilibrium Analysis*)، الذي أبدع فيه عالم الاقتصاد الفرنسي **ليون والراس** (*Leon Walras*).

يتعامل **الاقتصاد الجزئي** مع مسائل أساسية، مثل: **تسعير السلع** (البضائع والخدمات) (*Pricing*)، و**التوزيع** (*Distribution*)، و**الاستثمار** (*Investment*)، و**الرفاء الاقتصادي** (*Welfare Economics*)، و**الطلب والعرض** (*Demand and Supply*)، و**تكلفة الإنتاج** (*Production Cost*)، و**الأرباح** (*Profits*). وفيه يبحث الباحث عن الحالة المثلى المنشودة من اللاعبين الاقتصادي؛ المستهلك، والمنتج، والعامل. وعلى سبيل المثال يبحث **المستهلك** عن **أعظم إشباع** (منفعة) ممكنة، وتبحث **المُنشأة** عن **أعظم ربح ممكن بأقل تكلفة**، ويبحث **العامل** عن **أعلى أجر ممكن**، بأقل جهد ممكن.

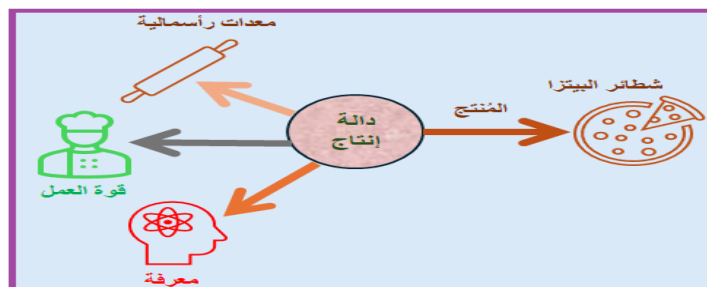


اختلفت المدارس الفكرية الاقتصادية على النظرية الاقتصادية: من أهم **الاقتصاد الجزئي** أم **الاقتصاد الكلي**؟ فقد ركزت **الاقتصاديات الكلاسيكية الجديدة** (*Neoclassical Economics*) على **الاقتصاد الجزئي**، وجعلت منه مظهراً أساسياً للنشاط الاقتصادي. أما **الفكر الكينزي** (*Keynesianism*) فقد اتخذ مساراً عكسياً، بالتركيز على **الاقتصاد الكلي** (*Macroeconomics*)، وهو ما ركزت عليه **المدرسة الكلاسيكية** (*School Classical*) أيضاً.

### دالة إنتاج جزئي (*Microproduction Function*) (167):

في **الاقتصاد الجزئي** (*Microeconomics*)، بخاصة في **نظرية المنشأة** (*Theory of the Firm*) و**الإنتاج** (*Production*)، و**التكاليف** (*Costs*)، هي دالة إنتاج تصف الإنتاج في منشأة ما، وحدها، وتبين أقصى كمية إنتاج تحصل عليها المنشأة بوساطة **المُدخلات المادية** (*Physical Inputs*) **لِلإنتاج**، المتوفرة، خضوعاً لقيد التقنية المستخدمة في الإنتاج.

(راجع مسرد: دالة إنتاج (*Production Function*)).



### نموذج محاكاة جزئية (Microsimulation Model) (168):

في الاقتصاد التجريبي (Empirical Economics)، خاصة في المنهج التجريبي المُطبق على الأسرة (Household)، هو محاولة إعادة إنتاج ردود الفعل الجزئية المعقدة داخل الأسرة، أو داخل المنشأة، واستجاباتها لمؤثرات خارجية.

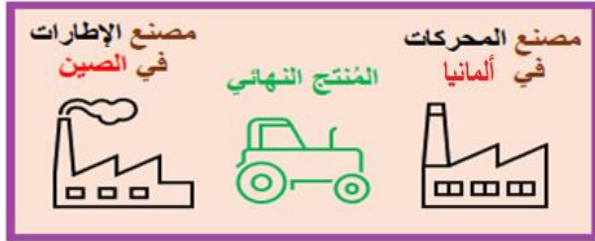
وظف العلماء المهتمون بمثل هذه المحاكاة العلمية قواعد بيانات تحتوي سلوك الأسرة في سوق العمل (Household Labor Market Behavior)، والدخل، والإنفاق، والمؤشرات السكانية، وحلّوها كي يتعرفوا على ردود أفعال البشر على زيادة أو تخفيض الضرائب، وتغير كم السلع العامة التي تزودها الحكومة في مناطقهم وتغير نوعيتها.

### السعر الأوسط (Middle Price) (169):

في سوق تداول الأسهم (Stock Exchange)، هو متوسط أسعار بيع الأدوات التمويلية (Securities) وشرائها، التي تُعلن يومياً في النشرة الرسمية لسوق التداول. وعادة تنشر الصحف المتخصصة هذه الأسعار، كي يطلع عليها المهتمون. ويعدّ سوق لندن لتداول الأسهم (London's Stock Exchange)، من أكثر الأسواق نجاحاً في نشر هذه المعلومات.

### منتج متوسط (Middle Product) (170):

في نظرية الإنتاج (Production Theory)، خاصة في مجال الإنتاج متعدد المراحل المكانية والزمانية، هو بضاعة شبه نهائية (Semi-finished Good)، تحتاج إلى مزيدٍ من العمليات قبل أن تصبح مناسبة للاستهلاك النهائي (Final Consumption).



وعادة تكون هذه البضاعة نتاجاً لعملية إنتاجية ومُدخلاً (Input) في عملية إنتاجية أخرى، خاصة منتجات الشركات متعددة الجنسيات، حيث نجد أن أجزاء مصنوعة في بلد ما، وأجزاء أخرى مصنوعة في بلد آخر.

(راجع مسرد: بضاعة وسيطة (Intermediate Good)).

### عامل مهاجر (Migrant Labor) (171):

في سوق العمل (Labor Market)، والعولمة الاقتصادية (Economic Globalization)، خاصة في الانتقال الحر للعمالة (Movement of Labor)، هو قوة عمل أجنبية، متوافرة لاقتصاد ما، بصفة مؤقتة، قد تمتد لعدة أعوام. وتزوّد قوة العمل هذه الاقتصاد الوطني بقوة عمل ثانوية (Secondary Labor Force). وهي مرغوبة من أرباب العمل لأنها تزيد من عرض قوة العمل، وهي غير المنظمة، وأجورها منخفضة نسبياً.

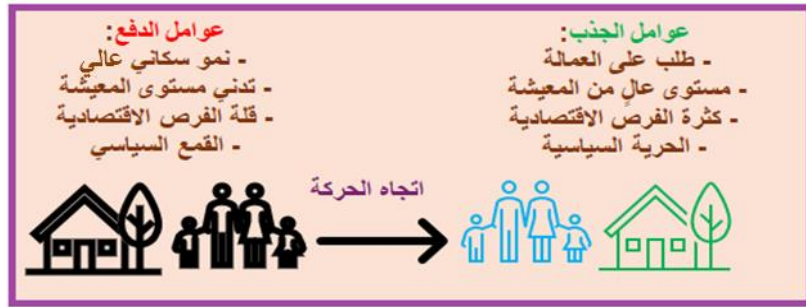
### هجرة (Migration) (172):

في مجال حركة البشر (Movement of People)، وانتقال العمالة (Movement of Labor)، وحركة رأس المال (Movement of Capital)، هي انتقال البشر، والعمالة، ورأس المال، بين الدول والأقاليم والقارات. وتعدّ هجرة البشر من أهم الظواهر البشرية في التاريخ الاقتصادي الحديث، خاصة الهجرة من أجل العمل والعيش في الغرب، وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية، ابتداء من بداية القرن التاسع عشر.



هناك أشكال متعددة من **الهجرة**، منها: **هجرة داخلية (Migration)**، تعني أن الأشخاص ينتقلون بين إقليم وآخر، أو بلدة وأخرى داخل الدولة الواحدة. وهناك **هجرة خارجية (Immigration)**، تعني أن الفرد أو المجموعة البشرية تنتقل من موطنها الأصلي إلى موطن آخر، بصفة مؤقتة من أجل التعلم أو كسب العيش، وهناك **هجرة دائمة** من الموطن الأصلي إلى موطن آخر بهدف كسب العيش والاستقرار الدائم. وتأتي الهجرة من الموطن الأصلي إلى موطن آخر على شكلين: **هجرة طوعية (Voluntary Immigration)**، و**هجرة قسرية (Forced Immigration)**.

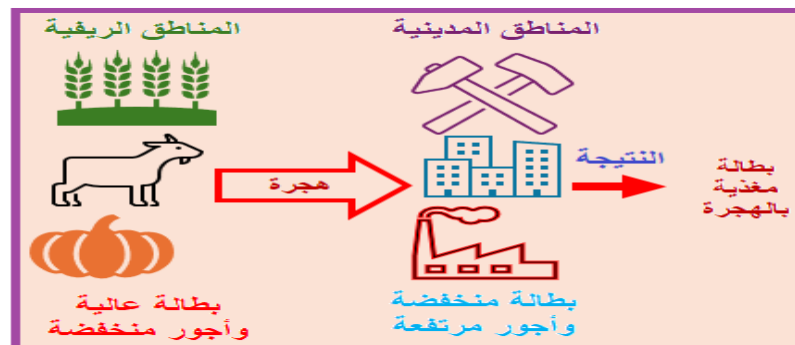
تشير الأبحاث التاريخية عن **الهجرة** إلى أن موجات انتقال البشر من مواطنهم الأصلية إلى مواطن أخرى خارجية، كانت على أشدها في ستينيات القرن العشرين الماضي، من منطقة البحر المتوسط نحو أوروبا والولايات المتحدة، ومن شبه القارة الهندية إلى منطقة الكاريبي، وبريطانيا. وقد ركز المختصون في ظاهرة الهجرة على **عوامل الطرد (الدفع)** (**Push Factors**) و**عوامل الجذب (السحب)** (**Pull Factors**).



وقد لخصوا عوامل الجذب والدفع على النحو الآتي: عوامل الجذب هي الطلب على العمالة، والمستوى العالي من المعيشة، وكثرة الفرص الاقتصادية، والحرية السياسية. أما عوامل الدفع فهي على النحو الآتي: النمو السكاني العالي، وتدني مستوى المعيشة، وقلة الفرص الاقتصادية، والقمع السياسي.

### بطالة مغذية بالهجرة (Migration-fed Unemployment) (173):

في **سوق العمل (Labor Market)**، بخاصة في مجال **سياسات التشغيل**، هي شكل من أشكال البطالة العمالية، تميز كثيراً من دول العالم الثالث، عزاها الاقتصاديون المختصون إلى مسالة **الهجرة من الريف إلى المدينة**، نتيجة لفروقات **الأجور بين المنطقتين**. فترتفع معدلات الأجور في المناطق المدنية (**Urban Areas**)، وتنخفض في المناطق الريفية (**Rural Areas**).



بقى الأجور في المناطق المدنية عند المستويات المرتفعة، نسبياً، إلى أن تصل الهجرة من الريف باتجاه المدن إلى مستويات تعمل على زيادة عرض العمل، وتخفيض معدل الأجور، وارتفاع معدلات البطالة في المدن. ويرى الاقتصاديون المتخصصون أن هذا الشكل من البطالة غير قابل للحل، لأن أية سياسة تهدف إلى خلق فرص للعمل في المناطق المدنية تُحَقَّرُ مزيداً من الهجرة من الريف إلى المدينة، ما يؤدي إلى تسارع عرض العمل، والتسبب بالمزيد من البطالة.

### المُجمع العسكري الصناعي (Military-Industrial Complex) (174):

في نظرية العلاقة بين الرأسمالية والعسكرية (Capitalism & Militarism)، والهيمنة (Dominance)، ونظرية المركز والأطراف (Center & Periphery Theory)، هو تجمع غير افتراضي، بين قادة الصناعات العسكرية ووزارة



الدفاع والسياسيين المتنفذين، والمتنفذين من المشرعين في الحكومة الاتحادية للولايات المتحدة الأمريكية، يعمل بشكل مستمر ودؤوب نحو إبقاء الولايات المتحدة الأمريكية قوة اقتصادية وعسكرية عظمى، ومهيمنة على الساحة الدولية.

تدافع هذه المجموعة عن الصناعات العسكرية، بوصفها عماداً للرأسمالية الأمريكية، وتوظف جماعات الضغط القوية في المؤسسات الحكومية، في سبيل إقناعها بالاستمرار في الإنفاق العسكري، كي تستمر الصناعات العسكرية بالتطور والتقدم وجني الأرباح الطائلة، من مبيعاتها المحلية والدولية.

وقد أدرك كثير ممن يُسمون الاقتصاديين التقدميين من أمثال جون كينيث غالبريث (John K. Galbraith) تحليل هذه العلاقة، وتوصلوا إلى نتيجة، مبطنة، مفادها أن الرأسمالية المعاصرة لا تتمكن من البقاء من غير القوة العسكرية، ونظام الهيمنة، وشن الحروب، لأبسط الأسباب، مهما كانت غير منطقية.

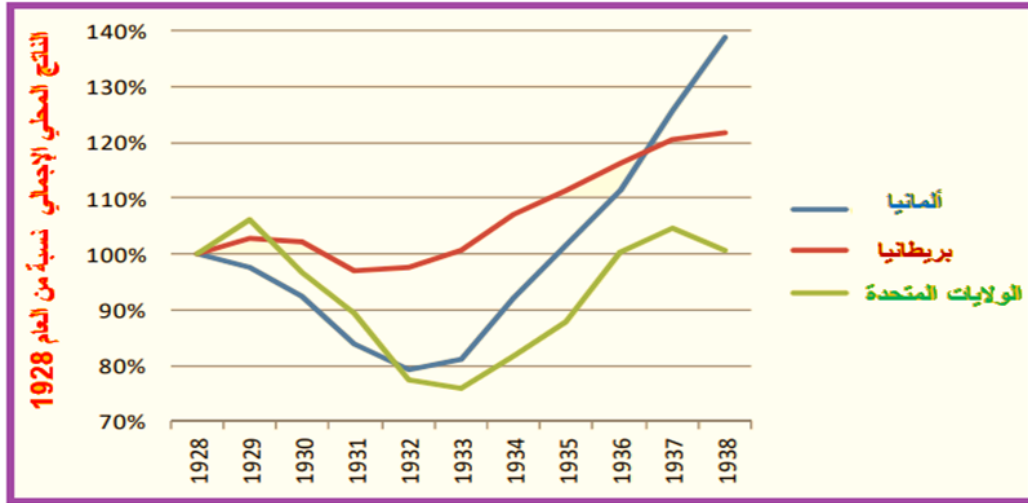
### كينزية عسكرية (Military Keynesianism) (175):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thought)، بخاصة في الفكر الرأسمالي (Capitalism)، والإنفاق الحكومي (Government Expenditure) على الأمن والدفاع والعسكرة، هي عقيدة اقتصادية تتبنى الفكرة التي ترى أن الرأسمالية ستنتهار إذا توقفت الحروب والأزمات الدولية. وأن الإنفاق العسكري ضروري جداً في سبيل تحفيز الطلب الكلي (Aggregate Demand)، ودفع الاقتصاد نحو مستويات متقدمة من النمو.

يرى العلماء المختصون أن: (1) الإنفاق العسكري يأتي نتيجة للحرب أو تهديد بالحرب. (2) الإنفاق العسكري يُحفز الطلب الكلي. (3) الإنفاق العسكري يعمل على رفع نسبة النمو الاقتصادي، نتيجة لآثار مضاعف الإنفاق (Multiplier Effects) على الاستهلاك والاستثمار. (4) من غير محفزات الإنفاق العسكري ستبقى موارد رأسمال وقوى العمل من غير عمل.

بينت الدراسة التاريخية التي أجرتها عالمة الاقتصاد البريطانية جوان روبنسون (Joan Robinson) عن اقتصادات ألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، بأن الإنفاق العسكري كان محفزاً للنمو الاقتصادي بشكل كبير، وأن الإنفاق الذي أنفقته هتلر، في المدة التي سبقت الحرب العالمية الثانية؛ أدى إلى انخفاض معدلات البطالة بشكل كبير، نسبياً.





### ميرتون ميلر (Merton Miller) (176):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (*History of Economic Thought*)، بخاصة في الاقتصاد التمويلي (*Financial Economics*)، هو عالم اقتصاد أمريكي، عاش في المدة (1923 - 2000)، تعلم في جامعة هارفارد (*Harvard University*)، وجامعة جون هوبكنز (*Johns Hopkins University*)، وعمل أستاذاً للاقتصاد في جامعة شيكاغو (*University of Chicago*)، من العام (1981) حتى نهاية عمله، في العام (2000).  
 اقتفى ميلر أثر عالم الاقتصاد الأمريكي أندو مودلياني (*Ando Modigliani*) في تأكيد المبدأ الذي يرى أن تقييم المنشأة يعتمد على قراراتها الاستثمارية، وليس على سياسة توزيع الأرباح. وقد توسع اهتمامه في التمويل والاقتصاد ليشمل الرقابة والضبط وتجويد الخدمات التمويلية، بوساطة ما قدمه من أفكار مدة عضويته في مجلس شيكاغو للتجارة (*Chicago Board of Trade*) وسوق شيكاغو للتبادل التجاري (*Chicago Mercantile Exchange*). وقد حاز ميلر على جائزة نوبل (*Nobel Prize*) في الاقتصاد، للعام (1990)، بالتشارك مع عالمي الاقتصاد هاري ماركوفيتز (*Harry Markovitz*) وليام شارب (*William Sharpe*)، على أعمالهم في نظرية الاقتصاد التمويلي (*Theory of Financial Economics*).

### جيمس ميل (James Mill) (177):

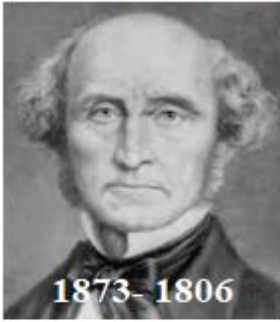
في تاريخ الفكر الاقتصادي (*History of Economic Thought*)، بخاصة في تاريخ الهند تحت الحكم البريطاني (*History of British India*)، هو فيلسوف ومؤرخ وعالم اقتصاد بريطاني، عاش في المدة (1773 - 1836)، تعلم في جامعة إدنبورغ (*Edinburgh University*) في مجال اللاهوت (*Divinity*)، وتعلم الاقتصاد من دوغالد ستيوارت (*Dugald Stewart*)، وهو والد عالم الاقتصاد البريطاني المشهور جون ستيوارت ميل (*John Stuart Mill*).

عمل ميل واعظاً في كنيسة اسكتلندا (*Church of Scotland*) في المدة (1797 - 1802)، ذهب بعدها إلى لندن ليعمل صحافياً ومحرراً للمجلة الأدبية (*The Literary Journal*)، وسلسلة القديس جيمس (*St James's Chronicle*).

وكانت أول أعماله في الشأن الاقتصادي مقالة نشرها في العام (1804)، تحت عنوان "مقالة في الحماقة لمكافأة تصدير الحبوب" (*Essay of the Impolicy of Bounty on the Exportation of Grain*)، التي جاءت ردّة فعل منه على قانون الذرة (*Corn Law*)، الذي مُنِعَ بموجبه تصدير الحبوب خارج بريطانيا، في الحروب النابليونية. وقد اشتهر ميل بسبب هذا المقال، وأتبعه مقالاً آخر بعنوان "في الدفاع عن التجارة" (*Commerce Defended*)، في العام (1807). وأصبح مدافعاً عن أفكار جيرمي بينثام (*Jermey Bentham*) المرتبطة بمبدأ المنفعة (*Utility*). وكتب في تاريخ الهند تحت الحكم البريطاني في العام (1817)، وهو ما ساعده على الحصول على وظيفة مُمتحن في شركة الهند الشرقية (*East India Company*)، وأصبح الممتحن الرئيس (*Chief Examiner*). واللافت من ميل أنه شجع ديفيد ريكاردو (*David Ricardo*) في صياغة كتابه مبادئ في الاقتصاد السياسي (*Principles of Political Economy*)، في العام (1817). وينظر كثير من المفكرين إلى ميل على أنه مؤسس ما يُسمى مبادئ التطرف الفلسفي (*Philosophical Radicalism*).

### جون ستيوارت ميل (*John Stuart Mill*) (178):

جون ستيوارت ميل



في تاريخ الفكر الاقتصادي (*History of Economic Thought*)، خاصة في الاقتصاد الكلاسيكي (*Classical Economics*)، هو فيلسوف ومنظر سياسي، وعالم اقتصاد بريطاني، عاش في المدة (1806 - 1873). وقد ولد جون ستيوارت ميل في شهر أيار (مايو) من العام (1806) في بينتونفيل - مقاطعة ميدل سيكس (جنوب إنجلترا) وهو الابن الأكبر للفيلسوف والمؤرخ وعالم الاقتصاد الاسكتلندي جيمس ميل (*James Mill*)، الذي كان معروفاً في بريطانيا وأوروبا، وصديقاً مقرباً من ديفيد ريكاردو وجيرمي بينثام. وقد عقد الوالد عزمه على الرقي بفكر ابنه جون، ودفعه نحو الصدارة في المحافل الفكرية، خاصة في مجال المنفعة (*Utilitarianism*).

تعلم جون ميل اللغة الإغريقية وهو في الثالثة من عمره، وقرأ أفكار الفلاسفة الإغريق من أمثال زينوفون وهيرودوت وهو في الثامنة من عمره، إضافة إلى قراءة بعض الأساطير الإغريقية، وتعلمه اللغة اللاتينية، ما جعل منه مفكراً وفيلسوفاً رفيع المستوى. وقد آمن الوالد جيمس ميل بأن الإنسان يولد وذهنه صفحة بيضاء (*Tabula Rasa*)، أي أنه فارغ من أي محتوى. ولهذا أحب الوالد أن يُرسخ في ذهن ابنه جون الأفكار التي أحبها.

يُجمع معظم مؤرخي الفكر الاقتصادي بأن جون ستيوارت ميل كان الوريث الأجدر لما تركه الأب المؤسس آدم سميث من أفكار عن الاقتصاد السياسي، وأنه كان من أعظم الاقتصاديين علماً ومعرفة وعمقاً منذ أيام ريكاردو. واستطاع أن يُنظم ويُعمم الفكر الاقتصادي الذي بناه المفكرون الاقتصاديون السابقون عليه. وكانت المدرسة الكلاسيكية تتلاشى تدريجياً في السنوات التي أصبح فيها جون ميل راشداً. ومع ذلك استطاع أن يُدخل تعديلاتٍ ووسائل جديدة على منهج الفكر الكلاسيكي، بابتعاده شيئاً قليلاً عن بعض المبادئ التي ظن صحتها سميث وريكاردو. فأضاف جون ميل، في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي (*Principles of Political Economy*)، الذي نُشر في العام (1848)، تحسينات فنية على النظريات الكلاسيكية، مثل الإيضاح والتطبيق، ما جعل الكتاب مرجعاً أساسياً منذ نشره حتى نهايات العقد الثاني من القرن العشرين، وجعل من ميل نفسه رائداً فكرياً للمدرسة الكلاسيكية المستجدة (*Neoclassical School*).

كان ميل كاتباً غزير الإنتاج، منذ العام (1831)، عندما نشر مقاله **روح العصر** (*The Spirit of the Age*). وفي العام (1843) نشر مقاله **منظومة المنطق** (*A System of Logic*)، ونشر في العام (1836) مقالاً بعنوان **تعريف الاقتصاد السياسي ومنهج اختبار** (*On the Definition of Political Economy and on the Method of Investigating it Proper*)، وتوالت كتاباته تباعاً، فشملت كتباً مثل **مبادئ الاقتصاد السياسي**، ومقالات إبداعية مثل ورقته **عن التحرر** (*On Liberty*) المنشورة في العام (1859).

أسس **جون ميل الجمعية المنفعية** (*Utilitarian Society*)، بهدف قراءة **الفكر المنفعي** ونقده، بخاصة الفكر الذي طرحه **جيرمي بينثام**، وتمكن في العام (1825) من تحرير بحث **بينثام** (*Treatise Upon Evidence*).

في العام (1826) أصيب **ميل** بحالة نفسية شديدة، وعلى ما بدا **لمؤرخي الفكر الاقتصادي** والمتابعين له، أدت تلك الحادثة إلى تخلي **ميل** عن أفكار **بينثام** عن **المنفعة**، لأنها حسب ظنه، حصرت الإنسان في مفهوم **المنفعة المادية**، وتعظيم الذات. وقد اتهم **بينثام** بأنه أهمل سعي الإنسان نحو الكمال والرفعة والشرف لذاته وليس لمصلحة يستمدّها، ومع كل ذلك لم يتخل **ميل** عن **فلسفة المنفعة** بالمثل، إلا أنه عدّل على بعض مفاهيمها. وقد اهتم بنوعية المنفعة المستمدة من استهلاك السلعة وبكمية هذه المنفعة.

عدّ **مؤرخو الفكر الاقتصادي جون ستيوارت ميل متطرفاً**، من الناحية السياسية، وجاء موقعه الفكري إلى يسار **المحررين** (*Liberals*)، ورأى نفسه أنه **نور العقل** ضد الغباء الذي يمارسه **المتكهنون** (*Parsons*). وكان رائداً في الدفاع عن الحريات المدنية والتجارة الحرة، وحقوق المرأة، وحق الانتخاب. وأيد حق النقابات العمالية في الإضرابات والتشريعات الاجتماعية.

عايش **آدم سميث** (1723 - 1790) نهاية مرحلة وبداية مرحلة أخرى. فالمرحلة التي عاش **سميث** أواخرها كانت **الرأسمالية التجارية** (*Commercial Capitalism or the Mercantilism*)، ثم عاش بدايات **الثورة الصناعية الأولى**. وعندما نشر كتابه **ثروة الأمم** كانت **الثورة الصناعية الأولى** تتشكل على أرض الواقع، لكنها كانت تسير ببطء. وبالنسبة ل**ثوماس مالثوس** (1766 - 1835) و**ديفيد ريكاردو** (1772 - 1823) و**جيرمي بينثام** (1748 - 1842) و**جين بابتيست ساي** (1767 - 1832) فقد عاشوا في بدايات **الثورة الصناعية الأولى** وانتهت حياة كل واحدٍ منهم عندما كانت **الثورة الصناعية الثانية** تتشكل على أرض الواقع.

أما البيئة التي عاشها **جون ستيوارت ميل** (1806 - 1873) فهي تختلف بشكل واضح عن الظروف التي عاشها المفكرون السابقون (المذكورون آنفاً). فنجد أن بريطانيا كانت، في سنوات حياته، تتحول من مرحلة زراعية أو شبه زراعية وحياة شبه ريفية إلى حياة حضرية، ووجدت المصانع في المدن الرئيسية، لذا فإن **ميل** كان ممن شاهدوا آثار **الثورة الصناعية الأولى**، وقطفوا من ثمار التقدم المادي الذي أحرزته، وشاهد عمليات التصنيع السريع في بداية **الثورة الصناعية الثانية**، ولمس في كهولته الضغوط والمشاكل الاجتماعية والإنسانية، والتبعات التي رافقت **الثورتين**.

كان **لميل** نظرة خاصة عن **الإنتاج والتوزيع** (*Production & Distribution*)، ومن المهم أن نذكر في هذا المجال أن **ميل** قدم زوجته **هاريت تايلور** فكرة اقتصادية، وعزى لها تطوير بعض الأفكار، كقوله على لسان **هاريت تايلور**: إن **قوانين الإنتاج** تقنية بطبيعتها (*Technological in Nature*)، لكن **قوانين التوزيع** مصنوعة من البشر أنفسهم (*Man-Made*)، ما يعني أن هذين الصنفين من القوانين يختلفان في الترتيب. وعلى الرغم من ذلك يتفاعل **الإنتاج** مع **التوزيع**، على النحو الآتي: يؤثر **توزيع الدخل في قرارات الإنتاج**، وبوساطة **الطلب**، وبدورها تعمل **قرارات الإنتاج**، خاصة ما يرتبط منها **بحصص مداخلات الإنتاج** أي نسبة بعضها إلى بعض، بالتأثير في **الدخل**.

يرى **ميل** أن هناك ثلاثة عوامل تساعد على إيجاد **الثروة (Wealth)**، هي: **الأرض والعمل ورأس المال**. وقد عرّف **العمل** بأنه أي **جهد طبيعي أو ذهني للبشر (Physical or Mental Effort of Human Beings)**. وقد يكون **العمل**، من وجهة نظره، أداة فاعلة غير مباشرة في بعض حقول الإنتاج، مثل صناعات التعدين، وصناعة الأدوات والمعدات، وحماية **(حراسة)** الصناعات، ونقل البضائع إلى المستهلكين، واختراع أدوات إنتاج وعمليات إنتاج جديدة.

عرف **ميل الثروة** مع كل ما يُمكن أن يكون مفيداً فيها، شريطة أن يكون له **قيمة بالتبادل (Exchange Value)**. وقد قصد بالمفيد فيها **أي شيء فاعل ومؤثر، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، في الإنتاج**، وشمل ذلك **رأس المال البشري**. أما الأشياء المادية في **الثروة**، فهي **القابلة للمراكمة (Can be Accumulated)**.

تشمل **قوى العمل الإنتاجية كل أشكال الجهد المبذول في خلق المنفعة الكامنة في الأشياء المادية**. وقد حصر **العمل الإنتاجي في العمل** الذي يُنتج الأشياء المادية، ولو بشكل غير مباشر. ورأى أن **العمل غير الإنتاجي** هو الذي لا ينتهي عند **خلق الثروة**.

من جملة ما فعله **ميل** أنه حدد دور **رأس المال والتراكم الرأسمالي** في الإنتاج، ورأى عن الموضوع أن **امتناع الرأسمالي عن استهلاك كل أرباحه**، يؤدي إلى زيادة ادخاراته. وهذه **الادخارات** بدورها تذهب إلى **الاستثمار**. وركز على المبادئ الأساسية **للفكر الكلاسيكي المرتبطة بالنظرية الاقتصادية الكلاسيكية للتقدم الاقتصادي (Economic Progress)**. وتشمل هذه المبادئ **أربعة افتراضات: (1) رأس المال هو الذي يُعين حدود الصناعة. (2) الادخار هو مصدر التراكم الرأسمالي (3) الادخار يحدث من أجل الاستهلاك في المستقبل. (4) العمالة المنتجة تُوظف بدعمٍ من رأس المال.**

قدم **ميل** موضوعي **التوزيع والتبادل (Distribution and Exchange)**، في الكتابين الثاني والثالث من **مبادئ الاقتصاد السياسي**، ورأى أن لهما دوراً ثانوياً في تقسيم حجم الثروة، المُحدد مسبقاً، بين مختلف الأفراد، حسب التنظيم الاقتصادي السائد، ولم يُعتقد، في تلك الأيام على الأقل، بأن **التوزيع والتبادل** يؤثران في حجم **الفائدة الوطنية** المتحققة منهما.

من الأفكار الرائدة لجون ستيوارت **ميل** أنه ميّز بين قوانين الإنتاج بوصفها قواعد ثابتة، **قوانين الطبيعة، وقوانين التوزيع والتبادل بوصفها قواعد مصنوعة بفعل المؤسسات الاجتماعية القائمة**، وبين في شرح الفرق بين هذين الشكلين من القوانين أن **قوانين الإنتاج وشروطه تشترك مع حقيقة الطبيعة (قوانين الطبيعة)**، بأنها ليست فيها صفة اعتباطية ولا خيارات، وأية سلعة يُنتجها البشر لا بد أن تكون محكومة بقوانين طبيعية ليست من صنعهم، بل محكومة بالصفات الكامنة في الشيء المُنتج (المصنوع)، وليس هناك مجال للرغبة أو الأمنية. أما **قوانين التوزيع** فهي من صنع البشر أنفسهم، خاضعة للمؤسسات الاجتماعية والسياسية السائدة في الاقتصاد والمجتمع، ما يعني بأن البشر هم القوة التي تحكم كيفية تحقيق ذلك، على أرض الواقع.

أما في مجال **الأجور (Wages)** فقد أيد جون ستيوارت **ميل** فكرة صندوق الأجور (**Wages Fund**)، التي جاء بها سميث، كما أيدوها مفكرون آخرون مثل **سنيور وريكارديو وميل الأب (James Mill)**، وقد ذكرها **جون ستيوارت ميل** في كتابه **مبادئ الاقتصاد السياسي**، لكن النقد الذي وجهه له صديقه **وليام ثورنتون (William Thornton)** دفعه نحو التراجع عن ذلك في مقالة له نشرها في العام (1869). ومع ذلك بقي متحيراً بين قبولها ورفضها، واستمر على موقفه بخصوص مسألة الحاجة إلى ضبط السكان، ولم يُعدّل رأيه بمسألة **صندوق الأجور** في آخر طبعة من **مبادئ الاقتصاد السياسي**. ورأى أن **الأجور تعتمد على الطلب والعرض** لخدمات العمل.

وأن **الطلب على خدمات العمل يعتمد على الجزء المخصص من رأس المال لدفع الأجور إلى العمال**، ويعتمد عرض العمل

على عدد الأشخاص الباحثين عن الشغل، ومن وجهة نظره لا تتأثر الأجور، في ظل قواعد المنافسة، بأي شيء إلا بالمقادير النسبية والسكان، وأن معدل الأجور لا يرتفع إلا إذا زاد حجم الصندوق الكلي (Aggregate Funds) المخصص لتشغيل العمال، أو انخفض عدد العمال المشتغلين، ولا تهبط معدلات الأجور إلا إذا تقلص حجم الصندوق المخصص لدفع أجور العمال، أو زاد عدد العمال المشتغلين.

استنتج ميل من هذا التحليل أن الحكومة لا تستطيع رفع مجموع ما يُدفع من أجور بوساطة ضبط الحد الأدنى من الأجور (Minimum Wage) فوق مستوى التوازن. ومن أجل تجاوز هذه المعضلة لا بد من أن تشجع الحكومة شكلاً ما من الادخار القسري (Forced Saving) بوساطة الضرائب، ثم توظيف العائد من الضرائب للمساعدة على تشغيل العمال الذي تعطلوا عن العمل بسبب الحد الأدنى للأجور. وقد أدرك ميل أن هذه السياسة قد تؤدي إلى انفلات نمو السكان، خاصة الفقراء منهم، بسبب الاعتماد على ضمان التشغيل من عوائد الضرائب، فرأى في ذلك أنه لا يحق لأحد أن يأتي بمخلوق إلى الحياة، ليبقيه حياً على حساب الآخرين (But no one Has a Right to Bring Creatures Into Life, to be Supported Bby Other People).

على الرغم من الاستعمال المُقيد لمبدأ صندوق الأجور الذي قصده ميل، إلا أن أفكار المدرسة الكلاسيكية عن الصندوق شكلت ما بات يُعرف بالفكر المضاد للعمل النقابي (Unionism)، أي أن العمال لا يستطيعون رفع أجورهم بوساطة العمل الجماعي (النقابي). وإذا استطاعت مجموعة ما من رفع أجورها، فإن مجموعة أخرى في مكان آخر ستقتل في تحقيق ذلك، وقد كان ميل متعاطفاً مع العمال، ودافع عن التحرر من القيود المفروضة عليهم في تشكيل النقابات، لكنه لم يعتقد بفعالية النقابات، وظن أن فعاليتها في بعض الأحيان تصبح مُضرة.

أما في مجال نظرية الطلب المتبادل (المتعاكس، المتقابل) (Theory of Reciprocal Demand)، فقد أيد ميل فيها أفكار ريكاردو عن التجارة الدولية المعتمدة على قانون الكلف المقارنة (Law of Comparative Costs)، لكنه اختلف عن ريكاردو بإضافة مرونة الطلب على البضائع الوطنية في الدول المستوردة. وعن دور الحكومة رأى ميل أن هناك دوراً أساسياً لها، وأن هناك دوراً خيارياً لها، ودافع عن تحجيم (تقليل) تدخل الحكومة في المجتمع والاقتصاد، إلا بما يضمن السلام العام.

### اقتصاد ذو قاعدة معدنية (Mineral-based Economy) (179):

في مجال تصنيف الاقتصاد (Classification of Economy)، هو اقتصاد صناعي (Industrial Economy)،



يستخدم معدات كبيرة، ومدفوع بتوافر كميات كبيرة من الطاقة، بخاصة الفحم الحجري.

يعتمد هذا الاقتصاد بشكل قليل على المنتجات الزراعية، ويستطيع أن يتحمل كثافة سكانية عالية، أكثر مما يتحمل الاقتصاد العضوي المتقدم (Advanced Organic Economy). ويُعرّف الاقتصاد

العضوي المتقدم بأنه المرحلة الاقتصادية التي سبقت الثورة الصناعية الثانية.



## دولة مُقلّة الوظائف (الخدمات) (Minimal State) (180):

في الاقتصاد الكلاسيكي (Classical Economics)، واقتصادات ما بعد العولمة (Post Globalism)، هي دولة ينحصر دورها في تقديم عدد قليل جداً من الوظائف (الخدمات) لرعاياها، مقارنة مع الدولة الشمولية (Totalitarian State)، التي تقدّم وظائف كثيرة. وعادة ينحصر دور الدولة مُقلّة الوظائف في حماية الأفراد، بدلاً يعتدي أحدهم على الآخر، والحماية من السرقة والاحتيال، وتنفيذ العقود.

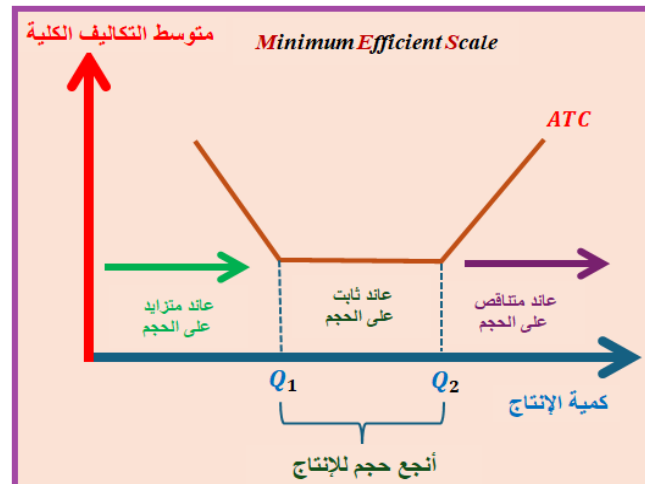
وقد دافع بعض الفلاسفة والاقتصاديين المعاصرين عن مبدأ دعه يعمل (Laissez-Faire) الذي يرجع إلى القرن الثامن عشر، وطالبوا بتطبيقه في الاقتصادات المعاصرة، لأن إعطاء الحكومة دوراً كبيراً في شؤون الناس، حسب رأيهم، يؤدي إلى هدر كبير في الموارد، ويقلل من الإنتاجية، ويرفع من مستويات القمع السياسي. وكان الفيلسوف الأمريكي روبرت نوزيك (Robert Nozick) من أشد المدافعين عن الدور المحدود للدولة.

## تقليل الأعظم (Minimax) (181):

في نظرية اللعبة (Game Theory)، والتمويل والاستثمار (Finance & Investment)، هو حالة يضطر بها اللاعب (Agent)، أن يتخذ مساراً معيناً في قراره، من أجل أن يقلل أعظم ضرر ممكن (Maximum Disadvantage)، قد يلحق بالموال (المستثمر).

## أنجع حجم للإنتاج (Minimum Efficient Scale) (182):

في الاقتصاد الجزئي (Microeconomics)، بخاصة في نظرية المنشأة (Theory of the Firm)، ونظرية الإنتاج والتكاليف (Production & Cost Theory)، هو وضع يتخذ فيه متوسط التكاليف الكلية (Average Total Cost (ATC)) شكل الحرف (U)، أي ينخفض مقابل كميات الإنتاج القليلة، ثم يستقر مقابل كميات أخرى، ثم يأخذ بالارتفاع بعد ذلك. يُبين الشكل المرفق المراحل الثلاث التي يمر بها متوسط التكاليف الكلية، وهي: 1) مرحلة العائد المتزايد على الحجم (Increasing Returns to Scale)، حيث ينخفض متوسط التكاليف عندما ترتفع كمية الإنتاج، إلى أن يصل إلى (Q<sub>1</sub>). 2) مرحلة استقرار متوسط التكاليف بين الكميّتين (Q<sub>1</sub>) و (Q<sub>2</sub>) وهي مرحلة العائد الثابت على الحجم (Constant Returns to Scale). 3) مرحلة العائد المتناقص على الحجم (Decreasing Returns to Scale)، يرتفع فيها متوسط التكاليف الكلية. وعادة تختار المنشأة مرحلة العائد الثابت على الحجم، لأنها مرحلة تعظيم الإنتاج بأقل متوسط كلفة كلية ممكنة.





**الحد الأدنى من المتطلب التمويلي (Minimum Funding Requirement) (183):**

في مجال أنظمة التقاعد (Pension Schemes)، خاصة في بريطانيا، هو قانون يُجبر متعهدي رواتب التقاعد أن يُحددوا نسبة المطلوبات التي تغطيها الموجودات، بناءً على دراسة موثوقة للتدفقات الداخلة والخارجة (دراسة إكتوارية) (Actuarial Study).

**الحد الأدنى لمعدل الفائدة على الإقراض (Minimum Lending Rate) (184):**

في النقود والمصارف (Money & Banking)، خاصة في مجال اقتراض المصارف التجارية من السلطة النقدية (المصرف المركزي)، في بلد ما، هو أقل سعر فائدة ممكن، على القرض الذي يحصل عليه مصرف تجاري من المصرف المركزي، في دولة ما.

**الحد الأدنى لمتطلب التصنيف (Minimum List Heading) (185):**

في إحصائيات الإنتاج (Production Statistics)، هو اسم أو عنوان لمنشأة صناعية ما، أو مجموعة صناعية، فيها الحد الأدنى من المعايير المطلوبة، كي تُصنّف المنشأة (مجموعات المنشآت) في قائمة صناعية ما. وتعدّ بريطانيا من أكثر الدول تطبيقاً لهذا المبدأ.

**الحد الأدنى لمتطلب الاحتياط (Minimum Reserve Requirements) (186):**

في النقود والمصارف (Money & Banking)، خاصة في مجال الاحتياط النقدي الذي تحتفظ به المصارف في خزائنها، أو في المصرف المركزي (Central Bank)، هو مصطلح يحمل معنيين: (1) أقل نسبة (أقل جزء) من المبالغ النقدية المودعة لدى المصارف التجارية، الواجب وضعها على شكل احتياطي إجباري، توضع جانباً في حسابات خاصة في المصرف المركزي، تحسباً لموجة سحبيات العملاء. (2) شكل من أشكال الضبط والمراقبة على أسعار صرف العملات، يهدف إلى تقليل الأثر المحتمل على السيولة المحلية، الناتج عن تدفق العملة الأجنبية.

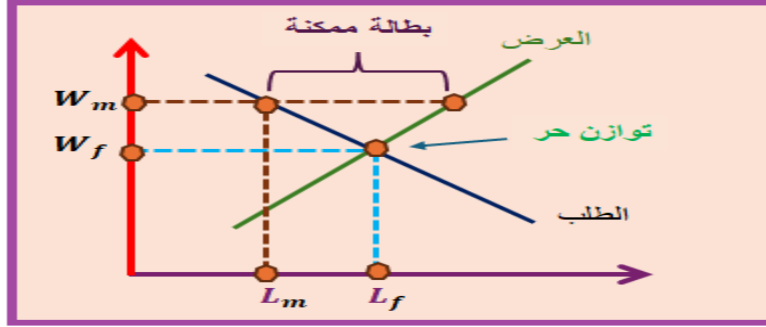
**أقل سعر لعرض العمل (Minimum Supply Price of Labor) (187):**

في سوق العمل (Labor Market)، خاصة في موضوع عرض العمل (Labor Supply)، هو أقل أجر يقبل به العامل، كي يعمل. وفي بعض الأحيان يعزف العامل عن العمل عندما يكون الأجر منخفضاً، إلى مستوى يُحفز العامل على اختيار البطالة على العمل مقابل الأجر المنخفض، أو أن يختار أن يكون خارج قوة العمل المتوافرة. (راجع مسرد: أجر تحفظي (Reservation Wage)، وبطالة طوعية (اختيارية) (Voluntary Unemployment)).

**حد أدنى للأجر (Minimum Wage) (188):**

في سوق العمل (Labor Market)، خاصة في موضوع الطلب على العمل وعرضه (Labor Demand & Supply)، هو الحد الأدنى من الأجر، الذي تقره الحكومة، ويتلقاه العامل، في صناعة ما، وإقليم ما، أو في اقتصاد ما. وقد تبنت كثير من دول العالم سياسة الحد الأدنى من الأجر، في مناقشتها مسألة الأجور المنخفضة. وعادة ما ينظر بعض الاقتصاديين إلى الأثر الذي يحدثه الحد الأدنى من الأجر على البطالة والتضخم.

يُبين الشكل المرفق أن **التوازن الحر** بين **الطلب على العمل** و**عرض العمل** يتحقق عند تقاطع المنحنيين، فينتج الزوج المرتب  $(L_f, W_f)$ . أما في حال فرض حدٍ أدنى للأجور  $(W_m)$ ، فإن **الكمية المطلوبة من العمل** ستتناقص إلى  $(L_m)$ ، ما يؤدي إلى حدوث فجوة ممكنة من فائض قوة العمل، أي **بطالة عمالية**. وفي بعض الحالات يؤدي **الحد الأدنى من الأجور** إلى **تضخم في أسعار السلع**، لأن الأجور جزء من كلفة الإنتاج، وهذه الكلفة تنعكس بشكل أو بآخر على تسعير السلع المنتجة.



**هايمان فيلب مينسكي (Hyman Philip Minsky) (189):**

في **تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thought)**، بخاصة في تحليل **اقتصاد ما بعد الكينزي (Post-Keynesian)**، هو عالم اقتصاد أمريكي، عاش في المدة (1919 - 1996)، اشتهر بنقده لأفكار ما بعد الاقتصاد الكينزي، تعلم في جامعة شيكاغو (Chicago University) وجامعة هارفارد (Harvard University)، وعمل أستاذاً للاقتصاد في جامعة واشنطن - سانت لويس (Washington University - St. Louis) (ميزوري).



درس **مينسكي عيوب الرأسمالية**، وكان ممتناً لتأثيره بأفكار المؤرخ والاقتصادي **جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter)**. وكانت آراؤه في **اقتصاديات ما بعد كينز** قد تأثرت من لقائه عالمة الاقتصاد البريطانية **جوان روبنسون (Joan Robinson)** في مجموعتها في كامبريدج (Cambridge) - بريطانيا، في المدة (1968 - 1969).

**جيمس ميرليز (James A. Mirrlees) (190):**

في **تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thought)**، بخاصة في **التنمية الاقتصادية (Economic Development)**، و**التخطيط التأشيري (Indicative Planning)**، وتقييم المشاريع و**التخطيط (Project Appraisal and Planning)**، هو عالم اقتصاد بريطاني، عاش في المدة (1936 - 2018)، تعلم الرياضيات في جامعة إدنبورج (Edinburgh University) وجامعة كامبريدج (Cambridge University).



بدأ **ميرليز** مشاريعه البحثية في مجال **التنمية الاقتصادية**، نتيجة لرحلة له إلى الهند، وتلمسه الواقع التنموي لدولة فقيرة، على أرض الواقع. وقد شاع استخدام الطريقة التي طورها في مجال **تقييم المشاريع والتخطيط** في كثير من دول العالم الثالث. وقد عمل أستاذاً كرسي **إيدجورث**

(Edgeworth) للاقتصاد في جامعة أوكسفورد (Oxford) في المدة (1968 - 1995)، ثم أستاذاً في جامعة كامبريدج. وقد حاز على **جائزة نوبل (Nobel Prize)** في الاقتصاد للعام (1996)، بالتشارك مع عالم الاقتصاد **وليام فيكري (William Vickrey)**، على أعمالهما عن **الضريبة المثلى (Optimal taxation)**. وقد شملت أبحاثه دراسة **الخطر الأخلاقي (Moral Hazard)** في مسائل العقود والتأمين، و**تخصيص الائتمان (Credit Allocation)**.

**سعر صرف مُختل (غير متسق) (Misaligned Rate of Exchange) (191):**

في أنظمة أسعار الصرف (Exchange Rate Regimes)، هو سعر صرف لعملة ما، يبتعد باستمرار عن مستوى التوازن الأساسي (Fundamental Equilibrium)

**لودويغ إدلير فون مايزر (Ludwig Edler von Mises) (192):**

في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thought)، بخاصة الدورة التجارية (دورة الأعمال)



(Business or Trade Cycle)، والفلسفة الاقتصادية (Economic Philosophy)، هو فيلسوف وعالم اقتصاد نمساوي، عاش في المدة (1881 – 1973)، كان رائداً في المدرسة النمساوية (Austrian School) للاقتصاد والفكر الاقتصادي. وقد تعمق في دراسة السلوك الاقتصادي والاجتماعي للفرد، وتبنى فكراً متقدماً في أيامه عن الفرد الإنسان، ونزعته الفطرية بأنه يعمل متعمداً كي يُحقق أهدافه.

كان مايزر أول من دمج الاقتصاد الكلي مع الاقتصاد الجزئي، في نظريته عن النقود والائتمان (Theory of Money and Credit)، في العام (1912)، التي بناها على ما رصده من

فردية الاقتصاد الجزئي النمساوي. وقد عمل أستاذاً للاقتصاد في جامعة فيينا في المدة (1913 – 1936)، التي ضمت في تلك الأيام بعضاً من مشاهير علم الاقتصاد المتحررين من أمثال فريدريك هايك (Fredrik Hayek) وفريتز ميكلوب (Fritz Machlup). ودرس في المعهد العالي للدراسات الدولية (Graduate Institute of International Studies) – جنيف، سويسرا، في المدة (1934 – 1940)، ثم عمل أستاذاً للاقتصاد في جامعة نيويورك (New York University) – الولايات المتحدة، في المدة (1945 – 1969). وقد تمكن مايزر من دفع المدرسة النمساوية إلى آفاق عالية، بعد أن فقدت بريقها الفكري نتيجة لسيطرة الفكر الكينزي، قبل فترة السبعينيات من القرن العشرين الماضي. وقد بدأ مايزر عمله الفكري في دراسة فلسفة الاقتصاد، خاصة بعد الحرب العالمية الأولى. ثم انتقل إلى نظرية المنفعة (Utility Theory)، ثم إلى دورة الأعمال. وكان لمنهجه في دورة الأعمال أثر كبير في تفكير زملائه من علماء الاقتصاد، وغيرهم من طلبة العلم الذي أتوا بعده.

**سوء توفيق تمويلي (Misintermediation) (193):**

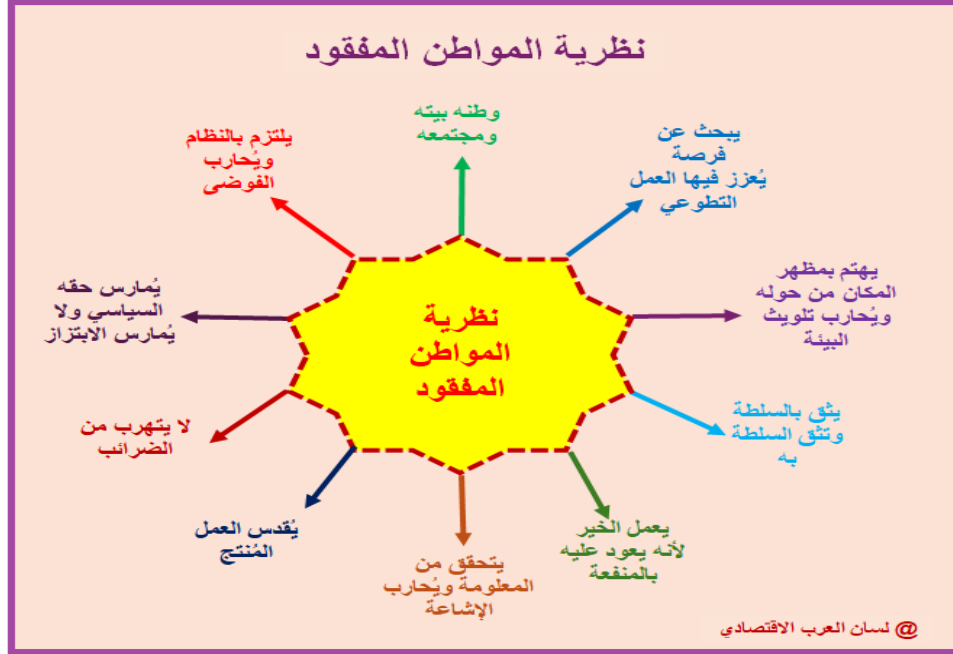
في مجال الموجودات والمطلوبات (Assets and Liabilities) في المصارف، ومؤسسات الوساطة التمويلية (Financial Intermediaries)، هو عدم تمكن المصارف أو شركات الوساطة التمويلية، التي تقتصر لأمد قصير وتُقترض لأمد طويل، من التوفيق بين تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات، عندها، ما قد يُسبب تذبذبات في سوق التمويل، وربما مشاكل على مستوى الاقتصاد كله.

(راجع مسرد: لوساطة تمويلية (Disintermediation)، وساطة تمويلية (Intermediation)، لاتوافق في تواريخ الاستحقاق (Maturity Mismatch)، هيكل أسعار الفائدة (Term Structure of Interest Rates)).

**فرضية المواطن المفقود (Missing Citizen Hypothesis) (194):**

في الاجتماع الاقتصادي (Socioeconomics)، والأناسة الاقتصادية (Economic Anthropology)، والأناسة السياسية (Political Anthropology)، والآثار الخارجية (Externalities)، والاقتصاد المؤسسي (Institutional Economics)، هي مجموعة من الملاحظات الميدانية (Field Observations) رصدها علماء

الاقتصاد المختصون، عن سلوك الأفراد والجماعات في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية، وحولها إلى مبادئ علمية، تنطبق عليها قوانين الاقتصاد، المرتبطة بسوق الآثار الخارجية (Externality Market)، والإيثار (Altruism).



استطاع علماء مختصون من أمثال رونالد كوز (Ronald Coase) بعمله المكثف على الآثار الخارجية السالبة للإنتاج والاستهلاك، وتفاعل البشر والمؤسسات مع تبعاتها الضارة، والعالم دوغلاس نورث (Douglas North) بأعماله المكثفة في مجال الاقتصاد المؤسسي، والآثار الضارة لغياب المؤسسات الحميدة كالقوانين والعادات والأعراف الاجتماعية، وعالم اللغة الياباني نوبواكي نوتوهارا (Nobuaki Nutahara) الذي عمل بكثافة في بعض المجتمعات التقليدية، استطاعوا رصد غياب كثير من الصفات والمظاهر الحميدة والسلوك العقلاني، عند المواطن العادي، وبعض المجموعات الاجتماعية، والتجمعات البشرية. وقد شملت دراساتهم نظرة الناس إلى فكرة الوطن ومبدأه، والعمل، والوقت، والبيئة، والقانون، والبحث العلمي، والفضيلة، والاستقامة، والإيثار، وحب فعل الخير. وتوصلوا إلى نتائج علمية كانت مغايرة للتوقعات. إذ لخصت معنى فقدان سوق المواطنة الصالحة، مقابل رواج سوق الآثار الخارجية السالبة، وفقدان سوق العمل المنتج والوقت المقدس مقابل رواج سوق الغل والارتزاق، وفقدان سوق حرية الرأي وصدقته، مقابل رواج سوق النفاق، وقبول الظلم طمعاً بالعيش. واللافت في الأمر أن هؤلاء العلماء نظروا إلى قوانين المجتمع وأعرافه وسلوك الأفراد والجماعات كأنها سلع، تُباع وتشتري في سوق افتراضي، ثم ينتشر في البيئة النفسية والاجتماعية للبشر.

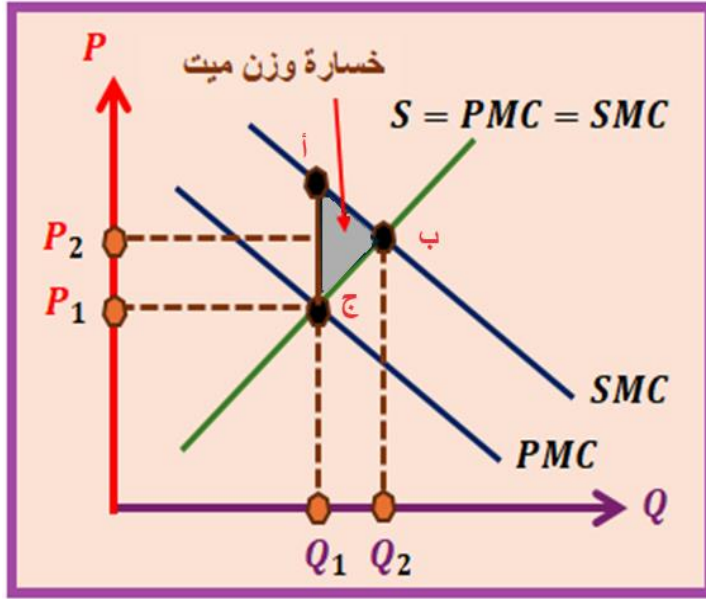
### سوق مفقود (Missing Market) (195):

في مجال فشل السوق (Market Failure)، والآثار الخارجية الاقتصادية (Externality)، هو حالة وجود عوائق أمام تشكل سوق حر ناجع، يسمح بالوصول إلى ما يُسمى حالة باريتو الفضلى (Pareto Efficient). ويُقصد، أيضاً، بالسوق المفقود في هذا السياق عدم وجود آلية لتسعير أو تقييم الآثار الخارجية (Externality)، الموجبة أو السالبة.

فالأثار الخارجية الموجبة هي الفائدة التي يجنيها متلقي ما من غير أن يتحمل كلفتها، بسبب عدم وجود آلية تسعير أو تقييم الأثر الإيجابي. وإذا كان الأثر الخارجي سالباً فلا توجد آلية تسعير الضرر الذي يلحق بالآخرين جراء النشاط الإنتاجي أو الاستهلاكي الذي يفعله بعضهم، من غير أن يتحمل منتجو الضرر كلفة الضرر الذي سببوه.

يحدث فشل السوق بسبب الافتقار إلى المعلومات المطلوبة، أو ارتفاع كلفة التعاقد، أو عدم القدرة على تسعير الكلف والفوائد الاجتماعية، بوساطة تقييم الأثار الخارجية وتسعيرها.

السوق المفقود هو سوق غير موجود الآن، لكن من الممكن أن يوجد في المستقبل، من أجل التكيف مع آثار خارجية ممكنة. وعادة يُنشأ مثل هذا السوق، بهدف الوصول إلى حالة مثلى اجتماعية (Social Optimum)، لأن هناك أسواقاً كثيرة غائبة، عن مسائل مثل المخاطر، والمعلومات، والبضائع المستقبلية، والإنتاج المنزلي.



لنفترض، على سبيل المثال، أن مصنعاً للحديد يرمي مخلفات الإنتاج في نهر قريب منه، ويؤدي إلى تلوث مياه النهر، وفقدان كثير من الأسماك التي تعيش فيه. وعندما يسعر المصنع السلعة التي يبيعها، لا يأخذ بعين الاعتبار الخراب البيئي الذي يحدث، ولا يأخذ بعين الحسبان فقدان صيادي الأسماك لإيرادات كثيرة بسبب قلة المحصول من الصيد. فلو كان للصيادين حقوق ملكية (Property Rights)، فإنهم يستطيعون مقاضاة مصنع الحديد، على الأثار الخارجية السالبة. لكن في معظم الأحيان ليس هناك شيء من هذا القبيل.

في الشكل المرفق هناك كمية مُنتجة (Q) من الحديد وسعر بيع (P) الوحدة الواحدة منه، وهناك طلب مُعبر عنه على شكل كلفة حدية خاصة (Private Marginal Cost (PMC)، أي من غير أن نأخذ بعين الاعتبار كلفة التلوث البيئي لمياه النهر، ويكون سعر بيع وحدة المُنتج من الحديد (P1). وعند إدخال كلفة التلوث في تسعير المنتج النهائي من الحديد، ترتفع كلفة المنتج، وينتقل المنحنى إلى الموقع الجديد (SMC) أي (Social Marginal Cost)، ما يؤدي إلى حدوث توازن جديد، وارتفاع السعر إلى (P2).

يُبين الشكل كيف يؤدي فقدان السوق إلى خسارة تأتي على شكل خسارة وزن ميت (Dead Weight Loss)، أي الخسارة التي لم يستفد منها أحد، لا منتج التلوث ولا المتضرر منه، وهي المثلث (أ ب ج)، بسبب السوق المفقود.

ويسلي ميتشيل (Wesley Clair Mitchell) (196):



في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thought)، بخاصة في الاقتصاد المؤسسي (Institutional Economics)، والدورة التجارية (دورة الأعمال) (Business or Trade Cycle)، والفلسفة الاقتصادية (Economic Philosophy)، هو عالم اقتصاد أمريكي، عاش في المدة (1874 - 1948)، كان رائداً في الاقتصاد المؤسسي، وهو من وضع الأساسات الضرورية للدراسات المعاصرة في دورة الأعمال.



تعلم **ميتشيل** في **جامعة شيكاغو** (**Chicago University**)، وأصبح أستاذاً في **جامعة كاليفورنيا** (**Universities of California**) في المدة (1903 - 1913)، وأستاذاً في **جامعة كولومبيا** (**Columbia University**) في المدينتين (1913 - 1919) و(1922 - 1944)، وفيها أصبح مديراً للمدرسة الجديدة للأبحاث الاجتماعية (**New School of Social Research**)، (1919 - 1931). وكان لعمله على دورة الأعمال (الدورة التجارية) أثر قوي في دراسة التذبذبات الاقتصادية. وقد وضع بالمشاركة مع عالم الاقتصاد الأمريكي **آرثر برنز** (**Arthur Burns**) طريقة المكتب الوطني للأبحاث الاقتصادية (**National Bureau of Economic Research**) في قياس الدورة التجارية.

### تحريم مختلط (منحة) الولاء (**Mixed Bundling**) (197):

في الاقتصاد الجزئي (**Microeconomics**)، بخاصة في نظرية المنشأة (**Theory of the Firm**)، والطلب والعرض (**Demand & Supply**)، هو بيع نوعين من البضائع أو الخدمات، في عرضٍ موحد أو بشكل منفرد. وقد يأتي التحريم على شكلين: (1) تحريم صافٍ (**Pure Bundling**)، وفيه لا تشتري البضاعة إلا على شكل حزمة، لا مفردة. (2) تحريم مختلط، المُبِين أنفأ. والفرق بين الاثنين هو أن المستهلك قد يشتري بضاعة (أو خدمة) واحدة. يُستخدم مبدأ التحريم المختلط من الإدارة، ومختصي الاقتصاد الإداري (**Managerial Economics**)، في محاولة زيادة أرباح المنشأة. إذ يسمح التحريم المختلط للمستهلك بشراء البضائع على شكل حزم أو بشكل منفرد. ويفترض مبدأ التحريم أن يكون لكل مستهلك ما يُسمى **سعرًا تحفظيًا** (**Reservation Price**)، وهو **أعلى سعر يكون المستهلك على استعدادٍ لدفعه مقابل كل وحدة من السلعة التي يرغب في شرائها**. وعادة ما يكون السعر التحفظي أعلى من السعر الفعلي للوحدة الواحدة من السلعة. لكن المستهلكين لا يشترون الحزمة لأن الفرق بين سعر الحزمة وسعر السلعة المفردة أقل من السعر التحفظي للسلعة الثانية من الحزمة.

لنفترض أن شخصاً ما مستعدٌ لأن يدفع مبلغ (60) ديناراً لحاسوب لوحي، و(4) دنانير للبرنامج الحاسوبي الضروري التشغيل الحاسوب، وهذا الوضع مُمثل بالنقطة الحمراء (4، 60) في الشكل المرفق. لكن السعر الفعلي للحاسوب وحده يبلغ (40) ديناراً، وسعر البرنامج الحاسوبي وحده يبلغ (30) ديناراً. وسعر الحزمة المتكونة من الحاسوب والبرنامج (48) ديناراً. فمن الواضح أن الشخص المعني يكون على استعدادٍ لشراء الحاسوب بمبلغ (40) ديناراً لأنه أقل من السعر التحفظي بمقدار (20) ديناراً، لكنه غير مستعد لشراء البرنامج الحاسوبي وحده، لأن سعره يبلغ (30) ديناراً، وهو أعلى من السعر التحفظي البالغ (4) دنانير. لذا لن يشتري الحزمة المكونة من الحاسوب والبرنامج المُشغَّل. وكي ينتقل الشخص من شراء الحاسوب بمبلغ (40) ديناراً يتطلب دفع (48) ديناراً، وهو أعلى بمقدار (8) دنانير من ثمن الحاسوب وحده. ولأن السعر التحفظي للبرنامج الحاسوبي (4) دنانير، فليس من المفيد للمشتري أن يدفع (8) دنانير إضافية كي يشتري الحزمة. ومن أجل أن يشتري الحزمة من الحاسوب والبرنامج لا بد أن يكون الفرق بين السعر الإفرادي للحاسوب (40 ديناراً) وسعر الحزمة (48 ديناراً) أقل من السعر التحفظي لبرنامج الحاسوب (4 دنانير). لكن الفرق هو:

$$\Delta = 48 - 40 = 8 > 4$$

وهذا الفرق هو أكبر من السعر التحفظي لبرنامج الحاسوب.

لنفترض الآن أن السعر التحفظي للحاسوب بقي عند مستوى (60) ديناراً، لكن السعر التحفظي للبرنامج أصبح (14) ديناراً. وفي هذه الحالة سيشتري الشخص المعني حزمة الحاسوب والبرنامج، لأنه مستعد لدفع (60) ديناراً للحاسوب. وهو أعلى من السعر الفعلي له. ثم يضيف البرنامج الحاسوبي بدفع (8) دنانير، لأن سعر الحزمة هو (48) ديناراً. فبدلاً من



شراء الحاسوب وحده بمبلغ (40) ديناراً، فإنه سيشتري الحزمة بمقدار (48) ديناراً؛ لأن سعر البرنامج الحاسوبي يبلغ (14) ديناراً، ما يعني بأن من المفيد إضافة البرنامج إلى الحزمة، بدفع مبلغ (14) ديناراً، ولأنه سيكلف (8) دنانير فقط. وهذه الحالة مُمبينة على الخط الأحمر القطري، حيث تحدث عمليات شراء الحزمة.

تُمثل المنطقة المظللة العمودية الزبائن الذين يشترون الحاسوب وحده، من غير البرنامج الحاسوبي، حيث يكون السعر التحفظي لجهاز الحاسوب أعلى من سعر الفعلي. لكن السعر التحفظي للبرنامج أقل من (8) دنانير، ولهذا السبب لا يكونون مستعدين لشراء الحزمة. أما المنطقة المظللة الأفقية فتُمثل الزبائن الذين يشترون البرنامج الحاسوبي، حيث يكون السعر التحفظي للبرنامج الحاسوبي أعلى من (30) ديناراً. وبالتالي فإن الزبائن الذين تقع خياراتهم على الخط الأحمر القطري (في الشكل المرفق) هم من يشترون الحزمة.

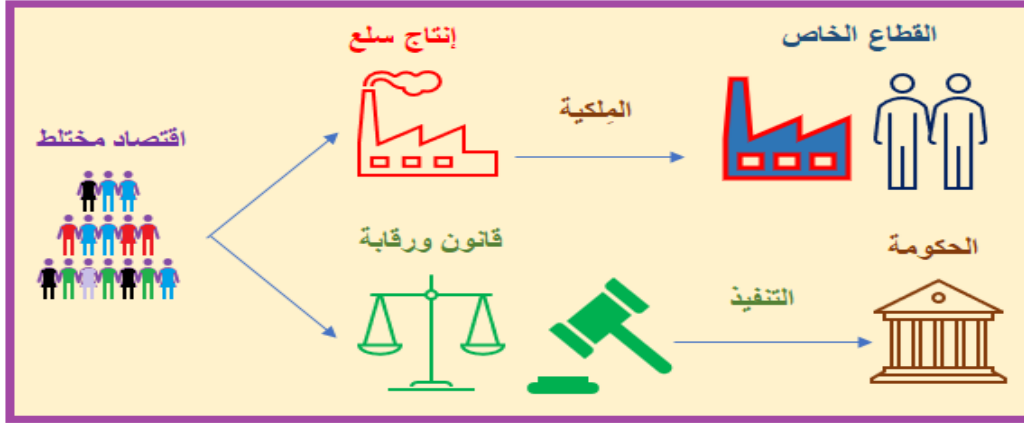


### ائتمان مُختلط (Mixed Credit) (198):

في النقود والمصارف (Money & Banking)، بخاصة في مجال القروض (Loans)، هو قرصٌ تقدّمه مؤسسة تمويلية (Financial Institution) بسعر فائدة من جزأين (مختلط): (1) سعر تجاري (Commercial Rate of Interest)، (2) سعر فائدة منخفض، تحت مُسمى قرض مُيسر (Soft Loan)، قد يصل سعر الفائدة عليه إلى الصفر، في بعض الأحيان. ويرى بعض الاقتصاديين أن القروض المُيسرة قد ترفع من حجم التبادل التجاري الدولي.

### اقتصاد مُختلط (Mixed Economy) (199):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thought)، بخاصة في الإدارة الاقتصادية (Economic Management)، وتخصيص الموارد (Resource Allocation)، هو شكل من أشكال التنظيم الاقتصادي (Economic Organization)، يدمج طريقة وهدف الرأسمالية (Capitalism) والاشتراكية (Socialism)، وعلى وجه الخصوص بتشجيعه نمو القطاع العام (Public Sector). وهو ما ركز عليه الاقتصاد الكينزي (Keynesian Economics) في محاولة تحقيق ما سمي التوظيف الكامل (Full Employment)، بواسطة نمو القطاع العام، ما يعني أن ذلك لا يُحقق إلا بواسطة اقتصاد مختلط.



في هذا الشكل من التنظيم الاقتصادي، يكمن النموذج الرأسمالي في طرق متعددة، منها مبادئ السوق (Market Principles)، لكن مع إضافة نوعية، تتمثل بالتركيز على إعادة لتوزيع الدخل، بوساطة الضرائب، وخلق اقتصاد الرفاء (Welfare) الذي ترعاه الدولة، مع دعم القطاع الخاص كي ينمو ويتطور، وتسعير السلع في بعض الأحيان، والتخطيط التأسيري (Indicative Planning).

تتميز بعض الاقتصادات الغربية بمثل هذا الشكل من التنظيم الاقتصادي، خاصة في ألمانيا والسويد. وكانت بريطانيا تسير على نهج وسيط من الاشتراكية، حتى عقد الثمانينيات من القرن الماضي، إلى أن جاءت حكومة مارغريت تاتشر وألغت كل التوجهات في هذا المسار، بما فيها سياسات الدخل (Income Policies)، واتخذت الخصخصة (Privatization) نهجاً بديلاً.

### بضاعة مختلطة (Mixed Good) (200):

في السلع المزودة من النظام الاقتصادي السائد (Dominant Economic System)، هي بضاعة تجمع بين مظهرين (Characteristics): مظهر البضاعة الخاصة (Private Good) ومظهر البضاعة العامة (Public Good). لفترض، على سبيل المثال، وجود جامعة عامة (Public University)، تستوفي رسوماً على التسجيل فيها للتعليم. وقد تصل الرسوم إلى مستويات عالية، كافية لتغطية كلف تشغيلها، وتحقق فائضاً، يأتي على شكل من أشكال الربح الاقتصادي. وبذلك تعمل الجامعة العامة، في هذه الحالة كأنها مؤسسة من مؤسسات القطاع الخاص التي تباع السلعة بسعر السوق أو أعلى منه.

### حراكية العمالة (إمكانية تنقل العمالة) (Mobility of Labor) (201):

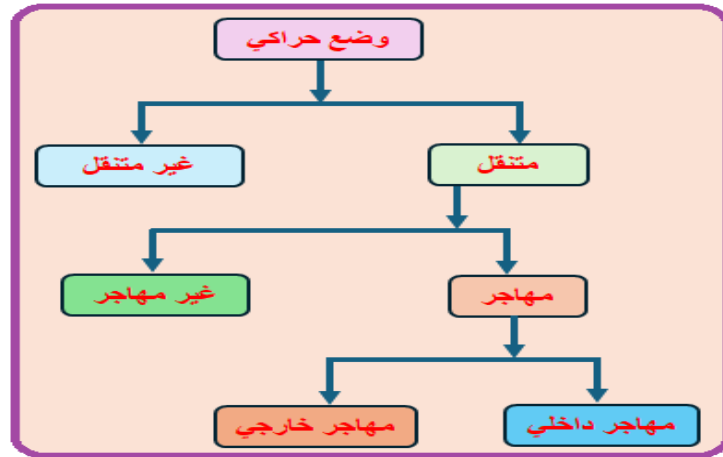
في سوق العمل (Labor Market)، وقوى العمل (Labor Force)، هي إمكانية قوة العمل، بشكل منفرد أو جماعي، التنقل (التحرك) بين الوظائف والمهن والمناطق والصناعات المختلفة، بحثاً عن أفضل الفرص، وأفضل المنافع الإضافية. ما يعني بأن هناك ثلاثة أشكال من الحراكية: 1) حراكية مكانية (جغرافية) (Geographical Mobility). 2) حراكية مهنية (وظيفية) (Occupational Mobility) 3) حراكية صناعية (Industrial Mobility). وحسب رأي آدم سميث (Adam Smith) تحدث حراكية العمالة، فردياً وجماعياً بالأشكال الثلاثة، آنفاً، حتى تتساوى المنافع الصافية من الوظيفة - المكان - الصناعة الحالية، مع كل وظيفة - مكان - صناعة ممكنة. لكن اقتصادي العمل (Labor Economists) يرون بأن لا كمالية سوق العمل (Imperfections of the Labor Market) تحول دون تحقق ذلك، لأن السوق ينقسم بين مجموعات غير متنافسة (Non-Competing Groups). وفي الأبحاث اللاحقة ركز

الاقتصاديون على عوامل مثل **كلفة المعلومات والبحث عن وظيفة** (*Cost of Information and Job Search*) بوصفها مانعة للحراك. وعادة ما يعتمد قياس حركية العمل على تصنيف المكان والصناعة والمهن. وكلما اتسع التصنيف قلت الحركية.

هناك بعض الدول التي تكفل قوانينها حرية **حركية العمل**، حسب التصنيفات المذكورة. وتُعدّ الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من أوائل من تبنوا مثل هذه المبدأ.

### وضع حركي (*Mobility Status*) (202):

في الإحصاء السكاني (*Population Statistics*)، هو تصنيف سكان الولايات المتحدة الأمريكية، حسب مكان الإقامة والعمل في مدد زمنية مختلفة.



وعادة ما يُصنف الوضع الحركي حسب التوضيح البياني المبين في الرسم السابق.

### مصيدة الحراك (*Mobility Trap*) (203):

في مجال فروقات الأسعار (*Price Differential*)، بخاصة أسعار المساكن (*Residential Prices*)، ومستويات المعيشة (*Standard of Living*)، هي منطقة تتميز أسعار المنازل فيها بالانخفاض، مقارنة مع بقية أو معظم المناطق في إقليم ما من دولة ما، ما يؤدي إلى حرمان سكان تلك المنطقة من التحرك (الانتقال) منها نحو المناطق الحضرية، التي تمتاز أسعار المنازل فيها بالارتفاع. وهذه الظاهرة **ملاحظة في كثير من الدول**.

### منوال (*Mode*) (204):

في الإحصاء الوصفي (*Descriptive Statistics*)، بخاصة في مقاييس النزعة المركزية (*Measures of Central Tendency*)، هو القيمة الأكثر تكراراً من بين مجموعة من القيم. وعلى سبيل المثال، لنفترض أن القيم الآتية تُمثل أعمار عشرة أشخاص:

**15, 15, 17, 12, 23, 35, 17, 18, 18, 19**

نجد أن القيم (15، 17، 18) تكررت مرتين، لكل منها. ما يعني أن هناك ثلاثة مناويل (جمع منوال) لتوزيع هذه القيم.

وهذه النتيجة تقودنا إلى تصنيف أشكال المنوال، بوصفه مقياساً من مقاييس النزعة المركزية: 1) توزيع أحادي المنوال (Unimodal)، 2) توزيع ثنائي المنوال (Bimodal)، 3) توزيع متعدد المناويل (Multimodal).  
يُبين الشكل المرفق الأشكال الثلاثة التي قد يتخذها المنوال.

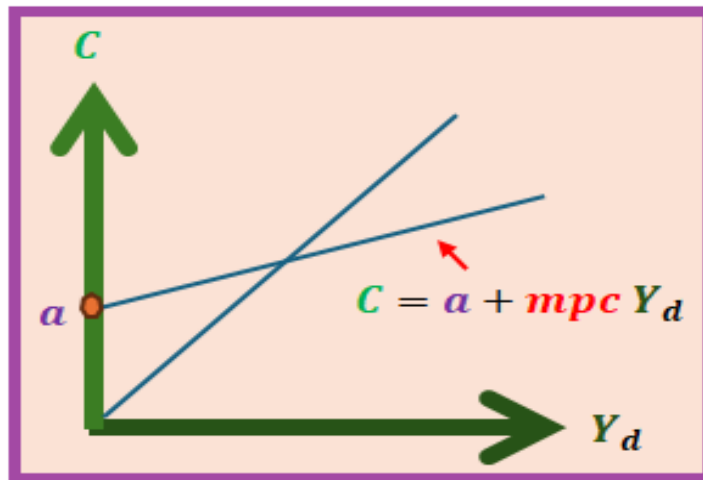


نموذج (Model) (205):

في الاقتصاد القياسي (Econometrics)، والاقتصاد الرياضي (Mathematical Economics)، هو تصور رياضي لظاهرة اقتصادية ما. وعلى سبيل المثال يُمكن وضع تصور رياضي لظاهرة الاستهلاك في اقتصاد ما، وفق النموذج الآتي:

$$C = a + mpc Y_d$$

حيث ترمز (C) إلى الإنفاق الاستهلاكي (Consumption Expenditure)، وترمز (a) إلى مستوى الاستهلاك المستقل عن الدخل (Autonomous Consumption)، وترمز (mpc) إلى الميل الحدي للاستهلاك (Marginal Propensity to Consume)، وترمز (Y<sub>d</sub>) إلى الدخل المتاح (Disposable Income). ويمكن تصور شكل بياني يوضح هذه الظاهرة وفق الشكل المرفق.



**إدارة الشركة النموذجية (Model Company Management) (206):**

في مجال الشركات (Companies)، وإدارتها، خاصة ما يتعلق بنشر البيانات والمعلومات لحملة الأسهم، هي مجموعة توصيات عامة تضمنت كيفية عرض البيانات السنوية على المساهمين، في اجتماع الهيئة العامة للشركة، والحاجة إلى أفضل الممارسات المرتبطة بالإفصاح الصحيح والدقيق، والمستمر عن بيانات الأرباح والخسائر، والمبيعات، والإنتاج، وما شابه كل هذه البيانات.

**مُستثمر مؤسسي نموذج (Model Institutional Investor) (207):**

في مجال الاستثمار (Investment)، وإدارتها، خاصة الاستثمار المؤسسي (Institutional Investment)، هو السلوك المثالي للمستثمرين الكبار (Large Investors)، حسب أفضل المعايير والممارسات، التي تشمل إبلاغ إدارة الشركة عن تقييم المستثمر المؤسسي لكبرى الشركات، ونشاط المستثمر المؤسسي في حاكمية الشركة (Corporate Governance) التي يساهم فيها، والسياسة الواضحة المرتبطة بمكافآت أعضاء الإدارة والمديرين التنفيذيين في الشركة.

**اتفاقية الضريبة النموذج (Model Tax Convention) (208):**

في مجال الاتفاقيات المشتركة على الضرائب (Tax Convention)، هي موافقة أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الأوروبية على معدلات ضريبة الدخل في دول الأعضاء، من أجل تفادي ازدواجية الضريبة (Double Taxation)، والآثار السلبية الممكنة على الاستثمار. وقد عُدّت هذه الاتفاقية، التي نشرت في العام (1992)، أساساً لمعظم اتفاقيات الضرائب في العالم.

**اقتصاد حديث (Modern Economy) (209):**

في تصنيف الاقتصادات (Classification Of Economies)، حسب مرحلة التنمية (Stage of Development)، ومستوى دخل الفرد (Per Capita Income)، والتقدم المؤسسي (Institutional Advancement)، هو اقتصاد وصل إلى مرحلة متقدمة من التنمية الاقتصادية، ومستوى عالٍ من دخل الفرد، ونشوء طيف متكامل من المؤسسات السياسية، والتمويلية، والصناعية، ويستخدم آخر ما وصلت إليه تقنيات الإنتاج والتوزيع، والنقل، والاتصالات، مع وجود قطاع خدمات واسع. ومن عادة علماء الاقتصاد أن يقيسوا حداثة الاقتصاد بمستوى دخل الفرد، أو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. لكن هذا المقياس وضع دولاً مختلفة التطور والتقدم على المستوى ذاته لدول فقيرة ومتأخرة من الناحية التقنية. وقد يكون مدى الانتشار التقني (Technological Diffusion)، حسب رأي بعض الاقتصاديين، مؤشراً أفضل للحدثة.

**فرانكو مودلياني (Franco Modigliani) (210):**

في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thought)، خاصة في الاقتصاد الكلي (Macroeconomics)، وتمويل الشركات (Corporate Finance)، هو عالم اقتصاد أمريكي، إيطالي المولد، عاش في المدة (1918 - 2003)، له مساهمات مهمة في مجال الادخار (Savings) والسوق التمويلي (Financial Market).

تعلم مودلياني في جامعة روما (University of Rome)، وفي المدرسة الجديدة للأبحاث الاجتماعية (New School of Social Research)، نيويورك. ودرس في جامعة إلينوي (University of Illinois)، ومعهد كارنيجي للتقنية (Carnegie Institute of Technology)، وجامعة نورث ويسترن (Northwestern University). وقد أصبح أستاذاً في معهد ماساتشوستس التقني (Massachusetts Institute of Technology) من العام (1962) حتى تقاعده.

من الأعمال العلمية في الاقتصاد، التي فعلها مودلياني أنه كان أول من ربط الاقتصاد الكلي بتمويل الشركات، وبين كيف يمكن أن يؤثر تمويل الأعمال في المتغيرات الحقيقية الكلية، كالاستثمار، والاستهلاك والتوظيف.

### عزوم (Moments) (2011):

في الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics)، بخاصة في مقاييس النزعة المركزية (Measures of Central Tendency)، ومقاييس التشتت (Measures of Dispersion)، ومقاييس الالتواء (Measures of Skewness)، ومقاييس التفرطح (Measures of Kurtosis)، هي مجموعة المقاييس التي تصف توزيع قيم متغير ما، من حيث النزعة المركزية، والتشتت، والالتواء، والتفرطح. وتُحسب بطرق، تختلف كل طريقة عن الأخرى، للنزعة المركزية، والتشتت، والالتواء والتفرطح. وتعدّ أول أربعة عزوم من أهم المقاييس الإحصائية، استعمالاً وفائدة:

1) العزم الأول (1<sup>st</sup> Moment) حول نقطة الأصل هو متوسط القيم (Mean or Average). 2) العزم الثاني (2<sup>nd</sup> Moment) حول الوسط هو التباين (Variance). 3) العزم الثالث (3<sup>rd</sup> Moment) هو الالتواء (Skewness). 4) العزم الرابع (4<sup>th</sup> Moment) هو التفرطح (Kurtosis).

أولاً) العزم الأول (الوسط أو المتوسط): لنفترض أن الدخل السنوي ( $Y_i$ ) لست عشرة أسرة (بالألف دينار) على النحو الآتي:

(10، 5، 12، 10، 5، 5، 10، 15، 15، 10، 15، 5، 7، 7، 16، 15، 20، 20)

بناءً على هذه المشاهدات يكون الوسط الحسابي للدخل على النحو الآتي:

$$\bar{Y} = \sum_{i=1}^{16} Y_i = \frac{20 + 20 + 15 + \dots + 10}{16} = \frac{177}{16} = 11.0625$$

ألف دينار.

ثانياً) العزم الثاني حول الوسط الحسابي (التباين): لنفترض وجود المشاهدات التالية عن أوزان خمسة أشخاص، بالكيلوغرام:

(80، 65، 50، 75، 60). فإن العزم الأول هو متوسط القيم، أي:



$$\bar{X} = \frac{\sum_{i=1}^n X_i}{n} = \frac{60 + 75 + 50 + 65 + 80}{5} = 66 = \mu$$

العزم الثاني (حول الصفر) هو:

$$m_2 = \frac{\sum_{i=1}^n X_i^2}{n} = \frac{(60)^2 + (75)^2 + (50)^2 + (65)^2 + (80)^2}{5} = \frac{22350}{5} = 4470$$

أما العزم الثاني حول الوسط الحسابي، فهو مجموع مربع انحرافات قيم المشاهدات ( $X_i$ ) عن وسطها ( $\bar{X}$ ) أو ( $\mu$ )، مقسماً على عدد المشاهدات، ويكتب رياضياً بالصيغة الآتية:

**للمجتمع  
الإحصائي**

→

$$\sigma^2 = \frac{\sum_{i=1}^n (X_i - \mu)^2}{n}$$

$$= 114 = \text{تباين المجتمع}$$

إذا كانت البيانات تمثل مفردات المجتمع الإحصائي كافة. وبالصيغة:

**للعينة  
العشوائية**

→

$$S^2 = \frac{\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})^2}{n-1}$$

$$= 142.5 = \text{تباين العينة}$$

**ثالثاً) العزم الثالث** حول الصفر يُعرف على النحو الآتي:

$$m_3 = \frac{\sum_{i=1}^n X_i^3}{n} = \frac{X_1^3 + X_2^3 + \dots + X_n^3}{n}$$

وعلى سبيل المثال، لو افترضنا وجود البيانات التالية: (5, 4, 2, 6)، فإن العزم الثالث يكون على النحو الآتي:

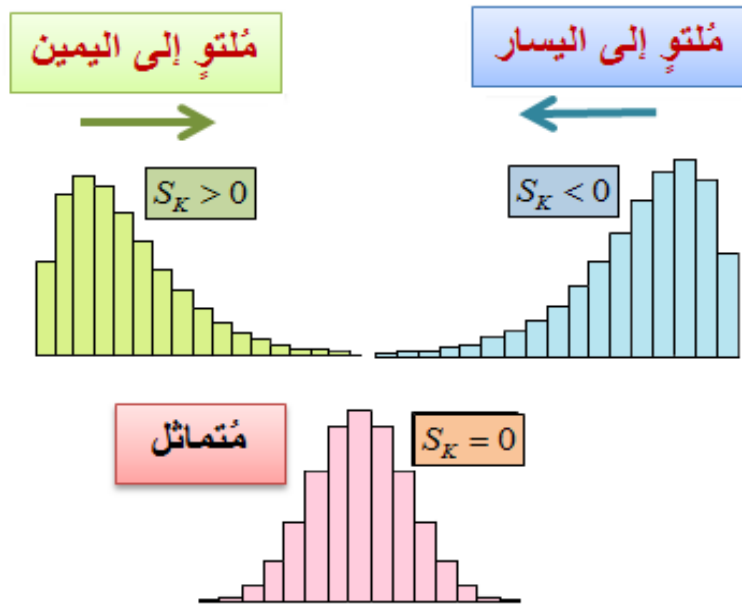
$$m_3 = \frac{\sum_{i=1}^n X_i^3}{n} = \frac{125 + 64 + 8 + 216}{4} = 103.25$$

أما العزم الثالث حول الوسط الحسابي فهو **معامل الالتواء**: لنفترض وجود المشاهدات التالية عن المتغير ( $X_i$ ): (1, 2, 2, 4, 5)، التي تمثل كل مشاهدات المجتمع. وبناءً عليها يكون الوسط الحسابي للمجتمع ( $\mu = 2.8$ )، والانحراف المعياري للمجتمع ( $\sigma = 1.469694$ )، ويكون معامل الالتواء ( $S_{KP}$ ) على النحو الآتي:

$$S_{KP} = \frac{\sum_{i=1}^n (X - \mu)^3}{n\sigma^3} = \frac{(1-2.8)^3 + (2-2.8)^3 + (2-2.8)^3 + (4-2.8)^3 + (5-2.8)^3}{5(1.469694)^3}$$

$$= \frac{5.2}{15.8726985} = 0.3276$$

تأتي قيمة معامل الالتواء على ثلاثة أشكال: (1) سالبة، (2) موجبة، (3) صفر. ويكون التوزيع ملتوياً إلى اليمين إذا كان معامل الالتواء موجب القيمة، وملتوياً إلى اليسار إذا كان المعامل سالب القيمة، ومتماثلاً إذا كانت قيمة معامل الالتواء صفراً. والأشكال الثلاثة المرفقة تبين هذه الحالات.



رابعاً) العزم الرابع حول الصفر يأخذ الصيغة الرياضية الآتية لبيانات المتغير  $(X_i)$ :

$$m_4 = \frac{\sum_{i=1}^n X_i^4}{n} = \frac{X_1^4 + X_2^4 + \dots + X_n^4}{n}$$

يُعرف معامل التفطح للمجتمع الإحصائي (Coefficient of Kurtosis ( $K_{tp}$ )) بأنه حاصل قسمة العزم الرابع حول الوسط الحسابي مقسماً على مربع التباين. أي:

$$K_t = \frac{\frac{\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})^4}{n}}{\left(\frac{\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})^2}{n}\right)^2} = (n) \frac{\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})^4}{(\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})^2)^2} = \frac{m_4}{(\sigma^2)^2}$$

لنفترض على سبيل المثال أن المشاهدات التالية من عينة عن العائد على الاستثمار في مشروع ما لخمس سنوات:

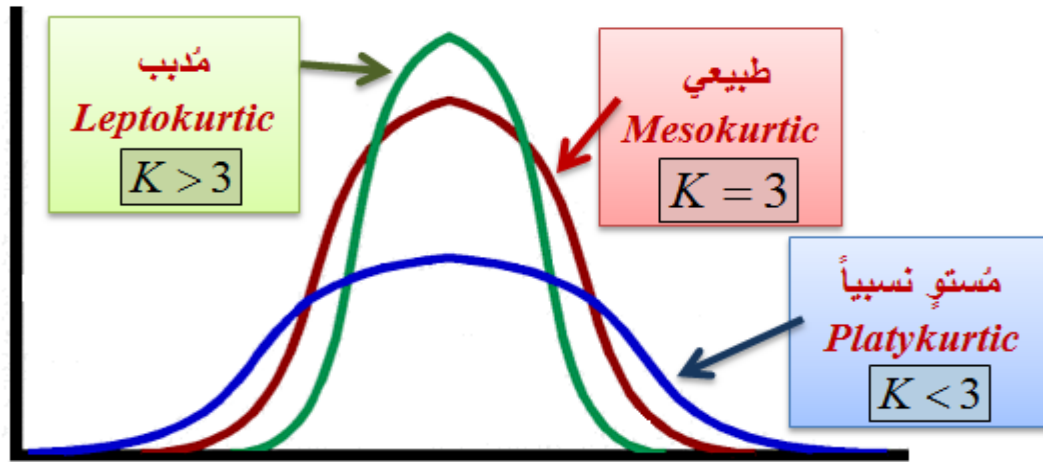
(2, 3, 2, 4, 2)

ومنها يكون  $(\mu = \bar{X} = 2.6)$ ، و  $(\sigma^2 = 0.64)$  و  $(n = 5)$ . وبالتالي يكون معامل التفرطح على النحو الآتي:

$$K_{tp} = \frac{(2 - 2.6)^4 + (3 - 2.6)^4 + (2 - 2.6)^4 + (4 - 2.6)^2 + (2 - 2.6)^2}{5} \\ = \frac{4.256}{0.4096} = 2.078125$$

يقيس التفرطح شكل التوزيع الإحصائي، من حيث حدة تدبب قمته وتركز البيانات حول قيمة معينة. فكلما ارتفعت قيمة معامل التفرطح (*Kurtosis Coefficient*) زاد التوزيع تدبباً، وارتفعت قمته وزاد تركز البيانات حول وسط التوزيع. والعكس صحيح، أي كلما انخفضت قيمة معامل التفرطح، امتد التوزيع يميناً ويساراً، وانخفض ارتفاع القمة. ومن باب الدقة العلمية يُستخدم معامل تفرطح التوزيع الطبيعي (*Normal Distribution*)، الذي يأخذ القيمة (3) في مقارنة تفرطح التوزيعات الأخرى. وإذا كان التوزيع متماثلاً، فإن السؤال هو عن قمة التوزيع المركزية: هل هي عالية ودقيقة، أم قصيرة وعريضة.

يُبين الشكل المرفق ثلاثة أشكال من التفرطح: المُدبب (*Leptokurtic*)، حيث قيمة المعامل أعلى من (3)، والطبيعي (*Mesokurtic*)، حيث قيمة المعامل تساوي (3)، والمُسْتَوِي نسبياً (*Platykurtic*)، حيث قيمة المعامل أقل من (3).

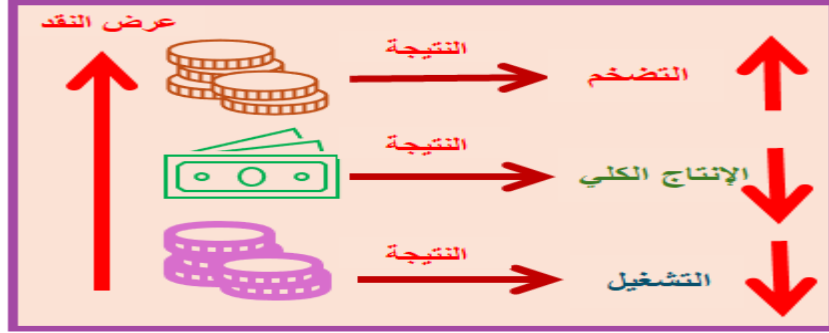


### النقدية (Monetarism) (212):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (*History of Economic Thought*)، بخاصة في النظرية النقدية (*Monetary Theory*)، والنظرية الكمية في النقود (*Quantity Theory of Money*)، هي انبعاث جديد وحديث للنظرية الكمية في النقود، بتوظيف أفكار الاقتصاد الكلاسيكي المُستجد (*Neoclassical Economics*) الحديث.

تؤكد النظرية الكمية الحديثة في النقود أن عرض النقد هو أهم مُحدد من محددات الدخل النقدي الكلي (*Aggregate Money Income*)، وتؤكد قوة العلاقة بين نظرية السعر (*Price Theory*) والاقتصاد الكلي (*Macroeconomics*). وأن آلية الانتقال (*Transmission Mechanism*) هي مبدأ مركزي في الفلسفة النقدية، لأن النقود تؤثر في الإنتاج، بوساطة الأسعار النسبية (*Relative Prices*). وفي هذا السياق تُعرّف آلية الانتقال بأنها

**أثر تغير مخزون النقد الاسمي (Nominal Money Stock) أو أسعار الفائدة الاسمية قصيرة الأجل (Term Interest Rates Nominal Short) في المتغيرات الحقيقية الكلية، مثل الإنتاج الكلي، والتوظيف.**



تأخذ معادلة كمية النقود الصيغة الآتية:

$$MV = PQ$$

حيث ترمز ( $M$ ) إلى كمية النقود المتداولة، وترمز ( $V$ ) إلى ما يُسمى تسارع النقود ( $Velocity of Money$ )، أي عدد مرات إنفاق وحدة النقد، وترمز ( $P$ ) إلى مستوى الأسعار، وترمز ( $Q$ ) إلى كمية الإنتاج. ما يعني أن:

$$P = \frac{MV}{Q}$$

لذا فإن مستوى الأسعار العام ( $P$ ) يرتفع كلما ارتفعت قيمة ( $MV$ )، وبقيت ( $Q$ ) ثابتة أو انخفضت. لنفترض على سبيل المثال أن ( $M = 100$ )، وأن كل وحدة منها أنفقت ( $5$ ) مرات، أي أن ( $V = 5$ )، وأن ( $Q = 25$ )، فنكون:

$$P = \frac{MV}{Q} = \frac{100 \times 5}{25} = 20$$

أي أن مستوى الأسعار هو ( $20$ ). وإذا ارتفعت كمية الإنتاج فإن الأسعار ستهبط، إذا بقي المتغيران الآخران ثابتين.

تُعد أعمال ميلتون فريدمان ( $Milton Friedman$ ) من أهم ما كُتِبَ عن الفلسفة النقدية. وعادة ينظر بعض الاقتصاديين إلى النقدية بوصفها موقفاً مالياً قاسياً، مع النظر الحذر للمتغيرات النقدية عندما يُستهدف الاقتصاد. أما من الناحية العملية فإن معظم الاقتصاديين يتبنون المنهج التدريجي ( $Gradualist Approach$ ) نحو معدل التوسع في عرض النقود، وأن هذا المنهج يُساعد على استقرار طويل الأجل في مستوى الأسعار. أما منهج إدارة الطلب ( $Demand Management$ ) الكلي، فيتم تقاويه، بناءً على معتقد كلاسيكي يرى أن الاقتصاد ينزع دوماً نحو المعدل الطبيعي للبطالة ( $Natural Rate of Unemployment$ ).

نجحت حجج النقديين على الصعيد العملي، بناءً على حالات التضخم الذي حدث في اقتصاد الولايات المتحدة في العقد الأخير من ستينيات القرن العشرين الماضي، ونجحت، كذلك، إلى حدٍّ ما في بريطانيا من منتصف سبعينيات القرن العشرين الماضي إلى منتصف الثمانينيات منه. وقد حاولت بعض الحكومات الغربية تطبيق مبادئ النقدية في سياسات الاقتصاد الكلي، كي تتفادى المشاكل التي يُسببها إهمال الجانب النقدي.

### المنهج النقدي في ميزان المدفوعات (Monetarist Approach to the Balance of Payments) (213):

في الاقتصاد الكلي (Macroeconomics)، بخاصة في مجال ميزان المدفوعات وعلاقته بأسعار الفائدة، هو مبدأ يرى أن التعديلات الضرورية في ميزان المدفوعات لتحقيق الاتزان المطلوب فيه يمكن أن تتحقق بوساطة حركة رأس المال وتغيرات أسعار الفائدة في سوق رأس المال. ويُعدّ هذا المنهج بديلاً عن المنهج الكينزي في ضبط الإنفاق الكلي، من أجل تحقيق توازن في ميزان المدفوعات.

### تكيف نقدي (Monetary Accommodation) (214):

في النقود والمصارف (Money & Banking)، بخاصة في مجال عرض النقد (Money Supply)، هو قرار اختياري متوافر للسلطة النقدية لتغيير عرض النقد الاسمي (Nominal Money Supply) وتعديله، في سبيل دفع الإنتاجية الكلية أو استجابة للتغير في الأسعار الذي قد يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض في عرض النقد الحقيقي (Real Money Supply).

### القاعدة النقدية (Monetary Base) (215):



في النقود والمصارف (Money & Banking)، بخاصة في مجال عرض النقد (Money Supply)، هي ودائع المصارف التجارية في حساباتها الخاصة لدى السلطة النقدية (Monetary Authority)، (المصرف المركزي) (Central Bank)، ومجموع العملة المتداولة (Currency in Circulation)، بما فيها الأصول النقدية قصيرة الأجل، التي تشكل أساساً للائتمان المصرفي. وعادة يُطلق على هذه القاعدة النقدية مصطلح نقود ذات قوة عالية (High-Powered Money).

يستخدم المصرف المركزي القاعدة النقدية، في سياسته النقدية (Monetary Policy)، في سبيل تقييد نمو عرض النقد (Money Supply)، لكنه قد لا ينجح في بعض الأحيان، بخاصة في حال وجود فائض من النقد أكثر مما تحتفظ به المصارف على شكل احتياطات في المصرف المركزي، وتغيرات أخرى في وضع المحافظ الاستثمارية، إضافة إلى عمليات شراء الأصول التمويلية مباشرة بدون وسطاء ماليين، وهي العملية المعروفة باسم لاوساطة تمويلية (Disintermediation).

### قانون ضبط النقود (1980) ((Monetary Control Act (1980)) (216):

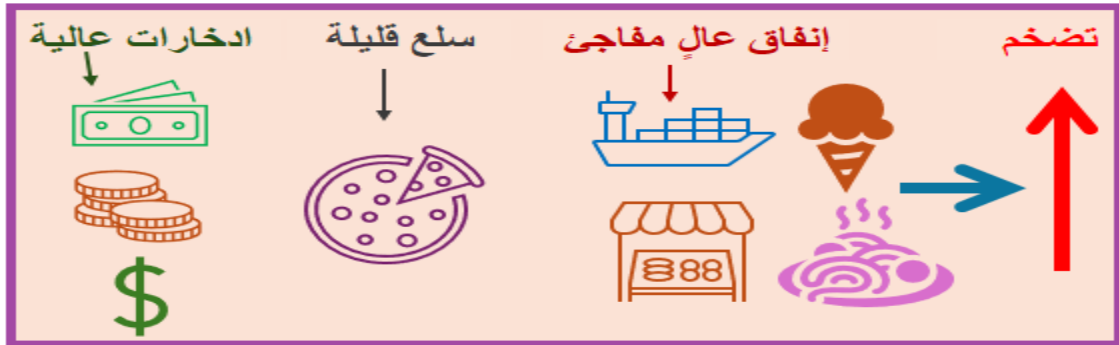
في النقود والمصارف (Money & Banking)، بخاصة في مجال عرض النقد (Money Supply)، هو اختصار لاسم قانون تحرير مؤسسات الودائع وضبط النقود، في الولايات المتحدة الأمريكية، المعدل في العام (1980)، (Depository Institutions Deregulation and Monetary Control Act)، الذي يسمح لمجلس إدارة نظام الاحتياط الأمريكي (Federal Reserve System) بأن يطلب من كل المصارف الاتحادية والمحلية، ومؤسسات التوفير (Thrift Institutions)، واتحادات الائتمان (Credit Unions)، تقديم التقارير التمويلية اللازمة (Financial Reports) بشكل دوري، كي يتمكن مجلس إدارة الاحتياطي الاتحادي من اتخاذ القرارات المناسبة بخصوص ضبط النقود وعرضها، وضبط الائتمان الكلي (Credit Aggregates).

**تضخم نقدي (Monetary Inflation) (217):**

في النقود والمصارف (Money & Banking)، بخاصة في مجال عرض النقد (Money Supply)، هو شكل من أشكال التضخم الذي يُسببه ارتفاع عرض النقد، أكثر مما يتحمل النظام الإنتاجي في اقتصاد ما.

**استفحال نقدي (Monetary Overhang) (218):**

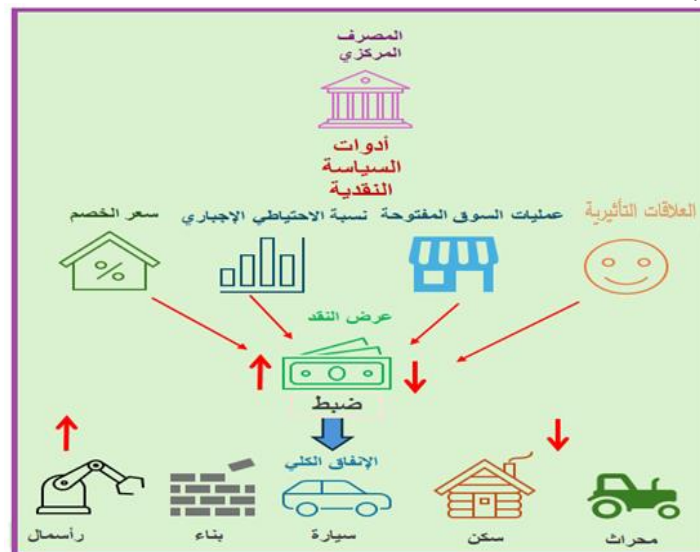
في النقود (Money & Saving)، بخاصة في مجال التضخم (Inflation)، هو ظاهرة تراكم الادخارات الفردية والكلية (Individual or Aggregate Savings)، التي قد تُسبب موجة شديدة من التضخم المفاجئ، نتيجة للإنفاق العالي الذي يتبع إنفاق المدخرات، بخاصة على السلع الاستهلاكية.



حدثت هذه الظاهرة في دول أوروبا الشرقية، بسبب قلة الإنفاق، الناتج عن عجز السوق عن توفير الكثير من السلع، تحت وطأة الأنظمة الشيوعية. ما يعني بأن الادخارات الفردية والجماعية لم تكن طوعية، بل بسبب قلة السلع التي يُمكن شراؤها.

**سياسة نقدية (Monetary Policy) (219):**

في النقود والمصارف (Money & Banking)، بخاصة في مجال عرض النقد (Money Supply)، هي سياسة حكومية، تُنفَّذ، في معظم أجزائها، والعمليات المرتبطة بها، من السلطة النقدية (Monetary Authority)، أي المصرف المركزي (Central Bank) في معظم الدول، بهدف التأثير في الطلب الكلي (Aggregate Demand)، بواسطة ضبط عرض النقد.





يلجأ المصرف المركزي في تنفيذ السياسة النقدية إلى واحدة أو أكثر من الأدوات الآتية: (1) **سعر الخصم** (*Discount Rate*)، وهو سعر الفائدة الذي يفرضه على الأموال التي يقرضها للمصارف التي تقع تحت رقابته. فإذا كان **سعر الخصم** منخفضاً، فإن المصرف التجاري يُقرض أمواله بأسعار فائدة منخفضة، بعد أن سعر الخصم هو سعر إقراض الجملية (أي بمبالغ كبيرة)، وإذا كان سعر الخصم مرتفعاً فإن المصرف التجاري يُقرض بأسعار فائدة مرتفعة. لذا يستطيع **المصرف المركزي** أن يضبط، ولو جزئياً، كمية النقود المتداولة. (2) **نسبة الاحتياطي الإجمالي** (*Required Reserve Ratio*)، وهي نسبة من المبالغ النقدية التي يودعها عامة الناس والمؤسسات الخاصة والعامة في المصارف التجارية، التي يجب أن توضع في حسابات خاصة في المصرف المركزي، تحسباً لأي طارئ. فإذا كانت النسبة عالية فإن **المصرف المركزي** يجد من قدرة المصارف التجارية على تقديم القروض، أما إذا كانت النسبة منخفضة، فإن **المصرف التجاري** يستطيع تقديم مزيد من القروض. وفي جميع الأحوال يستطيع **المصرف المركزي** ضبط عرض **النقد**، ما يؤدي إلى التأثير في مستوى الإنفاق، وضبط التضخم. (3) **عمليات السوق المفتوحة** (*Open Market Operations*)، وهي عمليات شراء السندات الحكومية وبيعها التي يجريها **المصرف المركزي**. فإذا اشترى **المصرف المركزي** السندات التي أصدرها نيابة عن الحكومة، فإنه يضخ النقد (السيولة) في الاقتصاد، أما إذا باع السندات، فإنه يسحب النقد (السيولة) من الاقتصاد؛ فتؤدي الأولى إلى زيادة الإنفاق الكلي، وتؤدي الثانية إلى انخفاض الإنفاق، بسبب قلة السيولة. (4) **العلاقات التأثيرية** (*Jawboning*) بين **المصرف المركزي** والمصارف الأخرى، حيث يستخدم سلطته الأخلاقية والتنظيمية والمعرفية في ضبط عرض النقد.

#### لجنة السياسة النقدية (*Monetary Policy Committee*) (220):



في النقود والمصارف (*Money & Banking*)، بخاصة في مجال عرض النقد (*Money Supply*)، هي مجموعة من الخبراء النقديين، والممارسين للعمل المصرفي المركزي والتجاري، تُعنى بوضع الخطط والإجراءات الواجب اتخاذها، بالتعاون مع وزارة المالية، في بلد ما، في سبيل تنفيذ السياسة النقدية الناجعة، يأتي التضخم وأسعار الفائدة في قائمة أولوياتها المستهدفة.

#### حجاب نقدي (*Monetary Veil*) (221):

في الاقتصاد السلوكي (*Behavioral Economics*)، هو حالة نفسية يعيشها الفرد تنتج عن ظاهرة النقود بوصفها حجاباً يُشتت انتباه الفرد عن الأنشطة الحقيقية التي تحدث في الاقتصاد.

#### تنقيد (نقدنة) (*Monetization*) (222):

في السياسة المالية (*Fiscal Policy*)، والتمويلات (المالية) العامة (*Public Finances*)، والسياسة النقدية (*Monetary Policy*)، بخاصة في مجال عرض النقد (*Money Supply*)، هو عملية تمويل مديونية الحكومة (*Government Debt*) بواسطة زيادة عرض النقد. وعادة يحدث ذلك عندما يَضُغَب على الحكومة أن تقترض من المصارف التجارية، ومن سوق النقود (*Money Market*) بإصدار سندات بأسعار فائدة عالية، لأن ذلك قد يؤدي إلى ارتفاع حجم الودائع في النظام المصرفي التجاري (*Commercial Banking System*)، ويتسبب في زيادة عرض النقد. إذ تهدف عملية التنقيد إلى إبقاء أسعار الفائدة منخفضة، ومنع حدوث ظاهرة الازدحام (*Crowding Out*)، أي مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على القروض من النظام المصرفي التجاري، وهي ظاهرة قد تؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة. وعادة ينظر الاقتصاديون إلى عملية التنقيد بوصفها مؤشراً على مستوى التنمية الاقتصادية المتحققة في البلد المعني.

**نقود (Money) (223):**

في النظرية الاقتصادية (*Economic Theory*)، هي مصطلح يحمل معنيين: (1) أي شيء يُقبل في الحال، وبشكل عام، مقابل دفع مستحقات الديون، وأثمان السلع (البضائع والخدمات)، المباعة والمشتراة. (2) مطلوبات مستحقة على الحكومة أدخلتها في الاقتصاد، بوساطة إجراءات تحويلات إلى المنشآت والأفراد والأسر، عند شرائها أصولاً من شكل ما. تؤدي النقود ثلاث وظائف أساسية: (أ) **وسط للتبادل** (*Medium of Exchange*)، أي أنها **الوسط** الذي تُشتري وتُباع فيه السلع. (ب) **وحدة حسابية** (*Unit of Account*)، أي أن البيع والشراء والمعاملات، بشكل عام، تُسوى بوساطة **النقود**. (ج) **مستودع للقيمة** (*Store of Value*)، أي أن الأشياء، من سلع وغيرها تُقيّم بوساطة **النقود**. ولا يُمكن تحقيق مبدأ تقسيم العمل (*Division of Labor*) من غير **النقود**، وقد سهلت على الناس التخلص من عمليات المقايضة (*Parter*) السلعية المرهقة.



اختلفت أشكال **النقود** عبر التاريخ، فقد استخدم الناس الذهب والفضة وعظام الحيوانات، والحبوب (*Gains*) التي يُصنع منها الطعام، والصوف والملح، والتبغ، والتمر، بوصفها **نقوداً** تؤدي الوظائف التي تؤديها **النقود الحديثة** التي تُسمى **قوة شرائية** (*Purchasing Power*) بموجب القانون النافذ، وهي **المسكوكات والأوراق النقدية** (*Fiat Money*)، إضافة إلى **النقود** التي كانت تصدرها المصارف، وهي **البنكنوت** (*Banknotes*).

**نقود تحت الطلب (Money at Call) (224):**

في **النقود والمصارف** (*Money & Banking*)، هي أكثر أشكال النقود سيولة بعد النقد السائل (*Cash*).



وهذا الشكل من النقود هو الذي يُمكن سحبه في الحال من **سوق النقود** (*Money Market*)، الذي أُقرضت فيه، ومثال عليها القروض قصيرة الأجل، التي تنص اتفاقية إقراضها على دفعها عند الطلب.

**مصرف مركز للنقود (Money Center Bank) (225):**

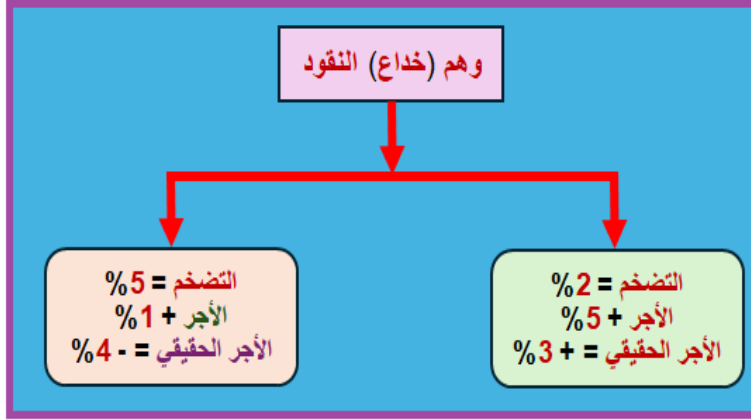
في **النقود والمصارف** (*Money & Banking*)، بخاصة في مجال حجم الأصول التي يمتلكها مصرف ما، هو من أكبر المصارف الأمريكية امتلاكاً للأصول (*Assets*)، وتنحصر عملياته في التعامل مع الحكومة، والشركات الكبرى، والمصارف العادية. ويذكر أن هناك أكثر من عشرة **مصارف** من هذا النوع، في الولايات المتحدة، معظمها في مدينة نيويورك.

**ناتج محلي إجمالي مُقيّم بالنقود (Money Gross Domestic Product) (226):**

في **الاقتصاد الكلي** (*Macroeconomics*)، هو القيمة النقدية بالعملة المحلية، أو بعملة عالمية معترف بها، لكل أشكال الدخل المتأتية من الأنشطة الاقتصادية، في بلد ما، في مدة زمنية ما. وعادة يكون هذا الناتج هدفاً في صياغة السياسة الاقتصادية الكلية.

## وهم (خداع) النقود (Money Illusion) (227):

في الاقتصاد السلوكي (Behavioral Economics)، هي حالة ارتباك في ذهن المتعامل (المستهلك، أو البائع، أو



المشتري، أو العامل) يخلط فيها الشخص القيمة الاسمية (Nominal Value) للنقود مع القيمة الحقيقية (Real Value). وعادة ما تتراقى مثل هذه الحالة في مدد التضخم، التي يكون فيها العمال والمستهلكون على استعداد لقبول أجور وأسعار أعلى مما اعتادوا عليها، لأنهم لم يأخذوا حالة التضخم بعين الحسبان.

## دخل نقدي (دخل اسمي) (Money Income) (228):



في النظرية الاقتصادية (Macro & Microeconomics)، هو التعبير عن الدخل المتأتي من الأجور، أو إيجار الأرض، أو أرباح الاستثمار، بالأسعار الراهنة، عندما يُدفع هذا الدخل. (راجع مسرد: دخل حقيقي (Real Income)).

## غسل أموال (Money Laundering) (229):



في اقتصاديات الجريمة (Economics of Crime)، هي أموال تأتت، على شكل سيولة نقدية، من مصادر غير قانونية، تُرصد في مصارف متعددة، من أجل إخفاء المالك الحقيقي لها. وعادة يكون مصدرها من تجارة المخدرات، وما شابه ذلك من إتيان ممنوع بالقوانين المحلية والدولية.

(راجع مسرد: غسل أموال (Laundering Money)).

## شهادة سوق النقود (Money Market Certificate) (230):

في الاستثمار (Investment)، بخاصة في شهادات الإيداع (Certificate of Deposit) قصيرة الأجل، هي استثمار في سوق النقود (Money Market) الأمريكي، يأتي على شكل إيداع نقدي بهدف جني معدل فائدة، مُحدد، لمدة ستة أشهر. وعادة ما تلجأ جمعيات التوفير (Thrift Associations) إلى هذا الاستثمار، بشرائها شهادات استثمارية في الصناديق الاتحادية (US Federal Funds).

## حساب إيداع في سوق النقود (Money Market Deposit Account) (231):

في أصول المصارف التجارية (Banks' Assets)، والاستثمار المصرفي (Bank Investment)، هي ودائع مصرف التجزئة في الولايات المتحدة (US Retail Bank)، المبنية (المُستندة) على ملكيته لأصول في سوق النقود.

**صندوق استثماري مشترك في سوق النقود (Money Market Mutual Fund) (232):**

في الاستثمار (*Investment*)، خاصة في حصص الصناديق المشتركة (*Mutual Fund*)، التي تستثمر في سوق النقود، هي حصص يشتريها مستثمر ما في صندوق استثماري مشترك. وبدوره يستثمر الصندوق الاستثماري المشترك الأموال المجمعة في إيداعات قصيرة الأجل في سوق النقود (المصارف وشركات التمويل). وعادة تجد الشركات الكبرى في هذا الشكل من الاستثمار وسيلة مريحة للاستثمارات النقدية (السائلة).

**مضاعف النقود (Money Multiplier) (233):**

في النظرية الاقتصادية الكلية (*Macroeconomics*)، خاصة في النظرية النقدية (*Monetary Theory*)، هو التغير في مخزون النقود نتيجة لتغير القاعدة النقدية (النقود ذات القوة العالية) (*High – Powered Money*) بمقدار وحدة واحدة. ويعرف مضاعف النقود (*MM*) رياضياً وفق الصيغة الآتية:

$$MM = \frac{1}{RR}$$

حيث ترمز (*RR*) إلى نسبة الاحتياطي الإجمالي (*Required Reserve Ratio (RR)*).

لنفترض، على سبيل المثال، أن الإيداعات في النظام المصرفي التجاري ارتفعت بمقدار مليون ريال، أي أن التغير في حجم الإيداعات بلغ ( $\Delta D = 1000,000$ ) ريال، وأن نسبة الاحتياطي الإجمالي المحددة من المصرف المركزي (*Central Bank*)، بلغت (10%)، ما يعني أن المخزون النقدي سيرتفع بمقدار:

$$T\Delta = \frac{\Delta D}{RR} = \frac{1000,000}{0.10} = 10,000,000$$

حيث ترمز ( $T\Delta$ ) إلى التغير الكلي في المخزون النقدي، وفي هذا المثال سيرتفع المخزون بمقدار عشرة ملايين ريال.

**شبيهه نقدي (Moneyness) (243):**

في النقود (*Money*)، والاستثمار في الخيارات التمويلية (*Financial Option*)، هو مصطلح يحمل معنيين: (1) أي شيء قريب جداً من النقد السائل (*Cash*)، مناسباً ليكون وسطاً للتبادل (*Medium of Exchange*). (2) الدرجة التي يصل إليها خيار تمويلي (*Option*) كي يُصنف تحت فئة في النقود (*In-The Money*). ويُشير مصطلح في النقود إلى خيار استثماري (*Option*) يتميز بقيمة جوالية (*Intrinsic Value*)، وله فرصة في تحقيق الربح.

**اقتصاد الحوالات النقدية (Money-Order Economy) (235):**

في اقتصاديات الفقر (*Economics of Poverty*)، واقتصاديات التنمية (*Economic of Development*)، هو اقتصاد لبلد ما، يتأتى معظم الدخل فيه من التحويلات (*Remittances*) النقدية التي يرسلها أبناء البلد العاملون في الخارج.

**تقاعدٌ مشتري (Money-Purchase Pension) (236):**

في صناديق التقاعد (*Pension Funds*) واستثماراتها، هو صندوق تقاعدي تُدفع المساهمات الأولية فيه بمقادير ثابتة، لكن الفوائد المرجوة منه تعتمد على حال السوق التمويلي، الذي تُستثمر فيه أصول الصندوق. فكلما ارتفعت أرباح الاستثمار، زادت الفوائد التي يجنيها المساهم في الصندوق، والعكس صحيح.

**عرض النقد (Money Supply) (237):**

في النقود والمصارف (Money & Banking)، بخاصة في مجال السياسة النقدية (Monetary Policy)، هو مجموع كمية النقود المتوافرة في بلد ما. وقد تختلف تصنيفات عرض النقد بشكل بسيط، من بلد لآخر. لكنه يُصنّف (أي عرض النقد)، في معظم اقتصادات العالم، تحت أربعة أصناف رئيسية، تتباين بعض الشيء، وهي: المفهوم الضيق للنقود (ع 1) (M1)، والمفهوم الواسع للنقود (ع 2) (M2)، والمفهوم الأوسع للنقود (ع 3) (M3)، والمفهوم الأكثر اتساعاً للنقود (ع 4) (M4).

**أولاً** المفهوم الضيق للنقود (ع 1) (M1) = النقد المتداول بأيدي الجمهور + حسابات تحت الطلب في المصارف التجارية + حسابات التوفير قصيرة المدة التي يُمكن السحب منها بأي وقت + الاحتياط الإجمالي المودع في حسابات المصارف التجارية لدى المصرف المركزي.

**ثانياً** المفهوم الواسع للنقود (ع 2) (M2) = (ع 1) (M1) + حسابات التوفير طويلة الأجل + حسابات التوفير في مؤسسات مثل صندوق توفير البريد.

**ثالثاً** المفهوم الأوسع للنقود (ع 3) (M3) = (ع 2) (M2) + شهادات الإيداع بمبالغ كبيرة، وطويلة الأجل.

**رابعاً** المفهوم الأكثر اتساعاً للنقود (ع 4) (M4) = (ع 3) (M3) + أشباه النقود.

**قرء (Monkey) (235):**

في النقود (Money)، هو مصطلح شعبي، بريطاني، يشير إلى فئة الخمسمئة من عملة ما، كأن نقول (500) دينار، أو (500) دولار. وقد جاء أصل المصطلح من العملة الهندية من فئة الـ (500) روبية، وكانت عليها صورة قرء.

**قانون مونيت (Monnet's Law) (236):**

في علم الاقتصاد الاجتماعي (Socioeconomics)، هو رأي فلسفي يعود إلى عالم التخطيط التأشيري (Indicative Planning) الفرنسي جين مونيت (Jean Monnet)، الذي عاش في المدة (1888 - 1979)، يرى فيه أنه "لا يقبل الناس التغيير إلا إذا واجهوا ضرورة، ولا يدركون الضرورة إلا إذا وقعوا في أزمة".

**زراعة واحدة (Monoculture Farming) (240):**

في الاقتصاد الزراعي (Agricultural Economics)، هو شكل من أشكال النشاط الزراعي، المؤسس على نوع واحد من المحاصيل الزراعية، في الموسم الزراعي الواحد، ومن رقعة زراعية واحدة، أو المُقتصر على تربية نوع واحد من الحيوانات اللاحمة، من أجل الحصول على لحومها، ومنتجات الألبان منها، كالبقر والخراف والماعز، أو الحصول على لحومها وبيضها، كالدجاج والديك الرومي والنعام.

**اقتصاديات واحدة (Mono-Economics) (241):**

في النظرية الاقتصادية غير التقليدية (Non-Traditional Economic Theory)، هي شكل من أشكال النظرية الاقتصادية، التي يرى منظروها بأنها تنطبق على كل الأنظمة الاقتصادية (Economic System)، وعلى كل الدول، بصرف النظر عن المرحلة التنموية التي وصلت إليها الدولة، وعن الظروف المحيطة بها.



في مقابل ذلك ترى النظرية الاقتصادية الكلاسيكية (Classical Economics)، والنظرية الاقتصادية الماركسية (Marxian Economics)، أن هناك اختلافات واضحة بين كل بلد وآخر، نتيجة للمرحلة التنموية التي وصل إليها الاقتصاد قيد الدراسة.

(راجع مسرد: نظرية المراحل (Stages Theory)).

#### هيئة الاحتكار والاندماج (Monopolies and Mergers Commission) (242):

في التنظيم الصناعي (Industrial Organization)، بخاصة في هيكل السوق (Market Structure)، والاندماج (Merger)، ومكافحة الاحتكار (Antitrust)، هي مؤسسة بريطانية، مفوضة بموجب القانون البريطاني في النظر في قضايا اندماج الشركات ومسائله، والاحتكار، والممارسات المضادة للمنافسة، التي تتلقاها من المدير العام للتجارة العادلة (Director-General for Fair Trading)، أو من وكيل وزارة التجارة والصناعة (State for Trade and Industry). وقد استعيض عن هذه الهيئة، نتيجة لضعفها في اتخاذ القرارات، بهيئة المنافسة (Competition Commission) في العام (1998).

(راجع مسرد: مكافحة الاحتكار (Antitrust)، وسياسة المنافسة (Competition Policy)).

#### منافسة احتكارية (Monopolistic Competition) (243):

في التنظيم الصناعي (Industrial Organization)، بخاصة في هيكل السوق (Market Structure)، هي واحدة من أشكال هيكل السوق، ابتدعها عالم الاقتصاد الأمريكي إدوارد تشامبرلين (Edward Chamberlin) في العام (1932).

رأى تشامبرلين أن كثيراً من المنشآت التي تعمل (فرضياً) في سوق تنافسية، تتمكن من تمييز السلعة التي تعرضها، بشكل يختلف عن المنشآت الأخرى في السوق، أي أنها تعرض سلعتها بشكل أكثر جاذبية، بوساطة الدعاية والإعلان، والتغليف وطريقة العرض، وسبل التسويق الفعالة، فاستطاعت، بناءً على ذلك أن تمارس شكلاً من أشكال الاحتكار المبطن، نتيجة لما سماه تشامبرلين تمييز السلعة (Product Differentiation)، لذا تمكنت من فرض سعر أعلى مما تستطيع المنشأة العاملة في السوق التنافسية. وأدخلت ما يُسمى كلفة بيع (Selling Cost) أعلى، فأصبحت كلفة البيع المضافة كأنها عائق أمام دخول منشآت أخرى (Barrier to Entry) إلى السوق. ما يعني أن المنشأة في سوق المنافسة الاحتكارية تمكنت من خفض مرونة الطلب السعرية (Price Elasticity of Demand)، وتحقيق أرباح اقتصادية، لا أرباحاً عادية. والأرباح الاقتصادية، في هذا السياق، هي الأرباح التي تغطي متوسط الكلفة الكلية (Average Total Cost)، إضافة إلى هامش من الربح يفوق كلفة الفرصة البديلة (Opportunity Cost).

تنخفض التكاليف الحدية (Marginal Cost) في منشأة المنافسة الاحتكارية وتكون أقل من متوسط الإيرادات، شأنها في ذلك شأن المنشأة في سوق الاحتكار (Monopolistic Market)، ويكون سعر بيع السلعة أعلى من القيمة التي تلتقي عندها التكاليف الحدية مع الإيرادات الحدية (Marginal Revenue).

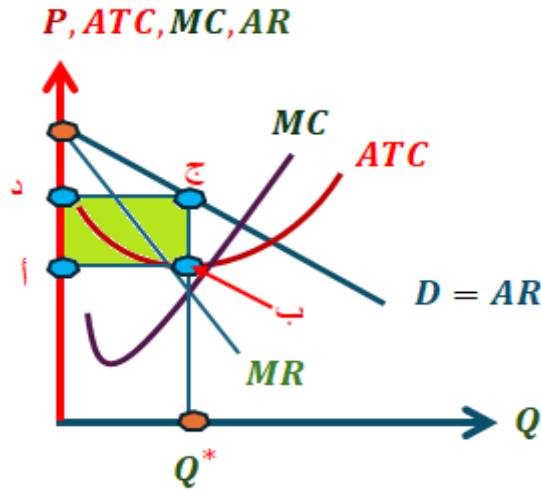
#### احتكار (Monopoly) (244):

في التنظيم الصناعي (Industrial Organization)، بخاصة في هيكل السوق (Market Structure)، هو أحد أشكال هيكل السوق، الذي لا يوجد فيه إلا منتج (بائع) واحد، في القطاع (الصناعة، أو الخدمة) الذي يعمل فيه. ومثال



عليها شركة توليد الكهرباء الوحيدة الموجودة في منطقة ما، وهي الشركة الوحيدة التي تباع الطاقة الكهربائية لمستهلكيها في المنطقة ذاتها. وعادة ما يكون الطلب على السلعة التي يُنتجها المحتكر **عديم المرونة** (*Inelastic Demand*)، أي أن **مرونة الطلب السعرية** (*Price Elasticity of Demand*) تساوي صفراً. وبالتالي فإن زيادة أسعار المنتج لا تؤدي (ولو نظرياً) إلى انخفاض الكميات المطلوبة من السلعة، وتؤدي بالوقت ذاته إلى ارتفاع إيرادات المحتكر.

يُبين الشكل المرفق كيف يتصرف **المحتكر** في السوق:



ترمز ( $Q$ ) إلى **الكمية المنتجة**، و( $D$ ) إلى **الطلب**، وهو في هذه الحالة يُمثل متوسط الإيرادات ( $AR$ )، وترمز ( $MR$ ) إلى **الإيرادات الحدية** (*Marginal Revenues*)، و( $ATC$ ) إلى **متوسط التكاليف الكلية** (*Average Total Cost*)، و( $MC$ ) إلى **التكاليف الحدية** (*Marginal Cost*).

**تُعظم المنشأة أرباحها** عند نقطة التقاء **الإيرادات الحدية** مع **التكاليف الحدية**، وهو التقاطع الذي يقع تحت النقطة (**ب**) مباشرة، وبناءً عليها تُحدد **الكمية المثلى** من الإنتاج ( $Q^*$ )، لكن **سعر بيع المنتج النهائي يُحدده منحنى الطلب عند النقطة (ج)** والنقطة المقابلة لها على المحور العمودي (**د**). أما النقطة (**أ**) فهي ترمز إلى متوسط كلفة إنتاج الكمية المثلى. ما يعني أن **الأرباح الاقتصادية** (*Economic Profit*) هي حاصل ضرب **الكمية المثلى** ( $Q^*$ ) في **سعر البيع** (**د**). أي أنها **مساحة الشكل الأخضر (أ ب ج د)**.

من المفيد للباحث أن نستفيض في شرح الاحتكار، من أجل أن تكون الصورة عنه متكاملة.

يقع **هيكل الاحتكار** في أقصى **طيف التنافس**، وهو في الجهة المعاكسة تماماً لهيكل التنافس التام. ويُعرف من الناحية التقنية بأنه **سوقٌ لسلعةٍ لا يوجد لها بديل قريب، ويُهيمنُ على السوق منتجٌ واحد**. وعادة ما يسيطر **المحتكر** على سوق السلعة لأسباب عديدة، منها ما يرتبط بعدم وجود بديل قريب **للسلعة المُحتكرة**، ومنها ما يعود إلى عدم استطاعة منافسين آخرين الدخول إلى السوق وكسر الاحتكار، بسبب الكلفة المالية الباهظة التي يحتاج إليها المنافس كي يدخل إلى السوق، أو عدم معرفته بتقنية إنتاج السلعة، أو أنه لا يستطيع الحصول على المواد الخام اللازمة في صناعتها. وهناك أسباب كثيرة لنشأة **الاحتكار** ونجاحه، وحمايته من الحكومة أو السلطة المختصة، رغم ما يسببه من تدني في **نجاحة الإنتاج**، و**خسارة في فائض المستهلك**، و**خسارة الوزن الميت**. ومن الأسباب التي يتناولها الاقتصاديون ما يلي:

- أولاً:** وجود **عوائق (Barriers)** أمام دخول المنافسين، قد تكون **عوائق قانونية** أو **مالية**.
- ثانياً:** **اقتصاديات الحجم (Economies of Scale)**، وهي من أهم **العوائق** التي تقف أمام المنافسين، وتكون قوة كامنة لصالح المنشأة التي تحقق **تفوفاً إنتاجياً**، وضد المنشأة التي قد تفكر بالدخول على أنها منتج منافس. فهذه الأخيرة تحتاج إلى وقتٍ وجهدٍ كبيرين للوصول إلى الحالة التي وصل إليها **المحتكر الأصيل**.
- ثالثاً:** انخفاض مرونة الطلب السعرية للسلعة، بسبب عدم وجود البدائل المقبولة.
- رابعاً:** شبكة العلاقات الخارجية والآثار الخارجية الإيجابية التي صنعها المحتكر في مدة وجوده.
- خامساً:** **الأفعال المسببة والمبررات** التي يسوغها **المحتكر** نفسه، وهي ما يُسميها الاقتصاديون **(Deliberate Actions)**. وعادة ما تكون هذه الأفعال والمبررات مصطنعة، وليست حقيقية.
- يأتي **الاحتكار** على أشكال متعددة، ويُصنف تحت مسميات مختلفة، على النحو الآتي:
- 1- **احتكار تام أو مطلق (Perfect or Absolute Monopoly)**: توصف **المنشأة الاحتكارية** بهذه الحالة إذا كانت هي البائع الوحيد للسلعة، والسلعة **لا بديل** لها (**No Substitute**). وعادة ما تكون هذه الحالة نادرة الحدوث.
  - 2- **احتكار غير تام (Imperfect Monopoly)**: يوجد في هذه الحالة بائع واحد، مع **إمكانية وجود بديل للسلعة**، لكنه بديل بعيد. ويسمى هذا **الاحتكار** في بعض الأحيان **الاحتكار البسيط أو النسبي (Simple or Relative Monopoly)**.
  - 3- **احتكار خاص (Private Monopoly)**: يكون **الاحتكار** خاصاً إذا كانت المنشأة التي تدير عملية الاحتكار مملوكة من فردٍ أو مجموعة خاصة من الأفراد، وتعمل على تحقيق الأرباح لمصلحتها الخاصة.
  - 4- **احتكار عام (Public Monopoly)**: يكون **الاحتكار** عاماً إذا كانت المنشأة التي تعمل على إدارة العمل مملوكة من الحكومة أو إحدى مؤسساتها وتؤدي المنشأة عملها من أجل عامة الناس.
  - 5- **احتكار بسيط (Simple Monopoly)**: تُطلق هذه الصفة على **المحتكر** عندما يُعامل مستهلكي السلعة بشكل **أفقي دون تمييز** منه بالسعر نحو أي من عملائه.
  - 6- **احتكار مُميز (Discriminating Monopoly)**: تُطلق هذه الصفة على **المحتكر** عندما يدفع المستهلكون المختلفون أسعاراً مختلفة للسلعة ذاتها.
  - 7- **احتكار قانوني (Legal Monopoly)**: تُطلق هذه الصفة على **المحتكر** عندما يستند في وجوده أصلاً إلى براءة الاختراع، أو علامة تجارية مسجلة، أو أي سند قانوني أو تنظيمي تصدره الحكومة أو السلطة المختصة فيها.
  - 8- **احتكار طبيعي (Natural Monopoly)**: ينشأ هذا النوع من **الاحتكار** إذا استطاعت المنشأة تحقيق **انخفاض في متوسط التكاليف الكلية**، في وقتٍ لا تستطيع منشآت أخرى مجاراتها في ذلك. وقد ينشأ هذا النوع، أيضاً، إذا تميزت المنشأة بموقعٍ مناسب في **منطقة مناسبة**، ووقت مناسب، ومثال على ذلك إذا وُجدَ المحتكر في منطقة غنية بالموارد الطبيعية، وحصل على امتياز التعدين أو حق الاستغلال أو ما شابه، لأن **كلفة الإنتاج تنخفض** عنده بسبب قربه من المنطقة.
  - 9- **احتكار تقني (Technological Monopoly)**: ينشأ هذا النوع عندما تتميز المنشأة **بالعائد الكبير على الحجم (Economies of Large Scale)**، وبخاصة إذا تميزت عمليات الإنتاج برأس مال حقيقي مكثف (**capital intensive**)، أو طرق جديدة في الإنتاج.
  - 10- **احتكار مشترك (Joint Monopoly)**: ينشأ هذا **الاحتكار** عندما تتحد المنشآت، أو تكون تجمعات (كارتيلات) إنتاجية، أو توجد سياساتها لضبط الأسعار والكميات.

أول ما ينبغي الانتباه إليه هو أن سعر بيع السلعة ينخفض مع زيادة الكمية المنتجة (المبيعة). وهذه الحالة تعكس سلوكاً معروفاً للمحتكر بأنه **صانع للسعر** (*Price Maker*)، وأنه يُميز بين مستهلكي سلعته على أساس الكمية التي يشترونها، أو على أساس السعر الذي **يعظم أرباحه**. ويُطلق على هذا السلوك "**التمييز في السعر**" (*Price Discrimination*)، وهو معروف عند شركات بيع الطاقة الكهربائية، مثلاً، لأنها تبيع الطاقة الكهربائية على أساس **حجم الاستهلاك** (*Blocks*). وعلى سبيل المثال، يدفع المستهلكون المنزليون أسعاراً أقل من المستهلكين التجاريين، ويدفع المستهلكون الصناعيون أسعاراً أقل من المجموعتين السابقتين.

### رأسمالية الاحتكار (*Monopoly Capitalism*) (245):

في التنظيم الاقتصادي (*Economic Organization*)، والفلسفة الاقتصادية (*Economic Philosophy*)، والتنظيم



الصناعي (*Industrial Organization*)، هي مصطلح يحمل ثلاثة معانٍ، هي: (1) اقتصادٌ تسيطر على الأنشطة الاقتصادية فيه مجموعة من منشآت احتكار القلة (*Oligopolistic Industries*) الصناعية، ما يُمكن هذه المنشآت من تحقيق فوائض عالية، وأرباح اقتصادية. (2) اقتصاد مُخطَّط مركزياً (*Centrally Planned Economy*)، تُدير منشآته الصناعية احتكارات حكومية، من أجل تسهيل عملية تنسيق الأنشطة الإنتاجية فيه. (3) شركات كبرى عابرة للحدود (*Transnational Corporations*)، تنصرف، حسب الاقتصاديين الماركسيين (*Marxian Economists*)، كأنها مُستعمر أو قوة اقتصادية مهيمنة.

### قوة الاحتكار (*Monopoly Power*) (246):

في التنظيم الاقتصادي (*Economic Organization*)، والاقتصاد الجزئي (*Microeconomics*)، خاصة في نظرية



المنشأة (*Theory of the Firm*)، وهيكل السوق (*Market Structure*)، هي قوة منشأة أو مجموعة من المنشآت المهيمنة على صناعة معينة، أو على الاقتصاد كله. وعادة تُقاس قوة الاحتكار بوساطة صيغ متعددة، منها نسب التركيز (*Concentration Ratios*)، أي النسبة التي تستحوذ عليها المنشأة (أو مجموعة المنشآت) من سوق سلعة معينة.

فإذا كانت قوة التركيز، على سبيل المثال، تساوي (100%) لمنشأة واحدة، فإن ذلك يعني أن المنشأة تمارس الاحتكار، ولا يوجد من ينافسها في السوق. ولو كانت قوة التركيز تساوي (90%) لمنشأة واحدة، و(10%) تعود لمنشآت عدة أخرى، فإن ذلك يعني بأن المنشأة تهيمن على (90%) من حجم السوق. وحجم السوق يعني حجم المبيعات، أو حجم الإنتاج.

وهناك مؤشران آخران لقوة الاحتكار، هما: مؤشر هيرفيندول - هيرشمان (*Herfindahl-Hirschman Index*)، ومؤشر لينير (*Lerner Index*).

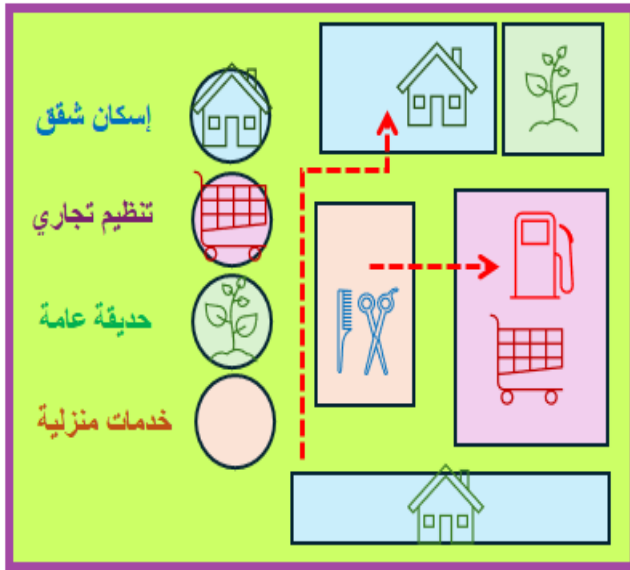
(راجع مسرد: مؤشر هيرفيندول - هيرشمان (*Herfindahl-Hirschman Index*)، ومؤشر لينير (*Lerner Index*)).

### أرباح الاحتكار (*Monopoly Profit*) (247):

في الاقتصاد الجزئي (*Microeconomics*)، خاصة في نظرية المنشأة (*Theory of the Firm*)، والطلب والعرض (*Demand & Supply*)، ومرونة الطلب السعرية (*Price Elasticity of Demand*)، هي أرباح اقتصادية (*Economic Profits*) يحققها محتكر البيع (الإنتاج)، تغطي متوسط التكاليف الكلية (*Average Total Cost*) للإنتاج، بما فيها كلفة الفرصة البديلة (*Opportunity Cost*)، مع هامش ربح أكثر من عادي. وتسمى هذه الأرباح، في بعض الأحيان، أرباح متجاوزة للحد العادي (*Supernormal Profit*).

### تنطيق الاحتكار (*Monopoly Zoning*) (248):

في التمويلات العامة المحلية (*Local Public Finances*)، خاصة في مجال الإيرادات المحلية



(*Local Revenues*)، هي تخطيط دقيق تضعه الحكومة المحلية، في مدينة ما، في دولة ما، تهدف منه إلى إيجاد فائض مالي (*Fiscal Surplus*) اعتماداً على تعظيم الإيرادات المالية (*Maximizing Fiscal Revenue*) وتقليل كلفة تقديم الخدمات (*Minimizing the Cost of Service Provision*)، بوساطة توصيف وتحديد متأنين ودقيقين للمناطق المحلية المشمولة بالخدمات. وعادة تتباين الإيرادات المحلية من مناطق التنظيم المختلفة. وعلى سبيل المثال تدفع مناطق التنظيم التجاري ضرائب أعلى من مناطق السكن، وتدفع مناطق تنظيم الخدمات ضرائب أقل من ضرائب مناطق التنظيم التجاري.

### احتكار الشراء (*Monopsony*) (249) (58):

في الاقتصاد الجزئي (*Microeconomics*)، خاصة في نظرية المنشأة (*Theory of the Firm*)، هو منشأة خاصة أو عامة، تجارية أو غير تجارية، متخصصة بشراء سلعة معينة، من منتجيها، الذين عادة يكونون كُثراً. ويكون محتكر الشراء على الجانب الآخر من طيف هيكل السوق، مقابل محتكر البيع (*Monopoly*). وكما يُدرك معنى احتكار الشراء لنضرب مثلاً مستقيضاً عنه، على النحو الآتي:

58- يعتمد شرح هذا المسرد على ما جاء في كتاب واضح معجم لسان العرب الاقتصادي: مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار وائل - عمان - الأردن، 2014.

لنفترض أن **كريمًا** يعيش في بلدة صغيرة، تحيط بها البساتين وحقول القمح من كل الجهات. وهو أغنى واحد في البلدة، فقد ورث عن أبيه أرضاً شاسعة، كان يزرعها قمحاً وشعيراً، ومحاصيل حقلية أخرى. وكان مما ورثه عن أبيه، أيضاً، مستودعات كبيرة لتخزين الحبوب، ومطحنة القمح الوحيدة في البلدة.

كانت الصنعة الوحيدة التي يتقنها أهل البلدة هي الزراعة والفلاحة، وخاصة زراعة المحاصيل الحقلية، ومنها القمح الذي كان مصدر رزقهم، وغذاء أساسياً في حياتهم. وكانت الأرض التي يملكها أهل البلدة واسعة، ولم تصلح إلا لمثل هذه الصنعة. وكان أبو كريم يذهب، في نهاية كل موسم حصاد، إلى حقول البلدة ليشتري ما يفيض عن حاجة أصحابها من القمح والشعير. فقد امتلك المطحنة الوحيدة في البلدة، واستعملها، بكفاءة عالية، في طحن قمح الفلاحين من أهل البلدة والبلدات المجاورة، وطحن القمح الذي يشتريه منهم، ثم ينقل الطحين إلى المدن المجاورة من أجل بيعه للمخابز ومصانع الحلوى. ومع مرور الأيام زاد اعتماد أهل البلدة على الدخل الذي يأتيهم من بيع القمح الفائض، وترسخت العلاقة بين أبي كريم وأهل البلدة، وأصبحت شغلهم الشاغل.

عندما ورث **كريم** هذه الأعمال عن أبيه، كانت أمور الناس قد زادت تعقيداً وتشابكاً، وزاد عدد المستهلكين لطحين القمح، وطلب أصحاب المخابز ومصانع الحلوى توقيع عقود لشراء الطحين من كريم، للمواسم المقبلة، فهي أهم المواد الخام التي يحتاجونها، ولا يستطيعون دونها أن يؤديوا أعمالهم. ولا بد، والأمر كذلك، أن يؤمنوا مصادر موثوقة لهذه المادة. بناءً على كل ذلك فكر **كريم** في ما ينبغي أن يفعله: هل يدخل مع الفلاحين في مفاوضات منظمة من أجل تأمين ما تحتاجه المطحنة من القمح، لتلبية طلبات المخابز ومصانع الحلوى، أم يترك الأمور دون تعاقد، ما يعني أنه سيعرض مصالحه للمخاطرة.

يُسمى **كريم**، في هذا الوضع الغريب، **مُحتكر الشراء (Monopsonist)**، وهو المشتري الوحيد، والمطلق لسلعة القمح، ويمارس **احتكار الشراء (Monopsony)**. ويسمى في بعض الأحيان **الباحث عن السعر (Price Searcher)** أو **صانعاً للسعر**. وهو المشتري الوحيد الذي يقابله عددٌ كبيرٌ من البائعين المتنافسين على رضائه<sup>(59)</sup>. والمعروف عن **مُحتكر البيع** بأنه يملك سلطة مطلقة في السوق لأنه البائع الوحيد، ويقابله عددٌ كبيرٌ من المشترين. أما **مُحتكر الشراء** فإنه يملك سلطة مطلقة على الشراء التجاري من السوق لأنه المشتري الوحيد، ويقابله عددٌ كبيرٌ من البائعين. من الضروري تحديد بعض التعريفات في مجال مُحتكر الشراء:

**عرض السوق الذي يواجهه محتكر الشراء**: عندما يقرر المستهلك العقلاني شراء وحدة إضافية من سلعة يرغب فيها، فإنه يقارن الفائدة الإضافية من السلعة بما يدفعه ثمناً للوحدة الإضافية. وهو بهذا يقارن ما يمكن تسميته **القيمة الإضافية** أو **قيمة المنفعة الإضافية (Marginal Value or Value of Marginal Utility)** بالإنفاق الإضافي **(Marginal Expenditure)**. ويمكننا صياغة هذين المفهومين على النحو الآتي:

- 1- **القيمة الإضافية ( $\Delta V$ )**: هي **القيمة النقدية للزيادة الحاصلة في المنفعة الكلية عند استهلاك (شراء) وحدة إضافية من السلعة**، وهو **التعريف الضمني لمنحنى الطلب على سلعة ما**.
- 2- **الإنفاق الإضافي ( $\Delta E$ )**: هو **الزيادة الحاصلة في إنفاق المشتري عندما يستهلك (يشتري) وحدة إضافية من السلعة**.

59- لو كان عدد البائعين قليلاً لاستطاع البائعون ممارسة احتكار القلة، واختلفت الصورة عما ناقشه في هذا الفصل.

القيمة الإضافية هي المنفعة الحدية، لكن يُنظر إليها من زاوية قيمتها النقدية، والإنفاق الإضافي هو الكلفة الإضافية، لكن يُنظر إليها من زاوية تخص مستهلك السلعة. ويمكن وضع هذين التعريفين في شكلين رياضيين، عن السلعة (X) على النحو الآتي:

$$\Delta V = \left( \frac{\Delta TU_X}{\Delta Q_X} \right) \times P_X = MU_X \times P_X$$

$$\Delta E = \frac{\Delta(P_X \times Q_X)}{\Delta Q_X}$$

يُبين مبدأ تعظيم المنفعة أن مستهلك السلعة يستمر في شراء الوحدات منها، ما دام باقياً:

$$[\Delta V > \Delta E]$$

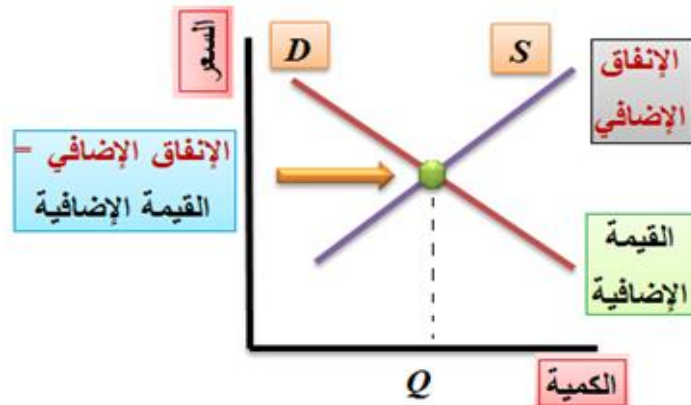
لنفترض توافر البيانات المدرجة في الجدول (أ)، عن السلعة (X)، وجدول الكمية المطلوبة منها، من المستهلك أيم، وسعرها في سوق المنافسة التامة.

جدول (أ)

| الكمية<br>(Q <sub>X</sub> ) | سعر الوحدة<br>(P <sub>X</sub> ) | الإنفاق الكلي<br>(P <sub>X</sub> × Q <sub>X</sub> ) | الإنفاق الإضافي<br>$\Delta E = \frac{\Delta(P_X \times Q_X)}{\Delta Q_X}$ | متوسط الإنفاق<br>(AE)<br>$= \left( \frac{P_X \times Q_X}{P_X} \right) = P_X$ |
|-----------------------------|---------------------------------|-----------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------|
| 0                           | 10                              | 0                                                   | 10                                                                        | 10                                                                           |
| 1                           | 10                              | 10                                                  | 10                                                                        | 10                                                                           |
| 2                           | 10                              | 20                                                  | 10                                                                        | 10                                                                           |
| 3                           | 10                              | 30                                                  | 10                                                                        | 10                                                                           |
| 4                           | 10                              | 40                                                  | 10                                                                        | 10                                                                           |
| 5                           | 10                              | 50                                                  | 10                                                                        | 10                                                                           |
| 6                           | 10                              | 60                                                  | 10                                                                        | 10                                                                           |

من الواضح أن  $(\Delta E = P_X = AE)$ . أي أن سعر السلعة في سوق المنافسة التامة هو قيمة الإنفاق الإضافي عليها، وهو نفسه قيمة متوسط الإنفاق على السلعة، وبالتالي يُمثل **منحنى العرض في سوق المنافسة التامة** منحنى الإنفاق الإضافي، وذلك اعتماداً على مبدأ  $(MR=MC)^{(60)}$ . ويمكن تصور العلاقة بين الإنفاق الإضافي والقيمة الإضافية وفق الشكل (أ).

شكل (أ)



60- يحتاج الباحث إلى بعض الخيال كي يتصور أن  $(MC = \Delta E)$  وأن  $(MR = \Delta V)$ .



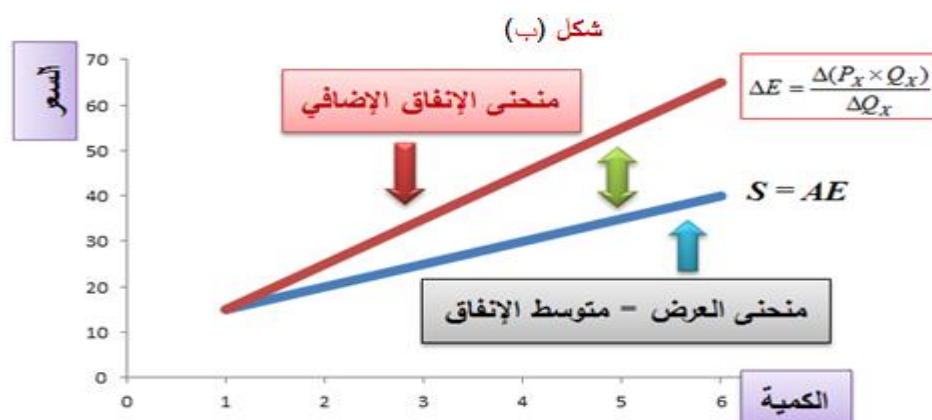
من الضروري أن ندرك السبب الأول والأخير الكامن وراء هذا الوضع، وهو أن البائعين والمشتريين الكثير في **السوق التنافسية** يتفاعلون في حقلها دون أي مؤثرات من خارج السوق، وأن كل واحد ليس له وزن نسبي مقارنة بحجم السوق من حيث عدد المتفاعلين فيه، ومن حيث الكميات التي تُتبادل مقابل القوى الشرائية. وكل واحد من البائعين والمشتريين يقرر بمحض إرادته ما يعظم أرباحه إذا كان بائعاً، وما يعظم فائدته (منفعته) إذا كان مشترياً. لكن الصورة التي يواجهها **كريم** في سوق **القمح** ليست مشابهة لحالة سوق المنافسة التامة. فهو **المشتري الوحيد**، وأمامه عدد كبير من البائعين، الكبار والصغار، وله مصالح كبيرة، وواسعة وقوية مع المخازن ومصانع الحلوى، وهو غني ومليء من الناحية المالية<sup>(61)</sup>. وكي يتمكن من الإيفاء بالعقود التي أبرمها (**أو سيبرمها**) مع أصحاب هذه الصناعات، فإن عليه أن يزيد سعر شراء **القمح** إذا أراد من الفلاحين أن يزيدوا إنتاجهم، ويكونوا على استعداد لبيع الكميات الفائضة عن حاجاتهم لها.

لنفترض أن **محتكر الشراء كريم** يواجه الكميات والأسعار وفق الجدول (ب):

جدول (ب)

| الكمية<br>( $Q_X$ ) | سعر الوحدة<br>( $P_X$ ) | الإنفاق الكلي<br>( $P_X \times Q_X$ ) | الإنفاق الإضافي<br>$\Delta E = \frac{\Delta(P_X \times Q_X)}{\Delta Q_X}$ | متوسط الإنفاق<br>( $AE$ )<br>$= \left( \frac{P_X \times Q_X}{P_X} \right) = P_X$ |
|---------------------|-------------------------|---------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------|
| 0                   | 10                      | 0                                     | —                                                                         | —                                                                                |
| 1                   | 15                      | 15                                    | 15                                                                        | 15                                                                               |
| 2                   | 20                      | 40                                    | 25                                                                        | 20                                                                               |
| 3                   | 25                      | 75                                    | 35                                                                        | 25                                                                               |
| 4                   | 30                      | 120                                   | 45                                                                        | 30                                                                               |
| 5                   | 35                      | 175                                   | 55                                                                        | 35                                                                               |
| 6                   | 40                      | 240                                   | 65                                                                        | 40                                                                               |

نلاحظ من جدول **محتكر الشراء** أن ( $\Delta E > P_X = AE$ ). ويمكن تصور هذا الوضع، بيانياً، وفق الشكل (ب)، وهي العلاقة بين الإنفاق الإضافي ومتوسط الإنفاق الذي يمثل عرض السلعة التي يواجهها **كريم** بصفته **محتكر الشراء**:



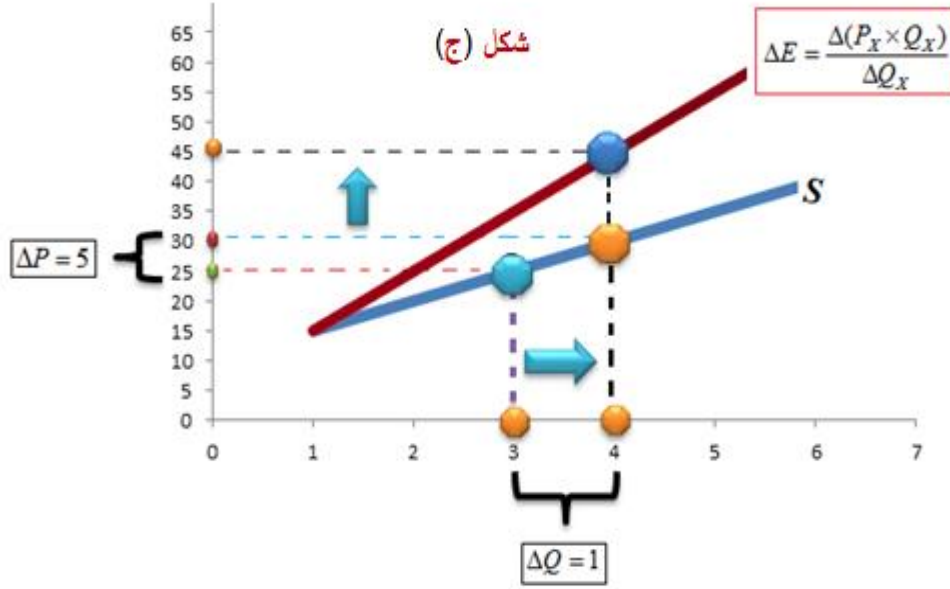
هنا **المعضلة التي يواجهها كريم**: لنفترض، في بداية الأمر، أن كمية القمح التي عرض الفلاحون بيعها لمنشأة **كريم** كانت ( $Q_X = 3$ ) وحدات مقابل السعر الذي **وضعه** المنشأة، ومقداره ( $P_X = 25$ ). وقد أرادت المنشأة، بعد إبرام العقود مع

61- لا بد من الافتراض أن محتكر الشراء كبير من حيث الحجم، وإلا انتفت النظرية من أساسها.

المخابز ومصانع الحلوى، زيادة الكمية المشتراة من الفلاحين، من  $(Q_x = 3)$  إلى  $(Q_x = 4)$ . ما يعني أن الإنفاق الإضافي على الوحدة الرابعة (وليس أربع وحدات) سيكون على النحو الآتي:

$$\Delta E = 30 + 5 + 5 + 5 = 45$$

أي أن زيادة الكمية المشتراة بوحدة واحدة، فقط، ستجبر المنشأة على رفع سعر الوحدات السابقة على الوحدة الإضافية. ومن الحساب البسيط السابق، اضطرت المنشأة إلى دفع ثمن الوحدة الرابعة ومقدارها (30). ويُزاد إلى ذلك ثمن إضافي مقداره (5) للوحدة الثالثة و(5) للوحدة الثانية، و(5) للوحدة الأولى. وهذا الوضع موضح في الشكل (ج).



زيادة

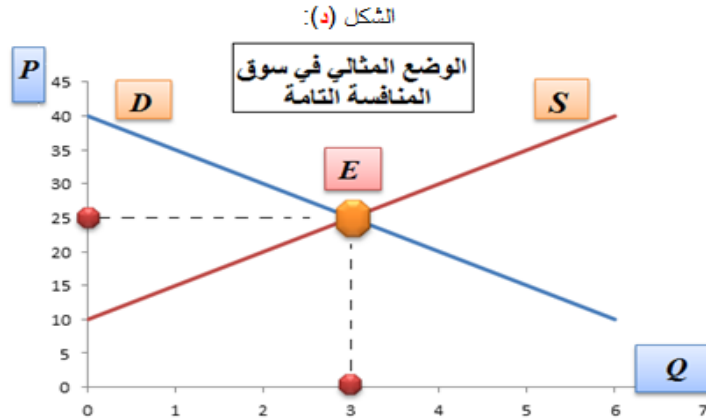
أدت

الكمية المشتراة بمقدار وحدة واحدة إلى ارتفاع سعر الشراء من (25) إلى (30)، أي بمقدار (5)، لكن هذه الزيادة انعكست على جميع الوحدات السابقة: الثالثة والثانية والأولى.

تعلّم كريم من أبيه كثيراً من أساسيات التجارة وإدارة الأعمال. وأهم شيء تعلمه في السنوات التي قضاها معه كان ما يحتاجه السوق من طحين القمح، وعلى وجه الخصوص الطلب من أصحاب المخابز ومصانع الحلوى. ومع مرور الأيام تبين لكريم أن جدول الطلب التالي يعكس أو يُمثّل، إلى حدٍ كبير، طلب السوق:

| الكمية (Q) | السعر (P) |
|------------|-----------|
| 0          | 40        |
| 1          | 35        |
| 2          | 30        |
| 3          | 25        |
| 4          | 20        |
| 5          | 15        |
| 6          | 10        |

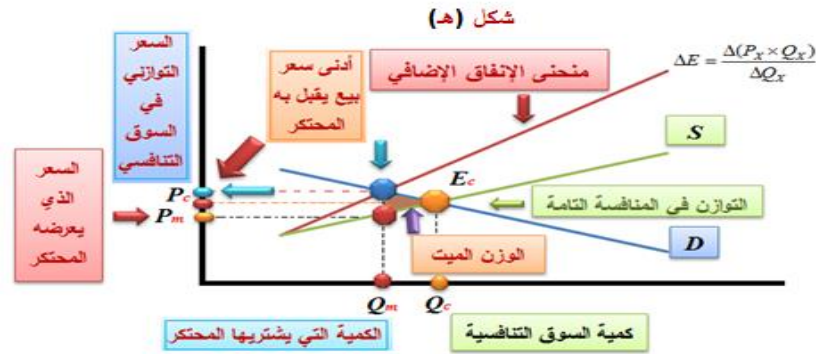
لو كانت منشأة كريم تعمل في سوق المنافسة التامة لكان تقاطع منحنيي الطلب والعرض وفق الشكل (د):



حيث الكمية التوازنية (3)، والسعر التوازني (25)، وذلك قياساً على منحنى العرض في الشكل (ج). لكن منشأة كريم تعمل في بنية احتكار الشراء، لذا فإنها تعظم أرباحها على نحو مختلف.

يمثل منحنى الطلب، في هذه الحالة، الإيرادات الحدية، لأن كل نقطة عليه تُعلم المنشأة بالإيراد الحدي من كل وحدة من القمح يتم بيعها في السوق. لذا، فإن كمية القمح التي تعظم أرباح المنشأة هي التي تكون كلفة كل وحدة إضافية منها مساوية للإيراد الحدي المتوقع من بيع تلك الوحدة.

يوضح الشكل (هـ) الصورة البيانية لتعظيم الربح من محتكر الشراء كريم.



عند تحليل الشكل على شكل نقاط نجد:

**أولاً)** الكمية التي ينبغي شراؤها من الفلاحين لو كانت السوق تنافسية صافية هي التي تتحقق من تقاطع منحنى الطلب (D) مع منحنى العرض (S) عند النقطة (E\_c)، فتكون الكمية (Q\_c) والسعر (P\_c).

**ثانياً)** الكمية التي يشتريها محتكر الشراء هي التي تتحقق من تقاطع منحنى الطلب (D) مع منحنى الإنفاق الإضافي، وهذه الكمية هي (Q\_m) والسعر الذي يعرضه المحتكر على الفلاحين هو (P\_m).

**ثالثاً)** النقاط على منحنى الطلب تعطي الإيرادات الحدية للمنشأة، والنقاط على منحنى الإنفاق الإضافي تعطي التكلفة الحدية على المشتري، فالمشتري يستمر بشراء القمح ما دامت الإيرادات الحدية أعلى من التكاليف الحدية، لذا فإن أقل سعر يقبل به المحتكر من المخازن ومصانع الحلوى لا يقل عن السعر الذي ينتج عن تقاطع منحنى الطلب على القمح مع منحنى الإنفاق الإضافي. وهو أسفل السهم الأزرق مباشرة، وفوق (P\_m) على المحور العمودي.

**رابعاً** هناك خسارة وزن ميت محصورة في المثلث الواقع إلى يسار ( $E_c$ ) بين النقاط الثلاث الكبيرة (الصفراء والحمراء والزرقاء).

**خامساً** تحت بنية احتكار الشراء تكون الكمية التوازنية ( $Q_m$ ) أقل منها في حالة المنافسة الصافية ( $Q_c$ )، أي أن  $(Q_m > Q_c)$ .

لنفترض أن منظومة المعادلات الآتية التالية تمثل حالة الطلب والعرض في سوق القمح الذي تتعامل به منشأة **كريم**:

$$D \rightarrow P = 80 - Q$$

$$S \rightarrow P = 10 + 6Q$$

حيث ترمز ( $D$ ) لمعادلة الطلب، و( $S$ ) لمعادلة العرض.

يمكن حساب التوازن، بمساواة الطلب والعرض، ثم حساب القيم التي تحقق التوازن:

$$80 - Q = 10 + 6Q$$

$$\therefore 70 = 7Q$$

$$\therefore Q^* = \frac{70}{7} = 10$$

بتعويض قيمة ( $Q^*$ ) في معادلة الطلب أو العرض نحصل على:

$$P^* = 80 - 10 = 70$$

$$P = 10 + 6 \times 10 = 70$$

أي أن قيمة السعر ( $P^* = 70$ ) متسقة في طرفي الطلب والعرض. والنتيجة السابقة هي لسوق القمح التنافسية، فقط .

يمكن إجراء الحسابات ذاتها باستخدام المعادلات ذاتها **لسوق محتكر الشراء** على النحو الآتي:

الإنفاق الكلي هو ( $P \times Q$ )، ما يعني أن حاصل ضرب السعر ( $P$ ) في معادلة العرض يعطي دالة الإنفاق الكلي، أي أن:

$$TE = P \times Q = Q(10 + 6Q)$$

$$= 10Q + 6Q^2$$

حيث ترمز ( $TE$ ) **للإنفاق الكلي** ( $Total\ Expenditure$ ). وتعطينا المشتقة الأولى لهذه الدالة **الإنفاق الإضافي** ( $Marginal\ Expenditure$ ):

$$\Delta E = \frac{dTE}{dQ} = 10 + 12Q$$

للحصول على الكمية التوازنية نسوي بين الطلب والإنفاق الإضافي في سوق احتكار الشراء. أي أن:

$$80 - Q = 10 + 12Q$$

$$\therefore 13Q = 70$$

$$\therefore Q^* = \frac{70}{13} = 5.385$$

وهي الكمية التي تعظم أرباح محتكر الشراء. وللحصول على السعر الذي يفرضه محتكر الشراء على البائعين نعوض الكمية في معادلة العرض على النحو الآتي:

$$\begin{aligned} P &= 10 + 6Q \\ &= 10 + 6 \times 5.385 \\ &= 42.31 \end{aligned}$$

وهذا السعر هو أعلى سعر يعرضه **المحتكر** على البائعين مقابل الكمية التي يرغب فيها. وعند مقارنة الكمية والسعر السائدين في **سوق احتكار الشراء** بمثليهما السائدين في سوق المنافسة التامة؛ نجد أن الفرق كبير. بتعويض الكمية التوازنية، لسوق احتكار الشراء، في معادلة الطلب نحصل على أعلى سعر يقبل أن يدفعه محتكر الشراء إلى البائعين مقابل الحصول على آخر وحدة من الكمية المشتراة، وهي على النحو الآتي:

$$P_{max} = 74.615$$

بناءً على هذه النتائج يكون أقل سعر يقبل أن يبيع به القمح للمخابز ومصانع الحلوى هو نفسه أعلى سعر يقبل أن يدفعه للحصول على آخر وحدة من القمح، وهذا السعر هو (74.615).

#### طرق مونت كارلو (Monte Carlo Methods) (250):

في الاقتصاد القياسي (Econometrics)، ونظرية الاحتمال (Probability Theory)، والإحصاء الاستدلالي (Inferential Statistics)، هي أساليب محاكاة احتمالية، مبنية على عدد كبير من المشاهدات (Observations)، يستخدمها الباحثون في تقدير معلمة (Parameter) ما، أو معلومات عدة، وذلك بالاستناد إلى معاينة (Sampling) المجتمع الإحصائي قيد الدراسة، وسحب العينات بالطرق العلمية الموثوقة، ثم إجراء تقديرات الانحدار (Regression) بشكل متتالي حتى يتأكد الباحث من أنه حصل على تقديرات غير المتحيزة (Unbiased).

#### جمعية جبل بليرين (Mont Pelerin Society) (251):

في الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (Economic, Social & Political Philosophy)، هي مجموعة من مفكري الاقتصاد والاجتماع المتحررين (Liberal)، اجتمعت لأول مرة في نيسان (إبريل) من العام (1947)، في منتجع جبل بليرين - سويسرا، من أجل مناقشة فلسفة التحررية (Liberalism)، وأسباب تراجعها، واحتمال انبعاثها وصعودها مرة أخرى. وقد هيمن على المجموعة الأولى عدد من قادة الفكر الاقتصادي من أمثال فريدريك هايك (Fredrik Hayek)، وكارل بوبر (Karl Popper)، ومايكل بولياني (Michael Polyani)، وليون روبينز (Lionel Robbins)، وفون مايزز (von Mises)، ثم توسعت لتضم ميلتون فريدمان (Milton Friedman)، وجورج ستيغليز (George Stigler).



كان لهذه الجمعية مجموعة من **السياسيين المتنفذين**، الداعمين لها، ضمت **كونراد أديناور** (**Konrad Adenauer**) من ألمانيا، و**آرثر برنز** (**Arthur Burns**) من **الولايات المتحدة الأمريكية**، و**إينوك باول** (**Enoch Powell**)، و**السير كيث جوزيف** (**Sir Keith Joseph**)، و**السير جيفري هاو** (**Sir Geoffrey Howe**)، من **بريطانيا**.

### اقتصاد ضوء القمر (**Moonlight Economy**) (252):

في الاقتصاد الوطني (**National Economy**)، هو اقتصاد تسود في بعض أجزائه حالات بيع وشراء بوساطة النقد السائل (**Cash**)، بشكل مكثف، وذلك من أجل تفادي تثبيت قيم الصفقات في سجلات مادية، وتفادي دفع الضرائب المستحقة.

(راجع مسرد: اقتصاد نقد سائل (**Cash Economy**)).

### جمع بين وظيفتين (**Moonlighting**) (253):

في الاقتصاد السلوكي (**Behavioral Economics**)، واتخاذ القرارات الفردية (**Individual Decision Making**)، هو عمل شخص ما في وظيفتين، بشكل غير قانوني. وعادة تكون إحدى الوظائف أساسية من حيث الدخل والمكانة، وتكون الثانية مصدراً إضافياً ومكماً للدخل.

تسود هذه الممارسة في **الاقتصادات منخفضة الدخل**، أو في قطاعاتٍ منها يكون مستوى الأجور فيها منخفضاً.



### خطر أخلاقي (**Moral Hazard**) (254):

في التمويلات (المالية) العامة (**Public Finances**)، خاصة في مجال الآثار الخارجية السالبة



(**Negative Externalities**)، والتأمين (**Insurance**)، والالتزام بالعقود، هو سلوك أو عمل خطر، أو مخاطرة ما يفعلها فرد ما، يخالف بها نصوص عقد تأمين ما.

يركز الاقتصاديون المختصون على الخطر الأخلاقي الناجم عن مخالفة عقود التأمين: تأمين ضد الحريق، أو تأمين على الحياة، أو تأمين ضد حوادث السير، حيث لا يراعي الشخص الذي اشترى عقد التأمين أصول المحافظة على الشيء المراد تأمينه، كالبيت ضد الحريق، أو حياة الشخص ذاته، أو السيارة

المؤمن عليها، لأنه لا يتحمل أية كلفة، سوى كلفة التأمين ذاته. لذا، فهو يرفع من احتمال وقوع الحدث غير المرغوب فيه وينقل عبء المخاطرة إلى كاهل المؤمن (**Insurer**). وعادة يعزو الاقتصاديون ظاهرة الخطر الأخلاقي إلى مسألة لاتماثل المعلومة (**Asymmetrical Information**)، التي تعني بأن المعلومات المتوافرة لدى المؤمن (**Insurer**) تكون أقل من المعلومات لدى المؤمن عليه (**Insured**).



هناك شكل آخر من **الخطر الأخلاقي** الذي يحدث في معظم المجتمعات أو كلها، وهو رمي النفايات المنزلية الخاصة في أماكن عامة، ما يعني أن الشخص الذي فعل ذلك قد نقل عبء النفايات عنه، وحملها لكل المجتمع المحيط. وفي جميع الأحوال يؤدي **الخطر الأخلاقي** إلى ارتفاع **الكلفة الحدية الاجتماعية** (*Marginal Social Cost*) وتصبح أعلى من **الكلفة الحدية الخاصة** (*Marginal Private Cost*).

(راجع مسرد: **مخاطرة** (*Risk*)).

**إقناع أخلاقي** (*Moral Suasion*) (255):

في السياسة النقدية غير الرسمية (*Informal Monetary Policy*)، وفي بعض الشؤون الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية، هو مصطلح يحمل معنيين، هما: (1) طريقة يوظفها المصرف المركزي (*Central Bank*)، في بلد ما، لإقناع المصارف تحت رقابته بالتفاوض على مسألة ما في السياسة النقدية، بخاصة ما يرتبط بعمليات السوق المفتوحة (*Open Market Operations*). (2) طريقة توظفها السلطة في حل بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، غير المعيارية. (راجع مسرد: **سلطة الإقناع** (*Jawbone*)).

**مؤشر مورغان ستانلي الدولي لرأس المال**

(*Morgan Stanley Capital International Index*) (256):

في التمويل (*Finance*)، والاستثمار (*Investment*) بخاصة في الأدوات التمويلية (*Financial Instruments*) العالمية، هو مؤشر أسعار أسواق الأسهم (*Stock Markets*) العالمية، تجمعها مؤسسة **مورغان ستانلي** من الأسواق القائمة في تبادل الأسهم (*Leading Stock Exchanges*)، في أنحاء العالم، وتغطي حوالي (60%) من القيمة الرأسمالية السوقية (*Market Capitalization*)، لهذه الأسواق.

**أوسكار مورغنستيرن** (*Oskar Morgenstern*) (257):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (*History of Economic Thought*)، بخاصة في مجال الاقتصادي الرياضي (*Mathematical Economics*)، ونظرية اللعبة (*Game Theory*)، هو عالم اقتصاد ألماني - أمريكي، عاش في المدة (1902 - 1977)، ولد في مدينة سليسيا (*Silesia*) - ألمانيا، وتعلم في جامعة فينا (*University of Vienna*). وقد عمل مديراً للمعهد النمساوي لبحوث الدورة التجارية (*Austrian Institute for Business Cycle Research*)، في المدة (1931 - 1938)، وأستاذاً في جامعة فينا، وعضواً في مجموعة فينا (*Vienna Circle*) للفلاسفة والرياضيين، في المدة ذاتها.



اضطر **مورغنستيرن**، بعد طرده من جامعة فينا، بسبب الاحتلال النازي للنمسا، في العام (1938)، إلى الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث عمل في جامعة برينستون (*Princeton University*)، وتعرف فيها على عالم الرياضيات **جون فون نيومان** (*John von Neumann*)، وعمل معاً على تطبيق **نظرية اللعبة** في المسائل الاقتصادية، ما نتج عنه نظريتهما: **نظرية اللعبة والسلوك الاقتصادي** (*The Theory of Games and Economic Behavior*) (1944). وقد شملت كتاباته اللاحقة موضوعات عن **التنبؤات الاقتصادية**، وبعض المسائل المرتبطة بالشأن الدفاعي للولايات المتحدة.

## ميتشيو موريشيما (Michio Morishima) (258):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thought)، بخاصة في مجال الاقتصاد الرياضي (Mathematical Economics)، ونظرية التوازن العام (General Equilibrium Theory)، وتحليل المدخلات - المخرجات (Input-Output Analysis)، والنظرية الثنائية في القيمة والنمو (Dual Theory of Value and Growth)، هو عالم اقتصاد ياباني - بريطاني، عاش في المدة (1923 - 2004)، من مواليد أوساكا (Osaka) - اليابان، تعلم في جامعة كيوتو (Kyoto University) - اليابان، درس في الجامعة ذاتها، وفي جامعة أوساكا (Osaka University)، وعمل أستاذاً زائراً في جامعة أوكسفورد (Oxford University) وجامعة ييل (Yale University). وقد هاجر إلى بريطانيا في العام (1968)، حيث عمل أستاذاً للاقتصاد في جامعة إيسكس (Essex University) في المدة (1968 - 1970)، ثم انتقل إلى مدرسة لندن في الاقتصاد (London School of Economics).



تمكن موريشيما من توظيف تحليلاته العلمية لنظرية التوازن العام والمدخلات - المخرجات، والنماذج الحركية في الاقتصاد، ليخرج بنظرية النمو الاقتصادي (Theory of Economic Growth) في العام (1969). وتمكن من اختراق الفكر الاقتصادي الماركسي بتطبيقه نماذج رياضية في دراسته لهذا الفكر. وكانت النظرية الثنائية في القيمة والنمو (1973) من أرقى مؤلفاته العلمية في الاقتصاد. كما نشر نظريته في القيمة والاستغلال والنمو (Value, Exploitation and Growth) (1978)، وكانت لافتة من حيث دمجها للأفكار الفلسفية العميقة في الاقتصاد. وكانت النظرية الاقتصادية في المجتمع الحديث (Economic Theory of Modern Society) من أعماله التي أدخلت الاقتصاد الرياضي على مسائل لم يكن قد استُخدم فيها من قبل.

## رهن عقاري (Mortgage) (259):

في النقود والمصارف (Money & Banking)، بخاصة في مسائل القروض (Loans)، والتمويل (Finance)، هو اتفاقية بين مُقرض (Lender) ومُقرض (Borrower)، يحصل بموجبها المُقرض على مبلغ مُحدد من النقود، من أجل شراء شكل من أشكال العقارات، كالمنازل أو البنايات، السكنية والتجارية، أو قطعة من الأرض الخالية.

يستطيع المُقرض بموجب الاتفاقية أن يستولي على العقار (الأرض، أو السكن، أو البناية) الذي اشتراه المُقرض

بوساطة القرض، إذا لم يدفع أصل القروض والفوائد المترتبة عليه، حسب اتفاقية القرض.

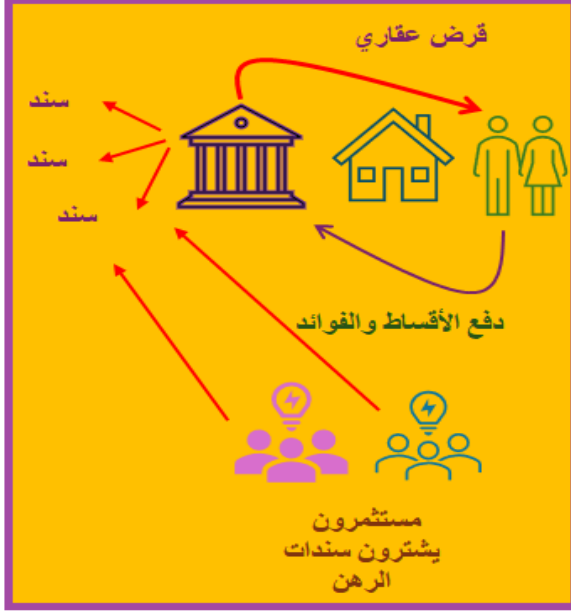


يلجأ بعض المقرضين، في بعض الأحيان، إلى إعادة رهن العقار، من أجل الحصول على قرض آخر، لتمويل مشتريات أخرى. فيصبح الرهن في هذه الحالة من الدرجة الثانية. وقد يحصل على قرض ثالث، ليصبح الرهن من الدرجة الثالثة، وهكذا. وقد أدت هذه القروض والرهونات عليها إلى أزمة تمويلية في العام (2008)، على المستوى

العالمي، أدت إلى انهيار ما يزيد على (400) مصرف في الولايات المتحدة الأمريكية، وحدها.

**سند رهن عقاري (Mortgage Bond) (260):**

في النقود والمصارف (Money & Banking)، بخاصة في مسائل القروض (Loans)، والتمويل (Finance)، هو قرض مدعوم برهن عقاري (Loan Backed by a Mortgage)، مثبت على شكل سند. وقد ابتدعت هذه السندات



مؤسسات استثمارية، لديها الكثير من القروض التي منحها لمشتري العقارات. وتستطيع هذه المؤسسات الاستثمارية بيع القروض إلى شركات أخرى مقابل إصدار سندات رهن على القروض التي منحها. وفي حال بيع القرض مقابل السند، يستمر المقرض بدفع الفوائد المستحقة للمقرض الأصلي، الذي بدوره يحولها إلى مُصدر السندات ويخصمها من الفائدة المستحقة على السند.

أدت هذه التشابكات إلى زيادة كبيرة في القروض العقارية، من غير أن يضطر المقرض الأصلي إلى زيادة رأسماله. وكانت جمعيات الإسكان ومؤسسات التوفير أكثر المؤسسات المستفيدة من منظومة القروض والرهنات، بخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

**جمعية ائتمان عقاري (Mortgage Credit Association) (261):**

في التمويل (Finance)، والاستثمار (Investment)، وجمعيات الإسكان (Building Society)، هي جمعية مملوكة من أعضائها، وتعمل على تأمين التمويل بوساطة إصدار سندات وإدراجها في سوق تبادل الأسهم (Stock Exchange). وتكون الفوائد على القروض المقّمة مُثبتة (Fixed) على مدار خمس سنوات، ويبقى منخفضاً نتيجة للكلفة الإدارية المنخفضة. وقد ازدهرت مثل هذه الجمعيات في بعض دول أوروبا الغربية، منها الدنمارك.

**سحب من حصة عقارية (Mortgage Equity Withdrawal) (262):**

في النقود والمصارف (Money & Banking)، بخاصة في مسائل القروض (Loans)، والتمويل (Finance)، هو حصول مالك عقار مرهون على قرض ثانٍ، واستخدام العقار رهناً مقابل القرض الثاني (Remortgaging) من أجل تمويل نفقات استهلاكية.

**أداة تمويلية مجتازة لرهن عقاري (Mortgage Pass-through Security) (263):**

في التمويل (Finance)، والاستثمار (Investment)، هي سهم أو شهادة استثمارية مشاركة في مجموعة من الرهنات العقارية.

**تجريد الرهن (Mortgage Strip) (264):**

في التمويل (Finance)، والاستثمار (Investment)، هو تقسيم القرض، المُستند إلى رهن عقاري، إلى جزأين: (1) جزء الفوائد، فقط، الذي يولد تدفقاً نقدياً بمستويات عالية في الأعوام الأولى، ثم تنخفض في الأعوام الأخيرة من عمر

الرهن. 2) جزء أصل القرض، فقط، قيمته النقدية معروفة، لكن تواريخ الدفع غير معروفة. ويُباع هذا الجزء من الرهن لمستثمرين بسعر خصم على القيمة الاسمية. وفي الحالتين يُخَيَّر المستثمر بين الفوائد فقط، أو أصل القرض فقط، ويختار الجزء الذي يعظم مكاسبه، بناءً على **أسعار الفائدة المتوقعة**. وعادة **تجرّد** المؤسسات المعنية **الرهن** من أجل زيادة تسويق الرهن العقاري، وجعله جذاباً لطيفٍ واسعٍ من المستثمرين.

### اقتصاديات الفسيفساء (Mosaic Economics) (265):

في **نظرية التنمية الاجتماعية - السياسية - الاقتصادية (Social - Political and Economic Theory)**، هي مبدأ يناقش المسألة الاقتصادية لدولة ضعيفة، منشقة عن بينتها الأصلية، كعض الدول التي تأسست بعد انهيار الدولة الأم الكبرى، خاصة في العقود الأولى من القرن العشرين. وقد رصد علماء الاقتصاد المختصون مجموعة من الظواهر والمبادئ العلمية - الاجتماعية، وعدوها قوانين صارمة من قوانين الوجود، بما فيها القوانين الطبيعية التي تحكم عمل الإنسان وتحدد نتاج فعله. وقد صاغها واضع معجم لسان العرب الاقتصادي تحت مسمى **قوانين الفسيفساء (Mosaic Laws)**، التي تُبين حالة التماثل بين الدولة القطرية الضعيفة، مسلوقة الإرادة، وخلية (قطعة) الفسيفساء. وللفسيفساء قوانينها الخاصة التي لا تخيب، غير الدهر، من غير استثناء ولا انحراف.

تمثل قطعة الفسيفساء، في النموذج التصوري، دولة ضعيفة سُلِبَت إرادتها بفعل إرادة داخلية وعوامل تاريخية - سياسية، وتلاعب قوى خارجية. وعلى الرغم من صعوبة الظروف المحيطة بالدولة المعنية، وقسوة الأوضاع التي تكتنفها، إلا أن النموذج يتضمن **دالة مُحَدَّدة (Determinant Function)** تمكن الدولة الفقيرة من اجترار المعجزات إذا أخذت بها. وقد أطلق على هذه الدالة اسم **دالة المصير (D)** (**Destiny Function**)، وهي دالة تعمل في أربعة أبعاد: **العقل (Reason (R))**، والإرادة الحرة (**Free Will (FW)**)، والعمل (**Action (A)**)، بوصفها متغيرات ضرورية وفاعلة، تعمل على بلورة البُعد الرابع، وهو المصير (**Destiny**) الذي تنتظره الدولة المعنية. وحدد الشكل الرياضي المجرد الآتي ليعبر عن **دالة المصير**:

$$D = f(R, FW, A)$$

$$\frac{\partial D}{\partial R} > 0, \frac{\partial D}{\partial FW} > 0, \frac{\partial D}{\partial A} > 0$$

فكلما زادت قوة العقل، اقتربت الدول من السعادة، وكلما ارتفعت همتها **بوساطة الإرادة الحرة**، زادت قرباً من السعادة، وكلما عملت وجَدَتْ واجتهدت، صار مصيرها السعادة. وبخلاف كل ذلك تقع الدولة في **مصيدة الفسيفسائية**، حيث لا يكون لها قيمة.

من أجل إدراك **نظرية اقتصاديات الفسيفساء** لا بد أن نتخيل مجموعة من الدول التي تمتلك مجتمعة كل مقومات العظمة، لكن الواحدة منها تكون ضعيفة وحدها، تُميلها رياح القوي حيثما تصب مصالح هذا القوي فقط.

### لوحة الفسيفساء



### قوانين الفسيفساء:

**قانون الفُسيفساء الأول (1<sup>st</sup> Law of Mosaic)**: لا نستطيع، من الفسيفساء، أن نصنع بناءً كبيراً قوياً، ومتماسكاً. وبالكيفية ذاتها لا نستطيع بناءً اقتصاداً قوياً متماسكاً بمقومات دولة ضعيفة، ليس لها امتداد جغرافي وتاريخي، وليس لها سوق إقليمي، **طبيعي** وممتد.

**قانون الفُسيفساء الثاني (2<sup>nd</sup> Law of Mosaic)**: تنزع الفسيفساء إلى التناثر والاختلاف، في اللون والحجم والدور الذي تلعبه في الصورة الكلية. وبالكيفية ذاتها، لا نستطيع أن نبني اقتصاداً إقليمياً من مجموعة دولٍ متنافرة في الأهداف.

**قانون الفسيفساء الثالث (3<sup>rd</sup> Law of Mosaic):** الصورة الكلية **للفسيفساء**، مجتمعة، مصنوعة بفعل فاعل، أي أن كل خلية (قطعة) في اللوحة لم تضع نفسها بالموقع الذي وجدت نفسها فيه، لأن لها وظيفة مُحددة من صانع الصورة الكلية. وبالكيفية نفسها تتصرف الدولة القطرية بوحى من صانع الصورة الكلية، وكأنها حجرٌ على رقعة الشطرنج، قد تُنقل من مكانٍ إلى آخر، حسب رؤية اللاعبين، إلا إذا استيقظت من غفلتها!

**قانون الفسيفساء الرابع (4<sup>th</sup> Law of Mosaic):** المكونات الداخلية للفسيفساء تكون فسيفسائية. وهذا يعني أن المجتمع يكون فسيفسائياً، وتكون كذلك مؤسساته الشكلية واللاشكالية التي تحكم عمل المجتمع. وبالتالي يكون المجتمع فسيفسائياً غير متماسك، وتكون المؤسسات بأشكالها المتعددة فسيفسائية، غير متساوقة. ما يؤدي إلى تناقض مخالف للطبيعة، فتكون محصلة القوى الفردية أكثر من القوة الكلية مجتمعة!!



**قانون الفسيفساء الخامس (5<sup>th</sup> Law of Mosaic):** تتحرر **الفسيفساء** مع مرور الزمن، وتغدو غير قادرة على الانعتاق من مصيدة التاريخ والسياسة، ما يعني أن عوامل التغير الخارجية لا تؤثر فيها. وبالكيفية نفسها لا تستطيع الدولة القطرية أن تبني نفسها بنفسها، ولا تستطيع الانعتاق من مصيدة اللاعبين الخارجيين، إلا بإرادة حقيقية حرة.

**قانون الفسيفساء السادس (6<sup>th</sup> Law of Mosaic):** ليس للدولة الفسيفسائية أية فرصة للبقاء، في ظل حُمى الصراعات الدولية والمنافسة على الموارد!

**رياضيات خلايا الفسيفساء (Mosaic Mathematics):** تتميز **رياضيات خلايا الفسيفساء** بأنها تختلف عن الرياضيات التقليدية، وتتشكل من مجموعة غير تقليدية من **البديهيات (Axioms)**.

**خلايا (قطع) الفسيفساء ( $m_i$ ):** حيث ( $i = 1, 2, \dots, n$ ) هي **فضاء المجموعة ( $M$ )**، من الخلايا، وهي الدول الغنية والفقيرة، التي تقع في فضاءٍ واحدٍ (**Single Space**) متجانس من الثقافة والتاريخ والجغرافيا. وإن:

$$M = \sum_{i=1}^n m_i = m_1 + m_2 + \dots + m_n \rightarrow \text{محدودة}$$

**البديهية الأولى: انعدام الوزن (Weightlessness):** تنفي هذه البديهية بأن الوزن الفردي ( $w_{mi}$ ) للخلية الواحدة يساوي صفرًا. أي أن ( $w_{mi} = 0$ )، مهما كان مقدار الشحنة المتوفرة في داخل الخلية وقوتها، وأن:

$$\sum_{i=1}^n w_{m_1} + w_{m_2} + \dots + w_{m_n} = 0$$

**البديهية الثانية: مقدار الشحنة داخل الخلية وقوتها هما فضاء كمي، (Quantitative Space)،** وهي مجموع الموارد **المتاحة ( $R$ )** في كل الخلايا، حيث ( $R_{mi}$ ) للخلية ( $i$ )، يشمل مساحة الأرض وحجم السكان، وكمية الموارد الطبيعية، والموقع الاستراتيجي للخلية. وإن:

$$R = \sum_{R=1}^n R_{m_1} + R_{m_2} + \dots + R_{m_n} \rightarrow \text{كمية محدودة}$$



**البديهية الثالثة:** موارد الخلية: هناك خلايا تملك مورداً سكانياً، ومساحة جغرافية، لكنها لا تملك موارد طبيعية، وهناك خلايا تملك موارد طبيعية ومساحة جغرافية، لكنها لا تملك سكاناً، وهناك خلايا تملك موارد طبيعية، لكنها لا تملك مساحة جغرافية ولا تملك سكاناً.

**البديهية الرابعة:** تفاعل الفضاءين ( $M$ ) و( $R$ ) واتحادهما ينتجان فضاءً لانهائياً. أي أن

$$M \cup R \rightarrow \infty$$

**البديهية الخامسة:** قوة التجاذب والتنافر ( $Force of Attraction \& Repulsion$ ): كل خلية تملك ثلاث شحنات، واحدة منها طبيعية، ومصدرها من جوانية الخلية، ترتبط بالثقافة والتاريخ والجغرافيا، وأخرى غير طبيعية، مصدرها من خارج الخلية، والثالثة حيادية، لا قوة لها، تتأرجح بين الشحنة الطبيعية وغير الطبيعية، بشكل مستمر.

تنزع قوة الشحنة الطبيعية الموجبة (+) إلى الاندماج مع قوة الشحنات الموجبة من الخلايا الثانية. أما قوة الشحنة غير الطبيعية، فهي سالبة (-)، وتنزع إلى التكاثر والهيمنة، وتميل إلى التناثر والابتعاد عن شحنات الخلايا الأخرى!

**البديهية السادسة:** يُمكن التخلص من الشحنات السالبة بوساطة زيادة قوة الشحنات الموجبة، داخل الخلية الواحدة.

**دولة أولى بالرعاية (الدولة الأكثر تفضيلاً) ( $Most Favored Nation (MFN)$ ) (266):**

في التجارة الخارجية ( $Foreign Trade$ )، واتفاقيات الشراكة الجماعية ( $Collective Partnership Agreements$ )، هو مصطلح يعني أن دولة ما تمنح دولة أخرى، متفقة معها، صفة أفضل شريك تجاري، من حيث الرسوم على البضائع المستوردة والمصدرة، وتعزيز التبادل الحر بين الطرفين.

تسارعت هذه الاتفاقيات بين الدول بعد اتفاق مبدئي على الاتفاقية العامة على الرسوم والتجارة (الجات) ( $General Agreement on Tariffs and Trade (GATT)$ ) في العام (1947)، ودخلها حيز التنفيذ في العام (1948)، والاستعاضة عنها بمنظمة التجارة العالمية ( $World Trade Organization (WTO)$ ) في العام (1995). وقد اتفقت الدول الموقعة على اتفاقية منظمة التجارة العالمية على أن يكون التعامل فيما بينها حسب مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

**تجميد ( $Mothballing$ ) (267):**

في نظرية المنشأة ( $Theory of the Firm$ )، بخاصة في الإنتاج ( $Production$ )، والطاقة الإنتاجية ( $Production Capacity$ )، هي عملية حفظ القدرة الإنتاجية غير المستخدمة، على أهبة الاستعداد، وذلك لمواجهة أي تغير في الطلب أو الكلفة الذي يجعل استئناف الإنتاج مربحاً.

**حراكية ( $Motility$ ) (268):**



في نظرية سوق العمل ( $Labor Market Theory$ )، والاقتصاد الاجتماعي ( $Socioeconomics$ )، هو مصطلح يحمل معنيين: (1) حرية تحرك العامل في سوق العمل وفق ضوابط محددة، ويمكن قياسها بوساطة استطلاع رأي العامل عن رغبته في الانتقال من وظيفة إلى أخرى، أو من قطاع إلى آخر. (2) إمكانية انتقال الفرد من مكانة اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية ما إلى مكانة أعلى.



تشمل مُحددات الحراكية في **التعريف الأول** متغيرات مثل مستوى التعليم الذي وصل إليه العامل، ونوع الوظيفة التي يؤديها، والوظيفة التي يتطلع إليها، وقدرته على الحصول على سكن إذا انتقل من منطقة إلى أخرى. أما مُحددات الحراكية في **التعريف الثاني** فتشمل عدد السكان، والمستوى التعليمي، والثروة، والارتباطات السياسية، ومستوى التنظيم الاجتماعي السائد.

### محرك أوروبا (*Motor of Europe*) (269):

في وصف القوة الاقتصادية الكبيرة، والمؤثرة، هو مصطلح يُطلق على ألمانيا (*Germany*)، باعتبارها قوة اقتصادية وإبداعية فريدة، وهي أكبر اقتصاد في أوروبا، ومفتاح كثير من السياسات الأوروبية والدولية.

### وسط متحرك (*Moving Averages (MA)*) (270):

| اليوم | السعر |
|-------|-------|
| 1     | 3     |
| 2     | 2     |
| 3     | 5     |
| 4     | 6     |
| 5     | 7     |
| 6     | 5     |

في الإحصاء الوصفي (*Descriptive Statistics*)، والإحصاء الاستدلالي (*Inferential Statistics*)، والاقتصاد القياسي (*Econometrics*)، هو معلمة إحصائية (*Statistical Parameter*)، تقيس متوسطات جزئية متتالية لقيم من سلسلة عددية، عادة تكون سلسلة زمنية (*Time Series*).

ويُحسب الوسط المتحرك بعد تحديد عدد القيم الجزئية المراد حساب متوسطها. وعلى سبيل المثال، لنفترض توافر البيانات الآتية عن سعر سهم في سوق التداول، لمدة ستة أيام متتالية، وأردنا حساب المتوسط المتحرك لكل مدتين متتاليتين، فيُرمز للمتوسط المتحرك في هذه الحالة بـ ( $MA_k$ ) حيث ( $k = 2$ ):

$$MA_2 = \frac{3+2}{2}, \frac{2+5}{2}, \frac{5+6}{2}, \frac{6+7}{2}, \frac{7+5}{2}$$

$$MA_2 = (2.5), (3.5), (5.5), (6.5), (6)$$

أي أن عدد المتوسطات التي حصلنا عليها كان بمقدار ( $n - k + 1$ ) حيث ترمز ( $n$ ) إلى عدد المشاهدات، وهي ( $n = 6$ ) في هذه الحالة. وفي جميع الأحوال ينخفض عدد المتوسطات المتحركة، ويكون مساوياً لـ ( $n - k + 1$ ).

لنفترض الآن أن ( $MA_3$ ) و ( $MA_4$ )، ما يعني أن:

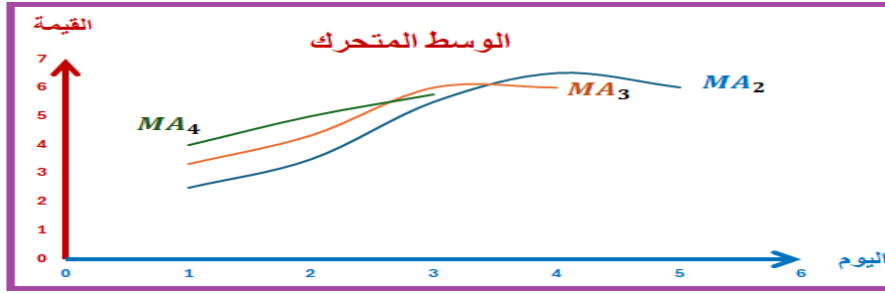
$$MA_3 = \frac{3+2+5}{3}, \frac{2+5+6}{3}, \frac{5+6+7}{3}, \frac{7+6+5}{3}$$

$$MA_3 = (3\frac{1}{3}), (4\frac{1}{3}), (6), (6)$$

$$MA_4 = \frac{3+2+5+6}{4}, \frac{2+5+6+7}{4}, \frac{5+6+7+5}{4}$$

$$MA_4 = (4), (5), (5.75)$$

وهكذا. والشكل البياني المرفق يُبين كيف تعمل الأوساط المتحركة على توهين تموج البيانات كلما ارتفع عدد المدد ( $k$ ):



**التنام / تباعد الوسط المتحرك ((Moving Average Convergence/Divergence (MACD) (271):**

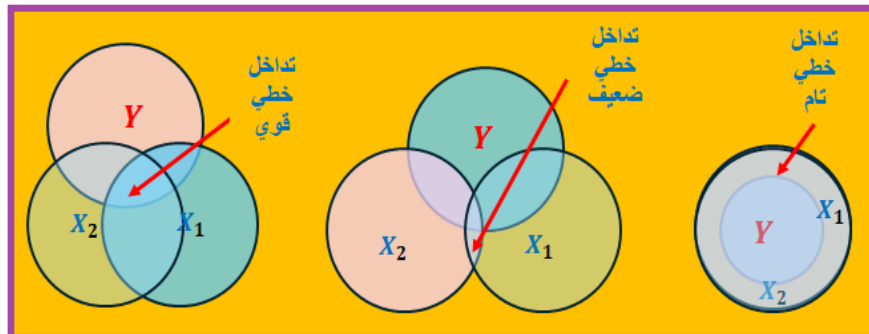
في التحليل المالي (Financial Analysis)، والاستثمار (Investment)، هو مؤشر فني - كمي (Technical Indicator) ابتدعه خبير التمويل الأمريكي جيرالد آبل (Gerald Appel)، في عقد السبعينيات من القرن العشرين، يُساعد المستثمرين على التعرف على اتجاهات سعر (Price Trend) لسهم ما، أو مجموعة من أسعار الأسهم، ويعدّ المستثمرون إشارة للزمن المناسب لبيع الأسهم أو شرائها.

يقيس التنام / تباعد الوسط المتحرك عزم اتجاه (Trend Momentum) الأسعار، ويُبين العلاقة بين وسطين متحركين أسيين ((Exponential Moving Averages (EMA) لسعر أداة تمويلية، كالسهم. ويُحسب ذلك بجمع الوسط المتحرك الأسّي لـ (26) مدة زمنية مع الوسط المتحرك الأسّي لـ (12) مدة زمنية، من اتجاه الصعود (Bullish Trend) أو اتجاه الهبوط (Bearish Trend).

**تداخل خطي (Multicollinearity) (272):**

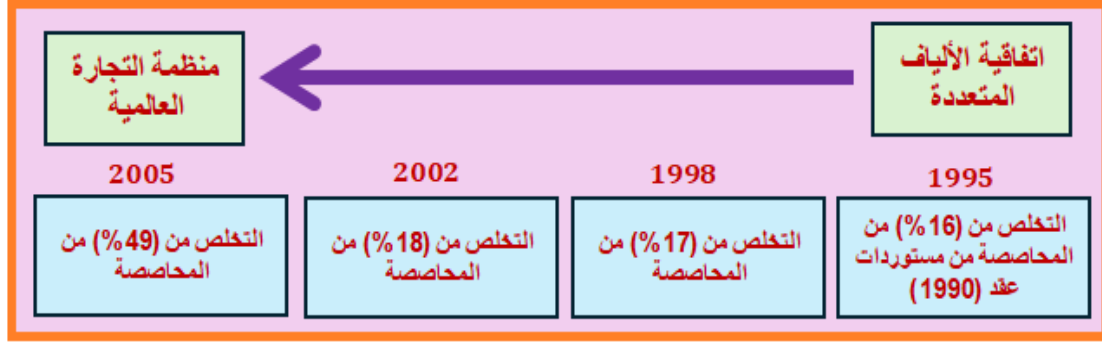
في نظرية الاقتصاد القياسي (Econometrics Theory)، هو علاقة اقتصادية - قياسية (Econometric Relation)، بين متغيرات اقتصادية متعددة، يكون الارتباط بينها عالياً، إلى حد قد يُفشّل عملية تقدير قيم معاملات النموذج القياسي. وإذا نجحت عملية تقدير معاملات النموذج فإن التقديرات قد لا تكون موثوقة.

يُبين الشكل المرفق الأشكال الثلاثة للتداخل الخطي، وهي: (1) تداخل خطي تام (Perfect Multicollinearity)، (2) تداخل خطي عالٍ (Strong Multicollinearity)، و (3) تداخل خطي ضعيف (Weak Multicollinearity). وتكون حال التقدير على النحو الآتي: أولاً) تفشل عملية تقدير المعلمات في حالة التداخل الخطي التام. ثانياً) يُمكن تقدير معلمات النموذج القياسي في حال التداخل الخطي العالي (غير التام). ثالثاً) يُمكن تقدير معلمات النموذج القياسي في حال التداخل الخطي الضعيف، وتكون التقديرات أكثر موثوقية. وتحتوي النظرية القياسية بعض الطرق التي يُمكن توظيفها في سبيل حل مشكلة التداخل الخطي، أو التقليل من حدتها.



## اتفاقية الألياف المتعددة (Multi-Fiber Arrangement) (273):

في التجارة الخارجية (Foreign Trade)، هي اتفاقية تجارية غطت المنتجات من الأقمشة والخیوط، تفاوضت عليها في العام (1973) سبع وعشرون دولة نامية، وست عشرة دولة صناعية غنية. وكانت الاتفاقية استثناءً مما اتفقت عليه الدول في اتفاقية (جات GAAT). وقد عُدلت مرات كثيرة، كي ينتهي العمل بها في العام (2005).



سمحت الاتفاقية للدول الموقعة بالعمل بنظام المحاصصة (Quota Scheme) للمنتجين، والتدرج في الوصول إلى ما يُسمى الميزة النسبية (Comparative Advantage) على المستوى العالمي، أي منح الدولة ذات التخصص والكلفة النسبية الأقل حصة أكبر في الإنتاج من الدولة الأضعف، ثم تحرير التجارة في الأقمشة والخیوط. لكنها في الواقع قيدت تصدير الألياف إلى الدول المستهلكة، ومنها بريطانيا والولايات المتحدة. وقد توسع العمل بالاتفاقية لتشمل أليافاً من أنواع مختلفة، مثل الألياف المرنة (Sisal, Jute and Ramie). وقد وضعت الاتفاقية حدوداً على كمية الإنتاج لكل دولة، بحيث تشارك الدولة إنتاجها مع المنتجين المنفردين. ما يعني أن أية دولة ترغب في زيادة إنتاجها عليها أن تشتري الحصة الإضافية من السوق العالمي، أي من دولة أخرى، إذا أرادت.

كان الاعتقاد السائد لدى متخصصي اتفاقية الجات بأن اتفاقية الألياف المتعددة تشبه نمط التجارة العالمية، وتحد من توسع المنتجين ذوي الكلفة الأقل. وكان من أثر اتفاقية الألياف أنها رفعت من كلفة الملابس والأرباح التي يحققها المنتجون في الدول المتقدمة. وقيدت بالوقت ذاته صادرات الدول النامية، لكنها شجعت على الانتقال إلى نوعية أعلى من المنتجات. وقد اتفق المجتمعون في جولة الأوروغواي (Uruguay Round) وما تبعها في اجتماع مراكش في العام (1994) على التخلص من اتفاقيات الألياف المتعددة في الأعوام العشرة اللاحقة.

## مساعداً متعددة (Multilateral Aid) (274):

في مجال العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية (International Economic & Political Relations)، هي مساعدات تمنحها الدول الثرية، بوساطة وكالة دولية، مثل المصرف (البنك) الدولي للإنشاء والتعمير (World Bank for Reconstruction & Development (IBRD))، للدول الفقيرة. وعلى الرغم من الزعم الذي يرى أن هذه الوكالة تعمل على التوزيع العادل للمساعدات، إلا أن العوامل السياسية تلعب دوراً مهماً في توزيع المساعدات. وقد تكون بعض أشكال المساعدات هادفة إلى تثبيط التنمية في الدولة المتلقية<sup>(62)</sup>.

62- يذكر واضع لسان العرب الاقتصادي، أيام عمله أميناً عاماً لوزارة التخطيط (المملكة الأردنية الهاشمية)، في المدة (1998 - 2002) أن معظم المشاريع التي مولها المصرف الدولي، في قطاعات الطاقة والمياه والزراعة والتعليم، قد عملت على تثبيط نمو هذه القطاعات وتمييزها، بما لا يدع مجالاً للشك.

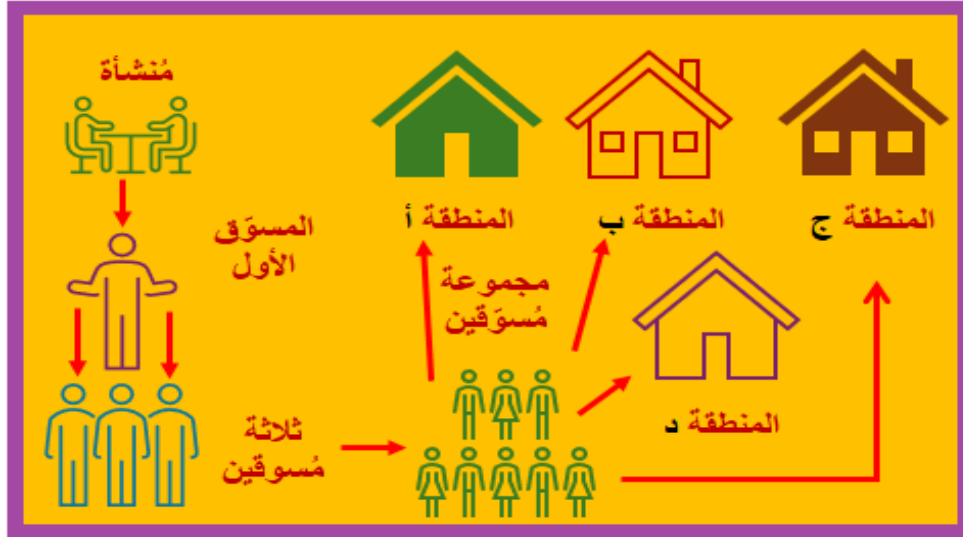
### وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة (Multilateral Investment Guarantee Agency) (275):

في مجال العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية (International Economic & Political Relations)، هي إحدى المؤسسات التي انبثقت عن المصرف (البنك) الدولي للإنشاء والتعمير (World Bank for Reconstruction & Development (IBRD))، في العام (1988)، بهدف تشجيع الاستثمار الأجنبي، بوساطة ضمان الاستثمارات ضد كثير من المخاطر المحتملة، ومنها التأميم والاستيلاء عليها بغير حق، ومسائل أسعار صرف العملات وتحويلها إلى الخارج. وتقدم هذه المؤسسة (في الظاهر، على الأقل) استشارات للدول النامية التي ترغب في جعل اقتصاداتها جاذبة للاستثمارات الأجنبية.

### تسويق متعدد المستويات (Multilevel Marketing) (276):

في علم التسويق (Marketing) هو شكل من أشكال التسويق الشبكي (Network Marketing)، الذي يعتمد بشكل مكثف على المبيعات كي تولد إيرادات.

يختلف التسويق متعدد المراحل عن التسويق التقليدي (Traditional Marketing) في أن متعدد المراحل يعتمد على برامج تسويقية، تستخدم شبكات في المبيعات، بحيث تتوسع الشبكة بين طبقة وأخرى. وعلى سبيل المثال قد تتعاقد منشأة ما مع شخص ما لتسويق منتجها، فيتعاقد هذا الشخص مع ثلاثة أشخاص، وكل شخص من الأشخاص الثلاثة يتعاقد مع ثلاثة أشخاص آخرين، وهكذا تتوسع الشبكة لتصل إلى أعداد كبيرة من الزبائن والمناطق جغرافية المحيطة والبعيدة. وقد تختلف طريقة الدفع للمُسوقين، فمنها ما يكون على شكل نسبة من المبيعات ومنها ما يكون على شكل عمولة، وحوافز أخرى.



### اتصال أسواق متعددة (Multimarket Contact) (277):

في مجال تواطؤ المنتجين (Producers' Collusion)، هو اجتماعات بين شركتين كبيرتين، أو أكثر، من الشركات متنوعة الإنتاج (Conglomerates)، في أسواق متعددة، ما قد يؤدي إلى تواطؤ، وتوافق غير معلن، ثم اتفاق على التعاون في سبيل استقرار الأسعار، وحصة السوق بينها. وعادة يلفت مثل هذا التوافق المؤسسات المعنية بمكافحة الاحتكار.

### منحنى تكراري متعدد المناويل (Multimodal Frequency Curve) (278):

في الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics)، والإحصاء الاستدلالي (Inferential Statistics)، والاقتصاد القياسي (Econometrics)، هو منحنى لتوزيع احتمالي (Probability Distribution)، أو منحنى يُمثل تكرار قيم لمتغير ما، يتميز بثلاثة مناويل (Modes)، أو أكثر. (راجع مسرد: منوال (Mode)).



### شركة متعددة الجنسيات (Multinational Corporation) (279):

في مجال الشركات الكبرى (Large Corporations)، بخاصة الشركات الصناعية (Industrial Corporations)، هي منشأة عالمية، تُنتج بضائعها وخدماتها في بلدان متعددة، ليس لها تركيز (Concentration) عالٍ في بلد بعينه. وعلى الرغم من أن مصطلح "شركة متعددة الجنسيات" قد شاع في عقد الستينيات من القرن العشرين الماضي، إلا أن كثيراً من الشركات الأمريكية والبريطانية، في أواخر القرن التاسع عشر الماضي، اكتسبت صفات الشركات الكبرى وتصرفت كما تتصرف الشركات متعددة الجنسيات الحديثة.

هناك تبعات اقتصادية واجتماعية وسياسية للشركات الكبرى متعددة الجنسيات، هي:

**أولاً) البعد الاقتصادي:** تمكنت هذه الشركات من نقل تقنيات الإنتاج إلى دول أخرى، مقابل أنها خفضت كلفة شحن المواد الخام، والبضائع المصنعة، وكلفة العمالة، لأن عملها في دولة ما يعني بأن للدولة المستضيفة مزايا اقتصادية متعددة، منها المواد الخام، وكلفة العمالة، والسوق الواسع، والمزايا الضريبية المتعددة. وخير مثال على ذلك الشركات الأمريكية التي أنشأت مصانعها في الصين والهند وبعض دول شرق آسيا، نتيجة للوفورات الاقتصادية التي تحققت هناك. وقد شملت الصناعات التي عملت فيها الشركات متعددة الجنسيات مجالات متعددة، منها السيارات، والمحركات، والحواسيب، والصناعات الدوائية.

**ثانياً) البعد الاجتماعي:** تحقق كثير مما يُسمى الانتشار الثقافي (Cultural Diffusion)، نتيجة لتعرض العمالة المحلية لخبرات من هم من غير أوطانهم وسلوكياتهم.

**ثالثاً) البعد السياسي:** نظر بعض الاقتصاديين إلى الشركات متعددة الجنسيات على أنها شكل من أشكال الاستعمار الحديث المُبطّن. لأن الشركات الكبرى تأتي لتحقيق الأرباح، باستغلال الموارد المحلية في البلد المستضيف. وهذا الهدف لا يختلف عن هدف الاستعمار التقليدي إلا في الجانب العسكري.

حصلت جدالات قوية في الدول الغنية مالكة الشركات متعددة الجنسيات، خاصة من السياسيين والنقابات العمالية، تحت حجج كثيرة، منها أن العمالة في الدول المستضيفة تستفيد من الشركات متعددة الجنسيات على حساب العمالة الوطنية في الدولة مالكة الشركة. إضافة إلى أن انخفاض سعر المنتج النهائي ينافس السلع الوطنية، ويلحق الضرر بها، وأن حجم الضرائب المتحصلة من الشركات متعددة الجنسية يكون أقل مما لو عملت على الأراضي الوطنية. وتبنى سياسيون آخرون هاجس التأميم والاستيلاء على الشركات من الدولة المستضيفة.



### ارتباط متعدد (Multiple Correlation) (280):

في الاقتصاد القياسي (Econometrics)، خاصة في الانحدار المتعدد (Multiple Linear Regression)، هو مدى العلاقة الخطية بين ثلاثة متغيرات أو أكثر، تُحسب بوساطة معامل الارتباط المتعدد (Coefficient of Multiple Correlation).

لنفترض وجود البيانات الآتية:

|    |    |    |    |    |    |    |    |    |    |       |
|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|-------|
| 55 | 50 | 60 | 60 | 80 | 60 | 55 | 70 | 75 | 67 | $X_1$ |
| 56 | 55 | 67 | 62 | 78 | 67 | 60 | 69 | 70 | 56 | $X_2$ |
| 8  | 15 | 13 | 12 | 10 | 12 | 15 | 9  | 14 | 11 | $X_3$ |

| $X_2 X_3$ | $X_1 X_3$ | $X_1 X_2$ | $(X_3)^2$ | $(X_2)^2$ | $(X_1)^2$ | $X_3$ | $X_2$ | $X_1$ | المشاهدة |
|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-------|-------|-------|----------|
| 616       | 737       | 3752      | 121       | 3136      | 4489      | 11    | 56    | 67    | 1        |
| 980       | 1050      | 5250      | 196       | 4900      | 5625      | 14    | 70    | 75    | 2        |
| 621       | 630       | 4830      | 81        | 4761      | 4900      | 9     | 69    | 70    | 3        |
| 900       | 825       | 3300      | 225       | 3600      | 3025      | 15    | 60    | 55    | 4        |
| 804       | 720       | 4020      | 144       | 4489      | 3600      | 12    | 67    | 60    | 5        |
| 780       | 800       | 6240      | 100       | 6084      | 6400      | 10    | 78    | 80    | 6        |
| 744       | 720       | 3720      | 144       | 3844      | 3600      | 12    | 62    | 60    | 7        |
| 871       | 780       | 4020      | 169       | 4489      | 3600      | 13    | 67    | 60    | 8        |
| 825       | 750       | 2750      | 225       | 3025      | 2500      | 15    | 55    | 50    | 9        |
| 448       | 440       | 3080      | 64        | 3136      | 3025      | 8     | 56    | 55    | 10       |
| 7589      | 7452      | 40962     | 1469      | 41464     | 40764     | 119   | 640   | 632   | المجموع  |

يُعرف معامل الارتباط الكلي (Total Correlation Coefficient) بين المتغيرين ( $X_i$ ) و ( $X_j$ ) على النحو الآتي:

$$r_{ij} = \frac{n (\sum X_i X_j) - (\sum X_i) (\sum X_j)}{\sqrt{(n(\sum X_i^2) - (\sum X_i)^2) (n(\sum X_j^2) - (\sum X_j)^2)}}$$



ما يعني أن  $(r_{12})$ :

$$r_{12} = \frac{10(40962) - (632)(640)}{\sqrt{(10(40764) - (632 \times 632)) \times ((10(41464) - (640 \times 640)))}}$$

$$= \frac{5,140}{\sqrt{(8,216 \times 5,040)}} \approx 0.8$$

وبالطريقة ذاتها نحسب  $(r_{13})$  و  $(r_{23})$ . ثم نحسب معامل الارتباط المتعدد  $(R_{1.23})$  بالصيغة الآتية:

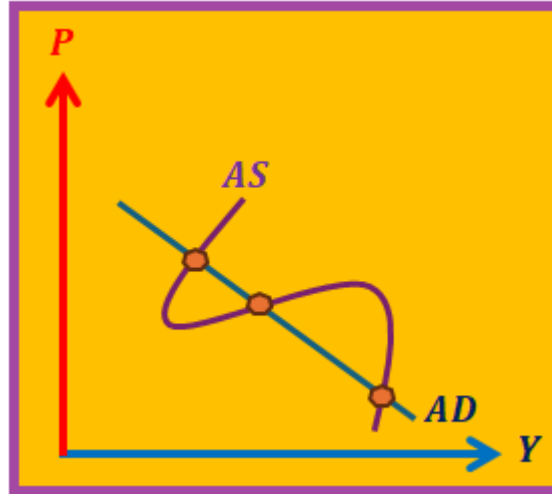
$$R_{1.23}^2 = \frac{r_{12}^2 + r_{13}^2 - 2 r_{12}r_{13}r_{23}}{1 - r_{23}^2}$$

وبالطريقة ذاتها يُحسب كل  $(R_{i.jk}^2)$ .

(راجع مسرد: ارتباط خطي (Linear Correlation)).

### توازنات مُتعدّدة (Multiple Equilibria) (281):

في النظرية الاقتصادية الكلية (Macroeconomics Theory)، هو مصطلح يحمل معنيين: (1) تحقق توازنات عدة بين الطلب الكلي (Aggregate Demand (AD)) والعرض الكلي (Aggregate Supply (AS))، وفق الشكل الآتي:



(2) وجود مشترك لحالتين من الإنتاج في الاقتصاد الوطني: الأولى تشير إلى نجاعة منخفضة في الإنتاج، ومن ثم توازن في إنتاج منخفض القيمة، أما الثانية فتأتي على عكس الأولى، حيث النجاعة العالية، وتوازن في الإنتاج عالي القيمة.

### سعر صرف متعدد (Multiple Exchange Rate) (282):

في النظرية الاقتصادية الكلية (Macroeconomics Theory)، بخاصة في اقتصاديات النقود (Monetary Economics)، وميزان المدفوعات (Balance of Payments)، هو سعر صرف بقيم مختلفة، تعتمد على طبيعة الصفقات الدولية في الصادرات والمستوردات. وفي كثير من الأحيان تكون أسعار الصرف لصفقات الحساب

**الجاري (Current Account)** من ميزان المدفوعات مختلفة عن أسعار الصرف لصفقات حساب رأس المال **(Capital Account)** من الميزان ذاته. ومن عادة المصارف المركزية (**Central Banks**) أن تسمح بتعدد أسعار الصرف بسبب الضغوطات المختلفة التي تتعرض لها مكونات ميزان المدفوعات، خاصة في التفريق بين المستوردات من السلع الرأسمالية والمستوردات من سلع الرفاهية. وعادة يستدل الاقتصاديون والمتابعون على **تعدد أسعار الصرف** من وجود **سعر صرف رسمي (Official Exchange Rate)** و**سعر صرف في السوق السوداء (Black Market Rate)**، يعملان في الوقت ذاته.

### مزاد متعدد الوحدات (Multiple Unit Auction) (283):

في المبيعات العلنية بالمزاد لوحدة متشابهة من بضاعة ما، هو شكل من أشكال البيع بالمزاد، يُسمح فيه للمشتري أن يُزود على وحدة واحدة أو على عدد أقل من مجموع الوحدات المعروضة. وعادة يكون هذا المزاد دون سعر أدنى للمزاودة.

### مضاعف (Multiplier) (284):

في الاقتصاد الكلي (**Macroeconomics**)، خاصة في الاقتصاد الكينزي (**Keynesian Economics**)، ونظرية الاستهلاك (**Consumption Theory**)، هو علاقة بين تغير الدخل (**Income**) بمقدار وحدة واحدة والتغير الحاصل في الطلب الكلي (**Aggregate Demand**)، وهو على وجه الخصوص نسبة التغير في الإنفاق الكلي (**Aggregate Expenditure**) إلى التغير في حجم الاستثمار. وقد عمل الاقتصاديون على تطوير مبدأ المضاعف منذ ثلاثينيات القرن العشرين الماضي. لكن توظيفه في النظرية الحديثة شاع بطريقة سريعة، خاصة في دالة الاستهلاك من الاقتصاد الكينزي.

لنفترض على سبيل المثال أن دالة الاستهلاك في اقتصاد مغلق، ودون حكومة كانت على النحو الآتي:

$$C = 10 + 0.75 Y$$

حيث ترمز (**C**) إلى الإنفاق الاستهلاكي، وترمز (**Y**) إلى مستوى الدخل. أما (**10**) فهي الإنفاق الاستهلاكي المستقل عن الدخل (**Autonomous Consumption**)، و(**0.75**) هي الميل الحدي للاستهلاك (**Marginal Propensity to Consume (MPC)**). يُمكن حساب قيمة التوازن بين الدخل والاستهلاك، بالسؤال الآتي: ما قيمة الدخل التي تذهب كلها إلى الاستهلاك؟ أي متى تكون (**C = Y**)؟ ما يعني أن علينا مساواة طرفي الدالة، على النحو الآتي:

$$Y = C = 10 + 0.75 Y$$

بنقل (**Y**) إلى الطرف الأيسر نحصل على:

$$Y - 0.75 Y = 10$$

$$Y^* = \frac{10}{1 - 0.75} = 40$$

وهذه النتيجة تعني أنه عندما يكون مستوى الدخل (**Y = 40**)، فإن الدخل كله يذهب إلى الاستهلاك. لكن ماذا لو ارتفع

الإنفاق الاستهلاكي المستقل بمقدار (1)؟ أي عندما تكون دالة الاستهلاك على النحو الآتي:

$$C = 11 + 0.75 Y$$

بتطبيق الصيغة الأخيرة للدخل التوازني نجد بأن الدخل التوازني الجديد يجب أن يكون:

$$Y^* = \frac{11}{1 - 0.75} = 44$$

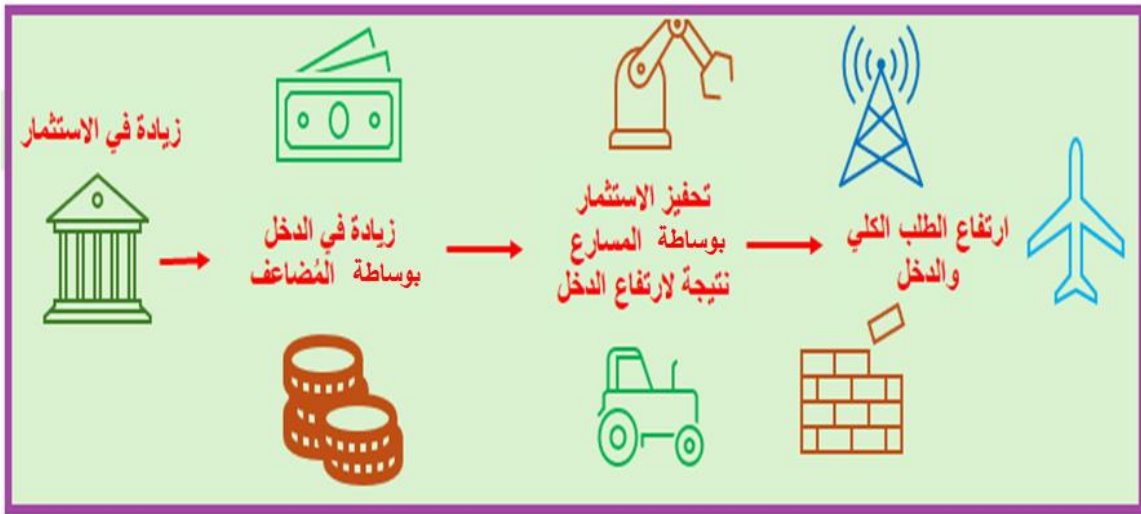
نلاحظ بأن الدخل التوازني ارتفع بمقدار (4) مقابل ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي المستقل بمقدار (1). وبالتالي فإن قيمة المضاعف هي:

$$\frac{1}{1 - mpc} = \frac{1}{1 - 0.75} = 4$$

شريطة أن إبقاء قيمة (mpc) ثابتة.

### نموذج المضاعف - المُسارع (Multiplier-Accelerator Model) (285):

في النظرية الاقتصادية الكلية (Macroeconomics Theory)، هو نموذج اقتصادي يحاول شرح دورة الأعمال (Business Cycles)، بوساطة التشابك بين أثر المضاعف وأثر المُسارع.



يَحَقِّزُ المضاعف (Multiplier) في هذا النموذج الدخل (Income) للاستجابة للتغير في الاستثمار (Investment)، ويَحَقِّزُ المُسارع (Accelerator) الاستثمار استجابة للتغير في الدخل، أي أن المُسارع يدفع الدخل كي يولد استثماراً صافياً. وفي جميع الأحوال ستتذبذب المتغيرات الكلية حسب الظروف السائدة، ما يؤدي إلى إيجاد الموجات المعهودة في دورة الأعمال.

### ضريبة متعددة المراحل (Multistage Tax) (286):

في التمويلات (المالية) العامة (Public Finances)، خاصة في مجال الضرائب على الإنتاج، هي ضريبة تُجَبَى على كل مرحلة من مراحل الإنتاج، تُسمى في بعض الأحيان ضريبة القيمة المضافة (Value-Added Tax) أو ضريبة الدوران (Turnover Tax).

### تحليل متعدد المتغيرات (Multivariate Analysis) (287):

في الاقتصاد القياسي (Econometrics)، خاصة في الانحدار المتعدد (Multiple Linear Regression)، هو فحص العلاقة بين متغيرات متعددة وتحليل هذه العلاقة، في سياق نموذج قياسي، تكون إحداها متغيراً تابعاً (Dependent Variable)، وبقية المتغيرات (اثنين أو أكثر) تكون متغيراً مستقلاً (Independent Variables). وعلى سبيل المثال فإن تحليل معدل الأجر بوصفه متغيراً تابعاً يعتمد على متغيرات مستقلة مثل مستوى التعليم وسنوات الخبرة وعدد ساعات العمل.

### ثوماس مون (Thomas Mun) (288):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thought)، خاصة فيما يخص الرأسمالية التجارية (Commercial Capitalism)، أو ما عرفت تحت اسم الميركنتالية (Mercantilism) في العقد السادس من القرن الخامس عشر، هو مفكر اقتصادي بريطاني، كان من قادة الفكر التجاري (الميركنتالي)، عاش في المدة (1571 - 1641)، له مساهمات مشهورة في الفكر الاقتصادي، منها كتابه كنز إنجلترا بوساطة التجارة الخارجية (England's Treasure by Foreign Trade)، الذي نشر بعد وفاته، في العام (1664).



يأتي ثوماس مون (Thomas Mun) في المرتبة الثانية بعد جيرارد دي مالينيز (Gerard de Malynes)، في الدفاع عن الميركنتالية، على الرغم من أن مون قد كتب في الموضوع بكثافة واتساع أكثر.

لم يختلف مون عن بقية أصحاب العقيدة التجارية، خاصة فيما يرتبط بضرورة تحقيق فائض تجاري، لصالح الدولة، ولم يهتم لنوعية البضائع. المهم أن يتحقق الفائض، من وجهة نظره. وقد اتسم بالواقعية عن نوعية البضائع، فرأى أنها يجب أن تكون متساوقة مع حاجات الحياة المتحضرة. وفي هذا المجال افترق مون عن بقية الميركنتاليين، الذي خلطوا بين النقود والثروة، حسب رأيه<sup>(63)</sup>. وكان مون قد وضع كُتُباً، احتوى أفكاره والخطوات الواجب اتخاذها في تطبيق الميركنتالية، كي تؤدي أكلها في فائدة الدولة، ومنها: أولاً) استغلال الأرض البوار، وزراعتها بالمحاصيل التي عادة تُستورد من الخارج<sup>(64)</sup>. ثانياً) وجوب استيراد البضائع أو تصديرها على متن السفن التي تحمل جنسية بريطانية. ثالثاً) تحقيق الاكتفاء الذاتي، ما استطاعت البلاد إلى ذلك سبيلاً، وعدم السماح بتصدير الكنوز إلا في إطار التبادل. رابعاً) الفائدة أكبر في التجارة مع البلاد البعيدة من البلاد القريبة. خامساً) وقف وضع الرسوم على السلع الخام المستوردة، الضرورية في الإنتاج المحلي، ووجوب تخفيض الإنفاق على السلع الاستهلاكية وزيادة الصادرات منها ومن غيرها. سادساً) تقييم الأسواق الخارجية من أجل تعظيم الصادرات (مع أخذ مرونة الطلب بعين الاعتبار). سابعاً) تخفيض الضرائب على المنتج المحلي من أجل زيادة الطلب عليها ووضع ضرائب عالية على السلع المستوردة. ثامناً) تصدير السلع المصنعة وليس السلع الخام.

63- Hinton, R. W. K. (1955) The Mercantile System in the Time of Thomas Mun. Economic History Review Second Series 7:277-290.

64- كان مون يتحدث بلغة علماء الاقتصاد المعاصرين، الذين اهتموا بنظرية التبعية (Dependency Theory)، خاصة في مجال استبدال المستوردات (Import Substitution).

**تاسعاً** استغلال الموارد الطبيعية المحلية (مثل الثروة السمكية). **عاشراً** تشجيع التجارة بين الموانئ (والمخازن الخارجية) التي تسيطر عليها بريطانيا، وإنشاء مراكز تجارية<sup>(65)</sup>.

### نموذج موندل - فليمنغ (Mundell-Fleming Model) (289):

في الاقتصاد الكلي (Macroeconomics)، بخاصة في نظرية رأس المال (Theory of Capital)، هو نموذج يفترض حركية تامة لرأس المال (Perfect Capital Mobility)، في اقتصاد مفتوح، حيث يؤدي أي تغير بسيط في أسعار الفائدة المحلية على الأصول (ذات مخاطر معينة) إلى تدفقات للنقود من الاقتصاد (Inflows/Outflows) وإليه عبر العالم بحثاً عن أعلى عائد، التي بدورها تؤدي إلى تساوي العائدات في كل مكان، نتيجة لقوى الطلب والعرض.

تتمايز الاقتصادات فيما بينها، فمنها ما يكون غنياً بالأرض، ومنها بالعمالة، ومنها برأس المال، وليس هناك حركية تامة لرأس المال. وهناك برامج مختلفة للحكومات المختلفة. كما أن للمستهلكين أذواقاً مختلفة وأفضليات مختلفة.

نفترض هنا أن الاقتصاد يعمل على الجزء الأفقي من منحنى العرض الكلي (Aggregate Supply)، ولهذا السبب لا تتأثر الأسعار إذا ارتفعت كمية الإنتاج.

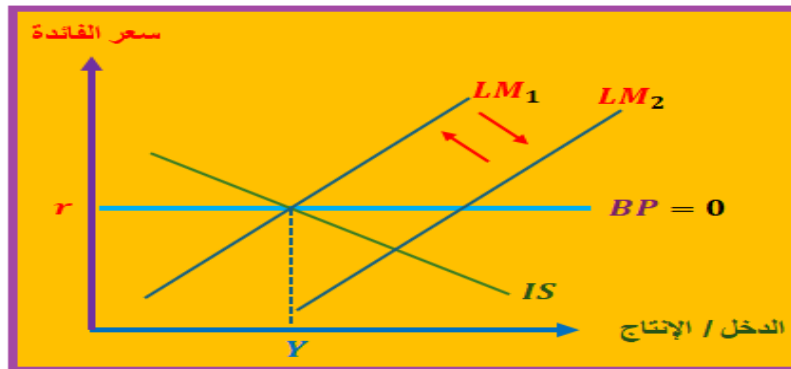
**أولاً) النموذج في ظل سعر صرف ثابت،** وهو الجانب المرتبط بالسياسة النقدية، بناءً على الافتراضات الآتية:

1) سعر الفائدة مساوٍ لسعر الفائدة على المستوى العالمي.

2) اقتصاد صغير مفتوح بحركية تامة برأس المال.

3) مستوى الأسعار ثابت.

ليس هناك أثر للسياسة النقدية في ظل سعر صرف ثابت. ويعود السبب إلى أن أية محاولة من الحكومة لدفع الاقتصاد إلى الأمام بوساطة سياسة نقدية توسعية ستؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة. وعندما تنخفض أسعار الفائدة، تنخفض العوائد من السندات والأصول المشابهة، ما يؤدي إلى تدفقات مالية (نقدية) إلى الخارج بحثاً عن عوائد أعلى، وتكون النتيجة ظهور عجز في ميزان المدفوعات (Balance of Payment)، بوساطة حساب رأس المال (Capital Account). وقد يحاول المصرف المركزي (Central Bank)، سد الفجوة النقدية، لكنه يخسر كثيراً من احتياطياته من العملات الأجنبية، ومع وجود حركية تامة لرأس المال، ستكون الصورة أكثر خطورة، ولهذا السبب تقبل محاولة سد الفجوة. وما يُبينه الشكل المرفق أن سعر الفائدة ( $r$ ) هو الوحيد الذي يحقق استقراراً في منحنى ميزان المدفوعات ( $BP$ )، وإذا ارتفع سعر الفائدة فإن فائضاً في ميزان المدفوعات يتحقق، بسبب التدفقات الداخلة للاقتصاد بحثاً عن عائد أعلى من ارتفاع سعر الفائدة. أما في حالة انخفاض أسعار الفائدة، تكون التدفقات خارجة بحثاً عن عائد أعلى في الخارج.



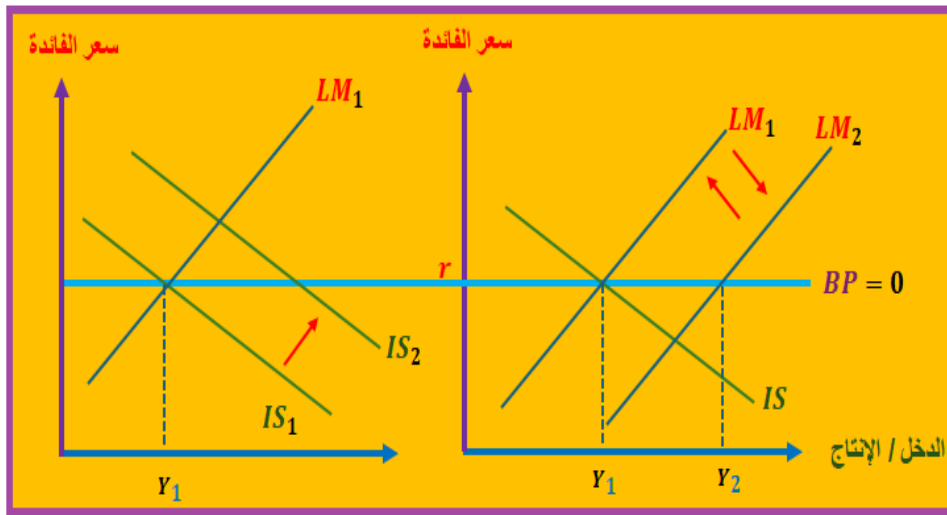
65 - Supple, Barry E. (1959) Commercial Crisis and Change in England, 1600-1642: A Study in the Instability of a Mercantile Economy. Cambridge Univ. Press.

يوضح هذا المثال بأن تسارع التدفقات إلى الخارج يُجبر المصرف المركزي على تخفيض عرض النقد، إلى المستوى السابق، إذا رغب في المحافظة على سعر صرف ثابت. وإذا لم يفعل ذلك فإنه يواجه مخاطر نزوب احتياطياته من النقد الأجنبي (الصعب)، ولا يستطيع السيطرة على سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.

عند عودة عرض النقد إلى المستوى السابق ( $LM_1$ ) يعود سعر الفائدة إلى المستوى ( $r$ )، ما يعني بأن العائد على الأصول الرأسمالية المحلية لن يكون منخفضاً كما كان في الحالة السابقة، وبالتالي يعود توازن ( $BP$ )، ما يعني أيضاً أن مفهوم السياسة النقدية المستقلة لم يعد قائماً.

ثانياً) النموذج المرتبط بالسياسة المالية، بناءً على الافتراضات السابقة:

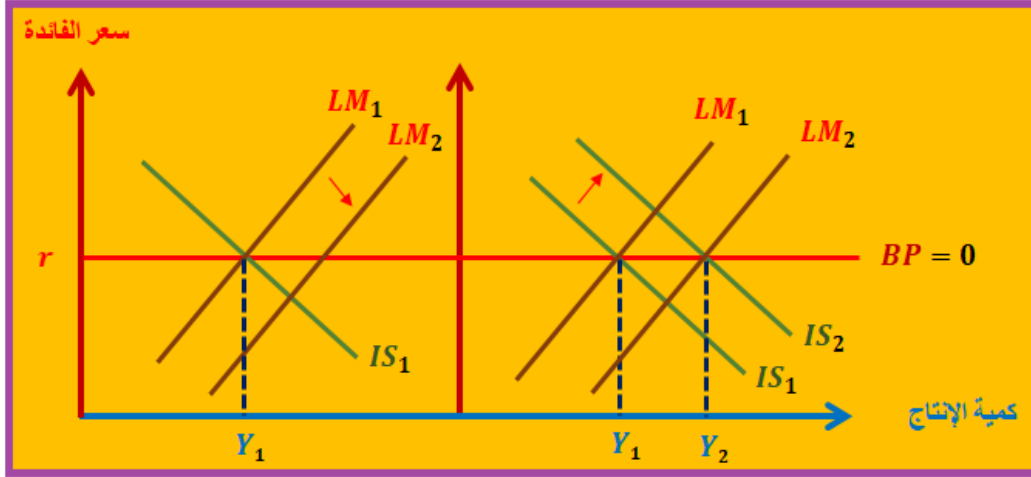
يرى كلٌّ من مونديل وفليمينغ أن مقابل السياسة النقدية غير الناجعة في ظل نظام سعر صرف ثابت، تكون السياسة المالية قوية ومؤثرة. وعلى سبيل المثال نفترض أن الحكومة زادت من نفقاتها من أجل رفع الاستهلاك، ما يعني أن انتقالاً تاماً إلى اليمين (الأعلى) في منحنى ( $IS$ ) سيحدث. ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، وحدث تدفقات رأسمالية إلى الداخل، تبحث عن عوائد أعلى. وما يؤدي إلى فائض في ميزان المدفوعات (من جانب حساب رأس المال). وهذا بدوره يُحدث ضغطاً على أسعار صرف العملة المحلية، ويُعاد تقدير قيمتها بالعملات الأجنبية، بسعر أعلى مما كانت عليه قبل ارتفاع أسعار الفائدة. ومن أجل المحافظة على أسعار الصرف الثابتة، يضطر المصرف المركزي إلى زيادة عرض النقد كي يُخفض سعر الفائدة إلى المستوى السابق. وبالتالي تعود عوائد الأدوات التمويلية المحلية إلى ما كانت عليه. ويؤدي ذلك إلى إزاحة تامة إلى اليمين في منحنى ( $LM$ )، ويرتفع الإنتاج المحلي من ( $Y_1$ ) إلى ( $Y_2$ )، بسبب أثر المضاعف، أو ما يُسمى المضاعف الكينزي ( $Keynesian Multiplier$ ).



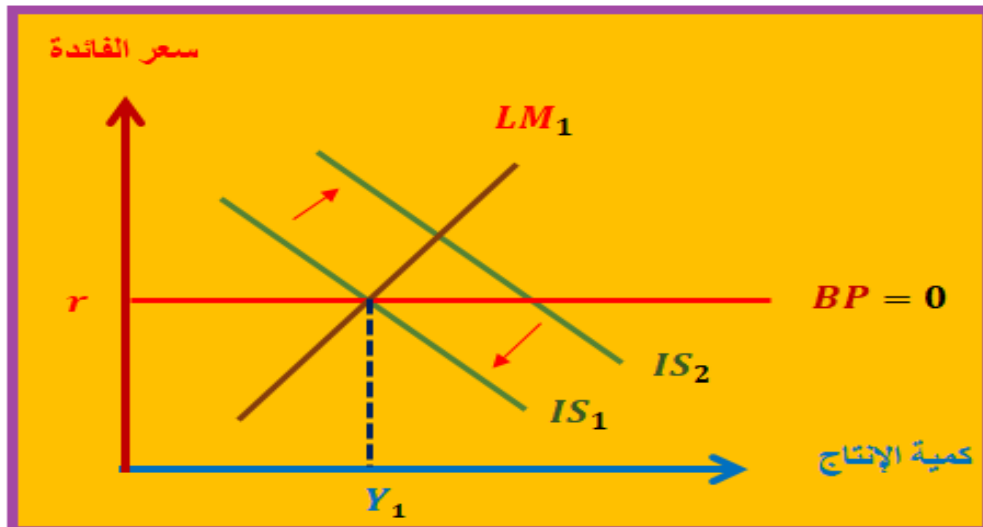
ثالثاً) النموذج في ظل سعر صرف عائِم ( $Floating Exchange Rate$ )، وهو الجانب المرتبط بالسياسة النقدية. وفي هذا النموذج لا يلعب المصرف المركزي أي دور في المحافظة على سعر صرف العملة المحلية عند أية قيمة مُحددة. فهو يترك قوى الطلب والعرض تتفاعل بحرية، وتدفع الأمر متروكاً للوصول إلى اتزان ميزان المدفوعات. وفي هذا النموذج يؤدي التوسع في عرض النقد إلى انتقال تام في منحنى ( $LM$ ) إلى اليمين ما يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة، ولا يتخذ المصرف المركزي بأي إجراء مضاد لتدفق رأس المال إلى الخارج، بحثاً عن عائد أعلى من سعر الفائدة المحلي.



ونتيجة لذلك تنخفض أسعار صرف العملة المحلية، وترتفع أسعار المستوردات، وتصبح الصادرات في وضع تنافسي أفضل. وبالتالي يتحسن الميزان التجاري من ميزان المدفوعات، ويؤدي إلى زيادة في الإنفاق الاستهلاكي على السلع المحلية. وهذا بدوره يؤدي إلى انتقال تام في منحنى ( $IS$ ) إلى اليمين. فتبدأ أسعار الفائدة بالارتفاع حتى تصل إلى المستوى السابق قبل زيادة عرض النقد (الطرف الأيسر من الشكل المرفق). وبالتالي يعود ائزان ميزان المدفوعات.



**رابعاً) أثر السياسة المالية:** لنفترض أن الحكومة قررت تبني **سياسة مالية توسعية**، لتدعم زيادة الإنتاج والدخل. وهذا يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية، وربما يؤدي إلى أثر عكسي على المقصود من السياسة المالية التوسعية، بسبب انتقال منحنى ( $IS$ ) إلى الأعلى، ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة. ويعمل سعر الفائدة العالي على تعجيل التدفقات الرأسمالية إلى الداخل، ويؤدي إلى زيادة في الطلب المحلي على العملة المحلية من أجل دفع أثمان الأصول المُشترَكة. ونتيجة لزيادة الطلب على العملة المحلية ترتفع أسعار صرفها مقابل العملات الأخرى، وينتج عن ذلك انخفاض تنافسية الصادرات الوطنية بسبب ارتفاع أسعار الصرف. فترتفع المستوردات وتخفض الصادرات، ما يؤدي إلى انتقال منحنى ( $IS$ ) إلى موقعه السابق. وقد تكون النتيجة النهائية بقاء أسعار صرف العملة المحلية مرتفعة، وتحقيق انخفاض في فائض الميزان التجاري. ويكمن الفرق في أثر أسعار الصرف المثبتة مقابل أسعار الصرف العائمة، وبسبب ذلك يختلف أثر **السياسة النقدية** عن أثر **السياسة المالية**.



**روبرت موندل (Robert A. Mondell) (290):**

في تاريخ الفكر الاقتصادي (*History of Economic Thought*)، بخاصة في الاقتصاد الدولي (*International Economics*)، والاقتصاد النقدي (*Monetary Economics*)، هو عالم اقتصاد كندي، عاش في المدة (1931 - 2021)، وتعلم في جامعة برتيش كولومبيا (*University of British Columbia*) ومعهد ماساتشوسيس التقني (*Massachusetts Institute of Technology (MIT)*)، وعمل في صندوق النقد الدولي (*International Monetary Fund*) في المدة (1961 - 1966)، وشغل أستاذ كرسي في جامعة شيكاغو (*Univ. of Chicago*) في المدة (1966 - 1971)، وفي جامعة كولومبيا (*Columbia University*) في العام (1974)، وعمل مدرساً غير متفرغ في معهد الدراسات الدولية - جينيف - سويسرا. وقد كتب باستفاضة عن الشؤون النقدية الدولية، ما جعله مرجعاً مهماً في هذا المجال. وقد حاز على جائزة نوبل (*Nobel Prize*) في الاقتصاد للعام (1999) على عمله في تحليل النقود والسياسة المالية، تحت نظم مختلفة من أسعار الصرف، والمناطق المثلثية للعملة، التي يرى فيها أن العملة تكون في أفضل أوضاعها في المناطق التي تجمعها عوامل مشتركة.

**أثر موندل - توبين (Mundell-Tobin Effect) (291):**

في النظرية الكلية (*Macroeconomics Theory*)، بخاصة في الاقتصاد النقدي (*Monetary Economics*)، هو أثر تضخم الأسعار (*Price Inflation*) على أسعار الفائدة (*Interest Rates*)، لأن أسعار الفائدة ترتفع بمعدل أقل من ارتفاع أسعار السلع، نتيجة لاحتفاظ الجمهور بكميات أقل من النقود في مدد التضخم، ما يؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة.

**موني (Muni) (292):**

في التمويل (*Finance*)، والاستثمار (*Investment*)، بخاصة في السندات (*Bonds*)، هو سند تصدره حكومة محلية، كالبلديات في الولايات المتحدة. وعادة يُدر عائداً أعلى من متوسط العائد على الأدوات التمويلية الأخرى بهدف تشجيع المستثمرين.

**نموذج ميوث - ميلز (Muth-Mills Model) (293):**

في الاقتصاد الحضري (*Urban Economics*)، وكلفة المواصلات (*Transportation Cost*) هو نموذج يشرح العلاقة بين فروقات كلفة المواصلات بين أجزاء المدن وفروقات أسعار المنازل في الأجزاء المختلفة من منطقة حضرية ما. وعادة يُستخدم هذا النموذج في شرح البنية الجوانية للمدن الكبرى. وقد تبين للباحثين بأن الأسعار المنخفضة للمنازل في أجزاء المنطقة الحضرية البعيدة تُبرر كلفة المواصلات العالية إلى مركز الأعمال في المدينة.

**صندوق استثمار مشترك (Mutual Fund) (294):**

في الاستثمار (*Investment*)، بخاصة في محافظ استثمارية تحت إدارة متخصصين، هو صندوق متخصص بجمع الأموال من مساهمين، بهدف استثمارها في أصول متعددة، مثل الأسهم والسندات.

تأتي **صناديق الاستثمار المشتركة** بأشكال عدة، هي: **(1) صندوق استثمار عام (General Equity Fund) يستثمر في طيف متعدد من الأسهم، بهدف تحقيق ربح أعلى مما يقيسه مؤشر السوق السائد، مثل مؤشر ستاندارد آند بور (Standard & Poor's 500 Index).** **(2) صندوق مربوط بمؤشر (Index Fund) يستثمر في الأسهم القائمة، ويشمل الأسهم الداخلة في قياس المؤشرات الرئيسية.** **(3) صندوق استراتيجي (Strategic Fund) يستثمر في كل الأسواق، بما فيها أسواق العملات، وأسواق المستقبل.** **(4) صندوق قطاع (Sector Fund) يستثمر في قطاع واحد، من القطاعات المدرجة في السوق، مثل قطاع الاتصالات، أو الحواسيب.** **(5) صندوق ما وراء البحار (استثمارات خارجية) (Overseas Fund) يستثمر في الأسواق الخارجية، والمعادن النفيسة.** **(6) صندوق معفى من الضرائب (Tax-free Fund) يستثمر في الأدوات التمويلية المعفاة من الضرائب، مثل السندات الحكومية.** **(7) صندوق الصناديق (Fund of Funds) يستثمر في صناديق متعددة، من أجل توزيع المخاطر.** **(8) صندوق واعي اجتماعي (Social Conscience Fund) يستثمر في قطاعات غير صناعية، ولا يستثمر في الدول التي تنتهك حقوق الإنسان.**

### شركة تأمين مشترك (Mutual Insurance Company) (295):

في مجال **التأمين المغلق (Closed Insurance)**، هي شركة تأمين مملوكة من الأعضاء المؤمنين لديها، فقط. وقد انتعشت مثل هذه الشركات، وتستخدم أسعار أسهمها في سوق تداول الأسهم (Stock Exchange)، للاستدلال على حركة أسعار الأسهم في قطاع التأمين.

### لجنة ماينرس (Myners Committee) (296):

في مجال **إدارة الشركات (Company Management)**، والاستثمار المؤسسي (Institutional Investment)، هي لجنة شكلتها وزارة التجارة والصناعة البريطانية في العام (1995)، برئاسة **بول ماينرس (Paul Myners)**، قدمت توصياتها عن كيفية إيجاد الإدارة النموذج، والمستثمر المؤسسي النموذج، شملت القواعد الأخلاقية والإدارية والشفافية المطلوبة في الإدارة ولدى المستثمر المؤسسي، كي تكون الإدارة نموذجاً يقتدى، ويكون المستثمر المؤسسي قدوة لبقية المستثمرين، في القطاع المعني. ومن تلك القواعد الإفصاح المستمر للمساهمين عن أوضاع الشركة، ومحاولة تقليل تكاليف العمليات، وتقليل مكافآت المديرين التنفيذيين. وبالنسبة للمستثمر المؤسسي، شملت التوصيات عدم التدخل المباشر في الإدارة، ومحاولة تقديم التوصيات المناسبة للإدارة.

### غونار ميردال (Gunnar Myrdal) (297):

في **تاريخ الفكر الاقتصادي والاجتماعي (History of Economic & Social Thought)**، بخاصة في تحليل أثر



المتغيرات الكلية، هو عالم اقتصاد واجتماع سويدي، عاش في المدة (1898 - 1987)، تعلم في جامعة ستوكهولم (Stockholm University) تحت إشراف جهاذة الاقتصاد السويديين، في أيامه.

عمل **ميردال** أستاذاً في **جامعة جينيف** في المدة (1931 - 1932)، وفي **جامعة ستوكهولم** في المدة (1933 - 1939) وفي المدة (1961 - 1965). وعمل كذلك **نائباً في مجلس النواب السويدي** في المدة (1934 - 1936) وفي المدة

(1942 - 1946)، ثم وزيراً للتجارة في المدة (1945 - 1947)، وأميناً تنفيذياً لمكتب الأمم المتحدة الاقتصادي في أوروبا في المدة (1947 - 1957). وقد حاز على جائزة نوبل في الاقتصاد للعام (1974) بالتشارك مع عالم الاقتصاد النمساوي فريدريك هايك (Frederick Hayek)، على أعماله في التوازن النقدي، وتشكل الأسعار، وأهمية التحليل القبلي (Ex Ante) والتحليل البعدي (Ex Post) في الاقتصاد، بخاصة في الاقتصاد الكلي. وقد اشتهر بأعماله في الجوانب السياسية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية، خاصة في عمله المشهور: *العنصر السياسي في التنمية الاقتصادية والموضوعية في البحث الاجتماعي* (The Political Element in the Development of Economic Theory and Objectivity in Social Research)، حيث أدخل ما سُمي في أيامه *الاقتصاديات الخالية من القيم العاطفية* (Value-Free Economics)، التي قصد بها التحليل الاقتصادي الذي يخلو من الأحكام الشخصية المسبقة، أو الأطر الفلسفية أو النفسية. وقد كان مايردال من الذين نذروا أنفسهم لموضوع *التنمية الاقتصادية*، بوصفها مفتاحاً لرخاء الشعوب. وكان ذلك واضحاً في عمله في التنمية تحت عنوان *الدراما الآسيوية* (Asian Drama) الذي بين فيه كيف يعيق نمو السكان بشكل متسارع وكبير محاولات تحقيق التنمية، وعمله في *المجال الاجتماعي المعضلة الأمريكية* (American Dilemma)، الذي بين فيه مفهوم الحلقة الخبيثة التي يصنعها الاستبداد، وكيف يُدمر التمييز العنصري النسيج الاجتماعي، ويقوض الإنتاجية الاقتصادية.